الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون (تيارت)
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

أطروحة دكتوراه الطور الثالث(ل.م.د) في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر الموسومة بـ:

التحولات الإجتماعية في الدول المغاربية من خلال حركة الهجرة الجزائر وتونس –أنموذجا– 1914–1954 م

من إعداد الطالب:
مختاري آمحمد

إشراف :
أ– د– حباش فاطمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
بليل محمد	أستاذ التعلم العالي	رئيسا	جامعة بن خلدون تيارت
فاطمة حباش	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة بن خلدون تيارت
كمال حسنة	أستاذ محاضر أ	مشرفا مساعدا	جامعة بن خلدون تيارت
عنان عامر	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بن خلدون تيارت
عسال نور الدين	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة سيدي بلعباس
برنو التوفيق	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة معسكر

الموسم الجامعي: 1446–1447هـ/ 2025–2026م

بسم الله الرحمن الرحيم

شـكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبتوفيقه تُنال الغايات.
أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لكل من كان له دور في دعمي ومساندتي خلال مسيرتي البحثية.

أخص بالشكر الأساتذة المشرفين: أ- د حباش فاطمة. د- حسنة كمال؛ اللذان لم يبخلا بتوجيهاتهما وعطائهما العلمي، وصبرهما معي طيلة مراحل إنجاز البحث.

إلى من دعمني بالمادة العلمية الأرشيفية: أستاذة التعليم العالي حباش فاطمة، الأستاذة حمري ليلى، الأستاذ حسنة كمال، الأستاذ عابدي علي ، وإلى كل من فضلوا عدم ذكر أسمائهم.

أشكر أسرتي العزيزة التي كانت سندي الأول، ولم يبخلوا عليَّ من محبة ودعاء، وتشجيع.

إلى مدير وأعضاء مخبر البحث: مخبر الدراسات التاريخية والأثرية لشمال إفريقيا

وإلى كل الاساتذة الذين سهلوا لي إجراء التربص قصير المدى بفرنسا

الأستاذ- د تاج محمد، أ - د مرزوقي محمد، أعضاء المجلس العلمي.

أساتذة مخبر الدراساتD- Chachoua Kamel .D-Laakili Myriam: IREMAM

وإلى كل مسيري الهياكل الجامعية خاصة مدير مكتبة كلية العلوم الإنسانية والمكتبة المركزية

لكم مني كل التقدير والامتنان، ولكل من ساهم ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة مشجعة، جزيل

إهداء

إلى من أناروا دربي بنور محبتهم، إلى والديّ، نبض قلبي وسرّ سعادتي،
يا من غرستم في روحي معنى الإصرار، وسقيتموني بدعائكم حتى أينعت ثمار هذا الحلم.

إلى من كانت كلماتهم بلسمًا في لحظات التعب، ووقفتهم طوق نجاة، إلى عائلتي.
أنتم النور حين أظلمت الطرق، والدعم حين ضعفت الإرادة.

إلى أستاذتي أ–د حباش فاطمة––إلى أستاذي المشرف د حسنة كمال

إلى أساتذتي الأفاضل، من علمني ومن نصحني.

إلى رئيس وأعضاء مجموعة البحث(prfu):المقاومة الشعبية الجزائرية خلال القرن19 المعالم والأبعاد.

إلى كل أساتذة التعليم العالي والبحث العلمي وأساتذة وزارة التربية والتعليم

ومن أعانني من تونس أ– د عبد اللطيف حناشي، د– حاتم الضواي.

إلى أساتذة قسم التاريخ وقسم العلوم الإنسانية والاجتماعية

إلى كل مسؤول وموظف في جامعة ابن خلدون
من علّموني أن العلم رسالة، وأن الطموح لا سقف له،
لكم من القلب كل امتنان وتقدير.

قائمة المختصرات باللغة العربية:

المصطلح	المختصر
ترجمة	تر
تحقيق	تح
مجلد	مج
عدد	ع
طبعة	ط
جزء	ج
دون تاريخ النشر	(د– ت)
دون مكان النشر	(د– م)

قائمة المختصرات باللغة العربية:

Ibid	(Ibidem)Le même auteur précise ailleurs	المرجع نفسه:
OP .CIT	(*opus citatum*)dans l'ouvrage cite	المرجع السابق:
ANOM	Archives nationales d'outre-mer	مركز أرشيف ما وراء البحار
C A D	Centre des Archives Diplomatiques	مركز الأرشيف الدبلوماسي
ACCM	Archives de la Chambre de Commerce	أرشيف الغرفة التجارية
ANT	Archives Nationales de Tunisie	الأرشيف الوطني التونسي
GGA	Gouvernement Général de l'Algérie	الحكومة العامة بالجزائر
P :	Page	الصفحة
T :	Tome	المجلد

مقدمـــــة

مقدمة

شهدت الدول المغاربية نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، شأنها شأن الدول الأخرى جملة من التحولات التي لاحت في الأفق في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي اعتبرت في الجزائر وتونس حتمية لواقع جديد مثله الاستعمار العسكري الفرنسي المباشر في الجزائر منذ1830 إلى غاية1962، ونظام الحماية في تونس ما بين سنتي1881 و1956. فضلا على ذلك فقد تباينت سياسية الإدارة الفرنسية في كل مستعمرة على حسب نمط التواجد، وشدة ردود فعل المقاومات ونشاط النخب الوطنية، مما دفع بالجزائريين والتونسيين على حد سواء إلى الهجرة كرد فعل عن تلك السياسيات، وفي حالات خاصة تم تهجير ونفي السكان قصرا، في إطار معاقبة القبائل المقاومة والرافضة للسياسات الفرنسية، أو معاقبة النخب الوطنية التي نادت بإصلاحات سياسية واجتماعية تتنافى ومصالح المستعمر.

بيد أن هذه التحولات الاجتماعية وتفاقم ظاهرة الهجرة كانت نتيجة لجملة من المتغيرات، كسنِ التشريعات والقوانين الصادرة عن إدارة الاحتلال والحماية الفرنسية الرامية إلى خدمة مصالح فرنسا الاستعمارية وإرضاء المستوطنين ونهب الخيرات واستغلال سكان شمال إفريقيا والقضاء على المقاومات الشعبية، وطمس الهوية الوطنية وزعزعة بنية المجتمع من حيث بنائه الطبقي ونظمه وعلاقاته الاجتماعية، وتهجين القيم والمعايير التي ستعمل على تغيير نمط سلوكيات الأفراد.

كما يمكن اعتبار هذه التحولات نتيجة لجملة من المؤثرات والمتغيرات الفاعلة، من أبرزها ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية، والهجرة العكسية التي استقطبت مختلف الفئات الأوروبية والتي كان لها بصمة واضحة على الحياة الاجتماعية موضوع دراستنا. لتتجسد الظاهرة سالفة الذكر بين مناطق الطرد ومناطق الجذب في إحداث تغيرات مست جل الميادين خاصة الحياة الاجتماعية المرتكزة على توطين المعمرين وإحداث الملكيات الفردية،

التي ساهمت في تفكيك العلاقات الاجتماعية والنظم القبلية التقليدية بشكل متباين التأثير بين الدول المغاربية من دولة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى.

ولقد كان للقرن العشرين نصيبا من التحولات الاجتماعية الجذرية في العديد من دول العالم عامة، ودول شمال إفريقيا خاصة، والتي لم يكن في منأى عن التحولات الدولية والإقليمية التي ألقت بضلالها على المستعمرتين، حيث تسارعت وتيرة الأحداث خاصة قبل سنة 1914م، والفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين الأولى1914-1918 والثانية 1939-1945، مما حتم على المجتمعات مواكبة التطورات والظروف الداخلية والخارجية، حيث ساهمت الأخيرة في إحداث طفرة نوعية في ظاهرة الهجرة للعنصر المحلي والأجنبي والتي ساهمت بشكل مباشر في إحداث تغيرات اجتماعية في مكونات المجتمع الجزائري والتونسي.

ومن هنا تتضح معالم الدراسة التي تسعى لإبراز انعكاسات الهجرة على الحياة الاجتماعية في الجزائر وتونس. من خلال دراستنا الموسومة بـ: **التحولات الاجتماعية في الدول المغاربية من خلال حركة الهجرة الجزائر وتونس- أنموذجا-1914-1954م.**

إشكالية الدراسة:

شهدت الجزائر وتونس جملة من التحولات في حياة السكان نَظِير ظاهرة الهجرة وما أحدثته من تغيرات اجتماعية اقتصادية وثقافية في المستعمرتين، وبغية دراسة المتغيرات سابقة الذكر، نطرح الإشكال الرئيسي التالي: **كيف ساهمت الهجرة في إحداث تغيرات اجتماعية في الجزائر وتونس خلال الفترة الممتدة مابين سنتي1914و1954م؟**

وللإلمام أكثر بالموضوع ودراسة مختلف جوانبه ومحاوره؛ نرفق الإشكالية الرئيسية بتساؤلات فرعية تطرح على النحو التالي:

- فيما تتمثل أبرز دوافع ظاهرة الهجرة في الجزائر وتونس؟ وما هي أهم اتجاهاتها؟ وفيما تمثلت ملامح الحياة العامة بالجزائر وتونس قبل سنة 1914م؟وماهي الجوانب

الاجتماعية التي شملتها التغيرات الاجتماعية في البلدين؟ وكيف انعكست التحولات الاجتماعية على الجانب الاقتصادي والثقافي للسكان؟ وفيما تتجلى أبعاد التقارب التي يمكن استنتاجها حول مسار الهجرة والتحولات الاجتماعية في المستعمرتين ما بين سنتي 1914 و1954؟

دوافع وأسباب اختيار الموضوع:

تعود اهتماماتي الأولى بالموضوع في البحث إلى مرحلة التسجيل في الدكتوراه، حيث تم طرح جملة من المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول المغاربية، فجذبني موضوع الهجرة والتحولات الاجتماعية بحكم رغبتي في الخروج عن نطاق دراسة المواضيع ذات الطابع السياسي أو العسكري.

وأيضا تطلعاتي إلى وضع لبنة أساسية في الدراسات الاجتماعية، بغية الإسهام في كتابة تاريخية أكاديمية في المجال الاجتماعي في الجزائر وتونس من خلال إنجاز دراسة مقاربة.

كما أن البحوث ذات الطابع الاجتماعي لها صبغة خاصة، كونها أساس كل الأمم، فكل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية تتمحور حول الإنسان الذي يعتبر محور الدراسات، أي أن دراسة المواضيع الاجتماعية تتعلق بديناميكية المجتمعات بين الماضي والحاضر بغية استشراف المستقبل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأوضاع الاجتماعية المنعكسة عن ظاهرة الهجرة، والتي تضم المهاجر الذي ترك بلده للبحث عن حياة مغايرة، والمهاجر الأوروبي الوافد الذي سعى إلى بناء مستقبله على حساب مقومات سكان المستعمرتين، وعليه يمكن تلخيص الأهداف المتوخاة من الدراسة فيما يلي:

–تقفي مظاهر وسمات الهجرة، ومعرفة دوافعها وكيف انعكست على الأوضاع الاجتماعية، وكذا إيضاح معالم التحولات التي شملت مكونات المجتمع وتناقضاته ما بين العنصر المحلي والمستوطن الأجنبي، والتي تعتبر متغيرات أساسية فاعلة في الصراع الطبقي. وكشف مدى مساهمة السياسة الفرنسية –خاصة الاستيطان ومصادرة الأراضي– في تطور ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية والهجرة العكسية.

– وأيضا الرغبة في وصف وتفسير ظاهرة الهجرة وتحليل أنماط التحولات الاجتماعية والمتغيرات الفاعلة التي ساهمت بشكل مباشر في الأحداث خلال الفترة المدروسة، مستندين في ذلك إلى جملة من الأسباب والعوامل والنتائج. وتوضيح كيف انعكست التحولات الاجتماعية بشكل مباشر على التغيرات الاقتصادية والثقافية في المستعمرتين.

الإطار الزمني والجغرافي للدراسة:

أ– الإطار الزمني

تمثلت الحدود الزمنية للدراسة في معلمين مهمين من تاريخ الجزائر وتونس، فسنة1914 تعتبر تاريخ بداية الحرب العالمية الأولى1914–1918 والتي ستؤثر في أحداث العالم كافة وفي دول شمال إفريقيا خاصة بحكم أن فرنسا كانت طرف في النزاع، كما تعتبر الحروب من أكثر العوامل التي تساهم في نشاط تيارات الهجرة، مثلما حدث في الربع الأول من القرن العشرين.

والمَعْلم الزمني 1954م يمثل بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر، وهو تفجير ثورة الفاتح من نوفمبر والتي ستحدث تغير في كل المجالات في الجزائر وفرنسا. وأما بخصوص تونس فتمثل سنة 1954م مرحلة سياسية جديدة تمثلت في المفاوضات بين حكومة التفاوض الثانية برئاسة الطاهر بن عمار مع رئيس الحكومة فرانس منداس (Pierre Mendes France) وبحضور الأمين باي بقصر قرطاج. ليتكلل الاجتماع بإعلان منداس الاستقلال الداخلي لتونس بتاريخ31 جويلية 1954 .

ب- **الإطار الجغرافي:**

يمتد الحيز الجغرافي لدراستنا على الرقعة الجغرافية الشاسعة الممثلة لحدود المستعمرتين الجزائر وتونس، كمناطق طرد في إطار الهجرة الداخلية أو الهجرة الخارجية للجزائريين والتونسيين، وكمنطقة جذب واستقطاب للمهاجرين في إطار الهجرة العكسية الأوروبية. كما أنها تشمل دراسة لمناطق أخرى تعتبر مناطق جذب للمهاجرين بالمشرق الإسلامي وأوروبا، خاصة منها الهجرة إلى فرسنا بحكم التبعية الاستعمارية، والسياسية الموجهة من طرف الإدارة الفرنسية لتيارات الهجرة إنطلاقا من الجزائر وتونس نحو فرنسا، الهادفة إلى خدمة مصالحها الاقتصادية من حيث توفير اليد العاملة الرخيصة.

اقتضت طبيعة موضوع الدراسة توظيف عدة مناهج متكاملة فيما بينها، من أبرزها المنهج التاريخي التحليلي الذي ساعدنا في تقصي الأحداث التاريخية المتعلقة بظاهرة الهجرة في الجزائر وتونس، وتتبع انعكاساتها المباشرة على الجزائريين والتونسيين قبل الفترة المدروسة بحكم أنها الأرضية التي مهدت للموضوع المدروس، والتطرق إلى السياسيات الفرنسية المؤثرة في الهجرة داخليا وخارجيا، ثم تقفي تاريخ الهجرة والتحولات الاجتماعية وعلاقة التأْثِير والتَأَثُر بين الظاهرتين. وإبراز كيف أن الهجرة كانت بسبب دوافع اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى، ثم أمست الهجرة بحد ذاتها مساهمة في إحداث تغيرات اجتماعية، والتي بدورها أثرت في الحياة الاقتصادية والثقافية في المستعمرتين.

كما أتاح لنا المنهج تتبع حيثيات التحولات الاجتماعية وذكر أهم المجالات التي تأثرت بشكل مباشر بظاهرة الهجرة. وتشريح المعطيات والمعلومات التي توفرت لدينا حول الموضوع، للوقوف على أسباب الهجرة، ومعرفة الظروف والدوافع التي أفضت إلى الهجرة كردة فعل، ثم تتبعها خلال الفترة الممتدة ما بين1914 و1954، لتحليل واستنتاج العلاقة بين المتغيرات: الهجرة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

كما استعملنا المنهج الإحصائي لذكر معطيات تخص النمو الديموغرافي للسكان، ونسب المهاجرين في إطار الهجرة الداخلية والخارجية والهجرة العكسية، وكذلك ذكر إحصائيات حول الأراضي التي تمت مصادرتها بشكل تعسفي، والأراضي التي تم استغلالها من طرف المهاجرين الأوربين، وقيم إنتاجية زراعية.

الدراسات السابقة للموضوع:

تعددت البحوث الأكاديمية وتباينت في دراسة مختلف مجالات الحياة في الدول المغاربية، من بينها الأوضاع الاجتماعية في الجزائر وتونس التي عولجت من عدة زوايا، وقد تنوعت الدراسات بين اللغة العربية واللغات الأجنبية، ولكن هذه الدراسات المتخصصة لم تسقط ظاهرة الهجرة على التحولات الاجتماعية بشكل مباشر وحصري. وفي المقابل فإن البحوث التي تطرقت إلى موضوع الهجرة في الجزائر كانت أشمل من الدراسات التي تطرقت إلى الهجرة في تونس ومَردُ ذلك لقلة المهاجرين التونسيين صوب الخارج، في مقابل اهتمام ثلة من الباحثين التونسيين بدراسة الهجرة العكسية من أوروبا نحو تونس.

وعلى حد علمنا؛ وماتوفر بين أيدينا من مادة علمية خلال مرحلة البحث ومراجعة القوائم الببليوغرافية حول الموضوع، لم نتفحص دراسات محددة وخاصة ترصد تأثير الهجرة على الحياة الاجتماعية في البلدين بشكل مباشر، باستثناء جملة من الدراسات التي تطرقت إلى الموضوع من زاوية عامة غُيبَ فيها البعد والعمق التاريخي الأنتروبولوجي كدراسة مباشرة للمتغيرات الإنسان والهجرة والتحولات الاجتماعية، مما أبان عن **فجوة علمية** أتاحت لنا المجال في بحثنا لإسقاط ظاهرة الهجرة على التحولات الاجتماعية والبحث في العلاقة بين المتغيرات، ظاهرة الهجرة والأوضاع الاجتماعية بشكل مباشر، ثم تقصي انعكاسات الأخيرة على الأوضاع الاقتصادية والثقافية، وتقفي حيثياتها واستخلاص نتائج التحولات الاجتماعية في الجزائر وتونس في إطار دراسة مقاربة.

وفيما يلي نستعرض جملة من البحوث الأكاديمية التي تطرقت للموضوع مابين1830-1954، والتي تم الاستفادة منها مع تقديم ملاحظات تتضمن جوانب التشابه والاختلاف مع بحثنا. ومن بين الدراسات السابقة في ما يخص تاريخ الهجرة والتحولات الاجتماعية بالجزائر:

1-**دراسة عبد الحميد زوزو** المعنونة بـ الهجرة ودورها في الحركة الوطنية بين الحربين 1919 -1939، التي طبعت بالجزائر سنة1985، وقد تضمن الكتاب جملة من المعطيات والإحصائيات التي خدمت موضوعنا في جزئية الهجرة تعريفها وماهيتها، وتتبع نشاط المهاجرين بفرنسا خاصة بعد تأسيس نجم شمال إفريقيا ودراسة مختلف جوانب نشاطاتهم بالمهجر، حيث وجد تشابه مع موضوع دراستنا فيما يخص الهجرة دوافعها واتجاهاتها. ولكن تتبع أثر الهجرة على التحولات الاجتماعية في الجزائر كانت بمدلولات سطحية فقط، بحكم أن الأستاذ عبد الحميد زوزو قد درس المهاجر ونشاطه بفرنسا بدرجة كبيرة، وأوضاع المهاجرين بالخارج، والسياسات الفرنسية اتجاههم.

2-دراسة عدي الهواري بعنوان تحولات المجتمع الجزائري – العائلة والروابط الاجتماعية في الجزائر المعاصرة، منشورات باريس1999. وهو كتاب ذو طرح اجتماعي فلسفي نقدي للتحولات التي مست العائلة في الجزائر خاصة بعد سنة1960، وقد أفادنا في تتبع العلاقة بين العائلة والمجتمع والتحولات بين هاذين المتغيرين في إطار المقارنات التي أجراها الأستاذ في مواقع محددة لمقارنة التباين الحاصل للتغيرات لفترة ما قبيل الاستقلال وما بعدها.

3-دراسة عمار هلال الموسومة بـ: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، الطبعة الثانية المكتبة الجامعية للطباعة الجزائر، وقد خصص الأستاذ فصل تطرق فيه إلى الهجرة من وإلى الجزائر، حيث ركز على هجرة الجزائريين إلى الشام وكيف أثرت إقامة الأمير عبد القادر بها، ثم عرج على الأحداث التي تلتها تلك الفترة، كما تناول الكتاب دوافع استقطاب المهاجرين الجزائريين.

4-**دراسة جيلالي صاري**:المعنونة بهجرة الجزائريين نحو أوربا، وهو عمل جماعي أكاديمي تناول نفي القبائل وسياسية الاستيطان والهجرة صوب أوروبا، والذي ركز على هجرة الطلبة الجزائريين إلى أوروبا ونشاطاتهم العلمية والفكرية، وتبلور الوعي السياسي لديهم وانتهاجهم لمقاومة ثقافة الاستعمار، ثم مساهمتهم في الحركة الوطنية، لكن الكتاب لم يتناول الحياة الاجتماعية للطلبة بشكل موسع، ولا تأثيرات الهجرة والمهاجرين على الحياة الاجتماعية بعد عودتهم إلى أرض الوطن.

ومن بين الدراسات السابقة فيما يخص تاريخ الهجرة والتحولات الاجتماعية في تونس:

-**1- عبد العزيز الثعالبي** في كتابه تونس الشهيدة، وهو مصدر مهم عايش أحداث تلك الفترة الزمنية، ويعتبر شاهد عيان وفاعل في الأحداث، والذي عالج أهم المحطات التاريخية التي عرفتها تونس في مختلف المجالات، كما أن الكتاب يتضمن صفحات من نضال عبد العزيز الثعالبي في المهجر بصفته سياسي مهجر قصرا بسبب مواقفه ضد سلطة الحماية.

-**2-دراسة عبد اللطيف الحناشي** المعنونة بالسياسة العقابية الاستعمارية الفرنسية بالبلاد التونسية 1881-1955-. حيث تضمن الكتاب في طياته الأوضاع العامة في تونس خاصة بين الحربين، والمهاجرين المنفيين قصرا إلى المعاقل والمحتشدات داخل تونس وخارجها وظروفهم أثناء العقوبة، كما تطرق إلى خصوصيات الجزائريين والأجانب في تونس.

-**3- دراسة علي المحجوبي** المعنونة بـ: الحركة الوطنية التونسية 1904-1934 والذي تضمن عدة محاور منها الأوضاع الاجتماعية، السجال بين العلماء بخصوص فتوى التجنيس، والسياسات الفرنسية.

نقد المصادر والمراجع:

تعددت وتنوعت المادة العلمية المتعلقة بموضوع دراستنا، بين وثائق أرشيفية ومقابلات حية مع مهاجرين بفرنسا، وكتب مطبوعة من مصادر ومراجع متخصصة، ودوريات، والتي

والتي نجملها في:

أولا: المصادر المكتوبة:

1- **الوثائق الأرشيفية:** والتي تعتبر جوهر الدراسات التاريخية بحكم أنها مصادر يغلب عليها صفة الرسمية وقد عايشت الأحداث، ويمكن تحليلها واستنطاقها، وقد تنوعت هذه المادة العلمية الخاصة بالموضوع بين وثائق أرشيفية تخص تاريخ الجزائر وتونس، والمتواجدة بعدة مراكز أرشيفية جاء في صدارتها مركز:

- **أ- أرشيف ما وراء البحار ANOM:**
- **ANOM, 91 2I 57, GGA:** بها مراسلات بخصوص هجرة الجزائريين إلى سوريا، والتي وجهت إلى محافظ الجزائر بشأن استقرار مهاجرين جزائريين في سوريا. بالإضافة إلى تقارير أخرى تخص رخص التنقل وعدة تقارير متنوعة أخرى بالهجرة. وقد وظفنا السلسة في الفصل المفاهيمي في تتبع المصطلحات التي وظفتها الإدارة الفرنسية والتي لها نفس دلالات مصطلح الهجرة. وفي الفصل الثاني من خلال تقارير تتعلق بالمهاجرين الجزائريين في فرنسا ودوافع هجرتهم وأهم انعكاسات ذلك على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الجزائر. وفي الفصل الرابع لتثبيت الاستنتاجات التي توصلنا لها بخصوص مدى تقارب السياسات الفرنسية المطبقة في البلدين، ونتائج الهجرة على التحولات الاجتماعية. ووظفت في عرض جملة من الملاحق.

-ANOM, 32 L15, GGA: وظفت السلسلة في ذكر إنشاء المشاريع الاستيطانية مثل استثمارات الشركة السويسرية في سطيف في الفصل الثاني ، ووصف لمساكن الجزائريين، وتقرير تتضمن معلومات حول الهجرة إلى فرنسا سنة1901. وتقارير أخرى متنوعة. ووظفت في عرض بعض الملاحق.

- **F 80 1747:** سلسلة جد مهمة تضم نماذج عن جوازات السفر، وتصاريح بالتنقل الداخلي للجزائريين في إطار تنظيم ومراقبة الهجرة الداخلية، وغيرها من التقارير الفرنسية. ووظفت في عرض ملاحق.
- ب- **أرشيف الدبلوماسي بمدينة نانت:** الخاص بتاريخ تونس، والذي يضم:
- **199- 1TU/171** يضم مراسلات ونماذج تصريح التنقل من وإلى تونس.
- **218- 1TU/500** يحتوي على تقارير تواجد إيطاليين في تونس الصادرة من وزارة الشؤون الخارجية الأوروبية إلى الإقامة العامة بتونس والعكس.
- **59- 1TU/500** يضم نماذج لجوازات السفر وتصاريح بالتنقل...الخ
- ج -**أرشيف غرفة التجارة بمرسيليا :**
- **Archives de la Chambre de Commerce de Marseille**: المُلاحظ أن أرشيف المركز غير منظم بشكل جيد، بالرغم من ضمه كم كبير من الوثائق الأرشيفية. عثرنا فيه على 4 علب كارتون لها علاقة بموضوعنا في جزئية تونس.أهمها:

- MQ .5.2/04 تقرير للعلاقات مع الدول الإفريقية بتاريخ 1838. والعلاقات مع تونس.

MQ .5.2/80 تقرير للعلاقات مع الدول الإفريقية **1925 -1926**. وقد شملت عدة مجالات.

د- أرشيف مركزArchives départementales des Bouches –du-Rhone:

الواقع بشارع ميريس 18مرسيليا: الذي ضم مجموعة من الوثائق التي تعتبر من حيث الفترة الزمنية بعيدة عن الفترة المدروسة، لكن العلبة **(M9664)** ضمت وثائق ونماذج لجوازات سفر في إطار الهجرة، سلمت لجزائريين وللأجانب، والتي ستوظف في الملاحق كتدعيم للموضوع.

د- الأرشيف الوطني التونسي:

ANT, A2 I 223, Conférence Nord-Africaine a Tunis 1925, Le Ministre Plénipotentiaire Résident Général de la République Française à Tunis, a Monsieur le Directeur général de l'Intérieur, 30mai 1925, N° LV 1153.

تضمنت السلسة معلومات جد مهمة بخصوص الهجرة الداخلية في تونس، ومساعي نظام الحماية لتقنين هذه الظاهرة ومراقبتها وفق ما يخدم مصالحها ومصالح المعمر الأوربي المهاجر، كما تم استخلاص بعض المصطلحات التي لها دلالة قريبة من مصطلح الهجرة، التي وظفت في المدخل المفاهيمي. وصنفت في الملاحق.

المصادر الشفوية:

تعتبر المصادر الشفوية جد مهمة في البحوث التاريخية، وقد وفقنا في تحصيل وتسجيل بعضها، وهي جملة من التسجيلات التي أقمناها مع مهاجرين جزائريين متواجدين بفرنسا قبل سنة1962، بصفة غير منتظمة بين الذهاب والإياب والاستقرار بفرنسا. حيث وبعد بحث واستقصاء لعدة أيام مع الجالية الجزائرية تم توجيهنا لمراكز تواجد كبار السن والمتقاعدين المعروفة بـ **(ADOMA)**. وكذلك أجرينا لقاء مع مهاجر يقطن بما يعرف بين الجاليات بحي الشاوية، حيث تتواجد به نسبة كبيرة من المهاجرين، الواقع ما بين محطة الحافلات والميناء القديم بمرسيليا.

:ADOMA

من خلال شهادات حية لمقيمين بهذا المركز تم تكوين فكرة حول المركز، والذي أنشئ منذ ستينيات القرن العشرين بتفاهم بين حكومة الجزائر وحكومة فرنسا وذلك لإيواء كبار السن والمتقاعدين الجزائريين وكان يسمى (Foyer social / Foyer d'accueil)، وهو عبارة عن مسكن اجتماعي به إدارة تقدم عدة خدمات كالرعاية الصحية والإطعام وتفقد النزلاء. ولكن فيما بعد أصبحت هذه المراكز تحت تصرف كامل لوزارة الداخلية الفرنسية، وأصبحت تستقبل عدة جنسيات من مختلف الفئات العمرية.

ونقلا عن موقع فرنسي فإن إختصار التسمية (ADOMA) تعني:
Agence pour le Développement et l'Occupation du Milieu et de l'Accueil

أي: وكالة التنمية والاستقبال والتهيئة العمرانية. لكن هذا الاسم تغير مع الوقت، والمقصودبـ ADOMA اليوم هو عبارة عن مؤسسة فرنسية عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، متخصصة في إسكان المهاجرين وذوي الدخل المحدود. تأسست أصلًا سنة 1956 تحت اسم:(Société Nationale de Construction pour les Travailleurs). ليتم في سنة 2007 تغير اسمها إلى ADOMA .

المطبوعات الجامعية الأكاديمية:

كتاب الأستاذ عدة بن داهة المعنون بالاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، الجزء الأول والجزء الثاني. أفادني الكتاب بكثرة فيما يخص التشريعات الفرنسية الصادرة ما بين 1830-1914، وأيضا معلومات بخصوص الامتيازات التي تحصل عليها الأوروبي القادم إلى الجزائر في إطار الهجرة العكسية.

ومرجع يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، الذي وظف في الفصل الأول جزئية الأوضاع العامة في الجزائر قبل 1914، حيث أمدنا الكتاب بمعلومة بخصوص السياسات الفرنسية المطبقة خلال تعاقب الحكومات الفرنسية، وبعض المراسيم، والأوضاع الاجتماعية للجزائريين والامتيازات التي تحصل عليه الأوروبيون.

كتاب استاذ التعليم العالي بليل محمد، مرجع جد مهم كونه اعتمد على وثائق أرشيفية بشكل كبير. وظف في تتبع تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساته على الجزائريين، والذي وظف لتتبع المراسيم التي أصدرتها الإدارة الفرنسية بخصوص مصادرة

الأراضي والقوانين الزجرية المطبقة على الجزائري، وكذا معلومات تخص الأوضاع الصحية والتعليمية والاجتماعية للجزائريين كالبطالة.

وكتاب شارل روبير أجيرون الموسوم بتاريخ الجزائر المعاصرة، كتاب جد مهم من حيث طرح النظريات بخصوص التحولات الاجتماعية وحالة المستعمرة بصفة عامة، ومن حيث نقد السياسيات الفرنسية وتضارب المعطيات حول الحياة الاجتماعية بصفة عامة.

ومن أهم المراجع فيما يخص تاريخ تونس كتاب الهادي التيمومي المعنون بـ: المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، والذي أفادنا بشكل كبير فيما يخص الهجرة الداخلية في تونس والأوضاع الاجتماعية للتونسيين، وهو من المراجع التي توفرت بين أيدينا خلال عملية البحث التي استمرت لسنوات– حيث أكاد أجزم والله أعلم، أنه الكتاب الوحيد الذي تطرق إلي الهجرة الداخلية في تونس، بحكم أن جل المقالات والمراجع الأكاديمية ترجع لهذا الكتاب فيما يخص الهجرة الداخلية في تونس–. وقد قدم لنا الكتاب معلومات جد مهمة بخصوص ظاهرة الهجرة الموسمية الداخلية للهطاية، ومراحل تطور الظاهرة ووجهاتها ونتائجها، وموقف إدارة نظام الحماية منها.

كتاب السياسة العقابية الاستعمارية الفرنسية بالبلاد التونسية 1881– 1955. لمؤلفه عبد اللطيف الحناشي. والذي احتوى على معلومات مهمة بخصوص النفي العقابي الذي طبقته الإدارة الفرنسية في تونس ضد النخب الوطنية، وكذا معطيات بخصوص تطور الجانب الحضري العمراني في مدينة تونس، حيث تم توظيف المرجع في الفصل الثالث.

Maurice David, Annuaire Statistique de La Tunisie1951-1952, Service Tunisien Des Statistiques, Cinquième volume, Imprimerie S A PI, TUNIS. P 17.

مصدر جد مهم، مقسمّ إلى 3 أجزاء لثلاثة سنوات متتابعة1951-1952-1953 احتوى على جملة من الإحصائيات والمعطيات بخصوص نِسب الأوروبيين بتونس، ومعلومات بخصوص نسبة المواليد والوفيات، ونماذج عن الزيجات التي وظفت في عنصر الزواج المختلط في الفصل الثالث.

الخطة المعتمدة:

للإحاطة بالموضوع من كل جوانبه وللإمام أكثر بالدراسة والإجابة عن الإشكاليات المطروحة، اتبعنا خطة عمل احتوت على مقدمة ومدخل وأربعة فصول وخاتمة وملاحق وقائمة الفهارس.

ضمت المقدمة العناصر الأساسية المكونة لها خاصة طرح الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، والمنهج المتبع والصعوبات والدراسات السابقة، والدراسة النقدية للمادة العلمية الموظفة في الموضوع. ثم أعقبها مدخل المعنون بالهجرة بين التأصيل المفاهيمي والطرح النظري والسياق التاريخي جاء فيه أولا: الإطار العام للمفاهيم والنظريات الأساسية في الدراسة وثانيا السياق التاريخي للهجرة في الجزائر وتونس، وقدد احتوى على المصطلحات التي ذكرت في المراكز الأرشيفية والتي تحمل نفس دلالة مصطلح الهجرة. وكذا جملة من النظيرات الخاصة بعلم الاجتماع المفسرة لظاهرة الهجرة ونتائجها. ثم السياق التاريخي لتطور ظاهرة الهجرة في الجزائر وتونس مابين سنتي1830 و1954.

تطرقنا في الفصل الأول إلى الأوضاع العامة في الجزائر وتونس قبل سنة 1914، وذلك لترابط الأحدث التاريخية وفق بناء تراكمي، وبغية بناء أرضية لموضوعنا. بحيث تم معالجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدين، بداية من1830سنة فرض الاستعمار العسكري الفرنسي المباشر في الجزائر، ثم فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة1881 إلى غاية1914م.

الفصل الثاني المعنون بـ:"التحولات الاجتماعية في الجزائر من خلال حركة الهجرة 1914-1954م". رغم تعدد الجوانب الاجتماعية وتشعبها، إلا أننا ركزنا فقط على التغيرات المرتبطة بشكل مباشر بهجرة الجزائريين الداخلية والخارجية والهجرة العكسية- وللإشارة فقد سعينا إلى إعداد عناصر منسجمة مع نفس العناصر التي توفرت في جزئية تاريخ تونس-. بحيث تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث، جاء في المبحث الأول المعنون تطور ظاهرة الهجرة وانعكاساتها على المجتمع الجزائري ما بين سنتي 1914 و1954، والذي ضم تطور ظاهرة الهجرة ما بين 1914-1954، وتطور السكان، الكثافة السكانية، ونمو السكان، وبيانات وإحصائيات حول هجرة الجزائريين والعنصر الأوروبي.

والمبحث الثاني المعنون بالتحولات الاجتماعية من خلال حركة الهجرة ، تطرقنا فيه إلى تأثير الهجرة على مظاهر الحياة، وعلاقة الجزائريين بالأوروبيين والعكس كذلك، والتطور الديموغرافي للسكان، والواقع الاجتماعي للمرأة والزواج المختلط. وجاء في المبحث الثالث المعنون بانعكاسات التحولات الاجتماعية على الحياة الاقتصادية والثقافية ما بين سنتي 1914 و1954، حيث تطرقنا في العنصر الأول إلى التحولات الاقتصادية في المجتمع الأوروبي، وتطور المشروع الاستيطاني ونشأة الملكيات الزراعية الكبرى، والاستيطان في المدن ووظائف الأوروبيين، والحرف التقليدية وما تعرضت له من تهميش. وفي العنصر الثاني تطرقنا إلى انعكاسات الهجرة والتحولات الاجتماعية على الحياة الثقافية، وجاء فيه الحياة العلمية، والتغيرات الاجتماعية التي أثرت على نمط العمران، وتنامي ظاهرة بناء الأكواخ في ضواحي المدن، والتأثيرات والتحولات على مجال العمران وفق النمط الأوروبي.

أما الفصل الثالث المعنون بالتحولات الاجتماعية في تونس من خلال حركة الهجرة 1914 – 1954، فقد تضمن ثلاثة مباحث، جاء في المبحث الأول تطور ظاهرة الهجرة وانعكاساتهاعلى المجتمع التونسي 1914-1954، وقد ضم العناصر التالية الهجرة التونسية الخارجية وقد تم توضيح في هذا العنصر قلة المادة العلمية فيما يخص هجرة التونسيين نحو

الخارج. ثم تناولنا ظاهرة الهجرة العكسية للعنصر الأوروبي وكيف ساهمت المغريات والامتيازات المقدمة من سلطة الحماية في تنشسطيهم، خاصة هجرة العنصر الإيطالي في ظل تنافس مع العنصر الفرنسي.

ثم تطرقنا إلى الهجرة الداخلية ممثلة في نموذج الهطاية المتمثل في التنقل الموسمي، مبينين أن هذه الظاهرة قد وجدت قبل فرض الحماية، لكنها تطورت نتيجة سياسة نظام الحماية، وقد تتبعنا مراحل تطور الظاهرة سالفة الذكر ما بين سنتي1881 و1954، مع ذكر أهم المراسيم التي قننت الظاهرة خدمة لمصلحة الإدارة الفرنسية والمعمر الأوروبي. وكذلك عرجنا على تطور السكان في تونس، والكثافة السكانية والنمو الديموغرافي.

وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى التحولات الاجتماعية من خلال حركة الهجرة في تونس ما بين سنتي 1914 و1954، وقد جاء فيه تأثير الهجرة في مظاهر الحياة في تونس، وتأثير الهجرة العكسية والداخلية في تنامي ظاهرة الهجرة بين أفراد نفس العائلة والأقارب والجيران، ثم عنصر التطور الديموغرافي، والزواج المختلط، ثم الوضع الصحي في تونس الذي عرف هو الأخر تميز من حيث تطبيق السياسة، وتطرقنا إلى مراسيم تنظيم الوضع الصحي في الريف ومساهمة التجارة البحرية في انتقال الأوبئة.

وفي المبحث الثالث الموسوم بالتحولات الاجتماعية على الحياة الاقتصادية والثقافية، جاء في العنصر الأول الخاص بالتحولات على الأوضاع الاقتصادية، التغيرات ذات الطابع العقاري التي مست الأراضي التونسية الخاصة بالتونسي والمعمر الأوروبي، ضم هذا العنصر الملكيات الزراعية الكبرى والبرجوازية التونسية العقارية، وفئة صغار الفلاحين، وسياسة إدارة الحماية لمصادرة الوقف. ثم تضرر الفئات التونسية من حيث الحرف التقليدية والتجار والعمال.

وتطرقنا في العنصر الثاني من المبحث الثالث إلى تأثير التحولات الاجتماعية على الحياة الثقافية، جاء فيه أهداف السياسة التعليمية لنظام الحماية في تونس، وأنماط التعليم

الديني والمهني والزراعي الذي أستحدث لخدمة المنظومة الأوروبية الرأسمالية وتحديث قطاع الفلاحة. ثم تناولنا تعليم المرأة وإنشاء المدارس في ظل مطالب من النخب التونسية خاصة عبد العزيز الثعالبي بضرورة توخي الحذر من سياسة إدارة الحماية المبيتة في المجال السالف الذكر. ثم تطرقنا إلى مساهمة الهجرة في تغير نمط العمران.

وجاء الفصل الرابع الموسوم بدراسة مقاربة للتحولات الاجتماعية من خلال حركة الهجرة في الجزائر وتونس 1914 – 1954، حيث ضم هذا الفصل جملة من الاستنتاجات مستخلصة بناءا على تقارب سياسية الإدارة الفرنسية في المستعمرتين، وتماثل النتائج المنبثقة عن ظاهرة الهجرة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كما أننا سعينا إلى توثيق الاستنتاجات من خلال الوثائق الأرشيفية، والمصادر المراجع المتخصصة. وقد جاء فيه ثلاثة مباحث على النحو التالي، المبحث الأول تطور ظاهرة الهجرة في الجزائر وتونس 1914 – 1954م، ضم دوافع الهجرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والمبحث الثاني تأثير الهجرة على التحولات الاجتماعية في الجزائر وتونس1914–1954 والمبحث الثالث المعنون بانعكاس التحولات الاجتماعية على الحياة الاقتصادية والثقافية. أما العناصر ومن باب عدم التكرار فهي تحاكي عناصر الفصل الثاني والثالث.

أما خاتمة الدراسة فقد خلصت إلى حوصلة حول مدى تأثير الهجرة على الحياة الاجتماعية في الجزائر وتونس1914–1954م. بالإضافة إلى استنتاج جملة من النتائج المتعلقة بالهجرة والتغيرات الاجتماعية في إطار دراسة مقاربة بين البلدين. واختتم البحث بطرح فرضية مفتوحة بخصوص مدى استمرار تأثيرات الهجرة والتغيرات الاجتماعية لما بعد سنة 1954م.

كما وظفنا في بحثنا مجموعة من الملاحق المتنوعة ذات الصلة المباشرة بالموضوع، والتي تخدم وتدعم جزئيات وردت في المتن، بالإضافة إلى حرصنا على أن تكون وثائق من مراكز الأرشيف بفرنسا وتونس.

الصعوبات: تضمنت الدراسة جملة من العراقيل الأكاديمية نبرزها في النقاط التالية:

– أن موضوع دراستنا مترابط متشعب بين المجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، وهذا الأمر زاد من صعوبة تتبع التغيرات الاجتماعية المرتبطة بالهجرة بشكل مباشر وحصري، بالإضافة إلى أنه أصلا وجدت صعوبة الفصل بين التغيرات الاجتماعية المتأثرة بالهجرة والتغيرات الاجتماعية الطبيعية التي كانت رهينة تطور الإنسان ومسايرته لتغير وتطور بيئته. على أساس وجود تغيرات اجتماعية لا ترتبط بالهجرة وإنما بعوامل أخرى كانت خارجة عن نطاق بحثنا.

– بالإضافة إلى أن الموضوع الاجتماعي متعدد الأطراف كثير المحاور، وعليه وجب علينا في بحثنا تشريح الموضوع للبحث عن التغيرات الاجتماعية المرتبطة بشكل مباشر بالهجرة وتأثيراتها، فمثلا العادات والتقاليد لا يمكن إدراج كل عناصرها في هذه الدراسة، فالزواج مثلا قد يتأثر بالهجرة ويطرأ عليه تغيرات بحكم الاحتكاك مع الأوروبيين وظاهرة التمدن، ولكن مراسيم الختان لا توجد عند المعمرين وبذلك لا يحدث أي تأثير اجتماعي أو ثقافي.

– كذلك صادفتنا مشكلة في البحث وهي أن موضوع التحولات الاجتماعية مركب في ظاهرة موضوع تاريخي وفي طياته موضوع أنتروبولوجي وسوسيولوجي يجمع بين تفاصيل اجتماعية نفسية ومفاهيم تاريخية، كما أنه موضوع يشمل على سلوكيات وممارسات ونشاطات اجتماعية وثقافية واقتصادية مركبة بحكم أنها تربط بأهم عنصر ألا وهو الإنسان، وبالتالي وجب علينا تشريح العوامل والنتائج، حتى يبقى العمل دراسة ببصمة تاريخية خالصة تضم متغيرات موضوع الهجرة والتغيرات الاجتماعية. وخاصة تتبع التغيرات الاجتماعية التي كانت نتيجة للهجرة بشكل مباشر.

– ومن بين أهم العراقيل هو تباين حجم المادة العلمية فيما يخص موضوع الهجرة وانعكاساته بين الجزائر وتونس. بحيث توفرت مادة علمية معتبرة فيما يخص جزئية الهجرة الخارجية في الجزائر، وفي المقابل وجد نقص ملموس في موضوع الهجرة الخارجية وعدد المهاجرين

التونسيين، وهذا ما أثبتناه بناء ما توفر لدينا من وثائق أرشيفية والذي سنوضحه خلال مجريات البحث، وكذلك ما جمعناه من المقابلات الشخصية والشهادات الحية لمهاجرين جزائريين بمدينة مرسيليا –فرنسا–، والتي أكدت على قلة المهاجرين التونسيين بفرنسا، وأيضا في نفس السياق ما صرح به البروفيسور التونسي الأستاذ عبد اللطيف الحناشي في إحدى مقالاته.

– كما أن دراسة الموضوع تتطلب عناصر متماثلة ومتوازنة بين الجزائر وتونس، بحكم أنها دراسة مقاربة في البلدين، ولكن قلة المادة العلمية في جزئيات تاريخ تونس أوجدت مشكلة في البحث وحتمت علينا الاختزال أو حذف جزئيات قد توفرت لدينا حولها معطيات في تاريخ الجزائر.

– تمثلت ظاهرة وفود مهاجرين إلى الجزائر وتونس ينتمون إلى الأمة الإسلامية، يعني التقارب الديني واللغوي وتقارب العادات والتقاليد حال دون تأثيرهم، فلم تُحْدِثْ هذه الفئة إلا تغير طفيف في المجال الاجتماعي، وعليه خضعت الجزئية لمخاطرة منا تتمثل في التأويل والتفسير للظاهرة بشكل نسبي، وهذا ما وقف عليه أيضا الأستاذ عبد اللطيف حناشي وصرح به في كتابه السياسة العقابية الاستعمارية الفرنسية بالبلاد التونسية في الصفحة مئتين وخمس وعشرين.

– مشكل فترة وباء كورونا حيث ورغم تحصلنا على تراخيص من طرف الهيئة الوصية بالتنقل إلى مراكز الأرشيف الوطنية والولائية وإلى المكتبات، إلا أنه قوبلنا بالرفض نظرا للنتائج الظرفية للجائحة، من غلق للمرافق العمومية وصعوبة حجز وسائل التنقل، والحجر اليومي وهذا ما ساهم بضياع أكثر من سنتين من البحث.

– ومن الأسباب المؤثرة على عملي بشكل كبير دون تبرير، وهو الجانب الصحي بعد الرحلة العلمية الثانية إلى فرنسا، وبتوصيات من طبيب متخصص في جراحة العظام، الذي طلب مني عدم التنقل لمسافات كبيرة، وهذا ما حال دون تنقلي إلى تونس حيث كنت أعزم على

زيارة الأرشيف الوطني التونسي والمكتبات وإجراء مقابلات خاصة في منطقة الكاف، حيث تركز المهاجرون الذين اشتغلوا في قطاع المناجم، الأمر الذي جعلها تزخر بالعمال الأجانب خلال الفترة المدروسة. ولكن بتوفيق من الله ومساعدة من الأساتذة تحصلنا على كتب، وبعض الوثائق التي تتوافق جزئيا مع دراستنا من مركز الأرشيف الوطني التونسي.

-ومن بين العراقيل التي واجهتنا أثناء رحلتنا العلمية إلى فرنسا بخصوص زيارة مراكز الأرشيف؛ هي مصادفتنا لفترة إضراب العمال- السترات الصفراء-، والتي أدت إلى غلق الكثير من المؤسسات الأرشيفية بمرسيليا منها مركز الأرشيف الوطني ما وراء البحار ANOM والمكتبات وتوقف وسائل النقل، وهذا صعب علينا جمع المادة العلمية وخاصة أني قمت بمراسلة الأرشيف الدبلوماسي بمدينة "**Nantes**"، حيث تم قبول طلبي بزيارة الأرشيف وتم حجز موعد استقبال، وقاموا بإرسال فهرس الأرشيف لاختيار الرصيد الأرشيفي الذي سأعمل عليه، ولكن للأسف الشديد دخول مؤسسات النقل في إضراب شامل تقريبا عطل التنقل، باستثناء تقديم الحد الأدنى من الخدمات، الأمر الذي أدى إلى غلاء كبير جدا في التذاكر مما لا يتناسب مع ميزانيتي المحدودة، وعليه لم أستطع السفر.

المدخل

الهجرة بين التأصيل المفاهيمي والطرح النظري والسياق التاريخي:

أولا: الإطار العام للمفاهيم والنظريات الأساسية في الدراسة.

ثانيا: السياق التاريخي للهجرة في الجزائر وتونس.

تعد مرحلة ضبط وتحديد المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالدراسة، خطوة أساسية لإدراج البحث ضمن أطر ذات أبعاد تاريخية، لاسيما في ظل تعدد الدلالات وتباين الاستخدامات المرتبطة بهذه المفاهيم. ومن ثم، كان من الضروري توضيحها وتحديد معانيها بما ينسجم مع طبيعة البحث وأهدافه.

أولا: الإطار العام للمفاهيم والنظريات الأساسية في الدراسة

تعددت المفاهيم والنظريات المرتبطة بموضوع دراستنا، وعلى هذا الأساس نسعى إلى التطرق إلى المصطلحات والعناصر المرتبطة بشكل مباشر بموضوع دراستنا.

1- التغيرات الاجتماعية:

هي جملة من التحولات التي تحدث في المجتمع نتيجة ظروف وعوامل داخلية وخارجية المنشأْ، وهي ظاهرة مستديمة ينتج عنها تغيرات واسعة المجال تتعلق بمستقبل الجماعة أو الأفراد[1]. وهي تلك التغيرات التي تطرأ على بناء المجتمع ووظائفه[2].

يَعتبِر عالم الاجتماع عبد الرحمن ابن خلدون[3] من أبرز العلماء السباقين إلى ربط واقع المجتمعات بالبيئة والعمران وحركة البشر، وأشار إلى أن ظاهرة التغير الاجتماعي ظاهرة لازمة في الأمم على مرِ التاريخ، لكنها متغيرة متأثرة بالزمن واقعة في المجتمعات وفق

[1] فيريول جيل، معجم مصطلحات علم الإجتماع، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت ،2011 ، ص. 41.

[2] هيوغ آكتن، دراسة التاريخ وعلاقته بالعلوم الاجتماعية، تر: محمد زايد، ط2، دار العلم للملاين، بيروت، لبنان، 1982، ص. 35.

[3] ولد المؤرخ والفيلسوف والعالم الاجتماعي ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن خلدون، في مدينة تونس في شهر رمضان سنة 732هـ/1332مـ، في دار لا تزال باقية تقع في أحد شوارع المدينة القديمة وهو شارع "تربة باي". ولد من أسرة عريقة عرفت بمكانتها في بلاط ملوك وأمراء المغرب والأندلس. تعود أصوله إلى عرب حضرموت اليمنيين حيث يرجع ابن خلدون نسبه إلى وائل بن حجر. إذ ينتمي ابن خلدون إلى بيت من بيوت الرئاسة في الأندلس منذ مرحلة فتح الأندلس. **ينظر**: خالد عزب محمد السيد، مع ابن خلدون في رحلته، تق: إسماعيل سراج الدين، مطابع أخبار اليوم 6 أكتوبر، القاهرة، 2006، ص ص. 12 -14.

خصائصها حيث يقول:" إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال. وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول".[1]

أي أن عامل الصيرورة الزمنية عنصر فاعل في التغيرات، وهذا ما يؤكده عالم الاجتماع جي روشي (Guy Rocher) الذي أفرد جزءاً في كتابه- التغير الاجتماعي- موضحا بأن التغير الاجتماعي يعني كل تحول في البناء الاجتماعي يُلاَحظُ في الزمن ولا يكون مؤقتاً سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها. [2]

2-التحولات الاجتماعية:

هي كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواءً في بنائه أو في وظائفه خلال مدة زمنية معينة، ويشمل ذلك كل تغير في التركيبة السكانية للمجتمع أو في بنائه الطبقي ونظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات بين الأفراد من القيم والمعايير المؤثرة في سلوكياتهم[3].

3- ماهية الهجرة:

3-1-الهجرة لغة: هَاجَرَ الرَجُلُ هَجرًا إذًا تباعَدَ، وقيل الهَجْرُ: السَنَةُ فَصَاعِدًا، وَقِيلْ بَعْدَ سِتةِ أَيَامْ فأكثر.والهَجْر: المَغِيبُ أيًا كَانْ. هَجَرَ: ضِد الوَصْلِ، هَجَرَهُ يَهْجُرُهُ وهُجْرَانًا.

-الهِجْرَةُ والهُجْرَةُ: الخروج من أرض إلى أرض. وأصل المُهَاجِرِ عِنْدَ العرب: هو خروج البدوي من باديته إلى المدن[4].

---

[1] عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، تع: عبد الله محمد الدرويش، ج1، ط1، دار يعرب، دمشق، سوريا، 2004، ص. 35.

[2] دلال ملحس أستيتيه، التغير الاجتماعي الثقافي، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص. 19.

[3] نفسه، ص ص. 20- 23.

[4] إبن منظور، لسان العرب، ط1، المجلد 15، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1882، ص. 23.

3-2- الهجرة اصطلاحا:

هي ظاهرة قديمة تتمثل في انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى لتحسين أوضاعهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أو هروبا من اضطهاد سياسي أو ثقافي أو حروب مدمرة، أو من كوارث طبيعية خطرة وتنقسم إلى هجرات داخلية وهجرات خارجية، وقد تكون عملية الانتقال على نحو دائم أو مؤقت، وغالبا لتحسين الوضعية الاجتماعية من خلال طلب العمل[1].

3-3- مفاهيم متداولة في مراكز الأرشيف تعكس دلالات الهجرة:

كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال تصفح الوثائق الأرشيفية، تبين أن الإدارة الفرنسية[2] لم تعتمد على مصطلح الهجرة "Emigration"[3] بصيغته الصريحة والمتداولة وفقط، والمتضمن الهجرة الداخلية والخارجية والهجرة العكسية، بل وظفت كذلك مصطلحات وصيغا أخرى تحيل إلى دلالات قريبة من المفهومين.

وقد عبرت هذه المصطلحات عن أشكال مختلفة من الحركة والتنقل سواء داخل المجال الجغرافي للجزائر وتونس أو خارجهما لدوافع مختلفة، غالباً ما كانت تنظم وتقيد من خلال إصدار ترخيص التنقل، المفروض على الجزائري والتونسي، بحيث تمنح الإدارة الفرنسية التصاريح وفق شروط صارمة خدمة لمصالحها، وإرضاء للمعمر الأوروبي.[4] ومـــن بين أبرز المصطلحات:

---

[1] عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1985، ص. 12.

[2] الإدارة الفرنسية: وظفنا المصطلح في دراستنا، لتجنب التكرار وتفاديا لتباين التواجد الفرنسي في المستعمرتين. وأيضا لنجمع في مصطلح واحد بين نظام الاستعمار العسكري ونظام الحماية، واللذين رغم تباين نمطيهما إلا أنهما يمثلان في الأساس إدارة فرنسية في الجزائر وتونس تابعة لدولة فرنسا المستعمِرة.

[3] ANOM, 91 2I.57, GGA, Département d'Alger, Commune d'Aumale, Emigration in Syrie, Liste des Indigènes ayant été rapatries, Indigènes actuellement en Syrie.1913/ 1 ينظر الملحق:

[4] ANOM, 91 2I.57, GGA, a Monsieur le Préfet du Département d'Alger (affaires Indigènes), Circulation des Indigènes- passeports ,13 Novemer 1902./ 02 **ينظر** إلى الملحق رقم:

أ- مفاهيم متداولة في مراكز الأرشيف تعكس دلالات الهجرة في الجزائر:

-1- (émigré)[1]: أستعمل المصطلح من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي التي كانت تراقب الهجرة الخارجية للجزائريين، مثل الهجرة إلى سوريا مطلع القرن20م.

-2- (Permis De Voyage)[2]: للدلالة على رخصة الهجرة الداخلية، والذي احتوى على جملة من المعلومات الشخصية مثل: الجهة التي أصدرت الرخصة، معلومات الخِلْقَةُ، الاسم، العرش، مكان انطلاق المهاجر ووجهته، مدة الرحلة.

- 3- (CIRCULATION)[3]: الذي وظف للدلالة على الهجرة الداخلية والخارجية.

ب- مفاهيم متداولة في مراكز الأرشيف تعكس دلالات الهجرة في تونس:

1- (La Transhumance)[4]: يقصد به الهجرة الموسمية للفلاحين والرعاة، وقد ورد هذا المصطلح في إطار سياسية إدارة الحماية[5]لتنظيم الهجرات الداخلية الموسمية، بهدف الحفاظ

[1] ANOM, 91 2I 57, GGA, A.S. de l'émigration de la population indigène algérienne vers la Syrie. / **ينظر** الملحق رقم:03

[2]ANOM, F 80 1747, GGA, Fonds Ministériels Algérie, Permis de voyage./ **ينظر** الملحق رقم:4

[3] ANOM , 91 2i 57, GGA Direction des affaires Indigènes – Préfecture D'Alger, Circulation Des Indignes – Passeport, 03 November1902. / ينظر الملحق رقم: 05

[4]ANT, A2I2 23 , Conférence Nord Africaine a Tunis 1925, Le Ministre Plénipotentiaire, Résident Général de la République Française à Tunis, à Monsieur le Directeur général de l'Intérieur, Pour permettre de constituer le dossier et une note détaillée des affaires inscrites à l'ordre du jour de la prochaine conférence nord-africaine, N° LV 1153, 30 MAI 1925. p14.

ينظر الملحق رقم:06 ./

[5] هو نظام يقوم على بقاء السلطة المحلية للباي الحسيني، مع تعين مراقبين يمثلون المستعمر الفرنسي محددة في المقيم العام وكُتابه لدى الوزراء التونسيين ومراقبين مدنيين في الولايات يشرفون على القياد. وفي المقابل انتقالا تاما لمصلحة الشؤون الدفاع والعلاقات الخارجية. **ينظر:** محمد الهادي شريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال: تع: محمد الشاوش وأخرون، ط3، دار سارس للنشر، تونس، 1993، ص. 100.

على اليد العاملة المستغلة من طرف الأوروبي، بالإضافة إلى حماية ممتلكات المعمرين، والحد من زحف التونسيين نحو ضواحي المدن بشكل كبير.

2- (Migrations périodiques)[1]: تشير إلى الهجرة الداخلية الدورية لقبائل الجنوب والوسط التونسي نحو المزارع شمالا خاصة في فصل الصيف، وهذه الهجرات تضاعفت نتيجة السياسية الاستعمارية التعسفية لسلطة الحماية اتجاه التونسيين، خاصة مصادرة الأراضي التي ساهمت في زيادة الفقر والبطالة بين السكان.

-3- (Migrations occasionnelles)[2]: الهجرات الداخلية التي تقع بشكل عرضي نتيجة ظرف خاص، كالجفاف أو السياسية الفرنسية التعسفية ضد التونسيين، وتشمل هجرة جماعية كبيرة أقلقت إدارة الحماية، مما دفعها لإصدار قانون 1901 لتنظيم الهجرات ومراقبتها أكثر.

3-4- مفاهيم متداولة لدى علماء الإجتماع- عبد المالك صياد" أنموذجا":

كانت ظاهرة الهجرة محكومة بنظرة أحادية قائمة على تحليلها من وجهة نظر مجتمع الاستقبال وحده، لكن عالم الاجتماع الجزائري عبد المالك صياد[3] كانت له نظرة مغايرة بحيث اعتبر أن هذه الظاهرة تخص مجتمعين اثنين، هما المجتمع الأصلي والمجتمع المستقبل

---

[1] ANT, A2I2 23, Conférence Nord Africaine a Tunis 1925, Projet de réglementation provisoire de l'estivage et de la Transhumance des Populations des régions du centre et du Sud vers la région Nord. P 4. / 07 :**ينظر** الملحق رقم:

[2] Ibid. p4. / 08:**ينظر** الملحق رقم

[3] ولد عبد المالك صياد سنة 1933 بأغبالة- سيدي عيش- بجاية. درس بمسقط رأسه، ثم التحق بالتعليم الثانوي بمدينة بجاية، بعد ذلك التحق بالجامعة. إلتقى بعالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو سنة 1958. عد هجرته عمل كمتعاقد بمركز السوسيولوجيا الأوروبي التابع لمدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية (EHESS)، ليدمج بعد ذلك سنة 1977 بالمركز الوطني للبحث العلمي (CNRS)، ثم عين مديرا للبحث في السوسيولوجيا بنفس المركز، توفي بتاريخ 13 مارس 1998. من بين اهم أعماله :الأعمار الثلاثة" للهجرة الجزائرية إلى فرنسا" والذي كان فاتحة لبناء مشروع بحث تاريخي - اجتماعي حول الهجرة..**ينظر:** بلعباس عبدالله، "عبد المالك صياد (1933-1998) سوسيولوجي الهجرة: من الغياب المزدوج إلى الحضور المزدوج"، **مجلة الفكر المتوسطي**، ع10، تلمسان، الجزائر، 2015، ص ص. 129- 130.

للمهاجرين، كما أنه وظف مصطلحين للدلالة على الهجرة، فالمصطلح الأول(émigration) يمكن ترجمته إلى الهجرة أي انتقال من البلد الأصلي نحو بلد آخر دون نية الإقامة الدائمة، أما المصطلح الثاني(immigration) يمكن ترجمته إلى مصطلح الغربة أي التواجد والاستقرار والعيش في البلد المستقبل.[1] وفي نفس السياق يرى الباحث صياد بأن الهجرة تكون دائما من البلد الأصلي نحو بلد المستقبل، وتكون غربة في البلد المستقبل، فيكون المنتقل مهاجرا من بلده الأصلي ليصبح مغتربا في بلد الاستقبال.

3-5- أنماط الهجرات:

أ- الهجرة الداخلية:

هي هجرات محلية لا تتخطى الحدود السياسية وهي أكثر الأنماط شيوعا في الدول المضطربة اقتصاديا[2]، مثلما وقع في الجزائر وتونس بعد استعمارها، كما أنها تعتبر نتاج أسباب تاريخية وطبيعية حيث تمتاز بشكل عام بتوجهين من الريف إلى المدينة أو العكس، ويرافق هذه الظاهرة إحداث تغيير في العمران وظهور الأكواخ بدل الخيام وبالتالي تغير من نمط الرُحَل إلى نمط الاستقرار[3]، كما أنها تؤثر سلبا على قطاع الفلاحة الذي يفقد بدوره اليد العاملة في الريف، بالإضافة أنها تنعكس بشكل سلبي مباشر على العلاقة بين الفلاح والأرض، وتساهم في تباين اجتماعي بين سكان المدن[4]. وقد تكون الهجرة الداخلية

---

[1] عبد الله بلعباس، "ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي"، **مجلة إنسانيات**، عدد62، أكتوبر- ديسمبر2003، ص. 25.

[2] رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الإجتماعية الجددية في الجزائر 1988-2008، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص. 60.

[3] شارل روبير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا1871- 1919، ج2، تر: حاج مسعود-ع. بلعريبي، ج2، دار رائد للكتاب، الجزائر،2007، ص ص. 329 - 330.

[4] محمد السويدي. مقدمه في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، 1984، ص. 71.

موسمية ذات طابع فلاحي أو تكون طيلة فترات السنة حسب الظروف، وتنتشر هذه الظاهرة في المناطق ذات الاقتصاد التقليدي الضعيف[1]. وتنقسم الهجرة الداخلية إلى:

ب-الهجرة الطوعية:

تكون اختيارية مرتبطة بظروف البيئة الجغرافية والسياسية والاجتماعية. وفي حالة الجزائريين والتونسيين الهجرة الطوعية كانت ناجمة عن سياسات استعمارية أدت بهم إلى انتهاج فكرة الهجرة هروبا من القمع.

جـ- الهجرة الإجبارية:

هي عملية تهجير للسكان تفرض قصرا تحت طائلة الضغط والتهديد العسكري والسياسي وبآليات اقتصادية واجتماعية[2]. وقد توظف في الأبحاث التاريخية عدة مصطلحات مترادفة تحمل الدلالة ذاتها للهجرة الإجبارية مثل: النفي، التَهْجِير، الترحيل...الخ

حـ- الهجرة الخارجية:

هي نمط هجرة الأشخاص من الداخل نحو الخارج بناءا على عدة معطيات تتعلق بمنطقة الطرد ومنطقة الجذب، وفي الغالب تكون برغبة العمل بغية تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.[3]

خـ- الهجرة العكسية:

هي هجرة العنصر الأوروبي، خاصة من أوروبا إلى المستعمرات الفرنسية في الشمال

---

[1] علي زين العابدين، "الهجرة نحوى فرنسا وإنعكاساتها السياسية والإقتصادية والسوسيوثقافية على المجتمع الجزائري-قراءة في واقع الهجرة في الفترة ما بين 1914-1962"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية**، مجلد8، العدد 13، 2017، ص. 83.

[2] رشيد زوزو، المرجع السابق، ص. 63.

[3] ANOM, 93 4127, GGA, Rapport provisoire sur L'emigration des Musulmans d'Algerie en France. P 3/ ANT, A2 I223, Conference Nord- Africaine Tunis 1925, Projet de réglementation provisoirede l'estivage et de la Transhumance des Populations des régions du centre et du Sud vers la région Nord.. op.cit, P. 5.

الشمال الإفريقي، والمدفوعة بترغيب ووعود من طرف الإدارة الفرنسية للحصول على امتيازات متعددة، خاصة الحصول على أراضي ودعم مالي وتوفير الأمن والبنية التحتية.

4- نظريات وتوجهات لدراسة الهجرة:

4-1- النظرية الجغرافية: هي نظرية تقوم على الطرح التالي:

- ارتباط الهجرة بعامل الطرد من المنطقة الأصلية واختلال التوازن بين عدد السكان وخصائص بيئتهم.

- ارتباط الهجرة بالمجتمع المستقبل بمعنى أن المهاجرين يتوجهون في العادة صوب المناطق المشابهة جغرافيا والقريبة لبيئتهم الأصلية. لكن بعض المختصين يصرحون بأن هذه النظرية تحتوي على قصور لدراستها السطحية لظاهرة الهجرة متجاهلة لعوامل التغير الاجتماعي.

4-2- نظرية التفسير الاقتصادي: يُرجع أصحاب هذه النظرية ظاهرة الهجرة إلى العوامل الاقتصادية بين المناطق الطاردة والمناطق المستقطبة الجاذبة. تنتقد هذه النظرية لقصورها في مراعاة العوامل المتعددة الاجتماعية والثقافية التي تشكل السلوك الإنساني وتؤثر فيه. هذه النظرية بها نقص لتجاهلها العوامل المؤثرة على السلوكيات الإنسانية.

4-3 - نظرية التفسير الاجتماعي الثقافي للهجرة: يرجع اصحاب النظرية ظاهرة الهجرة لتداخل عدة عوامل بنظرة متكاملة، وقراءة للواقع ودراسة النتائج. ولها عدة اتجاهات:

أ- الاتجاه الثقافي: يرى أصحاب هذا التوجه أن الثقافة لها دور في تشجيع الهجرة، كما لهل دور في إبراز ميول المهاجرين، وامتزاج العوامل الثقافية بالاقتصادية مثل البدو الرحل.

ب- اتجاه التنظيم الاجتماعي: يؤكد أصحاب هذا التوجه بأن الهجرة هي عملية من عمليات التغير الاجتماعي، وأنها تحافظ على توازن النظام الاجتماعي وتفتح الطريق عند البعض

لتغيير أوضاعهم وظروفهم، كما أن الهجرة تتأثر بالوضع الاجتماعي في المنطقة الطاردة ومنطقة الجذب، وتُأثِر وتُغَير في القيم الاجتماعية.[1]

جـ- اتجاه خصائص المركز الاجتماعي: رجح الباحثون أن الميل إلى الهجرة يختلف على حسب المركز الاجتماعي والوضع الطبقي التعليمي المهني، وعلى هذا الأساس أكدت الدراسات استحالة الفصل بين ظاهرة الهجرة والدور الاجتماعي[2]".

5 - نظريات علم الاجتماع حول المجتمع والهجرة:

أ- ينظر علماء الاجتماع المناصرين للتقليد الوظائفي القائم على أن كل فاعل في المجتمع يخدم غرضا محددا، في إطار بنية متوازنة يساهم كل عنصر فيها في الإبقاء على المجموعة.[3] وهذا ما دعا إليه ألكيسي دوطوكفيل(Alexis de Tocqueville) عندما نادى بضرورة تحقيق المساواة في الفرص بين الأفراد[4].

ب- الوعي الجماعي الذي يعني الحالة المعرفية والانفعالية التي تضم بالإضافة إلى الشخص ذاته جميع أفراد المجموعة والمصالح والقيم الثقافية المشتركة.[5]

---

[1] زوزو رشيد، المرجع السابق، ص. 73.

[2] نفسه، ص ص. 73 - 74.

[3] فيرول جيل، المرجع السابق، ص. 42.

[4] ألكسي دوطوكفيل 1805-1859: منظر سياسي فرنسي معاصر ومؤرخ وعالم اجتماع. كتب عن الأوضاع في الجزائر وفق منظوره الخاص كونه شاهد عيان للأحداث خلال المراحل الأول من الاحتلال، وهو من الداعين إلى تشجيع الاستيطان وتفكيك القبائل، وكان له احتكاك مع رجال الدين والقادة العسكريين والجنود وحتى مع المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، كما كتب يوميات رحلته من وهران غربا إلى الجزائر وسكيكدة شرقا كملاحظات سنة 1841، دون فيها الكثير من التفاصيل. ليكتب بعدها في سنة 1847 مجموعة من التقارير بصفته مقرر لجنة برلمانية لعدة مقترحات منها مقترحات بيجو بخصوص إنشاء قرى فلاحية عسكرية. **ينظر**: ألكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص ص. 7-11.

[5] فيرول جيل، المرجع السابق، ص. 63.

جـ- التوجه السوسيولوجي الذي تركز فيه الدراسات على ظاهرة الهجرة باعتبارها عاملا هاما من عوامل التغير الاجتماعي والتحول في نسيج المجتمع وفي شبكة العلاقات العائلية[1].

ثانيا- السياق التاريخي للهجرة في الجزائر وتونس :

أ: السياق التاريخي للهجرة في الجزائر1830-1954:

-1-**الهجرة الداخلية في الجزائر:** ساهمت سياسة إدارة الاستعمار الفرنسي في تنامي ظاهرة الهجرة الداخلية، من خلال تطبيق سياسات تعسفية أبرزها مصادرة الأراضي، التهجير، النفي وسياسة الاستيطان والتشريعات العقارية التي كانت تصب في مصلحة المعمر على حساب الجزائريين، مما أدى إلى تغير النظام الاجتماعي القبلي وتفكيك بنية القبيلة، والانتقال من نظام الملكية العقارية الجماعية إلى نظام الملكية العقارية الفردية، وبذلك قضت على نظام اجتماعي جماعي تكافلي، لتُسيرها لاحقا إلى نظام حقوق ملكية أفراد[2].

-2- الهجرة العكسية إلى الجزائر: نقصد بذلك هجرة العنصر الأوروبي من أوروبا إلى الجزائر ضمن مشاريع تهجير جماعية منظمة بدعم وترغيب من إدارة الاحتلال الفرنسي في ظل سياسية الاستيطان الرسمي والاستيطان الحر، أو من خلال هجرات فردية.[3]

- 3- الهجرة الخارجية ما بين 1830-1914:

---

[1] زوزو رشيد، المرجع السابق، ص. 70.

[2] تم استحداث الملكيات الفردية في إطار سياسة تقسيم القبائل خاصة ضمن المادة 2 من القرار المشيخي 1863.**ينظر:** بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1962-1830، ج1، ط1، دار المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة ، الجزائر، 2013، ص. 368.

[3] بترغيب وتسهيل من سلطة الاحتلال الفرنسي بالجزائر، توافد المهاجرون من عدة جنسيات خاصة: الفرنسية، الإسبانية، الإيطالية، المالطية، الألمانية...الخ. **ينظر:** بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1962-1830، ج2، ط1، دار المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، الجزائر، 2013، ص ص. 29 -37.

نجمَ عن الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة1830بداية موجات الهجرات الداخلية والخارجية، فالهجرة الخارجية كانت صوب الدول الإسلامية خاصة:الخلافة العثمانية وتونس والمغرب الأقصى ومصر وسوريا، وأما الهجرة الداخلية فتجسدت بالتوجه نحو المناطق الداخلية الجبلية والصحراوية بعيدا عن تواجد الجيش الفرنسي. ونتيجة للوضع الجديد أصدر علماء الجزائر فتوى تجيز الهجرة[1]من الجزائر كونها دار كفر بعد زوال الحكم الإسلامي، وعدم قدرة المسلمين على إقامة شعائرهم الدينية بحرية بسبب تسلط المستعمر الصليبي.[2]

استندت الفتوى إلى قواعد فقهية تؤكد وجوب الهجرة من دار الكفر إذا انعدمت القدرة على أداء شرائع الدين، مع وجوب مراعاة بعض الاستثناءات لمن لا يستطيع الهجرة، إما لعائق صحي أو مادي. وقد أثارت هذه الفتوى قلقًا بالغًا لدى سلطات الاحتلال، إذ أن الهجرة الجماعية تهدد المشروع الاستعماري الاقتصادي والديموغرافي، لذلك سعت الإدارة الفرنسية إلى احتواء الفتوى[3]عبر الترهيب أحيانًا، ومحاولات التفاوض مع بعض العلماء، أوفرض قيود على حركة السكان.

---

[1] **ينظر**:الملحق رقم: 09/. ANOM , F 80 1747, GGA, Pelerinages à la meeque, 1864 -1898

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830 –1954، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص. 356.

[3] تُعد فتوى الهجرة التي أصدرها العلماء الجزائريون بعد 1830 من أبرز المواقف الفقهية التي جسدت توافق الدين والسياسة في مواجهة المشروع الاستعماري. وتعتبر هذه الفتوى وسيلة مقاومة ذات طابع ديني أثرت في بنية المجتمع، وأثارت جدلاً واسعًا بين العلماء في الجزائر وخارجها، خاصة بين الشيخ مصطفى الكبابطي والشيخ ابن زويلة. وقد تباينت مواقف العلماء بخصوص فتوى الهجرة بين:

الموقف المؤيد :المنادي بأن الهجرة واجبة بحكم أن فرنسا كافرة ولا يجوز العيش في كنفها.

الموقف المعارض :اعتبر أن الهجرة ستؤدي إلى فراغ ديني وسكاني وأن الصبر أولى.

الموقف المحايد:أجاز الهجرة لمن خشي على دينه وله الإمكانيات للهجرة، ودعا إلى الثبات لمن لا يستطيع الهجرة. **ينظر**: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830 –1954، ج6، المرجع السابق ، ص ص. 356–358.

كما لجأ الماريشال بيجو[1](Bugeaud) إلى حيلة، تمثلت في مسعى إستصدار فتوى مضادة للجهاد، بهدف دفع الجزائريين إلى البقاء تحت سلطة الاستعمار، من خلال إرسال جاسوسه ليون روش(Léon Roches)[2] الذي تظاهر بأنه دخل الإسلام، وذهب إلى الحج سنة 1257هـ/1841 مرورا بالدول الإسلامية تونس ومصر والحجاز، حيث استطاع جلب فتوى خلال مرحلة الذهاب، والتي حررت بالقيروان[3] ثم صادق عليها علماء الأزهر الشريف

[1] بيجو (1784 –1849) : ولد بتاريخ 17 أكتوبر 1784، في سن العشرين انضم كجندي في فوج المشاة من الحرس الإمبراطوري، وبرز في جميع الحملات التي شارك فيها. أُرسل الجنرال بيجو إلى الجزائر (6 يونيو 1836) بمهمة: محاربة عبد القادر– والمعروف بدعمه الكبير للاستيطان والهجرة العكسية –وهو صاحب سياسية الأرض المحروقة في حملاته ضد المقاومة، وسياسية الجندي والمحراث. عين حاكما عامًا للجزائر في بداية سنة 1841. لقب بدوق ايسلي بعد انتصاره على جيش المغرب الأقصى في واقعة إيسلي 1844. **ينظر**:

M. C. Mullie, Biographie des Célébrités Militaires des Armées de Terre et de Mer de 1789 a 1850, Tome Premier, Imprimerie de h- V- de Surcy et Comp, Paris, P P. 245 - 246

[2]ولد ليون روش في غرونبل بفرنسا بتاريخ 27 سبتمبر 1809م، درس في مدارس مدينة غرونبل. شارك والده في الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830م، ولما استوطنها دعا إبنه للالتحاق به بتاريخ 30 جويلية 1832م، تعلم ليون روش اللغة العربية على يد الشيخ عبد الرزاق بن بسيط، وخالط أهل الجزائر في المقاهي وجلسات المحاكم الشرعية، كما تعرف على بقايا العائلات الغنية ذات النفوذ، وتولى الترجمة في الإدارة الاستعمارية في الجزائر. أثناء الهدنة بين الأمير عبد القادر وفرنسا طبقا لمعاهدة التافنة (1837م) التحق الجاسوس ليون روش بخدمة الأمير ابتداء من 23 نوفمبر 1837م مدعيا الإسلام ولقب بالحاج عمر ولازمه في حروبه الداخلية وتنقلاته واجتماعاته. وبأمر من الماريشال بيجو انتقل إلى تونس ثم مصر وإلى مكة، لجلب فتوى تمنع جهاد الجزائريين للجيش الفرنسي. كما تضمنت الفتوى دعوة إلى بقاء الجزائري تحت الحكم الفرنسي. **ينظر**: يوسف مناصرية، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب1832–1847، المؤسسة الوطنية للكتاب، شارع زيغود يوسف، الجزائر، 1990، ص ص. 12– 13.

[3] القيروان: حاضرة إسلامية تقع في الجنوب التونسي، أسسها الصحابي عقبة بن نافع رضي الله عنه سنة50هـ/670 م. وكانت تعتبر قاعدة عسكرية وروحية للمسلمين. **ينظر**: نجوى عثمان، مساجد القيروان، دار عكرمة للنشر، دمشق، سوريا، 2000، ص. 13.

وذيلت الوثيقة بمكة[1]، حيث نصت على أن الجهاد ضد الفرنسيين هو من باب إلقاء النفس إلى التهلكة، ومن الواجب حفظ النفس، كما يمكن للمسلمين الجزائريين البقاء تحت سلطة وحكم الفرنسيين[2].

عرفت المرحلة الممتدة ما بين سنتي 1850 و1871 هجرات أكبر نتيجة تمادي السياسات الاستعمارية التعسفية من مصادرة الأراضي ومعاقبة القبائل المقاومة، خاصة هجرة1871 التي كانت بعد القضاء على ثورة المقراني[3] حيث تم نفي آلاف الجزائريين إلى الخارج.[4] تلاها موجات هجرة كبيرة في اتجاه الدول الإسلامية[5]

---

[1] جامع الأزهر الشريف: يعتبر حاضرة إسلامية بمصر والعالم الإسلامي، أسسه جوهر الصقلي عام 972م كمركز روحي للدولة الفاطمية الشيعية. ثم أصبح مركز إسلاميا سني تدرس فيه علوم الدين على عهد الدولة الأيوبية سنة1171م. **ينظر**: محمود أبو العيون، جامع الأزهر نبذة في تاريخيه، مطبعة الأزهر، مصر، 1949، ص ص. 7- 13.

[2] ليون روش، اثنتان وثلاثون سنة في رحاب الإسلام – مذكرات ليون روش عن رحلته إلى الحجاز، تع: محمد خير محمد البقاعي، ج1، ط1، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2011، ص. 12.

[3] ثورة المقراني: من الثورات الشعبية في النصف الثاني من القرن 19م. كانت بقيادة الباشاغا المقراني الذي كان موظفا لدى إدارة الاحتلال الفرنسي، ولكن ظروف خاصة تمثلت في مصادرة أملاك العائلة، التقليل من مكانته السياسة التعسفية ضد القبائل خاصة مرحلة الأوبئة والمجاعات وبداية انتفاضات عمت ربوع الوطن. فأعلن المقراني بتاريخ7 مارس1871 انتفاضته ضد المستعمر الفرنسي بعد أن تحصل على ولاء العديد من القبائل. **ينظر**: العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2006، ص. 232.

[4] لا توجد إحصائيات رسمية دقيقة لعدد المُهَجَرين إلى كاليدونيا الجديدة، ولكن وجدت معلومات ترجح أنه مابين 3ماي 1872 و10 جويلية1878 تم بواسطة 20 سفينة حربية فرنسية نقل حوالي 4300 جزائري في إطار النفي العقابي بعد انتهاء انتفاضة 1871، بحيث يمكن إدراج هذا الأمر ضمن مجال سياسة إدارة الاحتلال الفرنسي في فرض الهجرة الخارجية. **ينظر**: تاوتي الصديق، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية –نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد–، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2010، ص. 115.

[5] نادية طرشون وأخرون، الهجرة الجزائرية نحو بلاد المشرق العربي أثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص. 220.

وبتاريخ 16 أكتوبر1858 أصدرت سلطات الاحتلال بيان نص على أن كل من سافر خارج حكم فرنسا الاستعمارية لأكثر من ثلاثة سنوات دون موافقة ومصادقة القنصل الفرنسي –في البلد الذي يتواجد به– على رخصة التنقل الممنوحة له سابقا، فإن المعني يصبح خارج حماية الدولة الفرنسية[1].

ثم وبتاريخ 16 ماي1874 تم إصدار مرسوم يقيد الهجرة خاصة إلى فرنسا، ولا يكون التنقل إلا بإذن السفر. ولكن بعد أن لاحت بوادر الحرب العالمية الأولى في الأفق، ووجدت حاجة القطاع الاقتصادي الكبيرلسد نقص اليد العاملة بفرنسا، تّم إصدار مرسوم18 جويلية 1913 الذي يلغي القيد على الهجرة، خاصة بعد التوصيات التي قدمتها لجان التحقيق بأحوال المهاجرين الجزائريين بفرنسا، ولاحقا تّم تدعيم القرار سالف الذكر بمرسوم 15 جويلية 1914 لتدعيم وتسهيل هجرة الجزائريين.

4- الهجرة الخارجية ما بين سنتي 1914 و1919:

عرفت هذه المرحل تزايداً في حجم الهجرة، وقد كانت غالبية حالات المهاجرين طوعية، باستثناء حالات شهدت تهجيراً قصريا، وفي كلتا الحالتين فإن الهجرة نتاج سياسية الاستعمار. وقد أشرفت السلطات الفرنسية على تنظيم باب الهجرة ابتداء من سنة1916 من خلال استحداث مصلحة عمال المستعمرات بإشراف وزارة الحربية الفرنسية، حيث تولت المصلحة تسجيل الجزائريين الراغبين في الهجرة من منطقة الطرد أولا، ثم الإشراف على نقلهم إلى فرنسا منطقة الجذب ثانيا، ثم توزيعهم على مناطق العمل حسب الحاجة بعد وصولهم إلى البلد المستقبل، لتعرف الهجرة تطورا ملموسا بعد سنة 1916، حيث سجل هجرة حوالي270.000 جزائري اشتغلوا في الموانئ، المصانع، المناجم، الورشات والفلاحة...[2].

[1] ANOM, F 80 1747, GGA, Fonds Ministériels Algérie. Permis de voyage.

[2] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص. 15.

5- الهجرة الخارجية ما بين سنتي 1919 و1939:

نوه فرحات عباس[1] بالدور الايجابي الذي لعبته الحرب العالمية الأولى، من خلال تأثيرها على عقلية الجزائريين ساهمت في تبلور الوعي والفكر، وتعرفهم أكثر على نمط الحياة الاقتصادية بفرنسا. وفي المقابل شكلت الهجرة هاجسا لدى كبار المعمرين المتخوفين من تكون جيل عايش تطور ظروف العمل بأوروبا، وتعود على حياة النقابات وعقلية تقديم المطالب العمالية بتحسين الظروف والأجور. بالإضافة إلى أن الهجرة أدت إلى نقص اليد العاملة وارتفاع الأجور في الجزائر، ليمارس المعمر ضغطه على الحكومة الفرنسة، التي خضعت وعملت على التضييق على الهجرة الخارجة من خلال سن جملة من الإجراءات.

حيث أُصْدِرَ منشور يعلن فرض شروط إدارية صارمة لتثبيط كل جزائري يطمح في الحصول على ترخيص الهجرة، ولكن مأساة سفينة سيدي فرج سنة 1926 التي أسفرت عن إختناق14 مهاجر جزائري كانوا مختبئين في مخزن الفحم داخل السفينة الفرنسية المتجهة نحو مرسيليا، دفع بالسلطات الفرنسية ممثلة في مجلس الدولة إلى إعلان عدم مشروعية المنشور السالف الذكر.[2]

6 – الهجرة الخارجية ما بين سنتي 1939 و1954:

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، دخلت الهجرة الجزائرية مرحلة جديدة اتسمت بارتفاع كبير في عدد المهاجرين، ففي سنة 1954 هاجر حوالي 159.786 جزائري إلى فرنسا لوحدها، كما عرفت هذه الفترة تزايد هجرة النساء لتشكل حوالي 7.1% من النسبة

---

[1] ولد فرحات عباس بتاريخ 24 أكتوبر 1899 بمنطقة جيجل –حاليا– مهنته صيدلي، يعتبر من رجال الحركة الوطنية الجزائرية، مؤسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، عضو جبهة التحرير الوطني إبان حرب التحرير الجزائرية، أول رئيس للحكومة المؤقتة. قام بتأليف العديد من الكتب التاريخية منها (الشاب الجزائري). **ينظر**: علي تابليت، فرحات عباس رجل دولة، ط2، دار ثالة للنشر، الجزائر، 2009، ص ص. 3- 4.

[2] فرحات عباس، الشاب الجزائري، تر: أحمد منور، صدر الكتاب عن وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007، ص.50.

الإجمالية للمهاجرين.[1] وأمست الهجرة ظاهرة اجتماعية شاملة خاصة في ظل حاجة فرنسا لإعادة بناء اقتصادها المنهار. كما إن الهجرة في هذه المرحلة لم تعد فقط ذات طابع اقتصادي بل أصبحت أيضًا واجهة من واجهات النضال السياسي والكفاح من أجل القضية الجزائرية.[2]

لم يكن المهاجرون الجزائريون بمنأى عن السياسات الظالمة التي مورست بفرنسا، فغالبا ما كان يمارس عليهم تميز طبقي من حيث الحقوق والمعاملة، وفي بعض الحالات كانت تمارس عليهم سياسة الترغيب فيما يخص الحصول على الجنسية طبقا لقوانين خاصة بتشريعات الجنسية الفرنسية، والتي من ضمنها البند (79) ذو الطابع الإداري للنظام العام ، والبند (68) ذو الطابع الاجتماعي الإنساني.[3]

ب- السياق التاريخي للهجرة في تونس 1881 -1954:

تجمع جل الدراسات على أن المادة العلمية في ما يخص الهجرة في تونس جد قليلة، وحتى الدراسات المحلية بهذا الخصوص جد محدودة، وأيضا الوثائق التي جمعها الفرنسيون لا تفي بغرض دراسة ملمة وشاملة، في ظل نقص البيانات وصعوبة ضبط الإحصائيات والتواريخ حول الظاهرة[4]. كما أن عزوف القبائل عن التقرب من السلطات وإجراء التسجيلات

---

[1] حسين عبد اللاوي، مساهمة الطلبة الجزائريين بالجامعات الفرنسية في الحركة الوطنية قبل1954، هجرة الجزائريين نحو أوربا، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص. 25.

[2] عمار عوادي، الهجرة من واد سوف وأثرها على حياة السكان 1854 -1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. 76.

[3] Abdelmalek Sayad, La doble ausencia De las ilusiones del emigrado a los padecimientos del inmigrado, Prefacio de Pierre Bourdieu, (Barcelona): Anthropos Editorial, 2010, P P. 315 - 316.

[4] الهادي التيمومي وآخرون، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، بيت الحكمة للنشر، قرطاج، تونس، 1999، ص ص. 411-412.

ساهم في ندرة المعطيات حول الظاهرة، وكذلك الطابع البدوي للقبائل ساهم في نفورها من المدينة[1] التي بها مراقبون وممثلي السلطة والذي يؤدي مباشرة إلى فرض الضرائب عليهم.

تميزت الهجرة الداخلية في تونس بأنها ظاهرة منتشرة قبل 1881، بيد أن سياسة نظام الحماية ساهم في تطور هذه الظاهرة بشكل كبير، خاصة بعد سلب مورد رزق سكان الريف والمتمثل في أراضي الفلاحة والرعي. وانقسمت الهجرة الداخلية على أساس الفئات المهاجرة إلى قسمين، هما الهجرة الداخلية للفلاحين والهجرة الداخلية العمالية.

1-الهجرة الداخلية للفلاحين: وهي هجرات موسمية للقبائل تتم بشكل جماعي عموما مرفقين بحيواناتهم التي توظف في الزراعة، وأخرى رأس مال البدوي والممتثلة في قطعان الماشية. حيث تتوجه القبائل من الجنوب والوسط التونسي نحو الشمال للاشتغال في موسم الحصاد أو جني الثمار والزيتون، وكانت سمة هذه الهجرة الداخلية قبل1881 أنها غير مستقرة، فهي هجرة موسمية للعمل ثم يعودون إلى أوطانهم. لكن تغيرت الأمور بعد فرض الحماية الفرنسية وما نتج عن سياساتها اتجاه التونسيين، والتي دفعت بالمهاجرين إلى الاستقرار في ضواحي المدن.[2]

2-الهجرة العمالية: ذات طابع حرفي، تضم الرجال الذي هم في الأصل من المهاجرين الفلاحين الذين يغلب عليهم سمة عدم التأهيل المهني ، وبعد فترة زمنية يصيبهم الملل من التنقل ومزاولة النشاطات الزراعية التي هي مهنتهم الأصلية ، فيتوجهون نحو ممارسة التجارة الهامشية وصناعة الأشياء الحرفية التقليدية، وقد اختص بهذه الظاهرة مهاجرين من قبائل ورغمة[3] هاجروا إلى ضواحي تونس. وظاهرة تغير المهن التقليدية حدث كذلك للشباب

---

[1] الهادي التيمومي وآخرون، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المرجع السابق، ص. 416.

[2] نفسه، ص. 417.

[3] قبائل ورغمة : هي عبارة عن إتحاد عدة قبائل في جنوب شرق تونس تشكلت أساسا لرد الغارات التي تنفذها القبائل الأخرى خاصة من جهة طرابلس الغرب، وتعاونت فيما بينها لمجابهة الظروف المناخية الصعبة كالجفاف. **ينظر**: نفسه، ص ص. 413 – 414.

التونسي الذي شارك في الحرب العالمية الأولى، فبعد احتكاكهم بالحضارة الأوروبية وعودتهم تخلوا عن حرفهم التقليدية وغيروا حرفتهم إلى صنائع عصرية.[1]

3- الهجرة الداخلية ما بين سنتي 1881 و1914:

عرفت هذه المرحلة تواصل ظاهرة الهجرة الداخلية الموسمية للفلاحين الذين أطلق عليه مصطلح الهطاية[2]، ولكن مع خضوعهم للرقابة في حدود سنة1887، حيث فرض عليهم الحصول على رخص تنقل يمنحها المقيم العام، بهدف المحافظة على الحد الأدنى من اليد العاملة المستغلة من طرف المعمرين في الأرياف، وحفاظا على ممتلكات وأمن الأوروبيين. [3]

وتحت تأثير هذه المخاوف، فرضت إدارة الحماية إجراءات على الهجرة الداخلية قام موظفوها بتطبيقها إبتداءا من سنة 1901، حيث كلفوا بمهمة إعداد قوائم اسمية للقبائل أو المجموعات التي ترغب في الهجرة إلى المراعي الصيفية، أو التي ترغب في الهجرة الداخلية لمكان أخر، بحيث هدف هذا الإجراء الاحترازي إلى فرض مراقبة أولية للهجرات الداخلية الصيفية والتنقل الموسمي، ومَكن إدارة الحماية من الاطلاع المسبق لحجم حركة الهجرة المتوقعة، كما شمل التخطيط لفرض إجراءات المراقبة خلال فترة إقامتهم في الشمال، تجنبا لأي مشاكل بضواحي المدن، خاصة مدينة تونس.[4]

لكن الحاجة الملحة لليد العاملة جعل إدارة الحماية تغض الطرف عن هذه الهجرات،

---

[1] الهادي التيمومي وآخرون، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المرجع السابق، ص. 457.

[2] الهطاية: يشار إلى هؤلاء العمال بأسماء متعددة من بينها الصيافة نسبة للعمل في موسم الصيف. ولكلمة الهطاية جذور في اللغة العربية فالهطط هم الهلكى من الناس، والهطهطة : السرعة فيما أخذ فيه من عمل مشي أو غيره، وكذلك الأمر هطهط إذا أمرته بالذهاب والمجيء. أي من موسم إلى موسم من أجل العمل في الحقول وجني الثمار. وفي الغالب تكون هجرة جماعية للقبيلة والعائلات، وعرفت تونس هذه الظاهرة من قبل سنة1881، ولكنها ارتفعت نتيجة السياسية الفرنسية الغاشمة في تونس. **ينظر:** نفسه، ص. 493.

[3] نفسه، ص. 495.

[4] ANT, A2 I 223, Conférence Nord-Africaine a Tunis 1925. op.cit

وخلال سنة 1910 هاجر داخليا حوالي3000 عمال موسمي لم يَحزْ منهم إلا 600 على ترخيص تنقل، منهم من هاجر جماعيا وآخرون هاجروا مع عائلاتهم، وبعضهم من هاجر بشكل فردي. وغالبا ما يتم دفع للعمال أجرة عينية والمقدرة بـ 10 % من المحصول، ولكن ابتداء من سنة1937 وتحسن الظروف أصبحت الأجرة المدفوعة لهم نقدا فقط. ومع انطلاق الحرب العالمية الأولى سنة1914، أصدرت إدارة الحماية مرسوما بتاريخ 28 ماي 1914 يمنع تنقل الفلاحين الموسمين، وفي المقابل تقدم لهم مساعدات خاصة سنوات الجذب، من باب ترغيبهم في الاستقرار وعدم التنقل في إطار الهجرة الداخلية.[1]

4- الهجرة الداخلية في تونس ما بين سنتي 1919 و 1939 :

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى سعت إدارة الحماية إلى تنظيم الهجرة الداخلية مع مراعاة عدم الإضرار بالقطاع الصناعي والحد من اليد العاملة، لتصدر مرسوم تنظيمي بتاريخ 11 فيفري 1920 والذي نص على ضرورة إعلام المهاجرين للمراقبين المدنيين في مناطق الجذب حتى يتم توزيعهم على القطاعات بانتظام. ولكن تزايد نسبة الهجرة الداخلية نتيجة السياسيات التعسفية التي أضرت بالتونسي في الريف، حتم على سلطة الحماية إصدار مرسوم أخر بتاريخ 25 فيفري 1936 الذي نص على ضرورة توفر دفتر الرحيل الذي يحتوي على معلومات تتعلق بالجماعة التي تهاجر داخليا، ويضم الدفتر: الحالة الصحية للمهاجرين، عددهم، الوجهة المراد الاستقرار بها. وقد أرفق المرسوم بتوصيات بعدم السماح للمهاجرين بالاستقرار بضواحي مدينة تونس بشكل مكثف، بحكم أن عدد المهاجرين المسجلين فقط قارب 100 ألف تونسي. [2]

واكبت الهجرة خلال هذه المرحلة أزمات اقتصادية وجفاف، إلى درجة أنها التنقلات سميت بهجرات الجوع، والتي دفعت كذلك بهجرة مكثفة للنساء والأطفال، الذين استغلوا في

[1] الهادي التيمومي وآخرون، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المرجع السابق، ص ص. 502- 504

[2] نفسه، ص ص. 505- 506.

العمل من طرف المعمر وأصحاب الملكيات الكبيرة مقابل أجر زهيد. كما ساهمت هذه الهجرات الداخلية في فرض ضغط كبير على المدن، مما دفع سلطات الحماية إلى التدخل لترحيل المهاجرين وإعادتهم إلى مناطقهم.[1]

وفي نفس السياق فرضت إدارة الحماية سابقا على من يريد التنقل في إطار الهجرة الداخلية تقديم طلب المغادرة إلى الموظفين الحكوميين حسب منطقة الوجهة، أي إلى المراقب المدني في المنطقة المطلوب زيارتها موسم الصيف. والتي تحتوي على المعلومات التالية:

1- اسم قائد المجموعة، مع الإشارة إلى القبيلة الذي تنتمي إليه المجموعة.

2- التسمية الاسمية لأرباب الأسرة، مع عدد النساء والأطفال الذين هم برفقتهم.

3- عدد وطبيعة الأسلحة التي يُسمح لكل مجموعة بحملها، وهذا البند كان بسبب عودة سرقات الماشية المرتكبة على حساب رعاة الصيف.

4- العدد الإجمالي للحيوانات من كل نوع.

5. أسماء أصحاب القطعان ورعاتها مع بيان عدد وطبيعة الحيوانات لكل منهم.

6- بيان منطقة الجذب التي تطلب المجموعة الذهاب إليها والمدة التقريبية للإقامة.

7. المسار الذي تلتزم المجموعة بإتباعه ذهابًا وإيابًا.

وبناء على هذه الشروط وطلبات المغادرة، تقوم سلطة المناطق المقصودة، بإجراء تحقيق أولي في موارد المراعي ومتطلبات العمالة التي تحتاجها كل جهة، ثم تمنح موافقتها.[2]

5- الهجرة الداخلية في تونس بين سنتي 1940 و1954:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية توالت على تونس الكوارث السياسية والاقتصادية والطبيعة كالجفاف الذي دام 5 سنوات، فتضرر بذلك كل سكان تونس خاصة التونسيون، مما زاد من بؤسهم وفقرهم وتشتتهم وارتفاع حالات البطالة بشكل رهيب خاصة في الأرياف،

[1] الهادي التيمومي وآخرون، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المرجع السابق، ص ص. 511-514.

[2] ANT, A2 I 223, Conférence Nord-Africaine a Tunis 1925, op.cit

مما دفع بهجرات داخلية جماعية كبيرة ضمت ما بين150 و200 ألف تونسي، ، وفي سنة 1945 حوالي262 ألف مهاجر، وفي سنة1946 سجل 250الف مهاجر، وخلال سنة1947 سجل هجرة حوالي321100، لترتفع أواخر الأربعينات إلى حوالي 300 ألف مهاجر، مما جذب هذا الواقع انتباه السلطات ليصرح أحد الموظفين سنة 1948 بأن الريف أصبح يضم المعوزين وفقط، ومن هاجر يرفض العودة مفضلا الاستقرار شمالا. ولم تستطعْ سلطات الحماية فرض رخص التنقل ولا التحكم في جحافل المهاجرين.[1]

خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1946 و1948، عرفت تونس تدهورا في القطاع الزراعي والاقتصادي، خاصة بين القبائل إلى درجة بيع القطعان والخيام، وحدوث تحول اجتماعي مهم بعد الهجرة الداخلية من الريف نحو مدينة تونس، وتحول المهاجرين من مهنة الزراعة إلى الاشتغال بالمهن الشاقة، وممارسة التجارة التقليدية الهامشية كصنع الفطائر وبيعها.[2]

6- الهجرة العكسية في تونس:

تتمثل في هجرة العنصر الأوروبي من أوروبا نحو تونس، بإيعاز وترغيب من سلطة الحماية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الهجرات لم تكن جديدة بل وجدت قبل1881 خاصة من طرف العنصر الايطالي.

7- الهجرة الخارجية في تونس:

يقصد بها هجرة العنصر التونسي، من تونس إلى الخارج نحو العالم الإسلامي وأوروبا عامة، وإلى فرنسا خاصة بحكم التبعية الاستعمارية، وسياسية توجيه ظاهرة الهجرة خلال الأزمات مثل ما وقع في الحرب العالمية الأولى، من تجنيد للشباب التونسي في الجيش الفرنسي أو من أجل العمل في المصانع، بيد أن المعلومات جد قليلة في هذا الخصوص. وهذا ما أكدته جملة من المعطيات أهمها ما ورد في بعض الوثائق بمركز الأرشيف

[1] الهادي التيمومي وآخرون، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المرجع السابق، ص. 516.
[2] نفسه، ص. 428.

التونسي، ضمن الملف الخاص بالتحضير لمؤتمر شمال إفريقيا بتونس سنة 1925، حيث أشير في إحدى التقارير إلى مدى صعوبة هجرة التونسي إلى الخارج، والتي لم تكن ممكنة إلا بعد الحصول على جواز سفر من جهات أمنية، بعد أن تجري سلسلة من التحقيقات مع الراغبين في الهجرة الخارجية.[1]

جاء في التقرير الذي نشره السيد سانت[2]، بأنه في تونس لا يُسمح للتونسيين الأصليين بالسفر إلا بجواز سفر صادر عن الأمن العام في تونس، وعن مراقب الأحوال المدنية في سوسة وصفاقس، حيث يُصدر حوالي 800 جواز سفر سنويًا وفقط، منها 400 لمواطني تونس الذين يقضون وقتًا في فرنسا– الراجح أنها عطلة وليس بحثا عن عمل–. وبالتالي لا يوجد إلا حوالي 3000 عامل تونسي في فرنسا، كما أن سلطة الباي التونسي لا تُشجع هذه النمط من الهجرة. وخلال الحرب العالمية الأولى أُنشئت مدرسة خاصة في فرنسا لتجميع التونسيين العاطلين عن العمل، وتزويدهم بالتدريب الفني اللازم للعمل في حقول الكروم، ثم أصبحت المدرسة مركزًا لاستقبال المهاجرين[3] ليتم غلقها في ما بعد.[4]

لتضاعف سلطة الحماية في تونس إجراءات المراقبة من أجل تقيد الهجرة الخارجية، بعد أن اكتُشف محاولة عناصر مقيمة في تونس أصلهم من المغرب الأقصى، تسعى إلى الهجرة إلى فرنسا بحرا بإتباع التمويه، والمتمثل في التوجه إلى القنصل الإسباني في تونس، مدّعين أنهم من رعايا المنطقة الإسبانية، بحيث يقدمون طلب إلى الممثل الدبلوماسي

[1] ANT, A2 I 223 , Conférence Nord-Africaine a Tunis 1925. op.cit

[2] لم نوفق في معرفة هذه الشخصية خاصة أنها ذكرت دون منصب أو توضيح انتمائه إلى أي مؤسسة أو مركز بحث. لكن تقريره حمل معطيات مهمة بخصوص موقف إدارة الحماية وسلطة الباي من الهجرة الخارجية، وإجراءات تسليم جوازات السفر، والهيئة المكلفة بذلك. وكيفية التعامل معهم بعد وصولهم إلى فرنسا من توفير مراكز إيواء، وتكوينهم مهنيا.

[3] ورد في الوثيقة الأرشيفية مصطلح: المهاجرون، دون تحديد فهل المقصود بهم، المهاجرون التونسوين أم المهاجرون بصفة عامة ؟

[4] ANT, A2 I 223 , Conférence Nord-Africaine a Tunis 1925. op.cit

بإعادتهم إلى مليلية[1] عبر مرسيليا أو برشلونة. ليتدخل المقيم العام ويطلب من القنصلية الإسبانية التوقف عن إعادة العناصر المغربية المتجهين إلى مليلة انطلاقا من تونس، ووضع شروط وقيود صارمة على تسليم جوازات السفر.[2]

وكذلك من الأدلة على قلة المهاجرين التونسيين بفرنسا، أنه أثناء تصفحنا لوثائق أرشيفية في مركز (ANOM)، لاحظنا أنه لما يتم ذكر مصطلح عمال المستعمرات، أو عمال شمال إفريقيا، مع تقديم إحصائيات ومعلومات عنهم، يتم ذكر فقط المهاجرين الجزائريين والمهاجرين من المغرب الأقصى، دون ذكر العمال التونسيين.

– كما اقتصرت واكتفت بعض المصادر والمراجع التونسية بخصوص التطرق إلى موضوع الهجرة الخارجية للتونسيين، على ذكر إشارات موجزة دون تفصيل. مثل ما ذكره عبد العزيز الثعالبي في كتابه بخصوص هجرة التونسيين للمشاركة في الحرب العالمية الأولى وأنهم اكتسبوا صفات اجتماعية سلبية من جراء ذلك.[3]

– وكذلك ما أكده الأستاذ عبد اللطيف الحناشي في كتبه ومقالاته بخصوص قلة عدد المهاجرين التونسيين في إطار الهجرة الخارجية.

---

[1] مليلية: مدينة بالمغرب الأقصى، تقع على سواحل البحر الأبيض المتوسط. وهي مدينة كبيرة قديمة بنيت على منحدر صخري متدرج. يعني اسمها العسل أو المكان المتدرج. حررها المسلمون الفاتحون من قوط شبه الجزيرة الإبيرية– إسبانيا حاليا– ليعاد احتلالها من طرف إسبانيا بعد توحدها سنة892 هـ/1487م. تميزت مليلية بأنها جد مزدهرة غنية بمادة الحديد والعسل وصدف اللؤلؤ. **ينظر**: الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر ، ط2، دار الغرب السلامي، بيروت، لبنان، 1983، ص. 341.

[2] ANT, A2 I 223 , Conférence Nord-Africaine a Tunis 1925. op.cit

[3] عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، تر: سامي الجندي، ط1، دار القدس للنشر والتوزيع، بيروت، 1975، ص ص. 161–162.

الفصل الأول:

الحياة العامة في الجزائر وتونس قبل سنة 1914م.

المبحث الأول: الأوضاع العامة في الجزائر قبل سنة 1914.

المبحث الثاني: الأوضاع العامة في تونس قبل سنة 1914.

شهدت الجزائر وتونس خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1914 و1954، سلسلة من الأحداث على المستويين الداخلي والخارجي، والتي لم تكن وليدة الصدفة، بل تعد نتيجة مخاض لوقائع تاريخية سابقة لها، تراكمت آثارها عبر مراحل متتالية. وقد أسهمت هذه الوقائع في تبلور جملة من المحاور الكبرى، من أبرزها ظاهرة الهجرة التي نجم عنها تغيرات عميقة في البنية الاجتماعية والاقتصادية في البلدين.

تأثرت عدة جوانب من المجتمعين بالسياسة الاستعمارية في الجزائر وبنظام الحماية في تونس، سواء على مستوى التنظيم الإداري أو في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وقد فرضت الإدارة الفرنسية نمطاً جديدًا من السيطرة، ارتكز في الأساس على إعادة توزيع الثروة والأرض، وإعادة صياغة العلاقات الاجتماعية وفق منطق استعماري يهدف إلى تثبيت الوجود الفرنسي. لكننا من باب الحصر لا القصر، سنركّز في الجزئية المدروسة على العناصر المرتبطة بشكل مباشر بظاهرة الهجرة والتحولات الاجتماعية، ولا سيما القوانين العقارية ومشروع الاستيطان، اللذين يعدان اللبنة الأساسية في المنظومة الفرنسية الاستعمارية، ولهما إنعكسات مباشرة على الهجرة والمجتمع في البلدين.

فقد شكّل النظام العقاري الجديد أداة فعالة لإعادة هيكلة الفضاء الريفي، من خلال مصادرة الأراضي الجماعية للقبائل وتحويلها إلى ملكيات خاصة لصالح المستوطنين الأوروبيين، في حين أقصي السكان الأصليون عن مواردهم التقليدية. وقد أدى هذا الواقع إلى تهجير الجزائري والتونسي قسراً نحو المدن أو إلى الخارج، مقابل جذب المهاجر الأوروبي في إطار ما يعرف بالهجرة العكسية من أوروبا نحو المستعمرتين. هذه التحولات ، لم تغير فقط موازين الملكية، بل أحدثت تحولات جذرية في بنية المجتمع المحلي، والتي سيكون لها تداعيات على الاوضاع في تونس والجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1914 و1954. .

أولا: الأوضاع العامة في الجزائر قبل سنة 1914:

خضعت الجزائر غداة الاستعمار العسكري الفرنسي إلى سلسلة من التنظيمات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي هدفت من خلالها إدارة الاحتلال إلى ترسيخ مشروعها الاستيطاني، وإحداث تغيير اجتماعي جذري يستجيب لمصلحة فرنسا والمعمر الأوروبي.[1]

1- الأوضاع السياسية:

تمثل الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1830 إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914 مرحلة فاصلة في تاريخ الجزائر، خضعت البلاد خلالها لنشاط ترسانة من المؤسسات الاستعمارية الفرنسية التي سعت إلى ترسيخ الاحتلال، ابتدءا من نظام الحكم العسكري1830-1870، ثم الانتقال التدريجي إلى الحكم المدني ما بين سنتي 1870و1962 باستثناء الصحراء التي استمرت تحت طائلة الحكم العسكري.[2]

كما فرضت سلطة الاحتلال نمط حكم إداري عسكري[3]صارم في ظل المقاومات الشعبية، بالإضافة إلى تسخير التشريعات لخدمة مصلحتها ومصلحة المعمر الأوروبي،

---

[1] Xavier Gilly, L'administration des archives coloniales françaises en Algérie-Regard sur le fonctionnement des archives départementales d'Alger de 1902 à 1962, Master 1 Histoire et Document, Sous la direction de Mme Bénédicte Grailles,Université Angers, 2014-2015, P. 11.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص. 13.

[3]عرفت المرحلة الممتدة مابين 1830-1834 بمرحلة التردد أين طرح سؤال بين مؤيد ومعارض لبقاء الاستعمار: هل الوجود العسكري الفرنسي في الجزائر يعتبر نتاج الحملة التأديبية للداي حسين أخر دايات إيالة الجزائر؟ أم هي حملة استعمار واحتلال؟ وفي الأخير فصلت اللجنة الإفريقية بهذا الخصوص وأعلنت سنة 1834 بأن الجزائر قطعة من فرنسا. ليتم بعدها وفي سنة1835 إعلان الاحتلال الضيق باحتلال المنشآت البحرية في كل من وهران والجزائر وعنابة، أما الباقي يترك في يد 5 زعامات محلية تكون تابعة لفرنسا. **ينظر**: شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر:عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، لبنان- باريس، 1982، ص.27.

الوافد في إطار الهجرة العكسية من أوروبا صوب مستعمرة الجزائر، والذي سيكون أساس مشروع الاستيطان، [1]، حيث قدمت لهم أراضي زراعية بناءا على التشريعات العقارية وتطبيقا لسياسة الاستيطان، مثلما حدث في منطقة سطيف، حيث تحصلت شركة جونُفواز[2](COMPAGNIE GENEVOISE) على حوالي 20.000 هكتار بموجب المرسوم الإمبراطوري، الصادر بتاريخ 26 أفريل 1853 والمدعم بقرار 24 أفريل1858.[3]

سعى المُشرع الفرنسي وكبار الضباط في مستعمرة الجزائر، إلى استحداث منظومة من التشريعات والهياكل الإدارية بهدف إحداث تحولات اجتماعية عميقة، استهدفت بالأساس تفكيك المجتمع الجزائري خاصة في الأرياف، ومن بين أبرز هذه الآليات إصدار التشريعات العقارية المجحفة ضد الجزائريين، وتأسيس آليات تخدم الاستعمار، أهمها المكاتب العربية[4] التي تأسست بتاريخ فيفري 1844، وقد عملت على مراقبة القبائل وتفتيت وتشتيت الزعامات المحلية وتدخلت في بنية المجتمع وساهمت في إدخال الملكيات الفردية في القبائل.[5]

وإلى جانب ذلك عملت المكاتب العربية على تهدئة القبائل بشكل دائم، وتهيئة الظروف الملائمة لإنجاح مشروع الاستيطان، من خلال دراسة سكان الريف ونمط تسير أراضيهم، وتقديم الحلول بخصوص التعامل مع القبائل وملكياتها، ثم معرفة نقاط ضعفها وقوتها حتـــى

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1962-1830، ج2، المرجع السابق، ص. 36.

[2] شركة جونُفواز:هي شركة سويسرية تأسست سنة1853 برأس مال عام سويسري. **ينظر**: تاوتي الصديق، المرجع السابق، ص. 43.

[3] ANOM, 3 L32, GGA, Compagnie Genevoise, Colonies de Sétif , Dix-neuvième Rapport Conseil D'administration , P. 4.

[4] المكاتب العربية: هي عبارة عن جهاز إداري يتكون من ضباط فرنسيين ومساعدين، أسسه الجنرال بيجو سنة 1844. وقد مرت المكاتب العربية بعدة مراحل تأسيسية، بحيث كان أساسها هو تأسيس منصب أغا العرب بموجب قرار 18 جوان 1834. **ينظر**: عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، دار موفم للنشر، 2010، ص. 175.

[5] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص. 11-12.

تستغل لاحقاً[1]. كما وفرت القبائل الآمن والمحافظة على التجارة، وبوجه عام المحافظة على مصالح الاستعمار الفرنسي.[2]

كما توسعت سلطة الجيش الفرنسي بذريعة القضاء على المقاومات الشعبية، الأمر الذي زاد من حدة قمع المقاومات وتفكيك القبائل الداعمة لها ومصادرة الأراضي لتمنح بعدها إلى المستوطنين الأوروبيين، الذين أتيحت وسهلت لهم آليات الهجرة والاستيطان.[3]

1-1- التنظيم الإداري:

تخللت هذه المرحلة عدة تنظيمات إدارية، من أهمها صدور قرار بتاريخ أفريل 1845 الذي يؤكد على إلحاق الجزائر بفرنسا، ويقسمها إداريا إلى ثلاثة مناطق:

1- منطقة مدينة تخضع للإدارة المدنية وتشمل المدن والقرى الساحلية التي يكثر فيها العنصر الأوروبي.

2- منطقة مزدوجة يقل فيها العنصر الأوروبي، فيخضع الأوروبي إلى الحكم المدني، وعنصر الأهالي يخضعون إلى الحكم العسكري.

3- منطقة عسكرية ينعدم فيها العنصر الأوروبي تماما، وتشمل الهضاب العليا والصحراء، خاضعة للحكم العسكري. وقسمت هذه المنطقة إلى ست وحدات إدارية على رأس كل منها ضابط فرنسي يساعده عدد من زعماء الأهالي بألقاب الأغوات، والباشا أغوات والقياد والمشايخ، بها عدد كبير من المكاتب العربية.

بعدها أصدرت إدارة الاحتلال قرار بتاريخ مارس 1848، نص على أن الجزائر قطعة

---

[1] أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير1830 -1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2007، ص. 68.

[2] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص. 177.

[3] ANOM , 3L32, GGA, Colonies de Sétif, Dix Neuvième rapport, conseil d'administration 1870

من فرنسا، ليولي الاستعمار اهتماما كبيرا بسياسة الاستيطان والتهجير، ومسطرا خطة لتهجير نحو 200.000 مهاجر أوروبي إلى الجزائر، خلال فترة تمتد إلى عشرة سنوات.[1]

1-2- الجزار خلال حكم نابليون الثالث (Napoléon III):

سقطت الجمهورية الفرنسية الثانية لتخلفها الإمبراطورية الثانية بزعامة نابليون الثالث[2] بداية من سنة 1852، لتشهد هذه المرحلة تصادما بين العسكريين والمستوطنين ونظام الحكم، وقد عرفت هذه الفترة حدة الاستيطان، فتم بناء حوالي 56 قرية استيطانية خلال أعوام 1853 و1859، وبتاريخ 26 أفريل 1851 صدر قانون يقضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين.[3] وفي سنة 1870 رحب المستوطنون الأوروبيون بقيام الجمهورية الثالثة وبداية الحكم المدني، واستبشروا خيرا بسقوط الإمبراطورية الثانية ونظامها، لأنه في نظرهم تخلصوا من ذلك السلطة العسكرية التي كانت عقبة أمام أهدافهم.[4]

1-3- الجزائر خلال مرحلة الحكم المدني:

عرفت الجزائر تحولات مست جل المجالات خلال بداية الحكم المدني، من بينها تقليص

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص. 12 -13.

[2] هو شارل لويس نابليون بونابرت ولد بتاريخ 20 أفريل 1808 ثالث أبناء لويس بونابرت (1778 - 1846) وشقيق نابليون الأول ترعرع بسويسرا تابع دراسته في أوكس بورغ ثم التحقيق بالمدرسة العسكرية بسويسرا، أين تخرج برتبة ضابط في المدفعية، نفي بسب مشاركته ضد الملكية، عاد إلى فرنسا في فيفري 1848. بعد سقوط النظام الملكي وفي شهر ديسمبر من نفس السنة أنتخب رئيسا لجمهورية الفرنسية الثانية. أعلن النظام الإمبراطوري مسميا نفسه الإمبراطور نابليون الثالث الذي استمر من 1852 إلى1870، وكان من المدافعين والمشجعين لمشروع المملكة العربية في الجزائر والتي لاقت رفض من المعمرين وكبار الضباط في الجيش. خسر الحرب ضد بروسيا سنة 1870 أين تم أسره وبذلك انتهى عهد حكمه. توفي بعدها بتاريخ09 -01-1873. **ينظر:** أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1900، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992 ، ص ص. 212-213.

[3] يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص.15.

[4] نفسه، ص.27.

نفوذ الجيش تدريجياً، والمدفوع بظغط المعمرين، لصالح إدارة مدنية استعمارية تخدم مصلحة العنصر الأوروبي على حساب مصلحة الجزائري. كما تعتبر مرحلة حكم الإدارة المدنية أداة كرست لخدمة المعمرين بحدة أكثر من ذي قبل، وعملت على تهميش النخب الجزائرية التقليدية والدينية. وهكذا فإن الانتقال من الحكم العسكري إلى المدني لم يكن سوى تغير في وسائل السيطرة، وفي المقابل استمرت ظاهرة التمييز الطبقي والإقصاء كواقع مزري عايشه الجزائريين طيلة تواجد الاستعمار الفرنسي في الجزائر.[1]

2- الأوضاع الاقتصادية:

تميزت الجزائر قبل الاحتلال بطابع اقتصاد تقليدي معاشي قائم على توفير متطلبات العائلة من خلال تربية الأنعام، واستغلال الملكيات الزراعية التابعة للقبيلة، بحيث تعتبر الأراضي أنذاك أساس المجال الإقتصادي، وعليه سنعالج في هذا العنصر، كل ما تعلق بالأراضي من أصناف الملكيات ومشاريع إستيطان وتشريعات ذات طابع عقاري، وكيف إنعكست الجزئيات سالفة الذكر على الهجرة والمجتمع.

2-1- أصناف ملكية الأراضي في أواخر الحكم العثماني:

أ- أراضي البايلك:

وهي من أخصب الأراضي تابعة مباشرة للسلطة العثمانية في دار السلطان والبايلك، وما جاورها من أراضي خصبة وجنان غنية ومن أهمها سهل متيجة، الذي طبقت في عهدة مشاريع استيطانية مبكراً.[2]

ب-أراضي الوقف:

كانت ذات طابع ديني اقتصادي، تابعة للمؤسسات الدينية والخيرية، لا تخضع لنظام

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص. 27- 30.

[2] بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساته على الجزائريين 1881 – 1914، طبعة خاصة بمناسبة الذكرى الخمسون للاستقلال، دار سنجاق الدين للكتاب، 2012، ص. 55.

الضريبة، مثل: أوقاف المساجد وأوقاف سبل الخيرات وأوقاف الحرمين الشريفين.[1]

جـ- أراضي العرش:

وهي أراضي عرش مشاعة تابعة للقبائل طبق عليها نظام المحلة لجمع الضرائب بالقوة العسكرية[2]، والتي طبقت عليها سياسية المصادرة وفق تشريعات استعمارية، خاصة عقب القضاء على المقاومة الشعبية في كل منطقة، فتم مصادرة وتقسيم الأراضي وإدخال نمط الملكيات الفردية وتأسيس الدوار.[3]

2-2- مشاريع الاستيطان:

شكلت سياسية الاستيطان اللبنة الأساسية في المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر، والذي كان قائما على مصادرة الأراضي من الجزائريين سواءا من خلال إصدار المراسيم، أو كإجراءات عقابية ضد القبائل المقاومة، وفي حالات من أجل المنفعة العامة، ثم يتم تسليمها للمعمر الأوروبي الذي قدم إلى الجزائر في إطار الهجرة العكسية، والذي إستغل الأرض واليد العاملة الجزائرية.

---

[1] قدرت سلطات الاحتلال سنة 1830 أن الأملاك التابعة للحرمين الشريفين بـ :1558 ملك، ترسل وتخصص عائداتها إلى الحرمين الشريفين، خدمة العلم، وتوزع على الفقراء والأعيان خاصة المرابطين **ينظر**: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر الحكم العثماني 1792- 1830، ط2، دائر البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص. 137 – 139.

[2] كانت أراضي العرش تابعة للقبائل في الريف قبل الاحتلال، تطبق عليها ضرائب اللزمة والمعونة والغرامة، وفي حالة امتناعها عن دفعها تسير إليها سلطة الإيالة حملات المحلة العسكرية التأديبية. **ينظر**: ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية(الجزائر – تونس – طرابلس الغرب) من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي"، **حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية**، قسم التاريخ كلية الآداب، جامعة الكويت، العدد31، 2010، ص. 22.

[3] الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830- 1960، تر: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ، بيروت، لبنان، 1983، ص ص. 59 – 60.

-أ- المشروع الاستيطاني للجنرال كلوزيل[1](Clauzel):

عمد كلوزيل إلى تنفيذ مشروع استعماري يركز فيه على الاستيطان، وفي الوقت ذاته القضاء على ملكية القبائل للأراضي سعيا منه إلى تقويض الثورات الشعبية، فأصدر مرسوم مهما بتاريخ 8 سبتمبر 1830، نص على أن كل الأملاك التي كانت تحت السلطة العثمانية والأتراك والأوقاف[2] تدرج تحت سلطة أملاك الدولة، مع إلزام الجزائريين بإثبات ملكيتهم الخاصة لباقي العقارات[3]، فضلا على ضم الممتلكات مجهولة المالك مباشرة لأملاك الدولة[4].

-ب- الاستيطان في عهد الجنرال بيجو:

ترسخ في ذهن الجنرال بيجو أن مرور الحملات العسكرية جنوب مدينة الجزائر يستلزم المرور عبر سهل متيجة، وهذا الأمر جعله في تصادم مع نفوذ ومقاومة القبائل، من الحجوط غربا إلى بودواو شرقا، ومن العاصمة إلى البليدة والأطلس جنوبا[5]، حيث دامت مقاومتهم للجيش الفرنسي حوالي عشر سنوات. وكان بيجو من أكثر الداعمين والفاعلين في مشروع الاستيطان واقعا وفكرا حيث تجسد منهجه الاستيطاني ضد القبائل في قوله: «...لا يجب أن نجري وراء العرب بل يجب أن نمنعهم من أن يبذروا أرضهم أو يحصدوا

---

[1] عُيِنَ كلوزيل الذي كانت له خبرة في مجال الاستيطان بحكم تجربته في أمريكا الشمالية- قائد للجيش الفرنسي بداية من 2 سبتمبر 1830م، وتولى منصب الحاكم العام بالجزائر لمرتين، الاولى من 1830-1831، والثانية مابين 1835-1836 **ينظر**: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، المرجع السابق، ص ص. 33-34.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1962-1830،ج1، المرجع السابق، ص. 65.

[3] حسيني عائشة، الاستيطان الأوربي بسهل متيجة 1830-1870م، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة وهران،2013/2012م، ص. 48.

[4] بليسي، حوليات جزائرية، تر: بن تركي نصيرة، المجلد 2، دار أصالة، الجزائر، 2013، ص. 3.

[5] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، المرجع السابق، ص. 118.

محاصيلهم أو يرعوا مواشيهم..."[1]. كما انتهج سياسة الأرتال العسكرية التي تعتمد على القوة في مواجهة المقاومات والقبائل المتمردة، الأمر الذي أتاح له مصادرة أراضي شاسعة وظفت في مشروع الاستيطان وفق تصوره القائم على:

– استغلال الجنود والمتقاعدين من الجيش في مشروع الاستيطان تحت شعار البندقية والمحراث.[2]

– حصر القبائل في مناطق محددة مع مصادرة أراضيهم وتقليص ممتلكاتهم.

– تشجيع الهجرة العكسية للأوربيين مع تقديم لهم مساعدات وإغراءات مالية.[3]

– إنشاء القرى الاستيطانية وشق الطرقات وإنشاء السكك الحديدية لتسهيل وتشجيع استقرار المعمرين.

2-3- أهم المراسيم الاستعمارية ذات الطابع العقاري:

– قرار 08 سبتمبر 1830 القاضي بمصادرة أملاك الوقف والبايلك.

– مرسوم 22 جويلية 1834بموجبه حُدِد الوضعية القانونية للتواجد الاستعماري بالجزائر، وعينت الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية، خاصة التي تتعلق بانتزاع ملكية الأراضي، مما سيضفي نوعا من الشرعية على الاستيطان وذلك على حساب القبائل.[4]

---

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص. 32.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص. 9.

[3] ساهمت عدة عوامل في الهجرة العكسية صوب مستعمرة الجزائر، منها ماتعلق بسياسة الترغيب من طرف إدارة جيش الاحتلال الفرنسي، ومنها ماتعلق بالظروف الداخلية والمتغيرات السياسية والاقتصادية والأزمات الداخلية في أوروبا و تفشي الأمراض والفقر. **ينظر**:حسنة كمال، "هجرة المعمرين غير الفرنسين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر"، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية في شمال إفريقيا**، المجلد04، العدد 02 ،2021 ، ص ص. 541-542.

[4] حباش فاطمة، مختاري آمحمد، " تداعيات التشريعات الفرنسية على الحياة الاجتماعية في الجزائر مرحلة الحكم العسكري –الاستيطان الفرنسي في تيارت أنموذجا–"، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا**، العدد 02 خاص، 2022، ص ص. 423-424.

– مرسوم 01 أكتوبر 1844 تناول بطلان قانونية شراء الأراضي، وشمل كل خلل ناتج عن أي شكل من أشكال انتقال الأراضي بين أوروبي وجزائري بعد الاحتلال.[1]

– مرسوم 21 جويلية 1846 الذي فرض على كل جزائري سندات ملكية، والأراضي التي لا يستطيع أحد إثبات ملكيتها تتحول إلى ملكية الدولة التي تسلّمها إلى المعمرين، كما طالت ملكيّة الدولة أراضي البور كونها بدون مُلاّك.[2]

–قانون 16جوان 1851، يؤكّد هذا القانون أنّ الملكيّة حقٌّ مصون للجميع بدون تمييز بين الملاّك من الأهالي والملاّك الفرنسيين وغيرهم، يستند هذا القانون إلى الفكرة القائلة بأنه ليس للقبائل حق ملكيّة جميع أراضي العرش.[3]

– مرسوم سنة 1853 وهو قانون التحقيق من الملكيّة، الذي هدف إلى مصادرة أكثر من ثلاثة ملايين هكتار من الأراضي الخصبة من يد الفلاّحين، ومنحها للأوربيين الذين أصبحوا ملاكا لها.

– القرار المشيخي "سيناتوس كونسيلت (La Sènatus consulte Du22 Avril 1863): يقضي هذا القرار بتحديد أراضي القبائل الجزائرية وإدخال نظام الملكية الفردية عليها، وإحداث تغيرات تنعكس على النظام الاجتماعي القبلي التقليدي، وقد مس العديد من المناطق، منها البلديات المختلطة بجبل الناظور بتيارت والقبائل التي كانت ضمن نطاقها.[4]

– قانون وارني(WARNIRE) 26 جويلية 1873 :

يعتبر من أهم القوانيين التي تم إصدراها مطلع الحكم المدني، وهو قانون ذو صبغة

---

[1] عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830–1960، المرجع السابق، ص. 61.

[2] نفسه، ص. 61.

[3] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1962–1830 ، ج1، المرجع السابق، ص. 395.

[4] بليل محمد، المرجع السابق، ص.71.

عقارية، تضمن ستة عشر بندا، بحيث قدم وارني[1] تقريرا تضمن جملة الترتيبات الرامية إلى تحديد الملكيات الجماعية والفردية للقبيلة، بغية إنشاء لاحقا الملكية الفردية داخل القبيلة، وهذا الأمر ساهم في تفكيك القبائل والقضاء على الملكية الجماعية للأرض، ويعتبر مكملا للقرار المشيخي. وأتاح القانون للإدارة الاستعمار الفرنسي الاستحواذ أكثر على الأراضي والتحكم فيها بشكل كبير وأصبح الاقتصاد التقليدي الجزائري جزءا من الاقتصاد الفرنسي، كما قضى على الأعراف والتقاليد وصيغ التضامن التي كانت بين الجزائريين[2]

2-4- انعكاسات التشريعات الفرنسية على الأوضاع الاقتصادية قبل 1914:

وقع في الجزائر مطلع القرن العشرين تحولات اقتصادية عميقة فرضها الاحتلال الفرنسي، بغية توجيه الاقتصاد المحلي لخدمة مصالحه، وكانت الاستثمارات الأجنبية خصوصًا الفرنسية منها موجهة نحو القطاعات ذات الربح السريع على رأسها الزراعة والمناجم. هذا الواقع الجديد دفع بالمستوطنين إلى الاستحواذ على الأراضي الخصبة مستندين على قوانين مصادرة الملكيات ودعم إدارة الاحتلال لهم، ما ساهم في توسيع المساحات المستغلة من طرف المعمرين.

وفي قطاع الفلاحة طبق الأوروبيون في الجزائر أنماطًا زراعية جديدة خاصة مثل الكروم والتبغ والقطن[3] التي تتماشى مع حاجيات المجتمع الأوروبي، ليدعم هذا التوجه بإصدار قانون 11 جانفي1851 الذي أعفى الصادرات الجزائرية نحو فرنسا من الضرائب، وهذا كله على حساب تراجع الزراعة التقليدية التي اعتمد عليها الجزائريون، مما ساهم في فقر ومعاناة

---

[1] الدكتور وارني ممثل كولون الجزائر في البرلمان الفرنسي، وهو الذي قدم جملة من المقترحات بخصوص الملكيات العقارية داخل القبيلة، وبناءا على اقتراحه تم التصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية فردية خاصة. **ينظر:** عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1962-1830، ج1، المرجع السابق، ص. 391.

[2] نفسه، ص ص. 391 – 393.

[3] نفسه، ص. 274.

على حساب تراجع الزراعة التقليدية التي اعتمد عليها الجزائريون، مما ساهم في فقر ومعاناة سكان الأرياف.[1]

واكب هذه السياسات تمييز مالي، تمثل في امتيازات خُصّ بها المعمرون، والمتمثلة في تسهيل منح القروض الفلاحية لتدعيم القطاع الزراعي مثل زراعة الكروم، وفي المقابل واجه الفلاح الجزائري شروط مجحفة حالت دون حصوله على قروض مالية، على أساس عدم امتلاكه وثائق الملكية[2]، وعدم القدرة على دفع المستحقات للانخراط في المؤسسات والبنوك المالية ذات الطابع الفلاحي[3]، مما أدى إلى فقدان الكثير منهم أراضيهم بسبب العجز عن السداد، أو خسارة المحصول بسبب العجز المالي الذي يواجهه في حالة عدم حصوله على القرض في ظل تنافس فلاحي مع المعمرين. هذا الوضع الاقتصادي المتباين رسّخ الفوارق الطبقية وزاد من تبعية الاقتصاد الجزائري للهيمنة الأوروبية والفرنسية بشكل خاص.

2-5- انعكاسات التشريعات الفرنسية على الهجرة والمجتمع:

تعتبر لجنة العقود والتقسيم التي نشطت ما بين 1852 - 1867 إحدى الآليات الاستعمارية الفرنسية الفاعلة التي ساهمت في نقل ملكية الأراضي من الجزائريين إلى المعمرين الأوروبيين بموجب قرار 16- 06-1851، وفي مرحلة لاحقة اعتمدت اللجنة على قرار سيناتوس كونسيلت 1863، الرامي إلى تحديد الأراضي وإنشاء الملكية الفردية، من خلال الفصل الخامس، الذي يدعو إلى تعيين حق الدولة في الملكيات، بالإضافة إلـــى

[1] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1962-1830، ج1، المرجع السابق، ص ص. 208-213.

[2] نلاحظ أن القوانين العقارية لم تفضِ إلى مصادرة الأراضي ومعاقبة القبائل وفقط ، بل تجاوزته إلى أن حالت دون تمكن الجزائري من حصوله على قروض من البنوك المالية الداعمة للزراعة، بحجة عدم إمتلاك وثائق الملكية.

[3] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1962-1830، ج1، المرجع السابق، ص ص. 282- 286.

إلحاق الغابات بسلطة الدولة.[1]

وقد تمثل نشاط لجنة العقود في مسح الأراضي وإحصائها ثم تقديم ملاحظاتها إلى رئيس عمالة الجزائر والذي بدوره يرفعها للحاكم العام ثم إلى القائد العسكري لمقاطعة الجزائر، غير أن اللجنة اصطدمت باحتجاجات من بعض الأهالي، وحتى المعمرين الذين استولوا من قبل على مناطق في ظل الاستيطان الحر رفضوا نشاط اللجنة، التي تمثل في الأساسي في إحصاء الأراضي ثم إحصاء الجزائريين ودراسة العقود ومصادرة الجزء الكبير من الأراضي لتلحق بدومين الدولة، وبعدها يسلم جزء فقط منها للمستوطنين المهاجرين، مثل الذي حدث في سهل متيجة بعد حصر سكانها.[2]

ثم جاء الفصل السابع ليعزز قرار 16 جوان 1851 دون تغير فيه، خاصة مصادرة أراضي القبائل المقاومة، وفرض بيع الأراضي على الملاك الجزائريين من أجل توسيع الاستيطان، والاستحواذ على أملاك الدولة في الغابات ومصادرة أي أرض بحجة المنفعة العامة[3]. كما يعتبر محتوى المادة السادسة جديدا، حيث رفعت الحصر على الصفقات العقارية بين الجزائريين والمعمرين، وهي جزء من قانون16 جوان 1851 في مادته الرابعة عشر، كما أن المادة السادسة مكنت شراء الأراضي من الجزائريين بالضغط حتى لو كانت الأرض وسط القبائل[4].

والواقع أنه تضررت عدة مناطق من نشاط اللجنة من بينها: بني موسى، الخشنة، بني

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1962-1830، ج1، المرجع السابق، ص ص. 365 -370 .

[2] في حالات خاصة، صادرت إدارة الاحتلال الفرنسي أراضي وألحقتها بدومين الدولة، استنادا إلى مرسوم 21-7-1846. **ينظر**: حسيني عائشة، المرجع السابق، ص ص.351 -352.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830 -1954، ج5، المرجع السابق، ص ص. 138-139.

[4] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1962-1830 ، ج1، المرجع السابق، ص. 359.

خليل، حجوط، والمساحات الكبيرة المصادرة كانت من غرب سهل متيجة لأن سكانها شاركوا في المقاومة المسلحة بشكل كبير، بالإضافة إلى أنها تملك أراضي كبيرة وخصبة مما زاد رغبة إدارة الاحتلال في الاستحواذ عليها.[1]

3-الحياة الاجتماعية:

اتسمت الجزائر قبل سنة 1914م، بأوضاعً اجتماعية وثقافية مضطربة، نتيجة السياسات الاستعمارية الفرنسية الرامية إلى إحداث قطيعة عميقة بين مكونات المجتمع، حيث وجِهت المؤسسات الاستعمارية لخدمة مصالح الأقلية الأوروبية المستوطنة على حساب الأغلبية الجزائرية.

كما شجعت السلطات الاستعمارية الهجرة الأوروبية[2] من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا نحو الجزائر، مما أدى إلى فقدان الجزائريين لممتلكاتهم، وتم تهجير القبائل نحو المناطق الجبلية الغير صالحة للمعيشة[3].

لم يقتصر تضرر الجزائريين على مشاريع الإدارة الفرنسية، بل تجاوزه إلى تعالي أصوات فئة تحسب على الطبقة الفرنسية المثقفة، وهم المنظرون الفرنسيون الذين نادوا بضرورة التشديد على القبائل، من أمثال أرمون فيكتور (Armon Victor) الذي قال: " يستحيل إدماج الأهالي، ينبغي طردهم إلى الصحراء وإبادتهم... ومعاملتهم كالوحوش". وقال ألكسي دوطوكفيل(Alexis De Tocqueville) : " مع أن القبائل التي تتشكل منها الإيالة لها لغة، عادات وأفكار متشابهة، فإنها تختلف فيما بينها بشكل غريب من حيث المصالح لغةً،

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص. 116.

[2] أرزقي شويتام، "سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر1830-1914"، **مجلة التاريخ المتوسطي**، المجلد02، العدد 2، ديسمبر2020، ص. 197.

[3] عبد القادر علي حليمي، جغرافية الجزائر طبيعية- بشرية- اقتصادية، ط2، دار الانشاء للنشر، دمشق، 1968، ص. 140.

عادات وأفكار متشابهة، فإنها تختلف فيما بينها بشكل غريب من حيث المصالح وهي منقسمة انقسامات "[1].

3-1- إحصائيات السكان: وجد تضارب بين الباحثين بخصوص عدد سكان الجزائر بداية الاحتلال بسبب غياب السجلات الرسمية، فحمدان خوجة الذي عاصر نهاية الحكم العثماني وبداية مرحلة الاحتلال الفرنسي، قد صرح في كتابه "المرآة" بأن الجزائر كلها لم تتعدى عشرة ملايين نسمة[2]، ويرجح القنصل الأمريكي وليام شالر أن عددهم ما بين مليون وثلاثة ملايين نسمة[3]. ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار ما عرفته الجزائر من إبادة وتهجير جماعي للقبائل المقاومة وكثرة الأمراض والأوبئة، وعليه فإن عدد سكان الجزائر كان في تناقص مستمر.

كما ذكر بأن إحصائيات السكان في الجزائر سنة 1899 تقدر بحوالي 4 ملايين نسمة، وهم ينتمون إلى شعوب مختلفة استوطنت الجزائر في الماضي، وفئات الهجرات الحالية تتكون من أعراق متنوعة للغاية. [4]

ينقسم المجتمع الجزائري من حيث توزيع السكان إلى قسمين:

3-2- مجتمع الريف:

هو مجتمع قبلي بدوي تقليدي، يرتكز على خدمة الأرض وممارسة نشاط الزراعة و تربية الأنعام[5]، كما يعتبر البدو أنفسهم كيانا اجتماعيا وسياسيا مستقلا، تحكمه مجموعة من التنظيمات الاجتماعية الخاصة بهم، لا تتحد فيما بينها، إلا عند اقتراب خطر يهددها.

---

[1] ألكسي دوطوكفيل، المصدر السابق، ص. 39.

[2] حمدان خوجة، المرآة، تح: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر،2005، ص. 13.

[3] وليام شالر، مذكرات وليام شالر– قنصل أمريكا في الجزائر 1816–1824، تع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص. 38.

[4] ANOM, 32 L15, GGA, Société de Propagande Coloniale, Pour le développement des Connaissances Coloniales et Géographiques, L'Algérie Première Conférence par Féligien Michotte, Bulletin Trimestriel n-5 (Octobre-Novembre Décembre 1899), P. 12.

[5] فرحات عباس، المصدر السابق، ص. 51.

3-3- مجتمع المدينة:

تضم فئة سكان الحضر ومن أنصهر معهم، خاصة الفئات المؤثرة من الأندلسيين[1] واليهود[2]، والبرانية[3] الفئة التي تشكل مجموع السكان الذين غادروا الجبال والأرياف إلى المدن من أجل العمل. كما تضم قبائل البادية المرتحلة موسميا والمستغلة لمساحة شاسعة من الأراضي وقطعان الأنعام، والتي مستها القرارات التعسفية ذات الطابع العقاري بشكل مباشر، مما أدى إلى تراجع في المستوى المعيشي وفقدان الأملاك والأنعام، خاصة في المناطق الداخلية والأقاليم الجنوبية[4].

4- الأوضاع الصحية:

اعتمد جل الجزائريين على الطب التقليدي، وبعد الاستعمار تمَّ إنشاء بعض المرافق الصحية في المدن، ولكنها كانت موجهة أساسًا للأوروبيين، فيما عاش الجزائريون في

---

[1] الأندلسيون: يقصد بهم المسلمون المهجرون قصرا من الأندلس-إسبانيا حاليا – إلى دول شمال إفريقيا. جاءت هجراتهم على مراحل، استقرى الكثير منهم بالجزائر وانصهروا في المجتمع، واشتهروا بالعلم والأدب وإتقان الكثير من المعارف، منها الزراعة، التجارة والنسيج والحلي وغيرها، **ينظر**: ناصر الدين سعيدوني، "صور من الهجرة الاندلسية الى الجزائر"، **المجلة العربية للثقافة**، مج14، عدد 27، 1994، ص ص. 36 -39./ كما أن إدارة الاحتلال تعمدت توظيف في الارشيف مصطلحات عرقية، لتفكيك المجتمع، فأطلقت مصطلح (Maures) على الاندلسيين. **ينظر:** ANOM, GGA, 32 L15, Op.cit, p. 12

[2] – **فئة اليهود:** توافدوا إلى إيالة الجزائر من الأندلس، ووجدت علاقات بينهم وبين المجتمع الجزائري، سيطروا على الأعمال التجارية والمفاوضات مع التجار الأوروبيين. **ينظر:** أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص ص. 391 – 392.

[3] **البرانية:** مصطلح أطلق على مجموعة من سكان المناطق الداخلية في الجزائر، والتي كانت تتوجه إلى المدينة بغية الاشتغال في مهن بسيطة، من بينهم سكان: بسكرة وجيجل وغرداية، وغيرهم. **ينظر**:عائشة غطاس، الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر1700-1830 مقاربة إجتماعية واقتصادية، ج1، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، ، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص. 19.

[4] بليل محمد، المرجع السابق، ص ص. 85 – 86.

ظروف بيئية وصحية متدهورة، وانتشرت بينهم الأوبئة بسبب ضعف البنية التحتية وانعدام العدالة الصحية[1].

استمر الفرنسيون في إنشاء المستشفيات تماشيا مع احتياجاتهم، واحترازا من تهديد الأوبئة التي انتشرت وكانت تسبب خطر على المستعمرين. مثل انتشار مرض الطاعون الذي أعتبر مرض دخيل على الجزائر، ومرض الكوليرا الذي دخل الجزائر عبر سفينة قادمة من مرسيليا[2]، والمجاعات التي ضربت البلاد خاصة مجاعات قسنطينة1847 والتي دفعت بالسكان للزحف من الأرياف نحو مدينة قسنطينة[3].

شهدت سنوات 1857-1858-1859عدد إصابات بعمالة الوسط أودت بحياة 175 شخص، تكرر الوباء مع حلول سنوات المجاعة والكوارث الطبيعية 1864-1868-1890 حيث بلغ عدد الإصابات حوالي 138 إصابة.[4]

5-التعليم:

رغم اعتراف قادة فرنسيين شاركوا في الحملة الفرنسية على الجزائر بأنه كان التعليم في كل مكان وجل الجزائريون يتقنون القراءة والكتابة، إلا أنهم ادعو أن الحملة جاءت لنشر الحضارة والعلم. كما عمدت الإدارة الاستعمارية على سياسة القضاء على المؤسسات الدينية والتعليمية، مما أدى إلى تجهيل الجزائري وتعليم المعمر الأوروبي، ولإنجاح مشروعها عمدت على غلق الزوايا والمدارس التقليدية ومصادرة الأوقاف وتفريغ البلاد من العلماء تهميشا

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص. 58 – 89.

[2] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص. 200.

[3] صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص51.

[4] يمينة مجاهد، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830-1962، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1، 2017-2018، ص ص. 61-62.

ونفيا[1]، وفرضت في المرحلة الأولى نظامًا تعليميًا فرنسيًا محدودًا بفئة أبناء المعمرين. ما أدى إلى ارتفاع نسب الأمية بين الجزائريين بشكل ملحوظ.[2]

وفي مرحلة لاحقة فسحت المجال لتعليم خاص بطبقة محددة من أبناء الجزائريين في المدارس الفرنسية بالغة الفرنسية، بهدف تكوين نخبة جزائرية مثقفة بالثقافة الفرنسية تخدم مصالح الاستعمار. بينما ظل أبناء الجزائريين البسطاء يعانون التجهيل والحرمان من التعليم. رغم ذلك تمسك الجزائريون بهويتهم الثقافية والدينية من خلال التعليم في الزوايا والكتاتيب، والتمسك بالعادات والتقاليد المتوارثة.

6- العمران:

تميزت الجزائر بنمط معماري إسلامي جميل، تمثل في تزين المساجد وقصور البايات بزخارف وفن معماري ممتاز، وفق مزيج بين فن العمارة الإسلامية المغربية والعثمانية والأندلسية، كما عرفت المدن كثرة الحدائق وجريان المياه في كل مكان، فالمساجد انتشرت بكثرة في الجزائر الى درجة أنه لا يوجد حي بدون مسجد.[3]

لكن بدخول الغزو الفرنسي إلى أراضي الجزائر، أول ما قاموا به هو تحطيم جل المساجد تحت شعار توسيع الطرقات وتنظيمها[4] من أجل المصلحة العامة، أين حولت المساجد إلى مستشفيات لجنود الجيش الفرنسي، أو إلى مخازن كنائس مثل ما حدث لجامع

---

[1] جيلالي حورية، على خطى الثائر محمد بن عبد الله المعروف بالشريف بومعزة من الظهرة إلى باطوم1822-1879، النفي والإبعاد في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ص ص. 115-126

[2] بن ناصر عبد القادر. التعليم في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، دار القصبة، الجزائر، 2014، ص. 64.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830 -1954، ج5، المرجع السابق، ص ص. 246-252.

[4] عمارة عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ إلى غاية 1962 الجزائر خاصة، الجزء 2، دار المعرفة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2006، ص. 192.

كتشاوة[1]، أو حولت إلى ثكنات عسكرية، وبعضها تم هدمه نهائيا خاصة بعد سنة 1870 حين حل الحكم المدني محل الحكم العسكري، وانطلق العهد الثاني من تخريب وتشويه كل ما هو أهلي[2].

7-العادات والتقاليد:

تطرقت الكتابات الفرنسية والأوروبية عن اللباس والغذاء والمسكن، فمن ناحية اللباس نجد صنفين، عند النساء وعند الرجال، فلباس المرأة الجزائرية هو "الحايك" ترتديه المرأة عند خروجها من البيت، وهو مدعاة للحشمة ورمز للوقار والاحترام[3]، أما النواحي الشرقية فنسائها ترتدي ما يسمى بـ "الملايا" هو غطاء كبير ذو لون اسود موجود في مدينة قسنطينة- عنابة- سطيف- قالمة...الخ.[4]

شكلت جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وأخرى الحياة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1830 و1914، فمنها ماهو منبثق من طابع المجتمع الجزائري، ومنها ما هو دخيل جلبه الإستعمار الفرنسي. والتي ستساهم لاحقا بشكل مباشر في إحداث تغيرات في شتى المجالات، وخاصة التأثيرات على الحياة الاجتماعية التي بدورها سيكون لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية والثقافية ما بين سنتي 1914 و1954.

---

[1] مسجد كتشاوة: مسجد عتيق من العهد العثماني يقع في مدخل القصبة أختلف في تاريخ إنشاءه، يربط أعلى المدينة بأسفلها حيث كان تقام أمامه سوق ينظر: عمراوي إيمان، "الزخرفة في العمارة الدينية دراسة وصفية فنية لمسجد كتشاوة"، **مجلة جميلات**، المجلد07، العدد01، 2020، ص. 550.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830 -1954، ج5، المرجع السابق، ص. 72.

[3] يعتبر الحايك لباس تراثي ضارب في التاريخ، استخدمته عدة حضارات. وفي الجزائر أستعمل من طرف المرأة للستر وكزينة، وكخلفية اجتماعية متوارثة. وحتى أنه أستعمل كتميز اجتماعي بين نساء المدن ونساء البادية. كما أستعمل في الثورة التحررية لنقل السلاح والرسائل والتخفي. **ينظر:** دريسي ثاني سلاف، "اللباس التقليدي الحايك أنموذجا"، **مجلة أنتروبولوجيا**، مجلد4، عدد8، 2018، ص. 210.

[4] نفسه، ص. 202.

المبحث الثاني: الأوضاع العامة في تونس قبل سنة1914

عرفت تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تحولات مست جل المجالات، نتيجة تأثيرات العنصر الأجنبي بالبلاد، ومساعي الدولة الحسينية[1] تحديث المؤسسات وفق منظور عصري، والذي تحقق جزئيا لكن في ظل ضعف سياسي واقتصادي، مما أتاح الفرصة أمام القناصل الأوربيين فرصة التدخل في شؤون الحكم. ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات:

– الفترة الأولى هي فترة الإصلاحات الدستورية وعهد التوترات والثورات الداخلية.

–المرحلة الثانية التي كان فيها التغلل الأجنبي القنصلي– قضاء الأجانب–، والتدخل في الجانب المالي والحياة الاقتصادية،

– الفترة الثالثة هي المرحلة التي تجلت فيها بوادر التدخل الفرنسي السياسي ثم العسكري، الامر الذي أدى إلى فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881.[2]

1– الأوضاع السياسية:

تُعد الحياة السياسية الركيزة الأساسية في الدولة، والتي توضح قوة أو ضعف نظامها ومؤسساتها، والتي تنعكس بدورها على بقية المجالات والحياة العامة للسكان. فالنظام السياسي الحسيني عرف مراحل قوة ومراحل ضعف طيلة مدة حكمه، ولكن الأوضاع الداخلية، والاوضاع الإقليمية ستلقي بظلالها على الوضع السياسي التونسي، والذي سيكون نقطة الضعف، والباب الذي ستلج منه الدول الأوروبية إلى تونس،

---

[1] الدول الحسينية: هي نظام حكم قام في تونس خلفا للنظام حكم البايات المراديين. سمي بنظام الحكم الحسيني سنة 1705 ابتداء بأول باي حكم من هذه العائلة وهو الباي حسين بن علي(1705 –1728). عرفت هذه الأسرة مرحلة عصر الازدهار على عهد الباي حمودة باشا(1782 – 1814). **ينظر**: محمد الهادي شريف، المرجع السابق، ص. 81.

[2] عبد الجليل التميمي، الحياة السياسية والفكرية في البلاد التونسية (1837–1881)، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية، تونس، 1982، ص ص. 233– 236 .

1-1-مشروع الإصلاحات السياسية:

تميزت فترة حكم الباي محمد الثاني[1] (1855-1859)، باستمرار نهضة الإصلاح[2]، التي بدأت في تونس، بتأثير عاملين مهمين داخلي وخارجي. فالداخلي قاده رجال الإصلاح الوطنيون الذين سعوا إلى مواجهة الفساد وتحديث مؤسسات الدولة خاصة الوزير خير الدين باشا[3]، ومساهمتهم في العمل على تطوير العلم وإنشاء جيش وطني من أبناء تونس بخصائص عصرية على النمط الأوروبي العصري، وكذا سَنْ دستور 1861 وتوحيد المعاملات التجارية وتوحيد القضاء[4]، وهذا كله وفق تجربة حداثة على النمط الأوروبي دون التعارض مع القيم الإسلامية.

---

[1] الباي محمد الثاني: ولد بتونس بتاريخ1811. باشر إصلاحات في جميع الميادين في ظل تكالب أوربي على تونس. وقد استقبل هو شخصيا ليون رش القنصل الفرنسي بتونس بتاريخ جويلية 1855م. **ينظر**: أحمد بن أبي الضياف، اتحاف أهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الأمان، مجلد2، ج4، تح: لجنة من وزارة الثقافة، دار العربية للكتاب، تونس، (د.ت)، ص. 193.

[2] يطلق لفظ إصلاحات على اتجاهات فكرية وحركات سياسية واجتماعية ظهرت في العالم الإسلامي في ذلك العصر، وتختلف درجتها باختلاف التحولات التي تدعوا لها، ودرجة اعتمادها على الدين من جهة ، ومن جهة أخرى درجة اعتمادها على السياسية التي بعضها أصيل وبعضها دخيل، لكنها متزنة موافقة للعقل. **ينظر**: أحمد عبد السلام، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص. 120.

[3] خير الدين باشا: يرجح أنه ولد سنة1832 من أصل شركسي، جلب إلى االباب العالي وهو طفل صغير ليتربى عند أحد الأعيان، ثم قام هذا الأخير بإهدائه إلى باي تونس سنة 1839، ليتربى في القصر. تعلم العلوم الإسلامية واللغوية واللغة الفرنسية وكان ذو تكوين عسكري حربي، ترقي في عدة مناصب منها وزيرا للبحرية ومستشارا للباي برتبة كاهية. واختاره أحمد باي لمهام سياسية. **ينظر**: خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تقديم: محمد الحداد، دار الكتاب المصري، الإسكندرية، 2012. ص ص 31-32.

[4] توحيد القضاء كان من أجل القضاء على التمايز والطبقية في تونس، ولكن هذا كان باستثناء الأحوال الشخصية لوجود فئتين إسلاميتين على المذهبين الحنفي والمالكي. **ينظر**: الهادي التيمومي، كيف أصبح التونسيون تونسيين – رحلة حنون معاصر في رحاب التاريخ، دار محمد علي الحامي للنشر، ص. 124.

وأما العامل الخارجي فتمثل في ضغط الخلافة العثمانية من خلال إصدار مرسوم خط همايون[1]، وعامل أخر تمثل في تدخلات الدول الأوروبية التي سعت لإيجاد موطئ قدم لها في تونس، تمهيدا للهيمنة مستغلة كل ضعف أو خلل سياسي أو اقتصادي، مثلما حدث بعد ثورة علي بن غذاهم[2] الثائر، بسبب مضاعفة الضرائب[3]على القبائل خاصة بعد نقص العائدات البحرية. فتدخلت الدول الأوروبية الطامعة في احتلال تونس بإرسال أساطيلها المزودة بالعدة والعتاد الحربي بذريعة حماية رعاياها، وصيانة مصالحها في الإيالة، والدول هي: إيطاليا وبريطانيا وفرنسا.

صرح الناطق الرسمي الفرنسي في تونس درويا دو لوي[4](Drouya De Lhuys) فقال: "...إن الحكومة الفرنسية أرسلت أسطولا لصيانة وسلامة رعايانا، ولا شأن لنا في الخلاف الداخلي...واجتناب أي نزاع ولو ظاهريا بيننا وبين القنصلية العامة لإنجلترا بتونس...". ، وكذلك ما أكده كل من ممثلي إيطاليا وإنجلترا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بين الحكومة التونسية والرعايا التابعين لها[5].

عمل الباي على تنظيم الجيش مصدر جملة من القرارات، كان أولها قانون عرف بإسم

---

[1] خط همايون: الصادر بتاريخ 18 فيفري 1856 على إثر انتهاء حرب القرم وهو مرسوم إصلاحي ، ولكن الباي محمد رفض تطبيق محتواه حتى لا يظهر بمظهر الوالي التابع للأستانة. **ينظر**: خير الدين التونسي، المصدر السابق، ص. 34.

[2] علي بن غذاهم: ثورة شعبية انطلقت سنة 1864، من منطقة الكاف بسبب كثرة الضرائب ومضاعفتها من طرف الباي محمد. **ينظر**: علي المحجوبي، ما يجب أن تعرف عن انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع: عمر بن ضو وأخرون، دار سراس للنشر، تونس، 1986، ص. 12.

[3] تراجعت العائدات البحرية بسبب إيقاف نشاط الجهاد البحري نظير ضغط الدول الأوروبية الذي اعتبرته تهديدا لمصالحها. ويدخل في إطار تجارة العبيد.

[4] لم نقف على تعريف لهذه الشخصية أثناء بحثنا على المادة العلمية.

[5] جان غانياج، ثورة علي بن غذاهم، تر: لجنة من كُتَّاب الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965، ص. 29.

"المصباح المفسر في تثبيت العسكر" الذي وضع ضوابط للجيش، لكن هذا المشروع استنزف موارد مالية ضخامة، فحاول تقليص أعداد أفراد الجيش التونسي وفق ضوابط محددة، فقام بتسريح حوالي 9700 جندي بين سنتي 1854-1858م[1]، وألغى منح "الأوسمة الذهبية" التي كانت تمنح لكبار رجاله، في محاولة منه الحد من الامتيازات غير المبررة.[2]

كما سعى إلى تخفيف العبء الضريبي عن كاهل المواطن التونسي من خلال توحيد الضرائب وابتداع ضريبة موحدة أطلق عليها اسم "المجبي[3]" أو "الإعانة" التي تفرض على الرجال القادرين فقط. وعلى مستوى التنظيم القضائي، أسس المجلس الشرعي سنة 1857م، والذي ترأسه الباي شخصيا، إلى جانب قاضي المذهب الحنفي والمالكي، وذلك بهدف إصلاح العدالة الشرعية وتعزيز سلطة الحكم، والاهتمام بتحديث الإدارة.[4]

اهتم الباي بتطوير البنية التحتية وذلك بالاستعانة بخبرات أوروبية، بغية إنجاز مشروع نقل المياه من منطقة زغوان إلى العاصمة تونس، ومنها إلى المرسى والحاضرة، لكن تكلفة المشروع كانت مرتفعة جدا، وهذا ما دفع بالباي أحمد[5] إلى الاستدانة من الدول الأوروبية.

---

[1] الشيباني بن بلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق (1859-1882م)، تح: عبد الجليل التميمي، الطبعة 1، دار الغرب، صفاقس، 1995، ص.9.

[2] محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تحقيق: علي بن الطاهر وآخرون، الطبعة 2، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص. 9.

[3] المجبي: هي ضريبة أقرها الباي محمد سنة 1856م، وكانت السبب المباشر في حدوث ثورة علي بن غداهم. عرفت بعدها في سنة1881 ارتفاعا كبير جدا. **ينظر**: علي المحجوبي، المرجع السابق. ص 11. / وكان سكان تونس ينظرون إلى ضريبة المجبي بأنها غير شرعية، لتتضاعف بشكل كبير سنة1864، مما ولد ثورة علي بن غداهم. **ينظر**: خير الدين التونسي، المصدر السابق، ص. 36.

[4] احمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ص. 255.

[5] الباي أحمد: هو الباي الوحيد الذي انفرد بزيارة فرنسا وإنجلترا رغم معارضة الباب العالي، ولكن فرنسا استقبلته كحاكم مستقل لكي لتزيد الهوة بينه وبين سلطة الحكم العثماني. **ينظر**: خير الدين التونسي، المصدر السابق، ص. 32.

ورغم أهمية هذا المشروع فقد انتقده المؤرخ ابن أبي الضياف[1]معتبرًا أنه أوقع الحكومة في أزمة مالية بسبب كلفة المشروع الباهظة[2]. والتي ستؤدي إلى التدخل الأجنبي من خلال تشكيل اللجنة المالية الأوروبية لاحقا.

1-2- ظروف إصدار مرسوم عهد الأمان 10 سبتمبر1857م:

جاء إصدار عهد الأمان في ظل ضغوطات متعددة داخلية وخارجية، تمثلت الظروف الداخلية في توترات وسخط التونسيين جراء تردي الأوضاع وكثرة الضرائب، وأما الظروف الخارجية تمثلت في ضغط الخلافة العثمانية وضغط ممثلي الدول الأوروبية على الحكومة التونسية لضمان حماية حقوق رعاياها في البلاد[3]، خاصة الضغط الذي مارسه القنصل الفرنسي ليون روش والقنصل البريطاني ريتشارد وود.[4]

---

[1] أحمد بن أبي الضياف (1804-1874): ينتمي إلى قبيلة عربية أصيلة أولاد عون، درس بالزيتونة سنة 1829 وإمتاز بالذكاء والجدية، بعدها كلفه الباي بمهام لدى الباب العالي، بعدها رافق الباي بصفته مستشاره وأمينه في رحلته إلى فرنسا وتدوين العديد من الملاحظات حول التطورات والحداثة، عينه الصادق باي سنة1861 وزيرا ووكله بتدوين بنود وثيقة عهد الأمان، وهو مؤلف كتاب: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان. **ينظر:** الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، تع: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986، ص ص. 71- 75.

[2] احمد بن آبي الضياف، المصدر السابق، ص. 263.

[3] شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير في العصر الحديث (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة للنشر، القاهرة، 1977، ص. 125.

[4] **ريتشارد وود:** قنصل إنجلترا بتونس سنة 1856، وكان لدى حكومة فرنسا شكوك بانخراطه بمشاكل ضد مصالح فرنسا في سوريا، وتعينه في تونس لم يكن صدفة، بل كان بعد سنة واحدة من تعين ليون روش قنصل في تونس في إطار المنافسة بين البلدين حول مجال النفوذ في تونس. وكان للقنصل وود بصمة ملموسة في تونس وفي الباب العالي قبلها. حيث كان يقدم النصائح للباي وللخزندار بضرورة إدراج إصلاحات في تونس. **ينظر:**

Paul Henri-Benjamin, La Politique française en Tunisie - Le Protectorat et ses origines -(1854 1891), Librairie Plon, 1891, P P. 21 -24.

غير أن السبب المباشر الذي سرع بإصدار الوثيقة تمثل في حادثة قتل تاجر يهودي على يد جندي تونسي، ليتم رفع القضية إلى الباي مرفقة بشهادات متعددة، ليتم إصدار الحكم على الجندي بسرعة دون إتاحة فرصة حق الدفاع[1]، مما أثار تخوف الدول الأوروبية وجعلها تطالب بضمانات رسمية تحمي الأقليات الدينية. هذه الظروف وأخرى كانت فرصة سانحة لبداية التدخل الأجنبي[2] في الشؤون الداخلية لتونس.[3]

بعد تشاور الباي مع مستشاريه وممثلي الدول الأوروبية، تم تكليف الشيخ أحمد بن أبي الضياف لصياغة بنود وثيقة عهد الأمان 1857، والتي قرأت علنًا في باردو، وتعهد الباي بالعمل بمقتضاها، حيث اعتُبرت أول إعلان رسمي لحقوق الإنسان في تاريخ تونس الحديث[4] وتحولًا في الهياكل القانونية للدولة، الذي نص على المساواة بين السكان أمام القانون دون تمييز في الدين أو العرق أو الطبقة. حيث احتوى المنشور على توطئة وأحد عشر بندًا أساسيًا أهمها:

– تأكيد الأمان لكافة رعايا الإيالة على اختلاف دياناتهم وأعراقهم ولغاتهم.

– حضور ومشاركة ممثلين أجانب في المحاكمات التي يكون أحد أطرافها من غير المسلمين.

---

[1] أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ص. 232.

[2] تَصاعد التدخل الأجنبي، خاصة تدخلات فرنسا التي كانت تسعى لوضع قدمها في تونس وتخوفها من مزاحمة إيطاليا وبريطانيا، كان هذا كل ما يتطلبه الأمر لإقناع جمعية مارسيليا بالقيام بهذه المهمة الرائدة المتمثلة في الاستعمار الفرنسي في هذه المنطقة، حيث كان النفوذ الفرنسي الذي دام لسنين طوال يتعرض للتقويض بسبب مزاحمة إنجلترا وجشع إيطاليا. **ينظر:**

ACCM, MQ.5.2/80, Relations avec les pays Etrangers en particulier rapports avec les pays Africains, Société Agricole et Immobilière Franco-Africaine, L'ENFIDA ET SIDI-TABET Paris, 1900, P.1.

[3] الطاهر الحداد، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية ط1، دار صامد للنشر والتوزيع، تونس، 1997، ص ص. 29 – 30.

[4] يونس درمون، تونس بين الاتجاهات، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، 1935، ص. 151.

– تأسيس مجلس تجاري مختلط يتكوّن من المسلمين وغيرهم من رعايا الدول الأوروبية، للفصل في المنازعات التجارية.

– منح الأجانب حق ممارسة المهن المختلفة وشراء الأملاك شريطة الخضوع للقوانين المحلية مثلهم مثل التونسي.[1]

تباينت المواقف وردود الفعل بخصوص مشروع عهد الأمان، بين مرحب ومعارض، والطرف المعارض رأى في المشروع تدخلاً أجنبيًا في الشؤون الداخلية، أما الرأي العام التونسي فقد تلقى العهد بتخوف، باعتبار صدوره خلال مرحلة ضعف السلطة التونسية الحاكمة[2]، وبداية تمكين اليهود والأجانب من امتيازات كبيرة خاصة في الجانب التجاري[3].

ليعقب عهد الأمان إصدار مشروع إصلاحي جديد تمثل في دستور 1861م، الذي يُعد أول دستور في العالم العربي الإسلامي[4]، وقد كرّس هو الآخر مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، مما ساهم في جذب رؤوس الأموال الأوروبية بغية الاستثمار والتوسع الاقتصادي. لقي المشروع الإصلاحي ترحيبا أوروبيا واسع، على أساس أنه يتيح فرصة التدخل تحت غطاء الإصلاح والحماية الدبلوماسية.[5]

1-3- بداية التدخل الأوروبي في تونس:

ساهم سوء استغلال المناصب الرسمية والفساد في تسريع عميلة التدخل الأوروبي في

---

[1] أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ص. 243.

[2] يذكر في هذا الصدد، أن أبي الضياف لما قرأ البند الأول على مسامع الباي، تنادت الأصوات بمقولة : "أي شيئ بقي لسيدنا" دلالة على رفض المشروع. **ينظر**:خير الدين التونسي، المصدر السابق، ص. 35.

[3] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر–المغرب–تونس)، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر، القاهرة، 1993، ص. 128.

[4] خير الدين التونسي، المصدر السابق، ص. 35.

[5] من بين الشخصيات التي تحصلت على الحماية، المستشار بن عياد الذي سرق جزء كبير من الخزينة بتواطؤ مع مصطفى خزندار، ليهرب بعدها الى فرنسا حيث منحت له الجنسية الفرنسية. **ينظر**: خير الدين التونسي، المصدر السابق، ص. 32.

تونس، خاصة الوزير مصطفى خزندار[1] صهر الباي، الذي يعتبر أبرز الفاعلين في الأزمة المالية التي عصفت بالاستقلالية المالية لتونس. تحالف الوزير سالف الذكر مع رجال المال أمثال محمود بن عياد، من خلال ممارسة أنشطة غير قانونية كقبض الأعشار[2] والسمسرة، مما مكنهم من جمع ثروات طائلة. وقد اضطر بن عياد لاحقًا لإعادة 27 مليون فرنك[3] بعد تدخل من الباي وأمام وساطة الإمبراطور نابليون الثالث.

لكن الدور الأخطر لخزندار جاء في عهد محمد الصادق باي، إذْ أدار الشؤون المالية بفساد واقترض باسم الدولة قرضًا كبيرًا سنة 1863 من شركات فرنسية وإنجليزية، ولكن لم يدخل من القرض إلى خزينة الدولة سوى القليل، والباقي اختلسه الوزير لمصلحته الخاصة.[4]

1-4- ثورة علي بن غداهم[5]1864 :

جاءت الثورة كرد فعل طبيعي على تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خصوصًا بعد مضاعفة ضريبة " المجبى" في نهاية سنة 1863. انتشرت الثورة بسرعة لتشمل معظم

---

[1] الوزير مصطفى خزندار: هو أحد أبرز رجالات الدولة التونسية أواخر القرن التاسع عشر، من أصل يوناني أسر صغيرا وجلب إلى تونس حيث ترقى في المناصب حتى تولى وزارة المالية (الخزنة) ، ثم منصب الوزير الأكبر في عهد محمد الصادق باي، لعب دورا محوريا في السياسات المالية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون العمومية، وإخضاع البلاد الى رقابة الجنة المالية سنة 1869، وكان على صلة وثيقة بالقناصل الأوروبيين خاصة الفرنسيين، يعد من الشخصيات المثيرة للجدل، إذ يراه بعض المؤرخين أحد المسؤولين عن التدهور الاقتصادي الذي مهد لفرض الحماية الفرنسية سنة 1881. **ينظر:** الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص ص. 68 – 69.

[2] نقولا زيادة، تونس في عهد الحماية، الطبعة 1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002. ص 30.

[3] نفسه، ص. 34.

[4] خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ – الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مكتبة الجامعة، تونس، 2005، ص. 12.

[5] علي بن غداهم: كان يلقب بباي الشعب وهو ثوري تونسي من قبيلة مجر بولاية قصرين، قاد ثورة ضد سلطة الايالة التونسية عام 1864م بسبب المشاكل الاقتصادية التي عانتها تونس خاصة رفع الضرائب. **ينظر:** جان غانياج، المرجع السابق، ص. 20.

جهات البلاد، وتزعم علي بن غذاهم المنطقة الغربية، داعيًا لرفع المظالم وتخفيض الضرائب.

تمكنت السلطة من القضاء على الثورة بإرجاع ضريبة "المجبى" إلى مستواها السابق وزرع الانقسام بين الثوار، واعتُقل بن غذاهم لاحقًا حتى توفي في سجنه[1]. وقد شكلت هذه الثورة ذريعة جديدة لتدخل الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية.

1-5 - اللجنة المالية الدولية(1869) :

نتيجة الأزمة المالية وتهرب الدولة من سداد ديونها، قامت الدول الأوروبية بتأسيس اللجنة المالية الدولية سنة 1869 بمقترح فرنسي[2]، تشكلت من أعضاء تونسيين وأجانب برئاسة خير الدين التونسي، وتولت جباية الضرائب وتسيير الميزانية. ضمت اللجنة جهازين:

- اللجنة التنفيذية تحت إشراف خير الدين وعضو تونسي ومراقب فرنسي.[3]

- لجنة المراقبة، وتضمنت ستة أعضاء أوروبيين (2 فرنسيين، 2 إنجليز، 2 إيطاليين) لمراقبة الأعمال المالية[4]، وقد مثل هذا الجهاز أداة للهيمنة الأوروبية على الاقتصاد التونسي، وعكست حالة الضعف السياسي الذي وصلت إليه البلاد[5].

2- التنظيم الإداري:

بناء على مرسوم11-03-1883، توجهت إدارة الحماية إلى إحداث تغير إداري يخدم

---

[1] شوقي عطاء الله الجمل، المرجع السابق، ص. 292.

[2] عاطف عيد، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (تونس-الجزائر)، Edito Greps-INT، بيروت، 1999، ص. 61.

[3] جلال يحي، العالم العربي الحديث والمعاصر، ج1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1990، ص. 695.

[4] علي المحجوبي، مايجب أن تعرف عن إنتصاب الحماية الفرنسية في تونس، المرجع السابق، ص. 10.

[5] جان غانياج، المرجع السابق، ص. ص 20-21.

برنامجها الاستعماري، فقامت بفرض على رأس الإدارة المركزية بتونس موظف فرنسي، هو سكريتير عام لدى الحكومة التونسية، للإشراف العام باسم رئيس الوزراء.[1]

مرسوم10 -11- 1884 المحدد للمهام المتعددة للمقيم العام[2]، ومن أبرزها مصادقته على أي قرار يصدره الباي بهدف مراقبته وتقيد صلاحياته، وفي مرحلة لاحقة أصبح المقيم العام هم من يحرر القرارات باسم الباي الذي يوقع وفقط دون معارضة أو تعديل، وبذلك أمست سلطة الباي صورية فقط.

مرسوم 14 أكتوبر 1884 الذي أدى إلى استحداث في دواخل تونس، وظائف المراقبين المدنيين التابعين بشكل مباشر للمقيم العام، بيدهم قوات الأمن والقوة العامة.

وفي مرحلة لاحقة تم تحديد وظائف مهمة يشغلها كبار الضباط الفرنسيين، والتي تعد ترجمة واقعية لمفهوم الحماية، حيت تم الاستئثار بمناصب حساسة تخدم مصلحة فرنسا، وفي الوقت ذاته تحد من نفوذ سلطة الباي ومستشاريه. والوظائف هي:

- جعل المقيم العام الفرنسي رئيسا لمجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية التونسية.
- تعين قائد الجيش الفرنسي في منصب وزير الحربية التونسية.
- وقائد الأسطول الفرنسي عين كوزير للخارجية التونسية.
- قامت سلطة الحماية بخطوة جريئة تمثلت في فصل مناطق الجنوب عن مناطق الشمال، وتحديد الجنوب التونسي كمنطقة عسكرية، تحت سلطة قائد الجيش والمقيم بشكل مباشر.[3]

---

[1] يونس درمون، تونس بين الاتجاهات، المرجع السابق، ص. 30.

[2] منصب المقيم العام: هو منصب يمثله موظف فرنسي سامي، تم استحداثه في إطار تعين ممثل لنظام الحماية الفرنسية في تونس، للسيطرة وتسهيل عملية التدخل في المجال التشريعي في تونس، وقد جاء في هذا المرسوم: " يفوض رئيس الجمهورية الفرنسية المقيم العام للمراقبة باسم الحكومة الفرنسية على الأوامر العلية (المراسيم)التى يصدرها جلالة الباى ولإعطاء هذه المراسم القوة التنفيذية داخل القطر التونسي" . أي ان المقيم العام أمسى هو السلطة الفعلية في تونس. **ينظر**: نفسه، ص. 31.

[3] نفسه، ص. 31.

من خلال مراسيم 31 جويلية 1884 ومرسوم2 ديسمبر1885 وقرار12 جانفي 1898، تم استحداث محاكم تختص للنظر في القضايا القضائية للأجانب، وقضايا ذات الطابع العقاري، وجعلت على رأس القضاة موظف فرنسي.[1]

شجعت إدارة الحماية الاستيطان الحر في تونس بادئ الأمر، بهدف إتاحة تدفق رؤوس الأموال الأوروبية نحو تونس، ولكي ترتفع نسبة الاستثمارات الأجنبية في تونس، مما يتيح هجرة كبار المعمرين ورجال المال والمؤسسات الأوربية إلى تونس وهذا كله تحت رعاية نظام الحماية.[2]

3- أهم المراسيم الاستيطانية في تونس قبل1914:

حاولت إدارة نظام الحماية في تونس، تبرير مشاريعها الاستعمارية، من استيطان ومصادرة الأراضي، وإحداث تغيرات على نمط الزراعة، من خلال إصدار جملة من التشريعات لتقنين سياستها. ومن أبرز المراسيم:

- مرسوم فيفري 1882 يقضي بضم أراضي البور إلى ملكية الدولة- تحت رعاية الحماية- وبذلك تم الاستيلاء على أراضي شاسعة وزعت بعدها على العمريين.

- مرسوم 1885: مرسوم خاص بتنظيم الملكية العقارية والذي مكن ملاك الأرض الجدد من المعمرين من إثبات ملكيتهم للأراضي، من خلال التسجيل في محكمة خاصة أنشئت خصيصا لهذا الغرض[3].

- فشل الاستيطان الحر، الذي عملت إدارة الحماية الفرنسية على تنشيطه، نظراً لضعف نسبة الهجرة العكسية للفرنسيين، في ظل إرتفاع هجرة ونسبة الايطاليين المستقرين في

[1] يونس درمون، تونس بين الاتجاهات، المرجع السابق، ص. 32.

[2] عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي(المغرب العربي -فلسطين- الخليج) دراسة تاريخية مقارنة. دار عالم المعرفة للنشر، الكويت، 1978، ص. 36.

[3] نفسه، ص ص. 36- 37.

تونس[1]. بالرغم من أن الحماية طبقت الاستيطان الرسمي في الفترة الممتدة ما بين1890-1900، بذريعة ضرورة الحاجة للمهاجرين الفرنسيين لإعادة التوازن العددي مع الايطاليين[2].

- مرسوم 1897[3] نص على إنشاء صندوق خاص بشراء الأراضي تلبية لمتطلبات المعمرين.[4]

- وظفت المراسيم التالية: 1885 و1898 و1905 للسيطرة تدريجيا على أملاك الأوقاف التونسية، وطبق عليها مبدأ الإيجار طويل الأمد أو استبدالها أو بيعها، وهذا ما فتح الباب أمام الأوروبيين للسيطرة أكثر على الأراضي. وأخذت سلطة الحماية في حسبانها عدم التصادم مع التونسيين بحكم الجانب الديني في أملاك الوقف. أتاحت المراسيم سالفة الذكر سلب أراضي أكثر، لتوزع بعدها على المعمرين بأثمان رمزية في إطار البيع والشراء. من بينها أراضي الوقف. وبعد الحرب العالمية الأولى ارتفعت أملاك الأجانب إلى حوالي770.500هكتار[5].

-قوانين 1888، 1905، ديسمبر1935 سخرت هذه التشريعات وإلى غاية سنة 1950، كمشروع لإستحواذ سلطة الحماية على 850 ألف هكتار وزعت على المعمرين كملكيات مسجلة، أي أنها أولا طبقت سياسية مصادرة الأراضي من خلال سَن التشريعات، وثانيا تأتي مرحلة تسليمها للأوروبيين والشركات الفرنسية، مثل الشركة الفرنسية الإفريقية، التي نشطت

---

[1] عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص. 36.

[2] نفسه، ص. 37.

[3] ذكر المؤرخ والسياسي عبد العزيز الثعالبي في كتابه نفس خصائص الصندوق، ولكن بتسمية مغايرة. حيث كتب: تم إنشاء سنة 1897 صندوق إيداع يسمى بصندوق الاستعمار الغاية منه مركزية الأموال المخصصة للاستعمار- من شراء أراض وبيعها وإعدادها وتحسين المراكز الاستعمارية. **ينظر:** عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص. 121.

[4] عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص. 38.

[5] نفسه، ص. 37.

في منطقة هنشير النفضية التي تحصلت على 51 ألف هكتار.[1]

– مصادرة أراضي القبائل المشاعة بدعوة أنها أراضي فائضة عن الحاجة، ليتم إلحاقها بصندوق شراء الأراضي حتى يتم بيعها لاحقا للمعمرين[2].

– الواقع الغالب على الاستيطان الأوروبي في تونس، سيطرته على ملكيات شاسعة من الأراضي، وسيطرته على قطاع الثروات المعدنية والمناجم، وتشغيل التونسيين بأجر زهيد. قدرت أملاك الفرنسيين من الأراضي سنة 1881 بحوالي 107 ألاف هكتار، لترتفع الحصيلة بحلول سنة1892 إلى 443 ألف هكتار. ثم وفي سنة1912 إلى حوالي882 ألف هكتار. وقد قدرت أملاك الأوربيين سنة1902 بحوالي 135 ألف هكتار، وفي تونس كان ملاك الأراضي من المعمرين أغنياء بشكل كبير على غرار الجزائر[3].

–قرار 1935عمدت سلطة الحماية من خلاله إلى مصادرة أملاك التونسيين. وتفكيك أراضي الحبوس.[4]

4– الأوضاع الاقتصادية:

تواجد بتونس قبل سنة1881 حرف وصنائع متعددة في المدن، ساهمت الأخيرة في بناء شخصية التونسي الاقتصادية والاجتماعية. وفي الأرياف اهتمت القبائل بالزراعة وتربية الأنعام، كما أنه وجدت جالية فرنسية قدرت بالآلاف اشتغلوا بالتجارة والبريد والسكك الحديدية. ولكن تغيرت المعطيات بعد فرض الحماية الفرنسية، بحيث لعبت التشريعات والشركات الفرنسية دورا في مشروع الاستيطان، وفي تشجيع الهجرة العكسية، وجلب رؤوس الأموال للاستثمار، وتسويق المنتجات الأوروبية، خاصة مع فرض توحيد العملة بين تونس

[1] حمة الهمامي، المجتمع التونسي دراسة اقتصادية واجتماعية، دار حامد للنشر والتوزيع، صفاقص، تونس، ط1، 1989، ص. 29.

[2] عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص. 38.

[3] نفسه، ص ص. 37– 38

[4] حمة الهمامي، المرجع السابق، ص. 30

وفرنسا، وفرض الجمارك.[1]

تأسس مجلس سنة 1896، يؤخذ رأيه في سبيل الاستشارة في سياسة البلاد الاقتصادية وظل هذا المجلس مقتصراً على المستوطنين فيختارون ممثليهم من بين أعضاء الغرف التجارية والصناعية. سمح للتونسيين بدخول هذه المجالس للمرة الأولى سنة 1907 جعل تمثيلهم بالتعيين فيختار المقيم العام (16) من أهل البلاد.[2]

ومن أهم الشركات التي احتكرت الحياة الاقتصادية في تونس: الشركة الإفريقية وشركات الفوسفات وحديد قفصة والاتحاد العقاري التونسي. بحيث استحوذت ثلاث شركات فرنسية على 23 % من الأملاك في تونس.[3] وفي المقابل تم القضاء على التجارة الخارجية التونسية،[4]وذلك من خلال استيراد البضائع الأجنبية تم القضاء تدريجيا على الصنائع المحلية التونسية. وهذا ما أثر على الحياة الاجتماعية.

كما ساعد اليهود الفرنسيين في عملية الاستيطان وتثبيت ركائزه بأموالهم، من خلال إقراض الفلاحين الأوروبيين وبذلك دعم الاقتصاد الاستيطاني وتسويق المنتجات الأجنبية.

5-الأوضاع الاجتماعية:

تمازجت الفئات الاجتماعية المحلية والأجنبية الدخيلة في تونس، لتشكل نسق إجتماعي متباين من حيث الأدوار والأهمية.

5-1- فئات المجتمع: ضم المجتمع التونسي قبل سنة1881م، تجانس فئات اجتماعية، محلية وأخرى وافدة. أهمها:

---

[1] يونس درمون، تونس بين الاتجاهات، المرجع السابق، ص ص. 32-33

[2] سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس 1924-1956: نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ط1، دار زهران للنشر، الاردن، 2009، ص. 21.

[3] عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص ص. 38 -39.

[4] يونس درمون، تونس بين الاتجاهات، المرجع السابق، ص. 33.

أ-الطبقة الغنية: ضمت عدة فئات، أهمها المماليك والبرجوازية العقارية، التي مثلت القاعدة الأساسية لنظام البايات، ووفرت له الوزراء والوجهاء والمستشارين في القصر والنخب الدينية والعائلات العريقة والإداريين والقضاة[1]، والتي كانت تستمد نفوذها من خلفيتها الدينية أو من مكانتها التجارية. وقد احتفظت هذه الطبقة بنوع من المكانة داخل المجتمع التونسي، خاصة في المدن الكبرى، لكنها فقدت الكثير من سلطتها الفعلية، بعد أن تم تحجيم دورها لصالح إدارة الحماية الفرنسية[2].

ب- الطبقة الوسطى: التي تتألف من طبقة صغار الفلاحين، مربو الماشية وصغار الموظفين، الحرفيين، المعلمين، وأصحاب الورش. عملت هذه الفئة على إحداث تفاعل بين الطبقات والمشاركة في الحياة الاقتصادية.

جـ- الطبقة الضعيفة: وهي الأكثر عددًا، وكانت تضم المشتغلين في الفلاحة، وعمال الموانئ، والصناع الصغار. وقد عانت هذه الفئة من ظروف اجتماعية واقتصادية متدهورة نتيجة ضغط الضرائب، والمنافسة الأجنبية فتحولت هذه الطبقة إلى عمال كادحين، خاصة بعد منح الامتيازات للأجانب، بعدما أتاحت لهم بنود قانون عهد الأمان استغلال الأراضي، ووفرت لهم حماية.

حـ- اليهود[3]: كانوا من أبرز الشرائح الاجتماعية بتونس، وفدوا من الأندلس ومن مدينة قرنه بإيطاليا، تقلدوا مناصب عليا في البلاد من دواوين الدولة وامتهان الطب والصيدلة والتجارة

---

[1] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية1904-1934، تع: عبد الحميد الشابي، شركة أوربيس للطباعة، تونس، 1999، ص ص. 54-55.

[2] المنصف بن عبد الجليل، تونس من ايالة عثمانية الى دولة وطنية، دار الجنوب للنشر، تونس، 2001، ص. 135.

[3] لقد ارتأينا أن نضم فئة اليهود إلى الفئات الأجنبية، بحكم أنهم لم ينصهروا في المجتمع التونسي، رغم التعاملات التجارية والمالية داخل أسواق تونس، كما أنهم سارعوا إلى طلب الجنسية الفرنسية بعد فرض الحماية.

وأصحاب المهن المالية[1]. كما أنهم قبلوا التجنيس الفرنسي.[2] وسجلت سنة1948 هجرة اليهود من تونس نحو فلسطين ودول أوروبية[3]

خ- الأوروبيون:

تواجدت هذه الفئة داخل المجتمع التونسي قبل فرض الحماية وخاصة بعد إعلان دستور عهد الأمان1857، وبعدها ارتفع تعدادهم بشكل كبير وعلى مراحل، نتيجة سياسية سلطة الحماية من خلال ترغيبهم بالأراضي المصادرة والامتيازات التي منحتها سلطة الحماية وشملت عدة جنسيات أهمها ثلاث فئات رئيسية: الايطاليون والفرنسيون والإنجليز. حيث أقاموا في أحياء أوروبية خاصة بهم وتحصلوا على امتيازات كبيرة في المجال الاقتصادي والتجاري والفلاحي.[4]

5-2- عدد السكان:

كان عدد السكان في تونس عشية فرض الحماية الفرنسية حوالي مليون ونصف تونسي[5]، بالإضافة إلى عدد من الأجانب قدر بالآلاف خاصة من الايطاليين الفرنسيين[6]. بيد أن الأوضاع ستتغير نتيجة تطبيق إدارة الحماية لجملة من القرارات التي تخدم مصلحتها ومصلحة الأوروبيين المهاجرين خاصة المراسيم ذات الطابع العقاري التي أدت إلى مصادرة أملاك التونسيين وبالتالي تفقير وتشتيت المجتمع التونسي خاصة في الأرياف والقضاء على

---

[1] رضا بن رجب، يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية 1685-1857م، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2010، ص. 498.

[2] عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص. 42.

[3] نفسه، ص. 73.

[4] أحدثت سلطة الحماية تمايز طبقي في المجتمع التونسي، وهذا لمصلحة المعمرين الذي دخلوا تونس في إطار الهجرة العكسية، وهذا ما سنلاحظه من خلال دراستنا، والذي من خلاله ستتجلى الفوارق بين التونسي المهمش والأجنبي المسيطر، الذي تحصل على الأراضي والدعم المالي وتوفير الأمن.

[5] عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص. 37.

[6] يونس درمون، تونس بين الاتجاهات، المرجع السابق، ص. 32.

البرجوازية التونسية المحلية.[1]

5-3-البطالة:

وحتى الأوضاع الاجتماعية في المدن لم تسلم هي الأخرى، بحكم أن القضاء على الصنائع المحلية أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وأتاح المجال دخول البضائع الأجنبية إلى تونس في التأثير سلبا على الحرف. وتحول التونسي صاحب الحرفة إلى عامل يومي في المناجم أو قطاع الفلاحة مقابل أجر زهيد، وتفشي ظاهرة التميز الطبقي في المجتمع.[2]

ساهمت سياسية الحماية في تحطيم المجتمع التونسي، والقضائ على الحياة الإقتصادية، فارتفعت بذلك نسب البطالة، وانتشرت ظاهرة التميز الطبقي، واستغلال العامل التونسي مقابل أجر قليل، ولم توفر لهم الضمانات الاجتماعية. كما قدرت إحصائيات 1921 وجود حوالي294000 عامل في تونس منهم 31000 ألف عامل تونسي مع الاختلاف الكبير في الأجور.[3]

وأدت سياسة إدارة الحماية إلى تشتيت المجتمع التونسي، من خلال تهجير التونسيين بشكل فردي وجماعي، خاصة بسبب مصادرة الأراضي والتضييق على الحرف والصناعات التقليدية لا سيما بعد الحرب العالمية الأولى، فعرفت تونس هجرة داخلية من الريف إلى المدن، وكانت الهجرة[4] بإشراف وزارة الحربية الفرنسية خاصة مع الحربين العالمتين لحاجة فرنسا لليد العاملة والتجنيد، فعمدت إلى تفكيك قبائل جنوب تونس تحقيقا لمشروعها الاستيطاني.

---

[1] الطاهر حداد، المصدر السابق، ص. 26.

[2] عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص. 39.

[3] نفسه، ص ص. 39- 40.

[4] في جل الدراسات التي عدنا إليها، لم يتم تقديم إحصائيات دقيقة حول هجرة التونسيين إلى الخارج، لا من حيث العدد، ولا من حيث الفئة، ولم تقدم تواريخ مضبوطة. بل يتم ذكر مصطلح الهجرة وفقط.

6- الاوضاع الثقافية:

وجدت سلطة نظام الحماية نفسها أمام مشكلة اعتبرتها حادة، حيث وجدت نظام تعليمي متكامل منهاجا ومؤسسات ونخبة علمية ذات كفاءات جيدة، وعليه تحتم البحث عن كيفية اختراق التعليم العربي، فعمدت إلى نفي العلماء سنة1885 وتقيد نشاطاتهم. فعمدت إلى ضرب مكونات المؤسسات القائمة بدل دعمها، لكن هذه السياسة قوبلت بالرفض من التونسيين لأنه لا عدل ولا صواب فيها.[1]

انتهجت سياسة فرنسا التعليمية في تونس منذ فرض الحماية سياسة محو الهوية الوطنية، وذلك بمحاربة اللغة العربية ومساعي تعويضها باللغة الفرنسية، ونفي العلماء[2]، وتطبيق برامج خاصة لإخراج الناشئة من قوميتها العربية، وقطع الصلة بينها وبين ماضيها وتاريخها، بغية إنجاح مشروعها الإدماجي في العنصر الفرنسي.

أدرك الشعب التونسي خطر هذه السياسة، فلم يَكُف منذ بداية الحماية على المطالبة بالمحافظة على تعليم أساسه اللغة العربية، خارج أطر التوجهات الفرنسية، وبعيدا عن المناهج الأجنبية الهادفة إلى الهدم المتعمد للتعليم وطمس الهوية التونسية، كانت جامعة الزيتونة إلى جانب الكتاتيب والزوايا رغم تضيق الحماية، تؤدي دورا جوهريا في إستمرارية التعليم من خلال مناهج عربية إسلامية راسخة، تمتد جذورها إلى ما قبل الحماية. إشتملت المؤسسات التقليدية على كثير من التلاميذ، الذين يتلقون القيم الوطنية والثقافة العربية، وفق الطريقة التقليدية. [3]

وإلى جانب المدارس التقليدية التي لعبت دورا محوريا في تعليم الناشئة التونسية، وجدت

---

[1] محمد بن عثمان السنوسي، خلاصة النازلة التونسية، تح: محمد الصادق بسيس، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص. 236.

[2] محمد بن عثمان السنوسي، المصدر السابق، ص. 236.

[3] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص. 58.

مدرسة حديثة خاصة في مدينة تونس يتلقى فيها الطلاب العلوم العصرية واللغات الأجنبية وهي المدرسة الصادقية[1].

وفى سنة 1883 أسس الفرنسيون إدارة العلوم والمعارف[2] ووضعوا برنامجا لإنشاء مدارس ابتدائية فرنسية للأوروبيين والعرب، على غرار المدارس الموجودة بفرنسا نفسها، ولم يكن للغة العربية أي حظ في هذه المدارس حيث هدف مدير العلوم والمعارف وهو موظف فرنسي، أن ينشئ شبكة من المدارس في كل المدن ينخرط فيها الأطفال سواء كانوا تونسيين أو من الجاليات الأجنبية الأخرى لنشأة جيل متمازج بعقلية فرنسية. فلم يرضى المسلمون بهذه المدارس الاستعمارية، وصاروا يهاجمون سياسة فرنسا التعليمية في تونس، إلى أن أجبروا السلطة الفرنسية على إدخال اللغة العربية في برامج المدارس الابتدائية الخاصة بالعرب.[3]

وفي ظل هذه الظروف رأى التونسيون ضرورة تأسيس مدارس حرة بأموالهم الخاصة، لإشباع الرغبته الملحة المقبلة على تعلم الثقافة والعلم، ولكن السلطة الفرنسية عارضت

---

[1] المدرسة الصادقية: تأسست في 23 ديسمبر 1905 تهدف إلى تخليد الأفكار ونشر المبادئ التجديدية التي كان المعهد الصادقي مصدرا لها. والمقصود وفق بعض النخب؛ هو تغيير عقلية الشعب التونسي المتسمة بآثار حقبة طويلة من الجهل، التي مردها إلى انحطاط العالم الإسلامي، والإسراع بدفع هذا الشعب نحو التقدم ودفعه إلى الأخذ بالأفكار العصرية وقد صرح علي باش حامبة المنشط الرئيسي لجمعية قدماء الصادقية قائلا:" لبلوغ ذلك، علينا أولا أن نجتهد للحفاظ على هذا الفكر التجديدي الذي كان المعهد الصادقي مهدا له، وتنميته لدى رفاقنا ثم نشره بين عامة الشعب". وقد استطاعت جمعية قدماء الصادقية أن تنظم خلال سنة، من أفريل 1906 إلى أفريل 1907 حوالي 84 محاضرة منها 27 في مقرها و57 في أحياء المدينة. **ينظر**: علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934، المرجع السابق، ص. 132.

[2] سعد توفيق البراز، المرجع السابق، ص. 36.

[3] الحبيب ثامر، هذه تونس، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948، ص. 56.

ذلك، ولم تسمح فيما بعد بفتح المدارس الحرة إلا بعدد قليل، وضاعفت من وضع العراقيل التعجيزية في وجه كل من يطلب بفتح مدرسة حرة.

7- الأوضاع الصحية:

لم تقم سلطة الحماية بواجبها في المجال الصحي، بل أهملته دون مراعاة لصحة التونسي ولم تخصص له ميزانية خاصة لتدعيم شؤون الصحة، وقد تضرر الطبقة الفقيرة بشكل كبير خاصة تزايد الفقر والجوع وسوء التغذية مما يزيد في تفاقم الحالة الصحية للشعب التونسي جراء سياسيات مصادرة الأراضي وإحالة المهنيين على البطالة. وتم توفير لهم المؤسسات الصحية للأوربيين. [1]

بالرغم من أن نظام الحماية كان أقل وطأة من الاستعمار العسكري المباشر، إلا أنه يمكن للباحث استشعار الآثار السلبية لنظام الحماية على المجتمع التونسي، خاصة مصادرة الأراضي والقضاء على المهن التقليدية. وتوافد العناصر الأوروبية بكثرة، ومحاولة القضاء على التعليم العربي وإهمال قطاع الصحة.

[1] الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص ص. 62- 63.

الفصل الثاني:

التحولات الاجتماعية في الجزائر من خلال حركة الهجرة1914-1954

المبحث الأول: تطور ظاهرة الهجرة وانعكاساتها على المجتمع الجزائري ما بين 1914 و1954

المبحث الثاني: التغيرات الاجتماعية في الجزائر من خلال ظاهرة الهجرة 1914- 1954

المبحث الثالث: انعكاسات الأوضاع الاجتماعية على الحياة الثقافية والاقتصادية 1914-1954

الفصل الثاني: التحولات الاجتماعية في الجزائر من خلال حركة الهجرة 1914-1954

شهدت الجزائر خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تأثيرات وتغيرات نتيجة الهجرة، واستمرت هذه الظاهرة بشكل ملحوظ خلال الفترة الممتدة ما بين 1914 و 1954 بوتيرة متزايدة بفعل الظروف الدولية لاسيما نتائج الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، والحرب العالمية الثانية (1939-1945)، مما دفع بفرنسا إلى تنظيم الهجرة وتوجيهها بما يخدم حاجتها لتعويض النقص الحاد في اليد العاملة. وأسهم هذا الواقع في إعادة تشكيل وعي المهاجرين وتغيير أنماط تفكيرهم. الأمر الذي انعكس في إحداث تحولات اجتماعية ملموسة بعد عودتهم إلى الجزائر، كما أن التفاعل بين الهجرة وهذه التحولات الاجتماعية أسفر عن تغيرات بارزة في المجالين الاقتصادي والثقافي على حد سواء.

المبحث الأول: تطور ظاهرة الهجرة وانعكاساتها على المجتمع الجزائري ما بين 1914 و1954

عرفت الجزائر تغيرات اجتماعية نتيجة جملة من العوامل في مقدمتها سياسة الاستيطان وظاهرة الهجرة الممتدة من سنة 1830 إلى غاية 1962، وقد تفرعت هذه الظاهرة إلى أشكال متعددة، تمثلت في الهجرة الداخلية والخارجية للجزائريين، والهجرة العكسية من أوربا نحو الجزائر للعنصر الأوروبي، كما هيأت سلطات الاستعمار للمعمرين كل الظروف المواتية من خلال منحهم أراضي ومساعدات وتوفير الأمن وإقامة البنية التحتية. وفي المقابل تهميش الجزائريين، وهذه التغيرات الاجتماعية بدورها سيكون لها انعكاس على الحياة الثقافية والاقتصادية.

بالإضافة إلى أن إدارة الاحتلال كان لها مطامع ومخططات مقصودة لإحداث تغيرات شاملة في المجتمع الجزائري، وهذا ما صرح به عالم الاجتماع الفرنسي (Le Châtelier) سنة1888، حين عبر عن وجهته في هذا الخصوص، فقال:"...يبدو أن المرحلة النهائية لهذا التطور لن تكون في صالح قضيتنا كما قد يظن المرء فمن بين جميع المسلمين الذين

انحرفوا عن تقاليدهم، ينشأ شعور غريزي بالتضامن لديهم سرعان ما يكتسب قيمة الرابطة الجماعية. وهكذا تشكلت وانتشرت روح الوطنية بينهم. يمكن القول بأن الحركة الحديثة في الجزائر تتجه في نهاية المطاف نحو إنشاء مجتمع جديد لم يعد مسلماً، ويظل جزائرياً دون أن يصبح فرنسياً...".[1]

ولكن السمة الغالبة على دراسة الأوضاع الاجتماعية في الجزائر يسودها الغموض نوعا ما، وهذا راجع لغياب الإحصائيات والدراسات الرسمية الشاملة، وهذا ما يؤكده أجرون في كتابه، حيث قال:" ...حين يحاول المؤرخ فهم التطور الاجتماعي للجزائريين فإنه لا يجد مادة تساعد على ذلك، ما عدا الأحكام القطعية التي أصدرها المعاصرون وبعض المعطيات الإحصائية التافهة جدا..."[2].

لعبت الهجرة خلال القرن التاسع عشر دورا محوريا في إنجاح منظومة الاستعمار الفرنسي، إذ شجعت الهجرة العكسية للأوروبيين عن طريق الدعاية والتنظيم، في حين دفعت السياسة الاستعمارية القاسية بالجزائري إلى الهجرة داخليا وخارجيا. وقد استمرت ظاهرة الهجرة كذلك خلال القرن 20م، محدثة تغيرات جلية في المجتمع، وذلك على مراحل متباينة.

1- السياق التاريخي لمراحل تطور الجزائرية ما بين سنتي1914 و1954:

خلال القرن التاسع عشر ركزت إدارة الاحتلال الفرنسي في مشروعها الاستيطاني على دعم وتشجيع الهجرة العكسية من أوروبا إلى الجزائر، بغية إحداث تحولات في شتى المجالات، وإحداث تفاوت عددي ما بين سكان الجزائر والعنصر الأجنبي الذي سيبنى عليه الاستعمار الفرنسي مشاريعه. بيد أن الهجرة العكسية لم تتوقف خلال القرن العشريين نظرا

[1] Le Chatelier, L'Islam au xix Siècle, Ernest Leroux Editeur, Paris, 1888, P. 174.

[2] شارل روبير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا1871- 1919، ج2، المرجع السابق، ص. 352.

لظروف داخلية وخارجية.[1] ووفقا لوثائق وتقارير أرشيفية فإن إدارة الاحتلال الفرنسي حرصت على المتابعة المستمرة والدقيقة لظاهرة الهجرة إلى غاية 1954.[2]

1-1- تطور ظاهرة الهجرة ما بين 1914- 1918:

شهدت هذه الفترة تطورًا ملحوظاً في نسبة الهجرة نحو الخارج خاصة إلى فرنسا، التي توجب عليها فتح باب الهجرة للجزائريين في ظل حاجتها لتجنيد الآلاف من الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي، وللنقص حاد في اليد العاملة أثناء الحرب العالمية الأولى، فطلب وزير الحربية سنة 1915، تزويده بما يقارب 25-30 ألف جزائري للاشتغال في الحفر والردم في خنادق الخطوط الخلفية لجبهات القتال.[3]

وكانت إدارة الاحتلال مطلع القرن العشرين تفرض على الجزائريين رخصة تنقل وجوازات سفر[4]. وعليه تم إصدار قانون عام 1914الذي سهّل الهجرة، وشجع على استقدام المهاجرين من المستعمرات، وكان الهدف منه تعبئة الطاقات البشرية هو دعم الاقتصاد الفرنسي الحربي خلال الحرب العالمية الأولى. فتم إنشاء بفرنسا مجلس العمل سنة 1916 لمتابعة أوضاع العمال المهاجرين، وتنظيم هجرتهم وعلاقاتهم مع السلطات الفرنسية، ما يعتبر بداية قانونية لتنظيم عملية الهجرة الخارجية، وهذا الإجراء لم يكن يصب في مصلحة المهاجرين الجزائريين، بل كان من أجل مصلحة فرنسا الأم، وحماية للمعمرين في

[1] هذا ما أكده عمي حمودي الذي هاجر من سطيف إلى فرنسا، حيث صرح خلال اللقاء الذي أجريناه معه، بأنه قد هاجر قبله إخوته وأباه، ثم بعده كذلك تكررت تيارات الهجرة حتى الاستقلال. مقابلة مسجلة: عمي حمودي، بتاريخ : 23-12-2023، التوقيت: 14:30، مارسيليا، فرنسا.

[2] ANOM, 93 4127, Rapport provisoire sur L'émigration des Musulmans d'Algérie en France...op. cit.

[3] شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، ج2، المرجع السابق، ص. 830.

[4]ANOM, 91 2I 57, GGA. Département D'Alger, Le Mire de la Ville de Blida, Demande de Passe-port à L'étranger.11-09-1908.

المستعمرات، حتى لا تُفقد اليد العاملة.[1]

1-2-تطور ظاهرة الهجرة ما بين 1920 و1939

عرفت هذه الفترة اتساعًا في حجم الهجرة الجزائرية، وأصبح المهاجرون أكثر استقرارًا في المدن الفرنسية الكبرى[2]، كما بدأت بوادر التنظيم والتكافل تظهر بين المهاجرين، خاصة من خلال النقابات والجمعيات الثقافية، ما مهد لظهور وعي وطني في صفوف المهاجرين. فأمست الهجرة أداة لإيصال نمط الحضارة الأوروبية إلى داخل الجزائر، بفضل التواصل بين المهاجرين وأسرهم في الداخل عبر الرسائل،[3] أو بعد الرجوع من المهجر خلال فترات محددة من السنة[4].

1-3- تطور ظاهرة الهجرة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية1945:

دخلت الهجرة الجزائرية مرحلة جديدة، اتسمت باتساع غير مسبوق في أعداد المهاجرين وبتحولها إلى ظاهرة اجتماعية موسعة قدرت بحوالي 400 ألف مهاجر[5]، وقد تعززت الهجرة

في ظل حاجة فرنسا لإعادة تجديد مؤسساتها التي خربت بسبب الحرب العالمية الثانية، وفقدناها لأعداد كبيرة جدا من الشباب الفرنسي، مما جعلها تسهل عملية الهجرة، لإعادة بناء

---

[1] عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين1914-1939 نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، المرجع السابق، ص ص. 14 – 15.

[2] ANOM .93 4127, GGA. Préfecture de Constantine. Service des Liaisons Nord-Africaines, Exode des Musulmans vers la Métropole, Mai 1948.

[3] هذا ما أكده المهاجر من أم البواقي عمي عيسى من خلال المقابلة التي أجريت معه. مقابلة مسجلة: عمي عيسى، بتاريخ: 24-12-2023، التوقيت: 16:10، مرسيليا، فرنسا.

[4] ANOM, 93 4127, Rapport provisoire sur L'Emigration des Musulmans d'Algérie en France....op. cit, P.4.

[5] ANOM, 32 L 15, op.cit, P. 5.

وإعمار البلد، خاصة في القطاع الإقتصادي[1].

الأمر الذي جعلها تعتمد بشكل متزايد على العمال الجزائريين[2]. لم تعد الهجرة في هذه المرحلة اقتصادية [3] وفقط، بل أصبحت أيضًا واجهة من واجهات النضال السياسي والاقتصادي والاجتماعي[4]، حيث شكل المهاجرون نواة الحركة الوطنية الاستقلالية، كما وجد نضال سياسي دعائي لتشويه صورة فرنسا بين المهاجرين، مثل ما قام به مهاجر جزائري يدير مقهى بفرنسا وهو ناشط في حزب (M.T.L.D)، حيث قام الأخير بحملة دعاية وكراهية ضد فرنسا.[5]

2-تطور السكان في الجزائر ما بين سنتي 1919 و1954م:

في ظل إدارة الاحتلال خلال الحكم المدني، ساهمت عدة فئات في تكوين المجتمع الجزائري، أهمها: الجزائريون، الفرنسيون، الأوربيون[6]، واليهود وعناصر أخرى في تشكل نسيج اجتماعي غلب عليه التباين والتفاوت الاجتماعي، من حيث الأهمية، الإمكانيات، السكن...إلخ. وقد بلغ عدد سكان الجزائر حوالي 4.739331 نسمة خلال إحصاء سنة 1901، من بينهم 292.464 من أصل فرنسي ، وفرنسيون مولدون بالجزائر 71793، وسكان مسلمون 407279، ويهود 57132، والإسبانيين 5265، وإيطاليون 38791، و

[1] ANOM, 32 L 15, op.cit, P. 5.

[2] عبد الحميد زوز، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914- 1939، المرجع السابق، ص ص. 16- 20 .

[3] ANOM. 32L15. op- cit. P 5.

[4] أفضى التقرير إلى أنه يتم إرسال أموال معتبرة من طرف المهاجرين الجزائريين إلى عائلاتهم بالجزائر. ينظر: Ibide, P. 5.

[5] ANOM, 93 4127, Rapport provisoire sur L'émigration des Musulmans d'Algérie en France....op. cit, P. 24 .

[6] تكَون المجتمع الأوروبي من عدة عناصر: إيطالية، إسبانية، مالطية، إيرلندية، بلجيكية، سويسرية...إلخ

نسبة من مختلف الأعراق تقدر بحوالي نسمة25531، وتونسيون 26266. وبتزايد الفرق عن إحصاء عام 1896 بحوالي 379753 نسمة[1].

تعتبر إحصائيات سنة1936 مهمة، شملت على مسح لكل سكان شمال إفريقيا، كونها شملت: الجزائر وتونس والمغرب الأقصى، مقارنة بالإحصائيات السابقة لسنتي 1926و1931. بالرغم من أن عملية الإحصاء قد يكتنفها بعض الأخطاء بسبب صعوبة العملية الإدارية الإحصائية لغياب بعض السجلات، وفي حالات تجنب المسلمين التسجيل في السجلات المدنية. كما عرفت الجزائر خلال المرحلة ما بين 1931 و1936 زيادة كبيرة في عدد السكان بحوالي 6553451 نسمة، أي بارتفاع قدره 681,233 شخص، ونسبة زيادة 10%.[2]

تجدر الإشارة إلى أنه وفقًا للإحصائيات الرسمية حقق السكان الأوروبيون في الجزائر زيادة كبيرة بلغت 105,668 نسمة، ليصل عددهم إلى ما يقرب من مليون شخص- 987,252- ، منهم حوالي 13.5% من اليهود[3].

شهدت إحصائيات سنة 1931، الخاصة بأعداد الفرنسيين داخل الجالية الأوروبية في

[1] Louis Adrien Berbrugger, Dictionnaire des Communes de L'Algérie , Villes, Villages, Hameaux, Douars, PostesMilitaires, Dordis, Oasis, Caravanserails, Mines, Carrières, Sources thermales et Minérales- Comprenantenostre- du touat, du Gourara, du Tidikelt et de la Vallée de l'Oued-Saoura, Algerpierrefontana, imprimeur-editeur 1903 Tous droits réservés, Alger, 1903, P. 18.

[2] René Hoffherr et Lucien Paye, Évolution du peuplement en Afrique du Nord, Démographie de la France d'outre mer, Actualités Scientifiques et Industrielles, Congrès International de la Population - Paris 1937, paris, n° 715, 1938, P. 3 .

[3] لم تفصل الدراسة في نسبة اليهود بين المجنسين بقانون 1870 وبين الذين لم يتجنسوا. بحيث تم ذكر اليهود بشكل عام، على الرغم من أن اليهود المجنسين وإن حافظوا على ديانتهم إلا أنهم يعتبرون مواطنين فرنسيين.

الجزائر، بأن سياسية الإدماج ساهمت في رفع هذه النسبة، حيث عرفت زيادة ما يقدر بحوالي 83.3% نسمة، ونسبة 86.4% عام 1936. وتشكل المدن الكبرى مراكز جذب للهجرة الداخلية مثل ما وقع في مدينة ووهران حيث ارتفع عدد السكان من 157,981 نسمة إلى 200,671 نسمة، وفي عنابة زيادة من 27,582 إلى 38,227 نسمة، وهذا ما ساهم في اتساع النطاق العمراني.[1]

يتركز العنصر الأوروبي بنسبة 4/3 في التجمعات السكانية في الجزائر، ويتوزع العنصر المسلم بنسبة تقارب 10/9 في الريف أو التجمعات السكانية الصغيرة، والاستقرار في المراكز الحضرية له جاذبية أكثر للسكان الأوروبيون والمسلمون بشكل أساسي للظروف الاقتصادية الحسنة في المدينة مقارنة بالريف.

3-الكثافة السكانية:

بلغت الكثافة السكانية لسنة 1936 في الجزائر 31.6 نسمة لكل كيلومتر مربع، أي بنسبة توزيع 23.8 نسمة لكل كيلومتر مربع، ومن جهة أخرى إذا نظرنا على حدا إلى كل مقاطعة من المقاطعات الثلاث في الجزائر، نلاحظ أن الكثافة في ولاية الجزائر بلغت 41.6 بدلاً من 38.2 عام 1931، وفي وهران 24.1 بدلاً من 21.3، وفي قسنطينة 31.1 بدلاً من 28.3[2].

من خلال نتائج إحصاء سنة 1936 المنشور في الجريدة الرسمية، وبالنسبة لعام 1931 الوارد في الدليل الإحصائي لبلديات الجزائر مارس 1932؛ فإن خريطة الكثافة السكانية لم تخضع لأي تغييرات ملموسة وأحيانا يطرأ على المجتمع المسلم الجزائري طفرة نمو مستقلة عن عامل ثراء الأرض وتطور الاستعمار الزراعي الأوروبي، وهكذا فإن

[1]René Hoffherr et Lucien Paye, op .Cit, p p. 3 - 4.

[2] Ibid, P P. 5- 6.

البلديات المختلطة عرفت نموا ملحوظا خلال هذه الفترة. حيث ازداد عدد سكانها المسلمين من 1,038,860 نسمة في بلديات الجزائر المختلطة إلى 1,131,940 نسمة؛ ومن 692,000 نسمة في بلديات وهران إلى 756,711 نسمة؛ ومن 1,752,123 نسمة في بلديات قسنطينة إلى 1,903,019 نسمة، وفي المقابل تراجع عدد السكان الأوروبيين في بلديات الجزائر.[1]

فمثلا بلغ عدد سكان بلدية[2] الميلية المختلطة في مقاطعة قسنطينة 76704 من السكان المسلمين سنة 1936 مقارنة بـ 70006 في سنة 1931، ويقدر أنه في الفترة الممتدة من عام 1928 إلى عام 1936، هاجر حوالي 1700 عامل سنويًا إلى فرنسا بحثًا عن عمل[3]، ومن الأمثلة النموذجية لما سبق بلدية فورت ناسيونال[4] المختلطة بتيزي وزو حيث زاد عدد سكانها الجزائريين من 63525 نسمة في سنة 1921 إلى 67539 سنة 1926، ليرتفع العدد إلى 78043 سنة 1936.

عرفت منطقة الجنوب، خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1906 و1936، تزايد مطردا

---

[1] René Hoffherr et Lucien Paye, op .Cit, P P. 6 -7.

[2] وظف المؤرخ أجيرون في كتابه عدة مصطلحات مرادفة للبلديات المختلطة والبلديات كاملة الصلاحيات. البلديات المختلطة: أطلق عليها عده أسماء منها البلدية الأهلية أو البلدية القروية. والبلديات كاملة الصلاحيات: سماها بلديات كاملة الوظائف. والبلدية الحضارية. **ينظر**: شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا1871 -1919، ج2، المرجع السابق، ص.337.

[3] René Hoffherr et Lucien Paye, op .cit, P. 7.

[4] الحصن الوطني، من جهة تيزي وزو، على خط عرض 27 كيلومترًا، انطلاقًا من الجزائر العاصمة، على خط عرض 131 كيلومترًا؛ تقع على ارتفاع 912 مترًا. يقدر عدد سكان القرية 353 نسمة، بالإضافة إلى حامية عسكرية يبلغ قوامها 600 رجل؛ تعتبر معقل مهم في منطقة القبائل بها حامية ومستشفى عسكري وتنتج حبوب وكروم حوالي93 هكتارًا، وأشجار الزيتون، أشجار التين؛ بها سوق مهم: يباع فيه: القمح، الشعير، الماشية، التين، الصوف، الفواكه المتنوعة...إلخ. **ينظر**:
Berbrugger Louis Adrien, op .Cit, p. 82.

في عدد السكان الجزائريين، حيث قدرت نسبتهم بحوالي 431,744 نسمة في سنة 1906، و481,052 نسمة في عام 1911، و537,842 نسمة في عام 1921، و532,091 نسمة في عام 1926، و574,618 نسمة في عام 1931، و642,651 نسمة في عام1936. ومن خلال الأحصاء نلاحظ التصاعد المستمر في عدد السكان، وقد يكون مرد ذلك إلى تحسن الأوضاع، حيث قدر منهم حوالي 881600 مقيم أوروبي[1].

4- نمو السكان:

بالرغم من تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الأوروبي والجزائري، إلا أن نمو السكان الجزائريون كان بوتيرة أكبر من السكان الأوروبيين، كما أن اتساع المراكز الحضرية لا يمنع من ارتفاع نسبة السكان في الريف، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح تطور نمو السكان في الجزائر سنوات: 1926- 1931- 1936[2]:

السنوات	1926	1931	1936
المسلمون	5.115.980	5.588.314	6247.432
الأوروبيون	868.135	881.584	987.252
فئات أخرى	82.265	83.553	82.335
العدد الكلي	6.066.380	6553451	7.234.684

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب السكان في الجزائر قد تطورت وارتفعت تدريجيا خلال 10 سنوات من 5.115.980 إلى 6247.432 بزيادة حوالي131.4521شخص

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص. 47.

[2] Ibid, p. 8.

وبنسبة تقدر بـ:22.12%، كما أن عدد السكان المسلمين كان أعلى من نسبة السكان الأوروبيين بسبب ارتفاع نسبة المواليد عند الجزائريين وانخفاضها عند المعمرين، بالإضافة إلى تراجع نسبة الهجرة العكسية لدى العنصر الأوروبي.[1]

يعتبر إجراء إحصاء دقيق للسكان وتسجيل المواليد والوفيات أمرا صعبا[2]، كما تواجه عملية الإحصاء مشاكل جمة منها: تشتت السكان وكثرة تنقلهم، ونقص التعليم والوعي، وانعدام الثقة بين الإدارة المحلية والسكان، وتطبيق نظام ضرائب ينفر السكان، وضعف وسائل عمل المسئولين الذين غالبًا ما تشمل مهامهم الإدارية مناطق شاسعة مستعملين في أثناء العملية وسائل بسيطة.[3]

في حين شهد عدد الأوروبيين للفترة الممتدة ما بين1945 و1954 تناقص كبير قدر بحوالي27.000 نسمة، وفي المقابل ارتفاع عدد الجزائريين بحوالي1.470.000 نسمة، تمركز منهم13% في المدن الساحلية[4]

تذكر إحصائيات سنة 1861م أن عدد السكان الجزائر قد قدر بحوالي من 2.733.000 نسمة، ليتطور بعدها سنة 1891 بتعداد حوالي 3.577.000 نسمة، وقد يكون السبب في هذه المرحلة بداية ضعف الثورات الشعبية، ليرتفع بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بسنوات قليلة، وبالضبط سنة1921 إلى حوالي 3923.000 نسمة، ليرتفع بعدها بأقل من عقد من الزمن في سنة 1930 إلى حوالي9.846.000 نسمة.[5]

---

[1] René Hoffherr et Lucien Paye, op .cit, p. 8.
[2] Ibid, p. 127.
[3] Ibid, p. 111.
[4] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، ج1، المرجع السابق، ص. 386.
[5] نفسه، ص. 37.

أولت إدارة الاحتلال الفرنسي اهتماما بعملية إحصاء السكان من أجل مراقبته نشاطهم

وتحركاتهم، ومن خلال التعداد السكاني لسنتي 1948 و1954 يلاحظ ارتفاع محسوس في عدد الجزائريين، فخلال سنة 1948 كان العدد يقدر بحوالي 8682000 نسمة ليرتفع سنة 1954 إلى حوالي 9480000 نسمة[1]. كما ساهمت الحرب العالمية الثانية سلبا على النمو الديموغرافي، بسبب سوء الأوضاع المعيشية والصحية.[2]

أحدثت حركة الهجرة الأوروبية نحو الجزائر تحولات في المجتمع الجزائري أين ربطت فرنسا الاستعمارية مشروعها الاستيطاني بالجزائر بمشروع الهجرة العكسية، وذلك بتغليب العنصر الأوربي على العنصر الجزائري المحلي، معتمدة في ذلك على سياسة الترغيب لجذب المهاجرين الأوربيين، فقد جاء في أحد مناشير الدعاية الفرنسية: (...يوجد عند أبواب فرنسا بلاد يسود فيها صيف دائم، وتنموا فيه منتجات أوروبية إلى جانب المنتجات الآسيوية والأمريكية... إذن عهد جديد يسطع على الجزائر...).[3]

الأمر الذي جلب أعداد هائلة من المهاجرين الأوربيين، والذي بلغ عددهم حوالي 833000 مستوطن سنة 1926 أغلبهم من الفرنسيين أنفسهم إلى حوالي 881600 عام 1931 وإلى984000 عام 1954، مشكلين حوالي79% أغلبهم مولودون في الجزائر، وفي مرحلة كانت فيها الفرنسة تشهد تقدما ملحوظا، تم منح الجنسية الفرنسية للعنصر اليهودي،

وبالتالي أصبحوا يتمتعون بامتيازات، كغيرهم من المستوطنين الفرنسيين،[4] من خلال قانون

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1962-1830، ج1، المرجع السابق، ص.37.

[2] بليل محمد، المرجع السابق، ص ص. 208 - 209.

[3] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص. 201.

[4] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص. 124.

كريمو[1] الصادر عام 1870، ليرتفع عددهم سنة1945 بحوالي140.000 نسمة.

أغلب هؤلاء الفئات المهاجرة من الطبقات الضعيفة الغير مرغوب فيها والمهمشة، أراد الاستعمار استغلالهم لتثبيت أركانه في الجزائر، مما أدى إلى ضغط سكاني هائل لم تشهده المنطقة سابقا، كان له انعكاسات سلبية في مجالات مختلفة على سكان الجزائر الأصليين.[2]

ينطبق تأثير الهجرة الأوربية على الكثافة السكانية للمجتمع الجزائري، أين خضعت التركيبة السكانية للجزائر إلى تغيرات سريعة نتيجة الهجرة سواء المتجهة من المناطق الريفية إلى المدن ضمن مفهوم الهجرة الداخلية، أو تلك الوافدة من الخارج ضمن مفهوم الهجرة العكسية. من ناحية السكان الجزائريين عرفت فئة سكان الريف الذين كانوا يمثلون غالبية سكان البلاد هجرات نحو المدن، أين نزحوا من المناطق والجبال والسهول القاحلة إلى مناطق الاستيطان الغنية والنشطة، فاستقروا بضواحي المدن وتجمعوا بأحيائها.[3]

إلى جانب هذه الزيادة السكانية، كان هناك تراجع في نسب التعداد الجزائري، من جراء هجرة العديد من الجزائريين إلى فرنسا والبلدان المغاربية وبلدان المشرق الإسلامي، مدفوعين بسياسات فرنسية غاشمة، أثرت على الواقع المعاش، ومست جل مجالات الحياة العامة في

---

[1] هو مرسوم أصدرته الحكومة الفرنسية المؤقتة برئاسة أدولف كريمو (Adolphe Crémieux)، وزير العدل آنذاك. نصّ القانون على منح الجنسية الفرنسية الكاملة لجميع اليهود الجزائريين البالغ عددهم آنذاك حوالي 35 ألف نسمة، مع اعتبارهم مواطنين فرنسيين لهم كامل الحقوق المدنية والسياسية. **ينظر**: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج6، المرجع السابق، ص. 398.

[2] – كمال حسنة، "هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر"، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا**، المجلد:04، العدد 02، سبتمبر 2021، ص. 547.

[3] حليمي عبد القادر علي، المرجع السابق، ص. 137.

الجزائر، حيث تم اللجوء إلى الهجرة الخارجية بحثاعن العمل أوالعلم.[1]

المبحث الثاني: التغيرات الاجتماعية في الجزائر من خلال ظاهرة الهجرة 1914- 1954

تأثرت الحياة الاجتماعية في الجزائر بشكل مباشر بالهجرة إلى الخارج خاصة إلى فرنسا متخذة أبعادا جديدة وأكثر عمقا، ومحدثة تحولاً في أنماط العيش ومفاهيم الحياة لدى فئة كثيرة من الجزائريين، فخلال أربعين سنة مابين1914 و1954 هاجر حوالي 2 مليون مهاجر جزائري إلى فرنسا كمجندين في الجيش أو كعمال، والذين تعايشوا داخل المجتمع الفرنسي، وهذا ما انعكس على أساس أي أمة؛ إنها الحياة الاجتماعية[2]، والتي ستنعكس بدورها على الحياة الاقتصادية والثقافية في الجزائر.

1-تأثير الهجرة على مظاهر الحياة الاجتماعية:

كان الجزائري يعيش حياة بسيطة تتوافق مع الظروف خلال تلك الفترة، معيشة يغلب عليها البساطة، فمثلا اللباس التقليدي والأغطية تغزل يدويا في البيت من الصوف وهذا ما كان يخفف من النفقات، كما أن متطلبات الحياة غير مكلفة فلا توجد نفقات للإضاءة أو التدفئة أو الإيجار. لكن نتيجة تأثيرات الهجرة ومخالطة الحضارة الأوربية بدأت تظهر بوادر التغيرات الاجتماعية.[3]

اصطدم بعض المهاجرين الجزائريين الذين كانوا يعيشون في واقع وظروف، فرضتها سياسية إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر المستعمرة، بواقع مغاير في أوروبا لم يعتادوا عليه، بذلك اطلعوا على مستوى معيشة جديد، مخالف لما عاهدوه من قبل في الجزائر، إنه واقع

[1] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا1871-1919، ج2، المرجع السابق، ص. 333.

[2] نفسه، ص. 137.

[3] ANOM, 93 4127, Rapport provisoire sur L'Emigration des Musulmans d Algérie en France... op. cit, P. 25.

القرن العشرين، وهذا ما كشف عن الاحتياجات الجديدة للمهاجرين، بعد اتصالهم بالعالم الخارجي بشكل مفاجئ، فطالب الناس بنظام غذائي أكثر تنوعًا: خضراوات مجففة من الخارج ، دقيق قمح، أرز، سكر، قهوة.[1]

كان هذا أول تقدم[2] أحرزه جيل ما قبل الحرب من المهاجرين.[3] وهذا ما أدى إلى تحسن جيد في الحياة المادية، إنه إدخال الملابس القطنية، والمظلات، والدراجات، ...إلخ. كل هذه اللوازم الجديدة لا يمكن الحصول عليها إلا بالمال، لكن إن وجد العمل فإن الأجور في الجزائر جد منخفضة. وهذا ما دفع بالجزائريين إلى الهجرة نحو الخارج للعمل، وتوفير المال لذويهم بالجزائر، من أجل تحسين أوضاعهم المادية، والذي سيؤدي تلقائياً إلى تحولات إجتماعية وإقتصادية وثقافية، وهذا ما يؤكده التقرير الخاص بالمهاجرين إلى فرنسا ما بين 1948-1949.[4]

في الواقع إن توظيف الآلات الزراعية، وتحديث مجال الزراعة من طرف المعمر الأوروبي، قضى تدريجيًا على فرص العمل المتاحة سابقًا للعمال الموسميين، وخفض الأجرة اليومية للعمال في ظل تراجع الطلب على اليد العاملة، هذه العوامل سالفة الذكر، أدت إلى

---

[1] ANOM, 93 4127, Rapport provisoire sur L'Emigration des Musulmans d Algérie en France... op. cit. P 25.

[2] يظن محرري التقرير أن مظاهر الحياة المتقدمة والتطور، لا تكون إلا من خلال تتبع الحضارة الأوروبية. ولم يتم الأخذ في الحسبان الاختلافات المادية، والوضع الذي فرضه الاستعمار الفرنسي من سلب للأملاك وتجويع وتجهيل وتهجير.

[3] لم تحدد الوثيقة الأرشيفية تاريخ هذه الحرب، ولكن من خلال اطلاعنا على التواريخ الواردة في التقرير فهو يقصد الحرب العالمية الثانية.

[4] ANOM, 93 4127, GGA. Arrondissement de Philippe ville, Département de Constantine. Une copie du questionnaire relatif à l'Emigration des Algériens en France, Le Maire de la Commune de Collo à Monsieurle Prefect Service des Liaisons Nord-Africaines Constantine, 17 Mia1949. N° 583.

إرتفاع نسبة البطالة وزيادة حجم الفقر، مما ساهم هذا التحول الإقتصادي والاجتماعية إلى حد كبير في إرتفاع نسبة الهجرة، حيث يمكن أن نلتمس هذا التحول في منطقة سهول قسنطينة المرتفعة، حيث لم تعد زراعة الحبوب بحاجة إلى العمالة.[1]

2-تأثير المهاجرين الجزائرين على تنامي ظاهرة الهجرة:

هناك عوامل اجتماعية نفسية تدفع المهاجرين من شمال أفريقيا إلى فرنسا، فالمقيمون هناك غالبًا وعلى حساب معاناة شديدة بسبب الظروف المعيشة القاهرة، يتمكنون من إرسال الأموال إلى عائلاتهم عن طريق البريد، فينعكس تلقي العائلة في الجزائر للمال المرسل من المهجر على تحسن الأوضاع الاجتماعية، فتظهر ملامح التطور في حياتهم اليومية[2].

هذا ما يدفع بالأقارب والجيران إلى تتبع خطى المهاجرين بفرنسا، فيقومون بإرسال أبنائهم للمهجر، لعلمهم بأن ذلك سيساهم في تغيرات اجتماعية واقتصادية في شتى مجالات حياتهم اليومية في الجزائر.[3]

وقد صرحت راهبة كانت تعيش بمنطقة القبائل لقرابة 34 سنة، بأنها شاهدة على عودة الرجال والنساء من فرنسا حاملين معهم أموال كثيرة، وهذا ما ساهم في تحسن الأوضاع الاجتماعية لعائلاتهم. وتبرز الرغبات الملحة للمهاجرين وذويهم في طلب حياة أفضل في ظل تحسن وضعهم المادي والاجتماعي والاقتصادي. كما نجحت العائلات التي

[1]ANOM, 93 41 27, Rapport provisoire sur Emigration des Musulmans d' Algérie en France... op. cit, P. 25.

[2] أكد عمي حمودي خلال المقابلة السالفة الذكر، التي أجريت معه، على أن الأموال المرسلة كانت تساهم بشكل كبير في تغير الأوضاع الاجتماعية وهذا مادفع بالمعارف إلى حذو حذوهم بإرسال الابناء إلى المهجر.

[3] ANOM, 93 4127, Rapport provisoire sur Emigration des Musulmans d' Algérie en France... op. cit, p p. 4 –5.

تلقت المال من المهجر في تحديث منازلهم وتوسيع مساحتها، وتوفير طعام وكساء أفضل للنساء والأطفال، وتطلعهم لشراء مستلزمات منزلية، مثل فرن للطهي، المذياع[1].

3-العلاقات الاجتماعية في الجزائر:

عرفت الجزائر خلال القرن 20م، تمايز طبقي كبير، حيث تطورت مكانة المعمر الأوروبي الوافد في إطار الهجرة العكسية، وتحسنت احواله الاجتماعية والمادية، وفي المقابل تقهقر الجزائري وفقد مكانته الاجتماعية وممتلكاته، ولم يعد له أي إعتبار إجتماعي، بإستثناء القلة. وهذا ما سينعكس على العلاقات الاجتماعية بين الجزائري والأوروبي على النحو الأتي:

3-1-علاقة الجزائريين بالأوروبيين:

جاء على لسان عالم اجتماع فرنسي عايش الأحداث، ما مفاده أن الجزائري لا يتمتع بنفس مشاعر الود في التعامل مع الأوروبي، فالاهتمام الذي نبديه لهم أحيانًا يتسم ببرودة وعدم ثقة وهذا مبرر إلى حد ما، ويظلون معزولين عن المجتمع الأوروبي بحواجز لا ينجح في تجاوزها إلا القليل. وهكذا يحتفظ أكثرهم بأخلاق ومعتقدات عرقهم، باستثناء طبقة من السكان المتفرنسين الذين نشئوا على الطريقة الأوروبية لكن عددهم محدود للغاية.[2]

إن الجزائري بطبعه يكره فرنسا والمسيحي والاستعمار الفرنسي، كون هذه المكونات ساهمت في احتلال بلده وتعاسته ومصادرة أملاكه، وتهجيره ومعاناته البؤس والفقر والحرمان،

[1] Ibid, p p. 24 -25.

[2] Le Chatelier, op .Cit, P. 175.

وللتعبير عن هذا الشعور وظف الشعر العربي التقليدي والأمثال الشعبية. مثل ما يقوله الجزائري في حق الأوروبي المسيحي: المسيحيون هم أعداء الله".[1]

3-2-علاقة الأوروبيين بالجزائريين:

حاول علم الاجتماع تصوير العلاقة بين الأوربي والجزائري كأنها علاقة ود وتقارب، حيث صرح بأن هنالك مشاعر عداء تُبديها غالبية الشعب الفرنسي تجاه الجزائريين، وفي المقابل فإن العلاقات الفردية للمعمرين بالجزائريين المسلمين تتسم بالطيبة، على سبيل المثال علاقة المستعمر مع خمّاسة[2]، ويُظهر إحسانًا كبيرًا تجاه السكان الأصليين الذي يُوظّفهم في خدمته. وهذا ما يحثهم على تقليد الحضارة الغربية[3].

4-التطور الديموغرافي:

يلاحظ الدارس لتاريخ الجزائر خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي، أن التطور الديموغرافي للجزائريين كان غير مستقر بين الزيادة والنقصان بسبب عوامل طبيعية وبشرية، فالطبيعة تعود خاصة إلى الأوبئة والأمراض[4] التي كانت تفتك بالجزائريين لتردي الوضع الصحي وسوء

[1] E. Daumas, La Vie Arabe et la Société Musulmane, Ancien directeur des affaires Arabesen Algérie ancien directeur des affaires de l'Algérie au Ministère de la Guerre, Michel Lévy frères, Editeurs, Paris, 1869, P. 495 .

[2] ولكن على النقيض التام من الواقع الذي أثبت أن المعمر كان يستغل الخماس ويدفع له أجر بسيط، وفي الأساس فإن هذا الخماس كان مالك للأرض ولكن سياسية الاستيطان والهجرة العكسية وتنامي سلطة المعمرين خاصة خلال الحكم المدني أدت إلى تحوله من صاحب أرض إلى خماس أو عامل يومي.

[3] Le Chatelier, op. Cit, P. 175.

[4] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص. 120.

المعيشة، نظرا للفقر المدقع والبطالة الناتجة عن مصادرة الأراضي، والبطالة وتحول ملاك الأراضي الجزائريين إلى عمال أجراء مثل مهنة الخماس[1] أوعامل يومي مقابل أجر زهيد.

لعبت الهجرة العكسية دورا مباشرا في إحداث تغير على تركيبة السكان، من خلال وفود فئات جديدة على المجتمع الجزائري في المدينة وفي الريف والمتمثلة في العنصر الأوروبي، والتي ساهمت في تأثيرات اجتماعية مست مختلف المجالات الحياتية. كما أن المنظومة القانونية والتشريعية التي اعتمدها الاحتلال، لم تتوان يوما في إحداث تغيرات في بنية القبيلة والأسرة وتفكيكهما، ومصادرة الملكيات الفلاحية والرعوية. وتم تحطيم العائلات الكبيرة التي كانت تمثل القيادات السياسية والدينية في الريف، وتحطيم العائلات الكبيرة في المدينة التي كانت تتألف من التجار والحرفين والقضاة والمثقفين.[2]

يرجح بعض الباحثين أن الضعف بالشعور الديني هو أول نتيجة تأثر بعض سكان المدينة بشكل خاص بالأفكار الغربية، حيث يلتمس هذا في المدن الكبرى كالجزائر وقسنطينة وتلمسان والبليدة، على العموم جميع المدن العريقة، فتتزايد نسبة الجزائريين الذين ابتعدوا عن الدين وغير الممارسين لشعائرهم الدينية يومًا بعد يوم.[3]

---

[1] الخماس: شكلت هذه الفئة إلى غاية 1912 نسبة 32% من العمال التونسيين، ويعتبرون حجر الزاوية في الفلاحة الأهلية، حيث يعتبر شكلا من أشكال التعاقد الضمني الناجم عن اقتراض مواد عينية تدعى "تسبيقه" أو دراهم تدعى "صريمة سلفية مقابل وعد بأن يفي بكل الاشغال لمدة عام في قطعة أرض يملكها المعمر ومحددة سالفا. كما يتوعد المالك بالتكفل بكل حاجيات الخماسي بما يشبه شكلا من أشكال الاتفاق الضمني. ليتم خصم التكاليف من حق الخماسي من الغلة نهاية السنة. **ينظر:** شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا1871 -1919، ج2، المرجع السابق، ص. 381.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص. 35

[3] le Chatelier, op. Cit, P. 174.

الفصل الثاني: التحولات الاجتماعية في الجزائر من خلال حركة الهجرة 1914-1954

أولت إدارة الاحتلال اهتماما بعملية الإحصاء السكاني من أجل مراقبته السكان وتحركاتهم، فمن خلال التعداد السكاني لسنتي 1948 و1954 يلاحظ ارتفاع محسوس في عدد الجزائريين، ففي سنة 1948 كان العدد يقدر بحوالي 8682000 نسمة ليرتفع سنة 1954 إلى حوالي 9480000 نسمة[1]. دون أن ننسى المساهمة السليبة للحرب العالمية الثانية على النمو الديموغرافي في العالم، وما انجر عنه من تردي المعيشة وسوء الأوضاع المعيشية والصحية.[2]

ينطبق تأثير الهجرة الأوربية على الكثافة السكانية للمجتمع الجزائري، أين خضعت التركيبة السكانية للجزائر إلى تغيرات سريعة نتيجة الهجرة سواء المتجهة من المناطق الريفية إلى المدن ضمن مفهوم الهجرة الداخلية أو تلك الوافدة من الخارج ضمن مفهوم الهجرة العكسية. من ناحية السكان الجزائريين عرفت فئة سكان الريف الذين كانوا يمثلون غالبية سكان البلاد هجرة نحو المدن، أين نزحوا من المناطق والجبال والسهول القاحلة إلى مناطق الاستيطان الغنية والنشطة، فاستقروا بضواحي المدن وتجمعوا بأحيائها.[3]

إلى جانب هذه الزيادة السكانية، كان هناك تراجع في نسب التعداد الجزائري جراء هجرة العديد من الجزائريين إلى البلدان المجاورة وبلدان المشرق وذلك لأسباب متعددة أغلبهاهروبا من الواقع وطلب للعلم. وبخصوص فرنسا90% من المهاجرين كان هدفهم البحث عن العمل لتوفير المال بغية إرسالها لذويهم.[4]

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص. 37 .

[2] بليل محمد، المرجع السابق، ص ص. 208 - 209.

[3] شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا1871 -1919، ج2، المرجع السابق، ص. 140.

[4]ANOM, 93 4127 Rapport provisoire sur Emigration des Musulmans d' Algérie en France... op. cit, p.3.

تجاوز تأثير الهجرة على التعداد السكاني ليمتد إلى بنية المجتمع الجزائري وتحطيمها، فإدارة فرنسا الاستعمارية بعد إدراكها أهمية القبيلة[1] كركن أساسي لهذا المجتمع، عملت على تخريبها وتفكيكها بكل الطرق بما في ذلك إصدار تشريعات من شأنها ضرب وحدة القبيلة وتفكيكها، والحد من الملكية الجماعية وأعاد صياغة قوانين تنظيم العقار في الجزائر.

فهذه العوامل وأخرى أدت إلى الهجرة التي بدورها تشتت العائلات، فمن خلال التقارير الأرشيفية تبين أن بعض الشباب الجزائري هاجروا إلى فرنسا، حيث تزوجوا زواج مختلط مع فرنسيات، ومنهم من يتفقد العائلة في كل فرصة، ومنهم من انقطع نهائيا عن عائلته في الجزائر وأجتث من أصوله وانغمس في مغريات الحضارة بفرنسا.[2]

فالأول نص على منع شراء الأراضي هناك خلل أو نقص مع مصادرة الأراضي التابعة للقبائل الثائرة، والثاني ألزم حيازة عقد الملكية لأي جزائري، وإذا انعدم ذلك يتم مصادرة تلك الأراضي وتوزيعها على المستوطنين، وهذا الإجراء نفسه طبق على أراضي البور.[3]وبالتالي خرجت الملكية العقارية من أيدي الجزائريين في المدن بنفس الطريقة التي سلبت الفلاحين أراضيهم في الريف.

أثرت الهجرة سلبا على المجتمع الجزائري وذلك بغياب النخب التقليدية التي هاجرت غالبيتها نحو المشرق العربي هروبا من الظروف التي فرضتها سياسية الاستعمار، وكذا طلبا

---

[1] يعتبر ألكسي دوطوكفيل من أوائل الشخصيات الفرنسية المثقفة، التي نادت بأهمية القبيلة في المجتمع الجزائري وفي المقاومات الشعبية، والذي دعا إلى ضرورة تفكيكها وإحداث تغير فيها. **ينظر:** ألكسي دوطوكفيل، المصدر السابق، ص ص. 114- 115.

[2] ANOM, 93 4127, Rapport provisoire sur Emigration des Musulmans d' Algérie en France... op. cit, P. 3.

[3] عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام، 1847-1918، دار لافوميك للنشر، الجزائر، 2007 ، ص. 231.

للعلم[1]. كما تم إفراغ البلاد أيضا من اليد العاملة مما أدى هذا إلى إضعاف بنية المجتمع، وعدم قدرته على مواجهة سياسة الاستيطان، ولم يبقى سوى المثقفين المنغمسين في الثقافة الغربية والذين لم يحملوا عبء الدفاع عن مصالح الأهالي الضعفاء، نضيف إلى هذا هلاك الآلاف من الجزائريين الذين جندوا وهجروا إجبارا خلال الحروب الغربية.[2]

واكب مجيئ عدة فئات دخيلة أوروبية إلى الجزائر في إطار الهجرة العكسية، جلبْ عادات وتقاليد غريبة عن المجتمع الجزائري، مما أدى ذلك إلى انتشار بعض المظاهر السلبية الغير أخلاقية، كشرب الخمر الذي يحرمه الدين الاسلامي، وينبذه الانسان العاقل. أثر الخمر على بعض الشباب الجزائريين نتيجة لاحتكاكهم بتلك الفئات.[3]

كما قامت الإدارة الفرنسية بتنظم زيارات لبعض الوفود إلى فرنسا، لتطلعهم على مظاهر الرقي والتحضر -كما تدعي- في الحياة الاجتماعية الفرنسية، وهؤلاء الوافدون يروجون دون قصد للأهالي الجزائريين عن ثقافة وتطور المجتمع الفرنسي، بهدف الانقياد وراء إدارة المستعمر، والإنسلاخ عن الدين والعادات والتقاليد، على أمل الوصول إلى تلك الرفاهية.[4]

5-التأثير على تنوع فئات السكان:

كانت العلاقات القائمة بين الأهالي والمستوطنين علاقة غير متكافئة نظرا للفروق القائمة بينهما والتي كانت من نسج إدارة الاحتلال الفرنسي، فهذا التجاوز يتحول يوما ما إلى

---

[1] نادية طرشون وأخرون، المرجع السابق، ص ص. 233 - 235.

[2] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص. 323.

[3] بلعربي نورالدين، "الاستيطان الأوربي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية 1830-1962"، **مجلة العصور**، العدد 02، ديسمبر2019، ص. 140.

[4] أحمد بن جابو، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس 1830-1954، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ والآثار، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان2010-2011، ص. 160.

تعايش، لأن الجزائريين في نظر الأوربيين عنصر غير قابل للتعايش ولا يصل إلى مستواهم، وهذا ما نلاحظه في دراسة أجراها أحد الباحثين الاجتماعيين لموضوع الزواج المختلط، فقد لاحظ أن الأوربيات في الجزائر لا يقبلن على الجزائريين، وأن معظم حالات الزواج هذه كانت بين الجزائريين وفرنسيات من سكان فرنسا نفسها والتي بلغت سنة 1836 حوالي 750 حالة، هذا يؤكد أن الفرنسيين في نظرهم أن الجزائريين لا يستحقون مصاهرتهم.[1]

ويظهر ذلك من خلال ما عاشه الجزائري من مختلف أشكال التمييز الطبقي، ولعل مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الثانية وبقاء أعداد كبيرة منهم في أوروبا جعلتهم يدركون أن الامتيازات التي لطالما منحت للمستوطنين الأوربيين بالجزائر لم تكن إلا تكريسا لتمييز العنصري ضدهم.[2]

لم يقتصر إحداث العنصرية بجانب الثقافة والمستوى العلمي فقط، بل تعدى الأمر إلى جانب الحياة الاجتماعية المعيشية، فبسبب المساكن الهشة والقديمة التي كان يقطنها الجزائريين نسبت إليهم الصفات المشينة والشتائم من قبل المستوطنين الأوربيين، أين وصفوا الجزائريين بالبيكو نظرا للحالة المزرية التي يعشونها، ووصفوا بالمتأخرين، بالفيروسات المعدية، إضافة إلى إظهار الأوربيين مصطلحات جارحة تنقص من قيمة المتمدرسين الجزائريين وتشعرهم بالإحراج، وفي كل الأماكن العمومية، وبهذا تأثر الجزائري نفسيا واجتماعيا.[3]

---

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص. 12.

[2] عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975، ص. 140.

[3] مصطلح البيكو: مصطلح عنصري طبقي، ألصق ظلما بالجزائريين ومعناه الحمار. **ينظر**: عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص. 156.

كما نجد التفرقة في الجانب التعليمي، فالتعليم في الجزائر المستعمرة اقتصر على المستوطنين بدلا من تعميمه على كافة شرائح المجتمع، إلا فئة قليلة من الجزائريين الذين كان لهم الحظ بالتحاقهم بالمدارس الرسمية، أما الغالبية من الأهالي عانوا الجهل بعدما سعت إدارة الاستعمار إلى ضرب التعليم العربي ومؤسساته، فبلغ عدد من يعرفون القراءة والكتابة حوالي 04% سنة 1889م.[1]

عمل الاستعمار الفرنسي على نشر سياسة فرق تسد بين الجزائريين، على أساس أصول السكان القديمة تاريخيا من بربر وعرب متناسيا أنهما قد إندمجا وتصاهرا وكونا مجتمع خالص ، فسعت إلى نشر الفتنة من خلال السياسية البربرية[2] القائمة على التمييز بين العرب والبربر بإثارة المشاكل بينهم، فقد كان في نية الاستعمار ضرب الإخوة أبناء الوطن الواحد ببعضهم البعض خدمة لسياسة إدارة الاحتلال الفرنسي، وتدعيم سياسة التنصير.[3]

[1] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص.161.

[2] ترجع المنطلقات التاريخية للأزمة البربرية، إلى فترة الاستعمار الفرنسي حيث وظف المحتل المشكلة للتمييز بين الأمازيغ والعرب، بغية تحطيم الكيان الجزائري، حيث بدأ هذا الأمر مع بعض العسكريين الذين أعطيت لهم توجيهات للاهتمام بكل القضايا التاريخية الجغرافية والإثنولوجية، والمنخرطين في المكاتب العربية، أمثال الجنرال دوفيفي (Duvivier) سنة 1841 والعقيد دوماس (Daumas) في 1844، والملاحظات الأنتروبولوجية للنقيب فابار(Fabar) سنة 1847، التي تضمنت وصفا للعنصر القبائلي، استعملوا مختلف العلوم والتاريخ استخداما وظيفيا وإيديولوجيا، باختيار قضايا محددة، لتأجيج الصراع بين البربر والعرب وبين القبائل عن طريق زرع الفتنة العرقية. كما قاموا باختيار الروايات التاريخية وتفسير النصوص تفسيرا انتقائيا وتحليل الوقائع بما يتناسب مع أهوائهم. **ينظر:** بومزو عزالدين، "الأزمة البربرية لسنة 1949 في تقرير سري للبوليس الفرنسي"، **مجلة دراسات**، المجلد13، ع2، ص. 154.

[3] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، تر:محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص. 234.

6-الواقع الاجتماعي للمرأة الجزائرية:

اهتمت عدة أقلام فرنسية[1] مطلع القرن التاسع عشر بواقع المرأة الجزائرية المسلمة، رافضين العادات والتقاليد التي في نظرهم أدت إلى تخلف وقهر المرأة، دون مراعاة ولا فهم منهم للمرجعية الدينية الإسلامية، وتلك البحوث والتأليف لم تكن من باب المجاملة وإنما كانت لها خلفيات مستشرقين يهدفون إلى تشويه الإسلام، وإحداث تغيرات فكرية لدى الرجال والنساء على حد السواء بغية تفكيك المجتمع وتهديم مقوماته.

يذكر شارل روبير أجرون في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر، إن النساء المسلمات ويقصد الجزائريات اللواتي وجدن في العمل بالمهجر الفرنسي فرص للاطلاع على نمط عيش الأوربيات، كما كان للراديو هو الآخر التأثير عليهن بإيصاله رسالة تحضر الفرنسيات، من اللباس والمهن، فأصبحت بعض النساء الجزائريات يطمحن في تجسيد ذلك في حياتهن.[2]

وتجدر الإشارة إلى أنه وجدت هجرات استثنائية للنساء قبل سنة1950،[3] ففي التقرير الخاص بهجرة الجزائريين إلى فرنسا الصادر عن مقاطعة قسنطينة-البلديات المختلطة- بتاريخ 17 مارس 1949، ورد سؤال حول هجرة النساء والأطفال المسلمين إلى فرنسا، وتمثل الرد بأنه قد هاجرت عائلة واحدة من دوار عين زعطوط.[4]

---

[1] من الكتب التي تناولت قضايا المرأة الجزائرية، كتاب يوجين دوماس المعنون بالمرأة العربية والذي كتبه خلال أربعينيات القرن19م، ونشر سنة1912. وكتاب أرنست ميرسيه الموسوم بالمرأة المسلمة في الشمال الإفريقي سنة1895. **ينظر**: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي. ج7، الرمجع السابق عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص ص. 181 - 182.

[2] شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص.137.

[3] ANOM, 32 L 15, op. cit, p p. 5- 7.

[4] ANOM, 93 4127, GGA, Département de Constantine, L'Administrateur de la Commune Mixte de La Calle N °244, questionnaire: Emigration des Algériens en France, votre circulaire N° 608/N/ du 17 mars 1949, P. 2.

تعتبر المرأة الجزائرية جزءًا لا يتجزأ من كيان الأمة، وقد لعبت دور الحاضنة الأولى في حياة الأطفال، فقد كانت أساس تدبير المنزل وتربية الأبناء. ومع ذلك كانت المرأة الجزائرية تعاني في ظل الاحتلال الفرنسي. أما اجتماعيا فكانت تحتل مكانة لائقة، كعنصر إيجابي في العائلة والمجتمع، وتحظى بعناية خاصة، وفي الأرياف كانت المرأة تشارك الرجل في بعض النشاطات اليومية للأسرة.[1] وفي حالات خاصة عند نزوح الزوج مع زوجته من الريف إلى المدينة، فإن بعض النساء كن ينزلن للعمل، كعاملة نظافة لدى الأوروبيين.[2]

لم تكن وضعية المرأة بأفضل من وضعية الرجل في المجال التعليمي حيث استهدفت هي الأخرى من خلال مشاريع التجهيل، بقيت المرأة الجزائرية متمسكة بدينها وانتمائها الإسلامي وبالعادات والتقاليد. وخلال الربع الأول من القرن العشرين ظهرت أصوات تنادي بالنهوض بالمرأة، من بينها ما طالب به أحد الكتاب: "...أول حجرة تضعها الأمة في بناء حريتها هو تهذيب المرأة وتثقيفها...المرأة شريكة الرجل في مكافحة الحياة..."[3]

7- الزواج المختلط:

تنامت ظاهرة الزواج المختلط بين الجزائريين والأوروبيات، وهذا ليس جديدا بحكم وجود حالات شاذة وقعت خلال القرن19م، من أبرزها زواج أحمد بوضربة الذي كان يتقن اللغة الفرنسية بامرأة فرنسية. ووفقا لتقارير أرشيفية، فإنه وجدت حالات لزواج الجزائريين المهاجرين من أوروبيات، وخاصة من الفرنسيات في المهجر، فمنهم من استقر بفرنسا نهائيا وانسلخ عن عائلته بالجزائر، مثل ما هو الحال لعينة من بعض المهاجرين من منطقة القبائل، حيث إستقر

[1] أنيسة بركات، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، موفم للنشر، الجزائر، 2013. ص9.

[2] ANOM, 93 4127, GGA, A. Causy, Main-D'œuvre Nord-Africaine, Les Travailleurs Algériens dans notre économie moderne, Études Sociales Nord-Africaines . P 8.

[3] أنيسة بركات، المرجع السابق. ص16.

جزء منهم بالمهجر، والمقدرون ما بين 5 آلاف وألاف10 رجل.[1]

ومن المهاجرين من كان يتنقل جيئة وذهابا حسب الظروف، كما أن إدارة الاستعمار الفرنسي أولت اهتمامها بالموضوع من خلال المراسلات التي كانت تجري بين الإدارة بالجزائر والإدارة بفرنسا حول عدة الزيجات، وهل استقر المهاجر بعد زواجه أم لا، والتأكيد على تنقلهما إلى الجزائر. وفي المقابل تخوفت العائلات الجزائرية من الزواج المختلط، إلى درجة أنه في حالات تهاجر كل العائلة من الزوجة والأولاد بصحبة الأب حتى لا يتزوج بالمهجر.[2]

وتجدر الإشارة بأنه وجدت إشارات عن زواج جزائريات مع فرنسيين في الجزائر، مثل ما حدث لامرأة اسمها "عيشة" التي اعتنقت المسيحية وتزوجت من ضابط فرنسي.[3]

8- الوضع الصحي:

ساهم الإضطراب بين النمو الاقتصادي ونمو السكان، من جراء الهجرات الأوربية المتزايدة على مستعمرة الجزائر في إيجاد مشاكل ديموغرافية، أثرت على الجانب الصحي، والذي بات يهدد الجزائري خاصة، فكثرة الأوبئة والأمراض أدت إلى زيادة نسبة الوفيات بشكل كبير.[4] كما صرح عالم اجتماع وباحث فرنسي بأنهم تعمدوا عدم تعليم الجزائريين أية علوم[5].

---

[1] ANOM , 93 4127, Rapport provisoire sur Emigration des Musulmans d' Algérie en France... op. cit, p. 5.

[2] Ibid, p. 6.

[3] يحياوي مرابط مسعودة، المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين – حقائق وإيديولوجيات وأساطير ونمطيات، تر: محمد المعراجي، ج 2، دار هومه، الجزائر، 2010، ص. 276.

[4] يُشير ذلك إلى انتشار الأوبئة والأمراض المعدية في تلك الفترة، وما ترتب عنها من تدهور الصحة العامة وارتفاع معدل الوفيات، خاصة في صفوف السكان الأهالي بسبب ضعف الإمكانيات الطبية وغياب سياسات وقائية فعّالة. **ينظر:** أحمد عبد القادر، الأوبئة والمجاعات في المغرب العربي خلال القرن التاسع عشر، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2005، ص. 145.

[5] Le Chatelier, op cit, p. 175

إلا في حالة نادرة حيث كان عدد الجزائريين في مدرسة الطب الفرنسية بالجزائر العاصمة ما بين سنتي 1929 – 1930 إلا 7 أطباء و6 صيادلة.[1]

يرجع هذا الوضع إلى نقص الهياكل الصحية بالجزائر رغم وجود دلائل بثراء الواع الصحي في الجزائر قبل الاحتلال[2]، فإدارة الاحتلال الفرنسي لم تكن تهتم بالمؤسسات الصحية إلا في المناطق التي يتمركز فيها المعمرون بكثرة، أو يتواجد بها الجيش الفرنسي، وغالبا ما تكون في المدن الكبرى، أما باقي المناطق فقد عرفت نقصا واضحا في المؤسسات الصحية، فكان عدد الأطباء شبه معدوم، وفي نفس الوقت كان عدد المرضى في تزايد مستمر، خاصة مع ظهور الأمراض المستعصية والمعدية.[3]وفي المقاطعات العسكرية كان ضباط الصف والجنود يواجهون انتشار الأوبئة كما يواجهون العدو، نظرا لغياب مستخدمين محترفين نشطاء من الضباط الأطباء على اختلاف رتبهم.[4]

في الوقت الذي كان فيه الجزائريون يعيشون أوضاع مزرية نتيجة الفقر وسوء التغذية ظهرت العديد من الأمراض المعدية والخطيرة، نظرا لجهل الأهالي لهذه الأمراض وإعراضهم عن التوجه إلى الطب الفرنسي إن وجد قربهم في ظل العداء والخوف من الطرف الآخر[5]. وما يثبت الحالة الصحية في الجزائر هي الإحصائيات الصادرة عن مكاتب الخدمة العسكرية عن

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج7، المرجع السابق، ص. 276.

[2] عثر جنود الحملة العسكرية عدة كتب مخطوطة في الطب في الجزائر، لا سيما في قسنطينة مثل تحفة الأريب عندما لا يحضر الطبيب لمحمد الجيلاني. ووجدت رسالة في الطب لمحمد العياشي وقال إن كتاب داود الأنطاكي في الطب. كان كثير الانتشار في البلاد. وآثار ابن حمادوش في الطب. **ينظر**: نفسه، ص. 226.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص. 58.

[4] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1900، المرجع السابق، ص. 120.

[5] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج7، المرجع السابق، ص. 226.

رفض الآلاف من الشباب الجزائري الانخراط في صفوف الجند، بسبب تدهور حالتهم الصحية.

نظرا لانعدام الرعاية الصحية بين الأهالي، لجأ الكثير منهم للتداوي بالأعشاب الطبيعية، وأيضا إلى الخرزات، ضنا منهم بأن هذه الطرق التقليدية ستعالج أمراضهم المستعصية، حتى أنهم آمنوا بها متجاهلين الطب الحديث.[1]

لم يكن سبب سوء الأوضاع الصحية مرتبط بالكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر، ولا بسوء الأوضاع المعيشية وسوء التغذية فقط، فهناك أمراض جاء بها مهاجرون أوربيون قادمون من الموانئ الفرنسية، كانوا مصابين بها، باعتبار أن هؤلاء المهاجرين لم يخضعوا للمعاينة الصحية قبل استقبالهم من طرف سلطات الاستعمار بالجزائر، هؤلاء الفئات أغلبهم كانوا يعانون من الجوع والفقر والأمراض والتهميش في بلدانهم.[2]

ومن أمثلة تلك الأمراض نجد الطاعون والكوليرا[3] إحدى أخطر الأوبئة وأكثرها سرعة وانتشارا في الجزائر خاصة بين الجزائريين، في ظل الظروف الصعبة التي كانت من نتائج سياسة الاستعمار من فقر وجوع وتردي الواقع الصحي، نتج عن هذه الأمراض العديد من

---

[1] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات إتحاد الكتاب العرب، (د- م)، 1999، ص. 27.

[2] الجيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية1867-1868، تر:عمر المعراجي، منشورات ANEP، 2008، الجزائر، ص. 191.

[3] الكوليرا مرض معد يُسببه تكاثر ميكروب ينشر سموما شديدة في جميع أنحاء الجسم. اكتشف هذا الميكروب عام 1883 في الهند ومصر على يد عالم البكتيريا الشهير كوخ من برلين. وقد وجده على جدران أمعاء مرضى الكوليرا الذين لقوا حتفهم نتيجةً للوباء .**ينظر:**

G. Daremberg, Le Choléra ses causes moyens de s'en préserver, Rueffet C Editeurs, Paris, 1892, p. 25.

الوفيات والمصابين في المدن الجزائرية، منها مقاطعة قسنطينة[1]، التي فقدت جراء ذلك أكثر من نصف سكانها.[2]

يعتبر الجزائري الأكثر تعرضا للأمراض والأوبئة على غير العنصر الأوربي المستوطن والذي كان يتلقى العلاج والاهتمام من قبل المؤسسات الصحية الفرنسية، وأما الجزائري وبسبب سوء التغذية وظروف المعيشية السيئة، فقد انتشرت الأوبئة والأمراض بينهم[3]. كما أن المعمرين كان مستواه الصحي والمعيشي الممتاز يجعلهم عرضة للأوبئة بدرجة أقل، على عكس العنصر المحلي الذي زاده الجهل تأزما لوضعه ولعدم قدرته على التعامل مع وضعه الصحي.[4] وقد سجلت إحصائيات سنة 1954 توفر 165 طبيبا وصيدلي وطبيب أسنان فقط، وهذا يبرز واقع الصحة في الجزائر نظرا لقلة كوادر الصحة من أصل جزائري.[5]

ساهمت الهجرة بشكل مباشر في إحداث تغيرات اجتماعية واضحة المعالم في المجتمع الجزائري، خاصة في بنية المجتمع، العلاقات الاجتماعية والتأثير على المرأة الجزائرية، و الوضع الصحي، فهذه العوامل سالفة الذكر بدورها ستنعكس على الحياة الثقافية والاقتصادية.

---

[1] يذكر أحمد باي في مذكراته: (...أصاب قسنطينة مرض مريع هو الريح الأصفر الكوليرا وهو مرض كان يصل الرجل الصحيح في لحظة جثة هامدة، وقد ظل يضرب المدينة مدة 17 يوما، مات في اليوم لأول 220 شخصا وفي اليوم الثاني بلغ عدد الضحايا 600 ثم 700 في اليوم الثالث. **ينظر**: العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص. 39.

[2] صالح العنتري، المصدر السابق، ص. 15.

[3] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1900، المرجع السابق، ص. 113.

[4] أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرير 1830-1962، المرجع السابق، ص. 82.

[5] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص.137.

المبحث الثالث: انعكاسات الأوضاع الاجتماعية على الحياة الاقتصادية والثقافية في الجزائر 1914-1954

تعتبر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عناصر متكاملة تساهم في تشكيل مظاهر الحياة اليومية لسكان الجزائر منها الأوروبي والجزائري، ويعتبر الإنسان هو أساس تفاعل المحاور الثلاثة سالفة الذكر، والتي تُأثر وتتأثر بعضها ببعض. وعليه فإن التحولات الاجتماعية التي تأثرت بظاهرة الهجرة، ستنعكس بدورها على المجال الاقتصادي والثقافي.

أولا: انعكاسات التغيرات الاجتماعية في الجزائر على الحياة الاقتصادية 1914-1954

تأثر المجال الاقتصادي في الجزائر المستعمرة بالتحولات الاجتماعية التي كانت تطرأ كل مرة، على حسب تنامي أو تقلص ظاهرة الهجرة، فساهمت هذه العوامل وأخرى في إحداث تحولات اقتصادية، فأمسى المهاجر الأوروبي والمهاجر الجزائري جزء من النسيج الاجتماعي في مستعمرة الجزائر، واللذان تأثرا وأثرا على الحياة الاقتصادية.

1- التحولات الاقتصادية في المجتمع الأوروبي ما بين سنتي 1914 و1954:

مَثْلَ هذا المجتمع فئتين أساسيتين هما المواطن الفرنسي والعنصر الأوروبي.[1] وقد سُخرت لمصلحتهما مشاريع متعددة هدفت إلى خدمتهما وتعزيز وجودهما، إلى جانب

[1] تعمدنا الفصل بين العنصرين الفرنسي والأوروبي وكلاهما يعتبر معمر ومستوطن في الجزائر، لكن الفرنسي كان تابع بطريقة آلية إلى إدارة الاحتلال. أما الأوروبي فهو أقل درجة من الفرنسي إلا إذا حصل على المواطنة الفرنسية من خلال حصوله على الجنسية. ولكن يبقى في كلا الحالتين يخدم منظومة الاستيطان والاستعمار. وقد لجأت سلطة الاحتلال في حالات إلى الحد من هجرة الأوروبيين إلى الجزائر حتى لا يحدث تفاوت في أعداد المهاجرين، بحيث يجب أن تكون الأغلبية للفرنسيين. وللاستزادة حول هذه النقطة. **ينظر:** رحيم يحياوي، دراسة مستقبلية - الاستيطان والتوطين- الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص. 17.

استغلال سياسة الاستيطان والتهجير لخدمتهما بشكل مباشر لضمان تفوقهما، وذلك وفق المعطيات التالية:

1-1- تطور مشروع الاستيطان وتأثيراته مابين سنتي: 1914 و1954م:

طبق مشروع الاستيطان في الجزائر منذ الأيام الأولى للاحتلال واستمر حتى ستينيات القرن العشرين، بالإضافة إلى مشروع التوطين والتهجير، رغم تغير السياسات والحكومات بفرنسا أو على مستوى النظام المدني والعسكري في الجزائر[1]، إلا أن عملية الاستيطان الحر والرسمي استمرت رغم المقاومات والانتفاضات. فما بين سنتي 1909 و1917 تحصل المهاجرون الأوروبيون على حوالي200 ألف هكتار، منها 73 ألف هكتار مجانا، وهذا ما فتح المجال لظهور ملكيات جديدة واسعة النطاق.[2]

1-2- نشأة الملكيات الزراعية الكبيرة:

مع مطلع القرن العشريين، أخذ المزارعون الأوروبيون يتضاءلون، بسبب نشوء ظاهرة اقتصادية جديدة، تمثلت في نمط الملكيات الزراعية الكبيرة بغية إنشاء المستثمرات الفلاحية، حيث ارتفعت مساحة هذه الملكيات الزراعية الصغيرة للأوروبيين، والتي كانت تقدر مساحتها بحوالي 50-70هكتار للمعمر الواحد، إلى مساحة تقدر بحوالي 4000 -5000 هكتار. فخلال سنة 1930 وفي إطار توسيع الملكيات، إستولى 26153 معمر أوروبي على حوالي

[1] رحب المعمرين في الجزائر بسقوط نظام حكم نابليون الثالث سنة1870، كونهم تخلصوا من سطوة العسكري الفرنسي الذي كان يحول دون تمكنهم من السلطة في الجزائر. ليعقب ذلك إعلان قيام الجمهورية الرابعة التي طبقت بعد فترة زمنية قرارا 29 مارس1871 الذي نص على تقسيم الجزائر إلى قسمين شمالي مدني وجنوب تحت الحكم العسكري. حيث يحكم الإقليمين حاكم عام مدني تابع مباشرة لوزير الداخلية الفرنسي. **ينظر**: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص. 27.

[2] نفسه، ص. 33.

2.345.667 هكتار.[1]

وأدت عملية التوسعفي الأراضي، إلى ارتفاع مساحة الملكيات الكبيرة لحوالي 2.5 مليون هكتار سنة 1935 والتي كانت في يد 150 ألف معمر.[2] وفي سنة 1948 كان عدد المالكين حوالي 125.300 مزارعا، ليتقلص عددهم سنة 1954 إلى حوالي 93000 مزارع.

كما تناقصت عدد المزارع، بعد أن قاربَ عددها سنة 1930 حوالي 26153 مزرعة.[3]

أولت إدارة الاستعمار الفرنسي أهمية بالغة بخصوص نشأة الملكيات الاستيطانية الموسعة من خلال التشريعات والمتابعة الإدارية، فتم إصدار مرسوم 1904 الذي نص على أن المهاجر الأوروبي له الحق في امتلاك الأرضي بالتقسيط، وفي حالة أراد بيعها من جديد فإنه يفرض عليه التعامل مع لأوروبيين وفقط، وهذا ما عزز أملاك المعمرين الموسعة عن طريق الشراء والتمليك. وفتح المجال أمام الشركات الكبرى والمستثمرين الزراعيين للتوسع أكثر، وفي المقابل تراجع اقتصادي اجتماعي للجزائري الذي سيزداد بؤسا عقب هذه التحولات.[4]

تغيرت نوعية الزراعات في هذه المرحلة حيث أن الملاك الكبار هدفهم من الفلاحة التجارة والربح السريع، فبعدما توسعت ملكياتهم، جاءت مرحلة تغير نوعية المزروعات، فتخلوا عن زراعة القمح جزئيا، وفي المقابل شجعوا وكثفوا على زراعة الكروم في ظل ارتفاع مطالب السوق الأوروبية. ولكي تحافظ الإدارة الفرنسية على هذا التوجه سارعت لإصدار مرسوم سنة 1924 نص على إنشاء صندوق التعمير، الذي سيلعب دورا فاعلا كوسيط بين الأوروبيين

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص. 33 -34.
[2] حليمي عبد القادر علي، المرجع السابق، ص. 144.
[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص. 47.
[4] حليمي عبد القادر علي، المرجع السابق، ص. 143.

فقط، دون الجزائريين بناءا على المرسوم السالف الذكر الذي يفرض البيع للأوروبي وفقط، حيث يشتري الأراضي من الملاك الصغار ثم يعيد بيعها إلى الملاك الكبار، لتتزايد مساحة الأراضي الخاصة بالملكيات الكبيرة الموسعة جدا، والمتحكم فيها من طرف 24000 معمر، وبذلك إرتفعت المساحة إلى حوالي 3.27000 هكتار سنة 1954.[1]

1-3-الاستيطان في المدن:

على مستوى المدن كان الاستيطان أكثر ازدهارا ونشاطا، بعد أن جذب الأوروبيين المهتمين بالتجارة والصناعة والعمل في مجال الخدمات الاجتماعية واستقروا بالحواضر، ولكن ذلك أوجد خلل لدى إدارة الاحتلال الفرنسي بحكم أنه ما بين سنتي 1870 و1900 بلغ عدد المعمرين حوالي 260 ألف في المدن[2]، وفي الريف صنفت الإدارة الفرنسية المزارعين إلى صنفين، فالأوروبيون يعتبرون مزارعين ملاك، والجزائريون يصنفون بين خماسين وعمال زراعة مستقرين في مساكنهم التقليدية قرب مزرعة المعمر[3]، وهذه العوامل ستؤثر على الجانب العمراني.[4]

1-5-وظائف العناصر الأوروبية خلال القرن العشرين:

تكونت فئة المعمرين من عدة عناصر أهمها العنصر: الإسباني والألماني والمالطي

---

[1] حليمي عبد القادر علي، المرجع السابق، ص ص. 143- 144.

[2] في سنة 1926 تم لأول مرة إطلاق مصطلح المدينة على أي تجمع سكاني يتوفر على كل الخدمات والوظائف، وشمل هذا التقرير تسميه 45 بلدية كاملة الوظائف. **ينظر**: شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا1871-1919، ج2، المرجع السابق، ص. 336.

[3] وجدت فوارق كبيرة بين مساكن المعمرين ومساكن الجزائريين في الريف وفي المدينة، وتمايز كذلك في نمط العيش ووسائل الزراعة./ **ينظر**: الملحق رقم: 10.

[4] شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا1871-1919، ج2، المرجع السابق، ص. 352.

والبلجيكي، والسويسري والإيرلندي[1] وعناصر أخرى. وقد انتشر العنصر الإسباني في منطقة

وهران بأعداد كبيرة جدًا ، حيث اشتغل بعضهم في التجارة وفي المزارع واشتغلت نسائهن كخادمات في البيوت. أما العنصر المالطي- من أصل إيطالي- موجودون في كل من مدنتي الجزائر وقسنطينة بشكل كبير، وفي ولاية الجزائر يشتغل جزء كبير منهم في الزراعة ويعملون خاصة في زراعة الخضروات. إلى جانب ذلك وجد العنصر الألماني الذين إشتغلوا كسائقي عربات. ووجد عدد كبير إلى حد ما من البلجيكيين الذين جاءوا خصيصًا للعمل في المؤسسات الصناعية التي أنشأتها شركات من أصل بلجيكي.[2]

2- الحياة الاقتصادية للجزائريين:

تراجعت الحياة الاقتصادية التقليدية للجزائريين بعد أن سيطر المعمر على مقومات الجزائر، وأدخل الآلات الحديثة على قطاع الفلاحة، مما أدى إلى فقدان المسلمين أملاكهم ومناصبهم مما زاد من نسبة البطالة. وكذا تغير نمط الزراعة التي كانت بالنسبة للجزائري زراعة معاشيه، فأمست زراعة خاصة بالملكيات الكبيرة للمعمرين، وهي ذات طابع تحويلي أو توجه نحو التصدير. وفي المقابل تمكنت بعض عائلات المجتمع الجزائري من الحفاظ على ممتلكاتها ومكانتها في المجتمع، خاصة من الأسر الكبرى والمرابطون والقواد وشيوخ

[1]عرفت أيسلندا تدهور إقتصادي ساهم في ظروف معيشية سيئة وانتشار المجاعة، ما دفعهم إلى الهجرة نحو أمريكيا، والهجرة إلى الجزائر، كما ساهم التقارب الكاثوليكي بينهم وبين الفرنسين في الاستقرار بالجزائر. ليتم إعداد عدة مشاريع هجرة خاصة بهم ما بين 1848 -1869، نجح بعضها وفشلت أخرى. وفي سنة 1869 نُقل المستوطنون الإيرلنديون إلى الجزائر واستقروا في منطقة قسنطينة. **ينظر:** G -Yver, Les Irlandais en Algérie, Revue Africaine, Soixantième Année , N 298, 1919. Jules Carbonel Imprime- Editeur, 1919, P. 172.

[2]ANOM, 32 L15 , GGA. Bulletin de La Société de propagande Coloniale, Janvier et fevrier 1906, N :1 et 2, 1906. Op. cit, P P. 7 -8.

العرب وغيرهم من التابعين للبرجوازية التقليدية، خاصة بعد تقربهم من إدارة الاحتلال، أو كونهم أصحاب ثروات بالوراثة لهم عقود ملكية، أو من بعض النخب المثقفة.[1]

نتيجة فقدان الملكيات والأراضي، لم يستطع الجزائري دعم بقايا مؤسسات الوقف التي كانت ذات طابع تكافلي اجتماعي واقتصادي، وتم القضاء على النظم التقليدية القائمة على التعاون الجماعي لنفس العائلة أو القبيلة. فخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وما قبلها، حين يصاب شخص ما بوباء في أهله أو قطعانه أو يتعرض لمصيبة نتيجة الظروف المناخية، فإن إخوته يدعمونه للخروج من الأزمة[2].

2-1- الحرف التقليدية:

مباشرة بعد الاستعمار الفرنسي للجزائر، باشرت إدارة الاحتلال عملية نهب خيرات البلاد والقضاء على مقوماتها، فلم تسلم الحرف والمهن التقليدية من بطش الفرنسيين، وهذا ما أكده شاهد عيان على الأحداث، الذي وصف هدم محلات سوق الدباغين، محلات الكتان وصناعة الأزرار[3].

ثم تلتها مرحلة هيمن فيها العنصر الأوربي المهاجر على الصناعات. كما تعامل المعمر العنصري مع الجزائريين بنظرة استغلال واستحقار، وحتى الحرف التي لها علاقة بالأرض تم القضاء عليها تدريجيا، خاصة طريقة الحرث التقليدية التي يوظف فيها المحراث الخشبي و تجر بواسطة الحيونات، ومهنة الخماس ذلك العامل الموسمي بأجر يومي، وذلك نتيجة مصادرة الأراضي، وإدخال الآلة في قطاع الفلاحة، والتي عوضت اليد العاملة مما أدت إلى

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص. 42.

[2] E. Daumas, op. cit, p p. 449 – 450.

[3] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص. 246.

تدني الأجور، مما جعل العمال الجزائريين طبقة مهنية مهمشة سفلى محرومة من أبسط حقوقها المهنية فاقدة لوظائفها وممتلكاتها.[1]

إن السياسة الاستعمارية القائمة على سلب أراضي الجزائريين كان لها نتائج وخيمة من الناحية المهنية للأهالي، وبخاصة سكان الأرياف، الذي دفع بهم الأمر إلى التوجه للمدن بحثا عن عمل يسدون بها احتياجاتهم الضرورية، بعد أن طال بهم الفقر والمجاعة، فكونوا بذلك طبقة عاملة من درجة ثانية (البروليتاريا)[2]تمارس المهن التقليدية، وخاصة تلك المعروفة لدى الأوربيين المهاجرين، في حين بقيت الصناعة التقليدية الجزائرية تعاني التحطيم، مما أدى إلى غلاء المعيشة.[3]

ساهمت الهجرة الأوربية إلى الجزائر في تطوير الاقتصاد وإدخال نظم زراعية حديثة، إلا أنها أضرت بالجزائريين من الناحية الاجتماعية، فسيطر المستوطنون على خيرات البلاد، ولم يتبقى للجزائري إلا ما جاد به المستعمر من أدنى موارد العيش، بالرغم من أنه كان مالكا سابقا.[4]

في الوقت الذي كان جل الجزائريين يعانون من تردي المستوى المعيشي، كان المسلمون الجزائريون أحسن حالا مقارنة بهم، ففي الشام تمكن المهاجرون الجزائريون من تولي مناصب لا بأس بها وتحصلوا على أراضي نتيجة سمعتهم الحسنة، وشهرتهم كأنصار

---

[1] شارل روبير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871-1919، ج2، المرجع السابق، ص ص. 381- 386.

[2] يذكر فرحات عباس بأن التوجه البروليتاري في الجزائر، إنما هو من نتاج سياسة الاستعمار الفرنسي التي أدخلت تحولات مست الأراضي والمجتمع والصناعات التقليدية. وأن هذا التوجه سالف الذكر لم تعرفه أي دولة إسلامية أنذاك. **ينظر**: فرحات عباس، المصدر السابق، ص. 50.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص. 176- 230.

[4] حليمي عبد القادر علي، المرجع السابق، ص. 155.

للجامعة الإسلامية وكونهم مجاهدون مسلمون ضد النصارى الفرنسيين، وهذا حال ما كان عليه المهاجرون الجزائريون في بلدان المغرب العربي وخاصة تونس، أين احتل العمال هناك مناصب مرموقة بين العمال المسلمين.[1]

عرف المهاجر الجزائري إلى فرنسا نشاط وظروف مغايرة لما سبق ذكره بخصوص الشام، ولكن يرجع توجه الجزائري إلى فرنسا كان بسبب مغريات الأجر الجيد مقارنة بدول إسلامية. وإن اختلفت ظروف ونتائج الهجرة عن فترة ما قبل الحرب العالمية 1914، فقد بات الأمر مختلفا فالدراسات والأبحاث التي جاء بها مختصون وعلماء اجتماع لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على أن أسوء العمال أوضاعا في فرنسا هم العمال الجزائريون بسبب تعرضهم للتمييز العنصري والمضايقات[2].

مما دفع إلى العمال المهاجرين إلى المطالبة بمنحهم عطل في المناسبات والأعياد الإسلامية، وتحسين أوضاعهم المادية[3]، في ظل انعدام أبسط حقوقهم الأمنية والصحية[4]. وكانعكاس لهذا الوضع الراهن، تضاعفت الأموال المرسلة من المهاجرين إلى الجزائر، مما

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص. 124.

[2] هذا ما أكده عمي صالح في اللقاء المسجل، بأن أوضاعهم الاجتماعية بالمهجر كانت صعبة، والفرنسي ينظر دائما للجزائري نظرة ازدراء، كونه قادم من مستعمرة تابعة لفرنسا. مقابلة مسجلة: عمي صالح. تاريخ: 24-12-2023، التوقيت: 10:00، ADOMA، مارسيليا، فرنسا.

[3] هذا ما أكده المهاجر بفرنسا عمي عيسى الذي صرح أثناء لقاء شفوي بان أصحاب العمل بفرنسا كانوا يمنحونهم عطل في المناسبات الدينية. مقابلة مسجلة: عمي عيسى، تاريخ: 24ديسمبر2023، التوقيت 16:00، ADOMA، بمرسيليا، فرنسا.

[4] من خلال التقارير الفرنسية المتابعة للهجرة إلى فرنسا، ورد سؤال بخصوص بقاء المهاجرين أو عودتهم إلى مستعمرة الجزائر، فجاء الجواب مؤكدا على رجوع جل الجزائريين خلال عطلة العمل إلى الجزائر وخاصة في فصل الشتاء، حيث يفضل الجزائري البقاء مع عائلته. **ينظر:**
ANOM, 934127, GGA, questionnaire :Emigration des Algériens en France. N° 244, P. 3.

ساهم في تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعائلاتهم، وتمكنوا من شراء أراضي واستغلالها، وشراء المواشي[1]، ندرك تحسن الأوضاع المعيشية للعمال الجزائريين المهاجرين وعائلاتهم تحسنا نسبيا مقارنة مع غيرهم داخل الوطن.[2]

يُعتبر التدفق الكبير والمنتظم للرواتب والمزايا، عامل ازدهار ستتبلور فائدته بشكل حاسم بقدر ما يحدث هذا التدفق المالي في بلد سنحفز فيه أنفسنا، من خلال خططنا التنموية، على إحداث تحول عصري حاسم. لذا، يجب أن تكون الهجرة أحد جوانب تجديد البلاد، ويجب أن ترافقها المعدات الريفية والقروية بشكل مطلق.[3]

ثانيا: انعكاسات الهجرة والأوضاع الاجتماعية على الحياة الثقافية 1914-1954

تعددت محاور المجال الثقافي خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، بيد أن دراستنا ستقتصر على تتبع تأثيرات الهجرة والأوضاع الاجتماعية على الحياة الثقافية بشكل مباشر، خاصة التعليم بصفة عامة، وتعليم المرأة بصفة خاصة.

1-الحياة العلمية:

كرست إدارة الاحتلال الفرنسي كل مؤسساتها العسكرية والتشريعية لضرب أسس المجتمع الجزائري، وسعت إلى طمس الهوية العربية الإسلامية وفرنسة المجتمع، من خلال

[1] خلال اللقاء المسجل مع عمي صالح؛ أكد أن المهاجر الجزائري ساهم في تحسن أوضاع عائلته الاجتماعية والاقتصادية، من خلال إرسال المال من المهجر، والمساهمة في شراء الأراضي والمواشي.

[2] يُقصد بإنعدام أبسط الحقوق الأمنية والصحية، غياب الحماية من الأخطار المهنية، وانعدام الرعاية الصحية الملائمة، وسوء ظروف الإقامة، غير أن ارتفاع دخل بعض العمال الجزائريين المهاجرين مقارنة بمستوى الأجور داخل الوطن أسهم في تحسن أوضاعهم المعيشية وأوضاع أسرهم نسبيًا.

[3] ANOM, 93 4127, Rapport provisoire sur L'emigration des Musulmans d'Algerie en France...op. cit, P. 25.

انتهاج سياسة منع التعليم العربي ونشر الجهل والبدع والخرافات. ثم توجهت إلى تسخير المراسيم لضرب مؤسسة الأوقاف التي كانت تمول وتكفل طلبة العلم والفقراء، فقامت بمصادرتها، وضمها لصندوق أملاك الدولة.[1]

ادعت فرنسا أنها جاءت لنشر الحضارة والتقدم ونشر العلم والعدل، مصورة المجتمع الجزائري بأنه جاهل متخلف، والغريب في الأمر أنه وبشهادة ضباط فرنسيين في الحملة الاستعمارية خلال السنوات الأولى من الاحتلال، قد شهدوا بأن جل الجزائريين يتقنون القراءة والكتابة، وكانت الكتاتيب والمساجد والزوايا تقوم بدور محوري في تعليم المجتمع وتربيته. فعمد الاستعمار إلى مصادرة المساجد وتحويلها إلى مصالح تخدم جيش الاحتلال، وتم غلق الكتاتيب القرآنية وتعطيل التعليم داخل المساجد، وعلى عهد الجنرال كلوزيل تم هدم ثلاثة مساجد في العاصمة.[2]

بدأت إدارة الاحتلال بمحاربة اللغة العربية ومنع تعليمها، ولم تهتم بنشر التعليم الفرنسي إلا بشكل محدود ولفئة خاصة، إذ كان جل تركيزها على تدمير المجتمع، من خلال تكليف المكاتب العربية بمراقبة سير التعليم الأهلي، فترسخ فكرة لدى ضباط المكاتب مفادها أن المساجد والزوايا إنما تتخرج منها عناصر متعصبة معادية للسلطة الفرنسية، ونتيجة لذلك شهدت الجزائر تراجع كبير في مستوى التعليم.[3] بالإضافة إلى أن المبشرين المهاجرين إلى الجزائر، قد وظفوا التعليم لاستغلال فقر الأيتام وحاجة المرضى للتداوي.[4]

---

[1] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص. 239.

[2] نفسه، ص. 246.

[3] صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص. 279.

[4] عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص. 125.

فجْرت الذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي سنة 1930، الأوضاع في الجزائر وتعالت الأصوات منددة باستهزاء الفرنسيين بمشاعر الجزائريين، وعليه يمكن اعتبار هذه الحادثة نقطة انطلاق لنهضة وصحوة فكرية تولّت بالأساس مهمة نشر التعليم العربي الإسلامي، وقد برز دور جمعية العلماء المسلمين في دعم التعليم العربي الحر بعد أن نهلوا العلم من الحواضر الإسلامية ، فعمدوا إلى تأسيس المدارس، وتنظيم المحاضرات والتجمعات، بهدف تنمية وعي المجتمع وتحصينه ثقافيا، خاصة العلماء الذين كانوا بالمهجر والذين تصدروا إلى التعليم بعد عودتهم وقاموا ببناء المدارس. [1]

لعب العلماء المهاجرون إلى تونس والمشرق العربي، في إطار الهجرة الخارجية بإمكانياتهم الخاصة بغية طلب العلم الذي فقد في الجزائر، من جراء سياسية الاحتلال الهدامة التي دمرت المساجد وضيّقت على الزوايا وصادرت الوقف الداعم الرئيسي للتعليم التقليدي أنذاك، دورا في النهضة الفكرية في الجزائر وهم في المهجر، من خلال الوقوف ضد السياسية التعليمية الفرنسية والتجنيس والإدماج[2]، أو من خلال إرسال الكتب والصحف القومية.[3] رغم المراقبة المشددة عليها من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي، التي كانت تتخوف من التقارب الإصلاحي الإسلامي. وفي إطار التعليم، إلتف طلبة العلم حول العلماء والمثقفين بعد عوتهم من المهجر، وفي الإطار الإصلاحي للعلماء، قاموا بتقديم مطالب إصلاحية اجتماعية بالأساس ومطالب تعليمة، كما أنهم وقفوا ضد سياسة التجنيس.[4]

ساهم المهاجر الجزائري في تحسن الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية والثقافية لذويهم

[1] جيلالي صاري، المرجع السابق، ص. 24.

[2] نفسه، ص. 20.

[3] محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج2، ط1، المطبعة العربية، الجزائر،1981، ص. 37.

[4] جيلالي الصاري، المرجع نفسه، ص ص. 20-21.

في الجزائر، فقد تحسنت الظروف العلمية لبعض الأبناء في الجزائر، من خلال إرسال الأموال التي مكنتهم من التعلم، وأغنتهم عن العمل في سن مبكرة جدا. وهذا ما ورد في وثيقة أرشيفي يذكر جملة من العوامل التي كانت نتاج عائدات الهجرة بفرنسا والتي ستساهم

في تحسن ظروف التعلم. وقد جاء فيه:"...سيكسبون مبالغ مالية تُنقذ أسرهم من الفقر وتعزز ممتلكاتهم ويوسّعون منازلهم ويزيّنونها، ويطعمون أطفالهم ويُعلّمونهم".[1]

شغلت المرأة جزءا هاما من البرنامج الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين[2] وخصص لها برنامج تعليمي، وكذلك قد طرحت قضية المرأة في مؤتمر طلبة شمال إفريقيا سنة1932 المنعقد بالجزائر، حيث عرضت فيه قضية المرأة في المغرب العربي، وقضية تعليمها وتثقيفها وتكوينها، ليخرج المؤتمر مؤكدا على النقاط التالية:

1- وجوب تعليم المرأة.

2-الهدف من تعليم المرأة هو تثقيف فكرها، وتربية أولادها والقيام بشؤون المنزل، ثم اتخاذ حرفة تستعملها عند الحاجة.

3- تأسيس مدارس حرة تتعلم فيها البنات المسلمات باللغة العربية، بعيدا عن المناهج الفرنسية.[3]

---

[1] ANOM, 93 4127. Rapport provisoire sur L'emigration des Musulmans d'Algerie en France...op. cit, p. 27.

[2] جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: تأسست في 5 ماي 1931 بالجزائر العاصمة، على يد نخبة من العلماء والمصلحين بزعامة الشيخ عبد الحميد بن باديس، وكان شعارها "الإسلام ديننا، والعربية لغتنا، والجزائر وطننا". هدفت الجمعية إلى إصلاح العقيدة، نشر التعليم العربي الإسلامي، ومحاربة البدع والخرافات، كما لعبت دورًا بارزًا في الحفاظ على الهوية الوطنية في ظل الاستعمار الفرنسي. **ينظر:** أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي1830- 1954، ج5، المرجع السابق، ص. 45.

[3] أنيسة بركات، المرجع السابق، ص. 17.

2- التغيرات الاجتماعية التي أثرت في النمط العمراني للجزائريين:

رغم تصريح أحدث الباحثين الفرنسيين بأنه من الغير المعقول تغير نمط مساكن المسلمين في قوله:"...كانت فكرة تكييف المنزل المغربي مع الحياة الأوروبية في حد ذاتها سوء فهم فادح، في الواقع كان مسكن السكان الأصليين، في تصميمه وتفاصيله، تعبيرًا عن حضارة فريدة ونائية للغاية..."[1]. إلا أن سلطات الاحتلال الفرنسي أصدرت نصّ قانون بتاريخ 14 مارس 1919 والمُطبّق لتجديد مدينة الجزار، ثم دعم بموجب مرسوم 5 يناير 1922، على أن تعدّ البلديات خطةً لتطوير مدنها وتوسيعها وتجميلها. وكانت بلدية الجزائر من أوئل البلديات التي تولّت هذا العمل الدقيق.[2]

عندما يصل المهاجر الأوروبي إلى المدن الجزائرية مثل الجزائر وعنابة أو وهران يشعر بأنه في مدينة أوروبية، نظرا لتشابه الطابع العمراني الذي أنشأها المهندسون الفرنسيون، من منازل وساحات وحدائق وقطارات ومقاهي ومتاجر فرنسية على طراز نمط عمران باريس[3].

[1] René Lespès, Alger Étude de Géographie et d'Histoire urbaines, THÈSE POUR LE Doctorat , présentée à la Faculté des Lettres de Paris, Librairie Félix Alcain, Paris, 1930. p 242.
[2] Ibid, P. 437.

[3] لكن لا يجب أن ينسى الباحث الفرنسي أو الجزائري بأن هذه الانجازات العمرانية، بنيت على أطلال حضارة وتاريخ ومقومات الجزائر، حيث أن السنوات الأولى من الاحتلال شهدت تهديم المحلات والمساجد والحدائق بحجة التوسعة من أجل المصلحة العامة. وهذا ما تؤكده مصادر تاريخية، من ضمنها كتاب الرحالة الألماني مويتس فانغز في الجزئية المترجمة. **ينظر:** أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان 1830- 1955، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص. 62./ وكذلك **ينظر:** حمدان خوجة، المصدر السابق، ص ص. 245-247.

وإذا دخل الأوروبي إلى عمق المدينة يجد مظهراً آخر يتمثل في شوارع ضيقة وبيوت عربية تجسد المدينة العربية أي القصبة، التي أصبحت تتراجع وتختفي يوماً بعد يوم جراء الإهمال، ويحتوي الجزء الداخلي من المنزل الجزائري على القليل من الأثاث، حيث تتكون المفروشات من السجاد والحصير والمقاعد والمزهريات النحاسية والأسلحة. كما أن منازل الأثرياء من الجزائريين تحتوي على أثاث أوروبي، والذي غالبًا ما يخدم أغراضًا مختلفة تمامًا عن تلك التي تم إنشاؤه من أجلها، فتشكل خليطًا يشبه التحف.[1]

تعتبر الهجرة بالنسبة للجزائريين أحد جوانب تجديد النمط العمراني، من خلال المساهمة في تدفق الأموال من فرنسا إلى الجزائر، عن طريق الحوالة البريدية، والتي أفضت إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية، وإحداث تحول عصري، تسجد في عدة أمور منها تحديث بيوت المسلمين[2]. وتُعزيز الممتلكات، وتوسعة المنازل وتزيّننها،[3]

2-1-تنامي ظاهرة بناء الأكواخ:

أدت سياسة الاستيطان في إطار استحداث الملكيات الفردية وتحقيق حيازة موسعة للأراضي والقضاء على الزعامات التقليدية والبرجوازية الريفية[4]إلى زيادة انتشار بناء الأكواخ

---

[1] ANOM, 32 L 15, Bulletin de La Société de propagande Coloniale... op. cit, P P. 6 –11.

[2] ANOM, 93 4127, Rapport provisoire sur L'emigration des Musulmans d'Algerie en France.. op. cit, P. 28.

[3] Ibid, p p. 4 -5.

[4] بتاريخ 4 جوان 1898 تم إصدار منشور يحث على إجراء تحقيقات، للكشف عن الأوضاع الاجتماعية للجزائريين المسلمين، والقيام بعملية إحصائهم، كما دعا المنشور إلى توظيف الأهالي كأعوان في الإحصائيات، والحاجة إلى التقرير تكمن في الجهل الكبير بالمجتمع الجزائري المسلم، نظرا لفقدان الإحصائيات الرسمية، وإن وجدت فهي متضاربة والمعطيات ناقصة وتحتوي على أخطاء. ومن أبرز ما خلص له التقرير هو تراجع نفوذ العائلات الكبيرة في الريف وفقدانها لثروتها وممتلكاتها وأراضيها. **ينظر:** شارل روبير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871- 1919.ج2، المرجع السابق، ص ص. 339- 340.

المشيدة بطريقة تقليدية بجانب مزرعة المعمر[1]، والتي حلت كبديل للخيام البدوية. وهذا ما أدى بدوره إلى تغير اجتماعي تمثل في توطين السكان وحثهم على ممارسه الزراعة بدل الرعي، والاستقرار بدل التنقل.[2]

كما أن مصادرة الملكيات وتسليمها للمهاجر الأوروبي، قد ساهم في تخلي أهل البادية عن قطعانهم وضياع ملكياتهم وتفاقم حاله الفقر، وبالتالي إحداث تغيير اجتماعي ما بين سنتي 1870و1911 تمثل في الانتقال من نمط عيش القبائل المرتحلة إلى نمط عيش فردي مستقر خاصة في مناطق التل.[3]

ويرى أجرون أن هذه التغييرات لا تعد دلالة على التطور، بل هي انعكاس ضروري وحتمي، للسياسات الفرنسية خاصة في المناطق العسكرية أكثر منه في المناطق المدنية والذي سيدوم لمراحل لاحقة. كما أن ظاهرة استقرار السكان أدت إلى سهولة عملية مراقبة تحركات الجزائريين، وهذا من الناحية الأمنية إيجابي للمستعمر ويخدم مصلحته.[4]

ترسخت لدى مصالح الإدارة الفرنسية قناعه بأن هذه التحولات التي مست مجال السكن إنما هي نتائج تغيرات اقتصادية، وتغير نمط عيش الجزائريين الذي دفع بالعائلات الجزائرية خاصة في المدن إلى زيادة المصاريف والنفقات استجابة للوضع الجديد ومتطلبات الحياة. وقد تباينت ردود فعل الأوربيون حول التغيرات الاجتماعية في السكن، فرحب الضباط وإدارة الاحتلال بهذه السياسة بحكم أنها ستمكنه من مراقبة تحركات وتنقلات السكان. وفي المقابل تأسف البعض خاصة فئة المعمرين، منهذه التحولات المفروضة، التي سوف تعطي نوعا من الاستقلالية للجزائريين، وهذا ما لا يخدم مصالح المستوطنيين، ويحد من استغلالهم للجزائري

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص. 156.
[2] شارل روبير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871- 1919، ج2، المرجع السابق، ص. 33.
[3] نفسه، ص ص. 329- 333.
[4] نفسه، ص. 331.

كيد عاملة رخيصة ومستغلة.[1]

2- 2 بناء الكوخ:

هو بيت بسيط، تعتبر تكلفة إنشائه جد معقولة تتراوح تكلفه انجازه ما بين5-6 فرنك، بحكم أنه يبنى من مواد أولية طبيعية، فيرفع سقفه بركيزة خشبية ويغطى سقفه بنبات الديس أو القصب أو القش، وتبنى جدرانه من الحجارة والطين، والكوخ ليس له نوافذ وبابه صغير. كما يحاط الكوخ بالأشجار ونبات الصبار.[2]وفي الخيمة تقوم المرأة بإعداد الكسكس ونسج الصوف.[3]

2- 3 أثاث الكوخ:

على العموم هو بسيط، يحتوي على فراش تقليدي وأواني فخارية وصحون خشبية، وقدر قاطني الأكواخ من الجزائريين بحوالي 1648.7000. وفي منطقه القبائل وجدت بيوت مغطاة بالقرميد، قدر ساكنيها بحوالي753.800. وكذلك بيوت تأثرت وشيدت وفق النمط الأوروبي ضمت حوالي61700 ساكن. بينما الخيمة البدوية الكبيرة الحجم نوعا ما، فإن قيمتها تتراوح ما بين50-100 فرنك[4]، بحث تتجمع القبيلة الرعوية معًا وتجمع خيامها مصورة دائرة حول خيمة الزعيم مشكلة دوارًا.[5]

3-التأثيرات الاجتماعية على مجال العمران للأوروبيين:

نتج عن الهجرة الأوروبية، بناء القرى الاستعمارية الاستيطانية في ضواحي المدن،

---

[1] شارل روبير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871- 1919، ج2، المرجع السابق، ص ص. 329- 333.

[2] نفسه، ص. 333.

[3] ANOM, 32 L 15, Bulletin de La Société de propagande Coloniale... op. cit, P. 8.

[4] شارل روبير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871- 1919، ج2، المرجع السابق، ص. 333.

[5] ANOM, 32 L15 , Bulletin de La Société de propagande Coloniale... op. Cit, P. 10.

إثر ذلك توسعت المدن الجزائرية تدريجيا على حساب أراضي الجزائريين المسلوبة منهم، ولم يبقَ من المدينة الأصلية القديمة سوى بعض الطرق المسدودة، وبعض الممرات المغطاة، وبعض المنازل المحفوظة بأمانة إلى حد ما[1]. فعلى المستوى العام تم بناء قريتين فقط واحدة بعمالة الجزائر الوسطى وأخرى بعمالة قسنطينة وذلك سنة 1835، لتتوسع هذه الظاهرة مع مرور السنوات إلى أن وصلت سنة 1929 إلى بناء حوالي 928 قرية، مما عمل على تقليص الملكية الفردية الجزائرية التي انحصرت غالبيتها في المباني القديمة والأكواخ الهشة، بالرغم من أن الأهالي كانوا يمثلون عشرة أضعاف الجالية الأوروبية آنذاك.[2]

يسكن المعمر في البنايات الحديثة والعمارات الفخمة والدور العصرية، فقد استفاد باب الواد من الحركة التي جذبت رؤوس الأموال إلى قطاع البناء. ونشأ حيٌّ جديدٌ بالكامل بين المحاجر الحديثة المنشأ، مع حوالي20 شارعًا مليئةً بالمباني الضخمة التي تضم أكثر من 5000 نسمة. أما الجزء من الضاحية القديمة قرب البحر، والذي شغلته منشآت صناعية لفترة طويلة فقد ظلّ أكثر مقاومةً لبناء الشقق السكنية.[3]

تعدّ الهجرة سواء الداخلية منها أو الخارجي أو الهجرة العكسي، من أبرز العوامل التي أسهمت في تشكيل مسار التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية. فقد انعكست آثارها على مختلف مجالات الحياة، لاسيما الأوضاع الاجتماعية بالمدينة والريف، حيث تركت بصمتها على تطور السكان وأنماط العلاقات الاجتماعية. وقد انعكس ذلك في إحداث تغيرات في المجال الاقتصادي، من أهمها بروز أنماط جديدة من الملكيات الزراعية الموسعة، والتي زادت من استغلال وبؤس وفقر الجزائريين، وفقدانهم لملكيات أكثر،

[1] René Lespès, op .cit, p. 242.

[2] عميراوي آحميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007، ص. 48.

[3] René Lespès, op .Cit, p. 413 .

كما أثرت الهجرة في المجال الثقافي، حيث ساهمت في إحداث تغييرات جزئية في منظومة التعليم، فضلاً عن إعادة تشكيل أنماط السكن، بما يعكس عمق التحولات التي فرضتها هذه الظاهرة في بنية المجتمع الجزائري.

الفصل الثالث

التحولات الاجتماعية في تونس من خلال حركة الهجرة

1914 – 1954

المبحث الأول: تطور ظاهرة الهجرة وانعكاساتها على المجتمع التونسي

1914 -1954

المبحث الثاني: التغيرات الاجتماعية في تونس المتأثرة بحركة الهجرة

1914-1954

المبحث الثالث: انعكاسات التحولات الاجتماعية على الحياة الاقتصادية والثقافية ما بين سنتي 1914 و1954

تعتبر المرحلة الممتدة ما بين سنتي 1914 و1954 مرحلة بالغة الأهمية في تاريخ تونس الاجتماعي، إذ شهدت البلاد خلالها تحولات اجتماعية عميقة خاصة فترة ما بين الحربين[1] بفعل عدة عوامل، أهمها استمرار سياسية نظام الحماية الفرنسية وتواصل ظاهرة الهجرة العكسية والداخلية، وكذا تفاعل المجتمع التونسي مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد اتسمت هذه المرحلة بتعميق الفوارق الاجتماعية بين الجالية الأوروبية والتونسيون الذين عانوا من التهميش والإقصاء. كما أسهمت التطورات الاقتصادية المرتبطة بالزراعة الاستعمارية والصناعة الناشئة في الهجرة الداخلية من الجنوب ووسط البلاد نحو الشمال، مما أنتج طبقة عاملة شبه حضرية تأثرت هي الأخرى بتحضر المدن من جهة، ومن جهة أخرى تأثرت الفئة البدوية بدورها نتيجة هجرة قصرية للأرض والتقاليد والأعراف .

المبحث الأول: تطور ظاهرة الهجرة وانعكاساتها على المجتمع التونسي1914-1954

لعبت الهجرة العكسية والداخلية دورا فعالا في إحداث تغيرات مست جل مجالات الحياة في تونس، ولإدراك هذه التغيرات يجب تتبع مراحل نمو ظاهرة الهجرة في تونس ما بين سنتي 1914 و1954، وتقفي تطور السكان من حيث الكثافة وتنامي النمو لارتباطهما بشكل مباشر بالهجرة.

1- الهجرة التونسية الخارجية:

تجدر الإشارة إلى أن المادة العلمية بخصوص هجرة التونسيين إلى الخارج شحيحة جدا، باستثناء ومضات بين ثنايا الوثائق الأرشيفية، وبين أسطر الكتب، وهذا ما إطلعنا عليه أثناء إجراء المقابلات الشفوية مع المهاجرين الجزائريين، حيث أجمعوا على أن المهاجريـــن

[1] عبد اللطيف الحناشي، السياسية العقابية الاستعمارية الفرنسية بالبلاد التونسية 1881-1955، ط1، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2020، ص. 34.

التونسيين بأوروبا عامة وفرنسا خاصة، عددهم قليل جدا [1]، أو ما ذكره مثلا عبد العزيز الثعالبي في كتابه بخصوص مشاركة الشباب التونسي كمجندين في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى[2]، أو هجرة بعض البعثات العلمية وأفراد من النخبة الوطنية إما هجرة طوعية، أو نفي[3] في إطار إجراءات سياسية عقابية التي تصدرها السلطة القضائية[4]. أما باستثناء هذا النقاط سالفة الذكر، فإن نسبة الهجرة التونسية الخارجية قليلة.

وفي حالة رغبة تونسي في الهجرة إلى الخارج، فإنه يتوجب عليه الحصول على جواز سفر يُصدره الأمن العام، وفي سوسة وصفاقس يُصدره المراقب المدني، إذ تم إصدار حوالي 800 جواز سفر سنويًا، منها 400 لمواطني تونس الراغبين في قضاء فترة في فرنسا. لذلك لا يوجد إلا حوالي 3000 عامل تونسي في فرنسا بناءا على تقرير ماي 1925 . كما أن الحكومة لا تُشجع التونسيين على الهجرة. وخلال الحرب العالمية الأولى أُنشئت مدرسة بفرنسا لتجميع التونسيين العاطلين عن العمل، وتزويدهم بالتدريب الفني اللازم للشغل. ثم أصبحت المدرسة مركزًا لاستقبال المهاجرين ليتم غلقها لاحقا- والراجح أن غلقها كان بسبب قلة المهاجرين التونسيين إلى فرنسا-.[5]

2- تطور الهجرة العكسية في تونس:

عرفت الفترة الممتدة ما بين 1881 و1886 ارتفاع عدد السكان الإيطاليين، بنحو 1000

[1] إستنتاج بناءا على عدة شهادات من مقابلات أجريت بمرسيليا في مركز (ADOMA)، ديسمبر 2023.

[2] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص ص. 161- 162.

[3] تم نفي عبد العزيز الثعالبي نظير مواقفه السياسية الرافضة لسياسة نظام الحماية.

[4] عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص. 146.

[5] ANT, A2 I 223, Nord-Africaine Conférence a Tunis1925, Le Ministre Plénipotentiaire Résident ...op. cit.

شخص سنويًا؛ بينما تطور عدد السكان الفرنسيين بما يزيد قليلًا عن 550 نسمة. لكن مع مطلع القرن العشرين تغيرت الموازين بحيث كانت الزيادة في عدد السكان للفرنسيين أكثر، لدرجة أنها تجاوزت الزيادة الإيطالية بين سنتي 1901 و1911. وانخفض عدد السكان الإيطاليين بين سنتي 1911 و1921 بأكثر من 3000 شخص وهذا راجع إلى تغير وجهة هجرة الايطاليين نحو ليبيا بعد استعمارها من طرف الاحتلال الإيطالي.[1]

إن هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الأولى تسبب في دفع نظام الحماية إلى تغير سياستها اتجاه الايطاليين بتونس، كما عدلت عن الامتيازات الممنوحة للإيطاليين، مما ساهم في انخفاض عدد الايطاليين بشكل محسوس، فلقد طبق عليهم القانون الفرنسي المؤرخ في 1923 الخاص بالتجنس، وفضل معظمهم اعتناق الجنسية الفرنسية للمحافظة على امتيازاتهم .[2] مثل ما هو موضح في الجدول التالي.

جدول يبين مدى تطور الهجرة العكسية للجاليات الأوربية إلى تونس[3] 1901-1926:

السنوات	إيطاليون	الفرنسيون	الأوروبيون
1901	71.600	24.201	111.101
1906	81.156	34.610	128.895
1911	88.022	46.044	148.476
1921	84799	54.476	156.115
1926	89.216	71.020	173.281

[1] Pierre ficaya, Le Peuplement Italien en Tunisie, Thèse pour le Doctorat, Université de Paris - Faculté de Droit, 9 Juin 1931, Les Presses Modernes Imprimerie, Paris, 1977, P. 42.

[2] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص. 277.

[3] Pierre ficaya, op.cit, P. 41.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل مراحل تطور ظاهرة الهجرة العكسية للجاليات الأوربية إلى تونس ما بين سنتي1901 و1926، بأن النسب كانت تتباين من سنة إلى أخرى، فإحصائيات سنة1901 تشير إلى تفوق المهاجرين من أصل إيطالي على المهاجرين الفرنسيين بحوالي 3/2، وأما بخصوص بقية الجنسيات فهي مرتفعة وقد تجاوزت مجموع لجالية الايطالية والفرنسية معا.

وأما إحصاء سنة 1906 فقد ارتفع عدد المهاجرين الايطاليين والفرنسيين في تونس بحوالي 10 ألاف مهاجر. وفي إحصاء سنة 1911 زاد عدد الإيطاليين بنحو 7000 نسمة، في حين زاد عدد الفرنسيين بنحو 12000 نسمة خلال نفس الفترة، ورغم ذلك بقي التفوق العددي في تونس للإيطاليين. لكن من الخطأ الاعتقاد بأن تعداد سنة 1921 الذي سجل حوالي 84,799 إيطالي؛ بأنهم ينحدرون كلهم من أصول إيطالية بشكل تام، بل كثيرون منهم ولدوا في تونس.

عدت هذه الحقبة من أهم مراحل تغير موازين التفوق في تونس، إذْ أدى دخول إيطاليا في الحرب العالمية الأولى سنة 1915 إلى توقف مفاجئ وشبه كامل للهجرة الإيطالية إلى تونس. وخلال الثلاثة سنوات الموالية لم يتوقف تدفق المهاجرين فحسب، بل غادر عدد كبير من الإيطاليين تونس للمشاركة في الحرب. وفي عام 1921 لم يكن في تونس سوى 84799 إيطالي، أي بانخفاض بأكثر من 3000 شخص. ومن ناحية أخرى، زاد عدد الفرنسيين في نفس الفترة الزمنية بمقدار 8000 شخص بنسبة(14.69%) .

في سنة 1926 بلغ عدد السكان الإيطاليين في تونس 89216 نسمة، بزيادة قدرها حوالي 5000 (5.6%)عن تعداد عام 1921، وهذا يرجع إلى ارتفاع نسبة مواليد العائلات

الايطالية المقيمة بتونس. علاوة على ذلك حدث خلل في البنية السكانية الإيطالية بسبب تزايد نسبة المجنسين من الايطاليين ما بين 1881 و1954.[1]

وهذا ما أثبته إحصاء سنة1953، المقدمة برعاية رئيس مصلحة الإحصاء في تونس موريس دافيد (Maurice David)[2]، في ظل امتيازات قدمتها الحماية، لكل أجنبي يتجتنس بالفرنسية، كما هو موضح في الجدول:

إحصائيات لتطور تجنيس الأوروبين بالجنسية الفرنسية ما بين1881 و1946[3].

الجنسية الأصلية	المجنسين ما بين 1881- 1945	المجنسين ما بين 1845- 1946
إيطالي	20240	7895
مالطي	2353	137
إسباني	284	13
ألماني	221	3

نلاحظ من خلال الجدول المقدم من طرف هيئة رسمية قامت بإحصائيات المجنسين للعديد من الجاليات الأوروبية المذكورة في الجدول وغيرها من: الإنجليز والنمسا وهولندا واليونان والبرتغال... الخ، بأن نسبة المجنسين بالجنسية الفرنسية كان متفاوت بين الجاليات الأوروبية في تونس ما بين1881 و1946، بحيث تشير الإحصائيات أن عدد المجنسين بالجنسية الفرنسية قد بلغ ما بين1881 و1945حوالي: 20240 مجنس إيطالي، 2353 مالطي، و221 ألماني و284 إسباني. كما يمكن أن يرجع هذا التباين إلى العدد الإجمالي لكل جالية في تونس، بالإضافة إلى ظروف كل دولة خاصة بعد الحرب العالمية الأولى.

[1] Pierre Ficaya, op.cit, p. 44.
[2] Maurice David, Annuaire Statistique de La Tunisie 1951-1952, Service Tunisien Des Statistiques, Cinquième volume, Imprimerie S A PI, TUNIS, p. 17

[3] Ibid, p. 17

فالإيطاليون الذين كانوا مستقرين في تونس توجه جزء كبير منهم إلى إيطاليا للمشاركة في الحرب. وأما إحصائيات سنتي ما بين 1945 و1946 بينت تجنس حوالي : 7895 إيطالي، و137 مالطي، و3 ألمان و13 إسباني. ومن خلال هذه الإحصائيات نلاحظ عزوف الأوروبيين بتونس عن التجنس، وقد يكون هذا مرده إلى وقوع فرنسا تحت الاحتلال الألماني، وخروجها من الحرب العالمية الثانية منتصرة لكن منهزمة اقتصاديا بشكل كبير، مما زحزح ثقة الأوروبيين بفرنسا.

على العموم تعتبر تونس منطقة جذب للمهاجرين من مختلف الجنسيات الأوروبية، وهذا ما أثبتته الوثائق الأرشيفية، والدراسات التي عايش أصحابها تطور الأحداث في تونس من بينها دراسة بيار فيكايا Pierre Ficaya .

3- تطور الهجرة الداخلية في تونس 1914- 1954

أثرت السياسات الفرنسية كنظام حماية في تونس بشكل مباشر على حركة السكان في المناطق الريفية، خاصة بعد تنامي مشروع مصادرة أراضي الفلاحين المسلمين التي سلمت للمعمر الأوروبي والفرنسي خاصة، وكردة فعل توجه التونسيون نحو الهجرة الخارجية إلى إيالة ليبيا[1]، وإلى الهجرة الداخلية من الجنوب ومناطق وسط تونس صوب المناطق الشمالية، كما وجدت هجرات داخلية نتيجة الكوارث الطبيعية، التي تؤدي إلى موجة من الجفاف والمجاعة بما عرف بعام الجوع[2]. وكذلك الأزمة التي ضربت جنوب تونس سنوات 1945-

[1] مباشرة بعد تثبيت نظام الحماية الفرنسية أركانه في تونس سنة1881، بدأ بالتوسع جنوبا من خلال تسير الحملات العسكرية، مما دفع بالقبائل كرد فعل إلى الانتفاض ضد الجيش الفرنسي، ولكن اختلال العدد والعدة أدى إلى انهزام المجاهدين، مما دفع بِخُمس سكان البلد إلى الهجرة نحو طرابلس الغرب رافعين شعار التكفير والهجرة. **ينظر**: الهادي التيمومي، كيف صار التونسيون تونسيين، المرجع السابق، ص.127.

[2] الهادي التيمومي وآخرون، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المرجع السابق، ص.511.

1947، والتي أضرت بالحرث والنسل، مما دفع بسكان الجنوب بتشكيل أضخم موجة هجرة، استدعت

تدخل سلطات الحماية لتنظيمها، والحد منها وهي ما تعرف بهجرة الهطاية[1].

عرفت تونس بعد فرض الحماية الفرنسية، تنامي ظاهرة الهجرة الداخلية، خاصة من مناطق الجنوب ووسط البلاد نحو الشمال التونسي الذي عرف تمركزهم في المدن الكبيرة التي وفرت مناصب عمل محدودة الدخل، وقد مثلت ظاهرة الهجرة الداخلية عدة فئات؛ أهمها فئة خاصة تعرف بالهطاية، والذين يشدون الرحال من دواخل تونس إلى الشمال خلال شهر ماي من كل موسم، ويستقرون طوال الفترة الصيفية. ومنهم من ينتقل من دواخل البلاد إلى الساحل الشرقي للبلد من منصف شهر أكتوبر حتى بداية شهر جانفي، والذي يحتاج إلى حوالي 60 ألف عامل موسمي، من أجل جني الزيتون حسب تقديرات سنة 1940. ينتقل بعضهم مصحوبا بعائلاتهم وحيوانات الحرث والجر.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن التنقل الموسمي[3] من أجل العمل كان متواجد حتى قبل 1881 ولكن سلطة الحماية الفرنسية ساهمت في تنامي هذه الظاهرة من خلال مصادرة الأراضي ودفع السكان التونسيين إلى البطالة والفقر، خاصة مع موجة رفع نسبة الضرائب، وفي

---

[1] الهادي التيمومي وآخرون، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المرجع السابق، ص.495.

[2] نفسه، ص. 493.

[3] شكلت هذه الظاهرة مشكلة لدى الأجهزة الأمنية والإدارية لنظام الحماية، وذلك لأن المشكلة التي تطرحها ممارسة الانتقال الموسمي والهجرة الصيفية لا تتعلق بالأمن الإقليمي فحسب، بل تتطلب أيضاً البحث عن حلول لواقع الأرض والزراعة بغة بتنمية الأرض في السهوب وتحسين الظروف المعيشية للقطعان، وتخفيف العبء عن حق الرعي التقليدي الذي تتمتع بها القبائل المهاجرة في المناطق المستعمرة. **ينظر:**

ANT, A2 I 223, Nord-Africaine Conférence a Tunis 1925, Projet de réglementation provisoirede l'estivage et de la Transhumance... op.cit.

المقابل تشجيع الهجرة العكسية وتسليم الأراضي المصادرة عنوة من التونسي وتسليمها للمعمر الأوروبي والفرنسي خاصة، مما دفع بالبدوي إلى تغيير نمط معيشته من الترحال إلى نمط الاستقرار.[1]

وحتى لا تفقد سلطة الحماية سيطرتها على الهجرة الداخلية لتنقل الهطاية، وحفاظا على ممتلكات المعمرين وعلى سيطرتهم على اليد العاملة الرخيصة، بادرت إلى إقرار مرسوم 11 جوان1901 الذي نص على ضرورة الحصول على ترخيص لتنقل الجماعات، وفي البداية شمل المرسوم الهجرات الداخلية التي يمثلها تنقل الرعاة الباحثين على المراعي لأنعامهم، ثم عُمم في ديسمبر منن نفس السنة ليشمل تنقل العمل من الجنوب والوسط إلى الشمال.[2]وبغية الحصول على ترخيص لتنقل الجماعات فُرضت شروط صارمة من بينها[3]:

1- تقديم اسم قائد المجموعة، مع الإشارة إلى المنطقة التي تنتمي إليها المجموعة.

2-التسمية الاسمية لرؤساء الأسرة، مع عدد النساء والأطفال المرافقين لهم.

---

[1] الهادي التيمومي، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المرجع السابق، ص. 493.

[2] لم يكن تنظيم الهجرات الدورية من اهتمامات الحكومة الخاصة؛ إذ كانت تنقلات القبائل قائمة وفقًا للعادات التقليدية. وكانت الهجرات العرضية تحديدًا هي التي أدت إلى اتخاذ تدابير إستثنائية، نظرًا لحجمها وما رافقها من مد وجزر منذ عام 1901. ولإستباق تنقلات القبائل، وتوجيهها، وتنظيم شروط عودتها إلى مناطقها الأصلية. **ينظر:**

ANT,A2 I 223 ,Conférence Nord Africaina1925, Projet de réglementation provisoirede l'estivage et de la Transhumance... op cite

[3] للحصول على رخص التنقل توجب على الرعاة والفلاحين –الهطاية- تقديم طلب إلى المراقبين المدنيين، أو إلى مسئول شؤون السكان الأصليين، مع مراعاة الوضع الزراعي والمساحات المتوفرة، بإفتراض أن عدم كفاية الموارد الطبيعية في مناطق الطرد، سيجبر القبائل إلى اللجوء نحو الهجرة والترحال، وهذا الأمر أمسى يثير قلق إدارة الحماية، خوفا من تضخم المدن. وكذلك هجرة العمال من الجنوب إلى الشمال، لا يخدم مصالح المعمرين في أمرين: الأمن، وفقدان اليد العاملة. **ينظر:** .Ibid

.

وفي البداية شمل المرسوم الهجرات الداخلية التي يمثلها تنقل الرعاة الباحثين عن المراعي لأنعامهم، ثم عُمم في ديسمبر من نفس السنة ليشمل تنقل العمل من الجنوب والوسط إلى الشمال.[1]

تميزت المرحلة الممتدة ما بين سنتي 1920 و1954، بتطور كبير لدى المستوطنين الفرنسيين والرأسماليين الزراعيين الذي استحوذوا على مساحات كبيرة من الأراضي الخصبة وطورها من خلال استعمال الآلات الحاصدة ووسائل الفلاحة العصرية، وهذا ما صعب من ممارسة مهنة الهطاية في الشمال الخصيب بعد نقص الحاجة لليد العاملة. وقد استوردت سلطة الحماية إلى تونس ما بين 1949 و1953 حوالي 1365 آلة حصاد. ولم يعد كذلك من السهل على أولئك الفلاحين ممارسة العشابة، أي الانتقال بقطعانهم نحو الشمال بحثا عن العشب، وذلك لأن المستوطنين وكبار الفلاحين أصبحوا يحرثون أراضي البور التي كانت تعتبر مراعي عامة.

وقد استقرت بالمناطق الشمالية ما بين 1936 و1946 نسبة كبيرة من القبائل الرُحل القادمين من الوسط والجنوب، في جهة بنزرت حوالي 38.000 نسمة، وجهة باجة 10.000 وفي ضواحي تونس 180.000، واستقرار البدو لم يكن اختياريا وإنما فرضته التحولات الجديدة من وفود العنصر الأجنبي، الذي سيطر على الأرض ثم أدخل الآلة في نشاطه الفلاحين كما أن الاستقرار لا يدل على تحسن مستوى معيشتهم، والدليل أن أغلبهم أصبحوا يقطنون في الأكواخ بدل الخيام التي يتطلب صنعها مواد أولية حيوانية، والتي انعدمت بفقدان الحيوانات.[2]

خلال الفترة الممتد ما بين سنتي1936 و1946، ارتفع عدد سكان المدن نتيجة الهجرة

[1] الهادي التيمومي، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المرجع السابق، ص ص. 493- 496.
[2] نفسه، ص. 134.

الداخلية وتغير الحياة، وقد نشأت أحياء في ضواحي المدن غيرت من وجه عمران المدينة، وقدرت الزيادة بحوالي 60% من السكان الجدد في تونس العاصمة، والملقبون بالبرانية[1]، حيث ارتفع عدد سكانها من 219.578 إلى 364.593 نسمة. أحست إدارة الحماية بالخطر الذي شكله ارتفاع عدد المهاجرين التونسيين، فأصدرت أواخر الثلاثينات مشروع سمته برنامج تعمير البادية، بغية السيطرة على مشكل النزوح من أصله، دون الأخذ في الحسبان تراجع ممتلكات التونسيين[2].

تجسد المشروع في تحسين مقومات الحياة في أرياف الوسط والجنوب من حفر الآبار، وشق الطرقات وإقامة السدود، وتوطين البدو، ولكن المشروع باء بالفشل نتيجة عدة عوامل، أهمها نقص الميزانية، وفقدان البدوي للأرض التي تعتبر من أسباب الاستقرار في الريف.[3]

4- تطور السكان في تونس 1914-1954:

شهدت المناطق الداخلية في التل التونسي استقرار السكان بنسبة متوسطة بعد الحرب العالمية الأولى، إذ أصبحت وجهة مفضلة للهجرة الداخلية من الريف كمناطق للطرد، نحو المدينة التي تعتبر مناطق جذب وإستقطاب للمهاجرين، بسبب تركز النشاط الصناعي فيها الذي يوفر فرص العمل للمأجورين من البرانية، الذين يقومون بالأعمال التي لا تتطلب خبرة كبيرة، كون جلهم في الأصل مزارعين ورعاة، حيث لم يألفوا المهن ذات الطابع الصناعي في المدن. كما شاع عن هذه الفئة توليهم للأعمال التي ينفر منها في العادة الأوروبي والتونسي

[1] البراني: تطلق على البدوي الريفي المهاجر، من الريف والمدن الداخلية نحو مدينة تونس في إطار الهجرة الداخلية، ويعتبر وافد جديد يستقر عموما حول ضواحي المدينة في الأحياء الشعبية. **ينظر**: نورة الوسلاتي، تمثل البداوة مقاربات في التاريخ الثقافي بين المغاربي والمحلي، ط1، منشورات سوتيميديا تونس، 2019، ص. 282.

[2] محمد الهادي شريف، المرجع السابق، ص ص. 105 -108.

[3] الهادي التيمومي، تاريخ تونس الاجتماعي1881- 1956، المرجع السابق، ص. 135.

البلدي[1].

ومثال ذلك مدينة تونس، التي شهدت وحدها تزايدا كبيرا في عدد السكان بعد سنة 1920م، حيث قدر عدد الوافدين إليها من المناطق الداخلية في إطار الهجرة الداخلية بحوالي 100.000 نسمة، والجذب في هذه الحالة كان نتيجة للتطور الاقتصادي الذي عرفته المدن الكبيرة أين يتركز الأوروبيون، مقابل تهميش المناطق الداخلية التي يتركز فيها التونسيون بكثرة باستثناء بعض المناطق الداخلية مثل سوق الأربعاء وأجزاء من القيروان التي شهدت أيضا نزوحا مرتفعا، مما عمق الفروق في الكثافة السكانية بين مختلف المناطق، وزاد التفاوت في توزيع السكان، إلى جانب التباين بين تطور المدن الأوروبية وتخلف البناء التقليدي التونسي نتيجة إهمال السلطات[2].

ظلت بعض المناطق الداخلية والجنوبية تعاني من كثافة سكانية ضعيفة، لم تتجاوز الكثافة فيها خمسة أشخاص في الكيلومتر المربع، نتيجة الهجرات الداخلية نحو الشمال، وما عرفته تلك المناطق من جفاف وانتشار للأوبئة، واستفحال الملكيات الكبيرة للمعمرين الأوروبيين. كما هو الحال في مناطق مثل قفصة، وجنوب صفاقس[3]، وماطر حيث بلغت نسبة الكثافة فيها ما بين(25- 30/ كلم^2)، ومنطقة سوق الخميس التي بلغت بها الكثافة السكانية حوالي(40-50 / كلم^2)، نتيجة إنتشار المستوطنات الأوروبية، ولجوء المعمرين إلى مكننة القطاع الفلاحي، مما أدى بالعامل التونسي الموسمي إلى خسارة وظيفته التقليدية

[1] البلدي: تعني في حدود مجال مدينة تونس الأعيان والعائلات الكبيرة التي يعود استقرارهم في المدن لأجيال متعاقبة، أما خارج مدينة تونس فالبلدي لها مدلول واحد محدد، وهو الحضري أي عكس البدوي. **ينظر**: نورة الوسلاتي، المرجع السابق، ص. 282.

[2] محمد الهادي شريف، ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس، المرجع السابق، ص. 106.

[3] مدينة صفاقص مدينة عتيقة منذ العهد الروماني، يمارس جل سكانها حرف النسيج والصيد، ومنهم من مارسة التجارة مع مصر. **ينظر**: محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ج2، تر: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، ط2، 1983، ص. 87.

في القطاع الفلاحي.[1]

5- الكثافة السكانية في تونس:

ساهمت سياسية الحماية الفرنسية في تونس بشكل مباشر في اضطراب نسب الكثافة السكانية وفي توزيع السكان بين المناطق، وخاصة مع ارتفاع عدد التونسيين سنة1911 ليبلغ حوالي 1790.000 نسمة، مما ولد ضغط كبير على التونسيين وزاد من متطلبات الحياة، فلجأ البعض منهم إلى ممارسة الزراعة من خلال كراء الأراضي على المعمرين وكبار الملاك، بالرغم من أنهم كانوا في الأصل ملاك لتلك الأرض بالأمس القريب، وفضل البعض التوجه نحو المدن من خلال الهجرة الداخلية للعمل في القطاع الصناعي والمهن الحرة وفي المناجم، وهذا ساهم في تحولات في نمط السكن، وتغير المهنة.[2]

6- النمو الديموغرافي في تونس 1919-1954:

تضاعف عدد سكان تونس ما بين سنتي1881 و1954 فمن مليون ونصف سنة 1881 إلى ثلاثة ملايين نسمة تقريبا سنة 1951. وأصبح تزايد النمو وارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات عامل في ارتفاع عدد التونسيين سنة1911 ليبلغ حوالي 1790.000 نسمة، وهذه الطفرة السكانية كانت نتيجة تحسن الأوضاع الصحية وتناقص الأوبئة[3] بصفة جلية منذ العشرينات، واختفاء بعضها نهائيا مثل الطاعون الذي ظهر لآخر مرة في البلاد سنة 1929. ومع مطلع الثلاثينات شكل النمو المرتفع أزمة خطيرة نسبيا، لأنه لم يواكب الناتج الاقتصادي في تونس أي نسبة الإنتاج أقل من نسبة الاستهلاك. وجرى

[1] أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881- 1956، ط 1، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1986، ص. 274.

[2] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934، المرجع السابق، ص.60.

[3] عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص. 35.

التزايد الديموغرافي في الأرياف على نسق أعلى من النسق السائد في المدن، وقد تجسد ذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1931 و1936 حيث كانت نسبة الولادات أعلى من الوفيات.[1]

قدر عدد سكان تونس في إحصاء سنة 1946 بحوالي 3.230.952 نسمة تضم التونسيين والأوروبيين، حيث بلغ عدد التونسيين المسلمين حوالي 2.991.403، وعدد الأوربيين قدر بحوالي239.549 نسمة [2].

في سنة 1951 قدر عدد سكان تونس بحوالي 3 مليون نسمة بين أوروبي وتونسي، وقد بلغ عدد الأوربيين حوالي 250.000 نسمة، غالبيتهم من الفرنسيين بتعداد 150.000 شخص.[3] وترجع هذه الطفرة الديموغرافية خلال خمسينيات القرن العشرين، إلى التأثير الإيجابي للأدوية العصرية والتلقيح والإجراءات الوقائية التي طبقتها نظام الحماية، وقد قامت بمجهودات كبيرة في هذا المجال ليس حبا في التونسيين، ولكن لحماية مواطنيها من العدوى ولتوفير اليد العاملة الرخيصة السليمة من التونسيين[4]. وترجع النتائج المباشرة لارتفاع نمو السكان إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحديث وسائل الإنتاج. والملاحظ أن العنصر الفرنسي في تونس قد تفوق على العنصر الإيطالي خلال خمسينيات القرن العشرين، ويمكن إرجاع ذلك إلى سياسية التجنيس[5] التي انتهجتها إدارة الحماية في تونس، خاصة بين فئتي اليهود والإيطاليين، وكذلك نتائج الحرب العالمية الثانية.

---

[1] الهادي التيمومي. تاريخ تونس الإجتماعي1881 – 1956، المرجع السابق، ص. 133.

[2] Service tunisien des Statistiques, Annuaire statistique de La Tunisie1951-1952, Secrétariat Général du Gouvernement Tunisien, protectorat Français, Régence De Tunis, Cinquième Volume, Imprimerie S.A.P.I, 12, rue de Vesoul, Tunis, P. 8.

[3] René Bouvier, Tunisie 1952, Imprimerie André Tournon et Cie, Paris, 1952, P. 28.

[4] الهادي التيمومي، المرجع نفسه، ص. 133.

[5] خلال الفترة الممتدة ما بين 1881-1953 تحصل حوالي7647 يهودي على الجنسية الفرنسية. و1178 مسلم على الجنسية الفرنسية. ينظر: نفسه، ص. 34.

المبحث الثاني: التحولات الاجتماعية في تونس من خلال حركة الهجرة 1914–1954

ساهمت ظاهرة الهجرة وعدة عوامل داخلية وخارجية، في إحداث تحولات إجتماعية في تونس خلال الفترة الممتدة ما بين 1914 و1954.

1– تأثير الهجرة على مظاهر الحياة في تونس:

يبرز التصادم بين الحضارة التونسية الحديثة – التي كانت نتاج إصلاحات الوزراء ومستشارين، هاجر بعضهم إلى أوروبا وتأثروا بحضارتهم[1] – والحضارة الأوروبية الغربية المعاصرة التي قدمت إلى شمال إفريقيا في هيئة استعمار حضاري، في مخرجات الجمعية العامة لجمعية المستعمرات والعلوم في 18 مارس 1932 ، حيث قَدَّم الأساتذة في المدرسة الاستعمارية، ومدرسة اللغات الشرقية الحديثة والمدرسة الحرة للعلوم السياسية، عرضًا حول التنظيم الاجتماعي في علاقته بالإنتاج في المستعمرات الأفريقية، حيث وضح أحدهم من وجهة منظوره بخصوص التطور الذي يشهده سكان إفريقيا من جراء الاحتكاك المفاجئ بالحضارة الذي نتج عنه عدة عوامل، أهمها:" أن المجتمع والأسرة يتفككان، وسلطة القياد تتضاءل، كما يشهد تنظيم العمل وتوزيع الثروة وتكوين الطبقات الاجتماعية تطورًا سريعًا. ويقع على عاتق السلطات الراعية مسؤولية توجيه هذا التطور، الذي يجب تحديد أسبابه وآلياته".[2]

ساهم الأوربيون في إحداث تغييرات حضارية في تونس، من خلال تنشيط الأحياء والشوارع والمباني والزراعة ومجالات أخرى ، ويعتبر الإيطاليون – سواء لما كان انتمائهم

[1] قبل فرض الحماية سنة 1881، سافر عدة نخب وطنية وبايات إلى أوروبا خاصة إلى فرنسا، من بينهم المستشار أحمد بن أبي الضياف صاحب كتاب الإتحاف، والمشير أحمد باي الأول. **ينظر:** الصادق الزمرلي، المرجع السابق، ص ص. 73– 74.

[2] Bulletin mensuel de l'Office du protectorat français, Tunisie,1932, P. 37.

للإمارات الإيطالية قبل التوحيد النهائي سنة1871 أو بعده باسم إيطاليا الموحدة- من أبرز الجنسيات المؤثرة كونهم تواجدوا في تونس بأعداد كبيرة ولوقت طويل قبل الحماية، أين تم نقل الطابع الايطالي وجعله يتناسب مع السياق المحلي التونسي ومتغيرات الحياة العامة، كما أنهم حققوا روابط خاصة مع السكان والأمراء ومختلف الهيئات، ووصل الأمر بهم إلى درجة مصاهرة الايطاليون المسلمون لعائلات تونسية كبيرة[1]، كما عمل الايطاليون على مقاومة سلطة الحماية التي سعت إلى سلب حريتهم وثقافتهم في تونس من خلال تجنيسهم. وقاموا بإنشاء عدة مؤسسات اجتماعية وخيرية، مكنتهم من عيش شعور الوحدة الوطنية. وعرف عن المجتمع الايطالي داخل تونس بأنه مجتمع منظم، مقارنة بالعناصر الأوروبية الأخرى المتواجدة في تونس كالعنصر الاسباني والفرنسيين وغيرهم[2]

أما الصناعات الحرفية في الحواضر فقد تأثرت تأثرا شديدا بمنافسة المنتجات الأوروبية وكانت منافسة من حيث الكم والسعر، هذا ما أدى إلى إفلاس التونسيين، وزاد من استفحال الفقر بين عامة الشعب، ولكن هذا لا يمنع من بروز طبقة شغل بالمعنى العصري مثلها سكان المدينة وسكان البوادي الذين استقروا في ضواحي المدن، ومنهم من أتيحت له الفرصة ليتكونوا في معاهد التعليم المهني. ثم وبحكم التقليد الاجتماعي أرسلت الطبقات المتوسطة والبورجوازية الصغرى بأبنائهم إلى المدرسة العصرية، وتوجهوا بمرضاهم إلى المستشفى وادخلوا إلى بيوتهم الماء الصالح للشراب وربطوا مساكنهم بالكهرباء، ما مكنهم ذلك من شراء أجهزة الراديو.[3]

---

[1] أم الخير بان، "الإيطاليون في تونس 1830-1920م وتأثيراتهم"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، مجلد 17، عدد 01، جويلية2021، ص. 812.

[2] نفسه، ص. 826.

[3] محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص ص. 107- 108.

خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1914 و1930 ازدهرت المدن الأوروبية ازدهارا كبيرا، والتي تميزت بحياتها الصاخبة ومغرياتها المتعددة، مقارنة بالمدن العتيقة التي أصبحت تغط في سباتها العميق وفقدت ما كان لها من مكانة ، أما بعد 1930 فإن الظاهرة الحاسمة كانت تتمثل في نمو الضواحي، وهو أمر تلا نزوح البوادي نتيجة سياسات مصادرة الأراضي بالدرجة الاولى، وكان سببا في نمو التجمعات السكنية بالمدن الكبرى الشمالية وبالخصوص مدينة تونس التي شهدت تضاعف عدد ساكنيها ما بين 1930 – 1956، إذ ارتفع من 300 إلى 550 ألف ساكن، لكن هذا لم يصاحبه تطور اقتصادي، ولا إدماج السكان في الحياة الحضرية، بالإضافة إلى أن جزءا منهم لم يكن مستقر بشكل نهائي.[1]

وفي المقابل كان عدد سكان الأرياف يتضاعف ليس نتيجة تحسن أوضعهم المادية والمعيشية بل نتيجة القضاء على الأوبئة التي كانت تفتك بأهل البوادي، ولكن هذا أوجد مشكلة عدم تناسق بين المساحات الصالحة للاستغلال، ومناطق السكن التي حدت نتيجة سيطرة إدارة الحماية على الأراضي الفلاحية وأراضي البور وأراضي الوقف، ونقص مناصب العمل، بسبب أن المعمر الأوربي أستعمل الآلات العصرية بدل العمال التونسيون خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين. كما أحدث الاقتصاد الرأسمالي والنظام الإداري الفرنسي بداية من الثلاثينيات هجرات داخلية، أدت إلى تفكك في الهياكل القبلية التقليدية وفي أنماط العيش القديمة.[2]

عارض رجال الدين بشدة التغيرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية للتونسي، من التحرر والتفسخ الأخلاقي، وتفشي ظاهرة شرب الخمر، خاصة بين الشباب الذين تم تجنيدهم في الجيش الفرنسي للمشاركة في الحرب العالمية الأولى، والذين اطلعوا بعد مخالطة الجنود

[1] نفسه، ص. 106.

[2] محمد الهادي الشريف، المرجع السابق ، ص ص. 105-107.

الفرنسيين والأوروبيين على مظاهر الحياة الغربية الأوروبية[1].

كما أكد رجال الدين على ضرورة التمسك بالعائلة الممتدة المتمثلة في تعايش أجيال تحت سقف واحد الزوج والزوجة وأهل الزوج والأخوات والإخوة وربما غيرهم من الأقارب. وحتى القيم التي كانت قاسما مشتركا بين المالكين العقاريين، وكبار مربي الماشية والتي أصابها هي الأخرى خلل، نتيجة اكتساح وتداعيات الحضارة الرأسمالية الأوروبية، ونتيجة الهجرة العكسية للأوربيين، إلا أن القيم ظلت تتسم بنوع من التشدد حتى أواخر عهد نظام الحماية.[2]

2- تأثير الهجرة العكسية والهجرة الداخلية على تنامي ظاهرة الهجرة:

ساهمت الهجرة بشكل مباشر في إحداث تحولات عدةٍ، من بينها التأثير في نمطية وديناميكية وحجم الهجرة الداخلية والهجرة العكسية، حيث يلعب الرعيل الأول من المهاجرين دورا كبيرا في تنامي هذه الظاهرة.

2-1- تأثير الهجرة العكسية على تنامي هجرة باقي العائلة:

تنطلق رحلة الأوروبي إلى تونس في إطار الهجرة العكسية للبحث عن الاستقرار والعمل، وبعد أن يرسخ تواجده ويحصل على عمل ومكان للسكن وهذا كله برعاية نظام الحماية الهادف إلى إنجاح مشروعها الاستيطاني في المرحلة الأولى، من خلال تغليب العنصر الأوروبي على العنصر التونسي، وفي المرحلة الثانية ستسعى إلى تغليب العنصر

[1] يُرْجِع عبد العزيز الثعالبي قضية تغير الأخلاق، إلى التجنيد الاجباري الذي فرض على شباب تونس، الذي أكسبهم قسوة في القلوب وتفشي تعاطي الكحول. **ينظر:** عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص ص. 161-162.

[2] الهادي التيمومي، تاريخ تونس الإجتماعي 1881-1956، المرجع السابق، ص. 75.

الفرنسي على بقية الجنسيات الأوروبية. يقوم المهاجر باستدعاء بقية أفراد عائلته ويرغبهم في الهجرة العكسية، وفي سنة 1926 وجد نوع من التوازن بين عدد الرجال الذي قدر بحوالي44983 رجل و44233 امرأة إيطالية وهذا التقارب بين الجنسين دليل على تنامي ظاهرة الهجرة لتشمل النساء اللواتي لحقن بأزواجهن.[1]

2-2- تأثير الهجرة الداخلية على تنامي هجرة باقي العائلة:

أثبتت الدراسات التي شملت ضواحي مدينة تونس، أن جل العائلات المهاجرة من الريف إلى المدينة والتي أساسا تنتمي إلى نفس المجال البدوي، تتجمع في مجال حضري واحد مع أقاربهم الذين هاجروا من قبل، فتصبح الأخيرة همزة وصل لجذب والتأثير الواضح على تنامي ظاهرة الهجرة الداخلية، حتى وإن كان الانتقال يشمل فترات زمنية متباعدة لهجرة الأفراد أو الجماعات. وكل عائلة تقرر الهجرة من الريف إلى المدينة تتصل بأحد أقاربها من ذوي الخبرة في مجال الهجرة وكيفية الاستقرار بالمدينة، والذي يمهد الطريق وتنقل الأقارب إلى ضواحي الحاضرة كونهم يجهلون مظاهر الحياة بالمدينة، وبالتالي يسهل لهم الاستقرار والحصول على منزل، وتحصيل وظيفة تعينهم على متطلبات ومتغيرات الحياة الجديدة. مما يجعلهم يكونوا أحياء شعبية في الضواحي، أقرب في ملاحها منها إلى نواة القبيلة البدوية، من حياة التحضر في المدينة.[2]

3- التطور الديموغرافي في تونس:

قدر عدد الأوروبيين في سنة 1884 بحوالي 19,000 نسمة غالبيتهم من العنصر الإيطالي، وفي سنة 1901 ارتفع عدد الأوروبيين إلى حوالي 111.000، ويعزى هذه الزيادة إلى تشجيع سلطة الحماية على الهجرة العكسية لجذب وجلب العنصر الأوروبي، وقد

[1] Pierre Ficaya, op. cit, P. 46

[2] نورة الوسلاتي، المرجع السابق، ص. 283.

ضم الإحصاء نسب متباينة لعدد المقيمين بتونس: 71.600 إيطالياً و24.200 فرنسياً و12.000 مالطي. ليتضخم عدد الايطاليين بناءا على اتفاقية 1897 حيث تحصلوا على امتيازات مما أدى ذلك إلى هجرة المزيد منهم منتهزين فرصة الامتيازات، وكذلك المقيمين في تونس فقد ارتفع عددهم بسرعة نتيجة لارتفاع نسبة الولادات، ليبلغ عددهم في حدود سنة 1911 حوالي 88.000 مقابل 46.000 فرنسي لنفس السنة، بحكم أن تزايد عدد السكان الفرنسيين كان بطيئاً وهجرة ضعيفة ونسبة المواليد قليلة عند الفرنسيين.[1]

شهدت البلاد التونسية منذ الثلاثينات تزايد مطرد للسكان، وقد مثلت الزيادة السنوية بحوالي 100 بين سنتي 1925 و1929، لترتفع بين سنتي 1949 و1945 إلى 122، وإلى نسبة 150 بين سنتي 1935 و1939. و164 بين سنتي1954 و1950[2].

قُدم إلى الفرنسيين المهاجرين من أوروبا والجزائر إلى تونس، امتيازات كبيرة مقارنة ببقية الأوروبيين، في إطار إحداث تفوق عددي لصالح الفرنسيين، ورغم ذلك ظل عدد الفرنسيين قليل مقارنة بأعداد الايطاليين، لتتوجه بعدها إدارة الحماية بغية إحداث تفوق العنصر الفرنسي على الإيطالي، إلى سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية الممنوحة للأجانب الأوربيين المقيمين في تونس[3] ، أو المهاجرين المغاربة[4] المترددين على تونس بين الفينة

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص. 275.

[2] محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص. 104.

[3] ACDN, 1 TU 171/399 , Le Résident Général T unis, à M. Stephen Pichon Ministre des Affaires Etrangères à Paris, Nationalité N°98 déclaration Amato Joseph. 17 November 1917. / ينظر الملحق:11

[4] جاء في أحد المراسلات الرسمية رقم 702 والمتعلقة بوضع الجزائريين في تونس، حيث طلب إرسال المذكرة s.j.l. المؤرخة في 27 جوان 1936، المخصصة لمسألة ما إذا كان بإمكان الرعايا الجزائريين اختيار الجنسية التونسية.

والأخرى، مع تقديم امتيازات في إطار سياسة الاستعمار الزراعي الرسمي الشامل توزيع قطع من الأراضي ومنح تسهيلات للحصول على قروض، والترقية بالنسبة للموظفين الإداريين. كما أقر القانون المؤرخ في 1923 بفرض التجنيس الآلي على أطفال الأجانب من غير الايطاليين المولودين بعد الجيل الثالث من انتصاب الحماية.[1] وبذلك ارتفعت نسبة الفرنسيين في تونس إلى حوالي 144,000 مقابل عدد الايطاليين 85.000.[2]

4- الزواج المختلط في تونس:

بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس، وترغيب الأجانب للهجرة العكسية إلى تونس وجدت عدة جنسيات نفسها أمام واقع التعايش نظير الاحتكاك الحضاري والمعيشي في الحياة العامة وبشكل يومي، مما ولد طاهرة تعتبر تحولا حديث في تاريخ تونس والمتمثل في الزواج المختلط.

بينت المعطيات الواردة في دليل الإحصاء لسنة1950، أنماط الزواج المختلط بين جنسيات

عدة، فقد تزوج التونسيون المسلمون مع 27 امرأة فرنسية، و2 امرأة إيطالية، و6 نساء فرنسيات من أصل جزائري. وزواج تونسيون يهود مع 94 امرأة فرنسية، و10نساء إيطاليات، أوروبية واحدة، وعليه فإن زواج التونسيين مع الأجانب قدر بحوالي145 حالة زواج مختلط.

وفي إطار الزواج المختلط؛ فقد تزوج الفرنسيون مع 278 امرأة إيطالية، و19 بريطانية، و15 امرأة أوربية، و91 امرأة يهودية. وزواج الايطاليون مع 142 فرنسية و7

ANT, A, FPC, 11, 277, Resident General Tunis, Affaires Etrangères , Statut des Algériens, lettre N° 702, consacrée à la question de savoir si un sujet algérien peut opter pour la nationalité tunisienne , du 27 Juin 1936. / ينظر الملحق رقم:12

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص. 275.

[2] نفسه، ص. 176.

نساء يهوديات. من خلال المعطيات الواردة في إحصاء لسنة1950 نلاحظ وجود قابلية للزواج المختلط في تونس، وهذا التغير الاجتماعي عززته الهجرة العكسية، وإن كانت النسب قليلة مقارنة بالعدد الكلي للأجانب خلال هذه الفترة، والمقدرة بحوالي 250.000 أوروبي في تونس.[1]

بخصوص الزواج المختلط ذكر في إحصاء سنة 1951، نسب زواج التونسيين المسلمين مع 23 امرأة فرنسية، و4 نساء إيطاليات، وأوروبية واحدة، و3 تونسيات يهوديات. وزواج تونسيين يهود مع 11 ايطاليات و94 فرنسية وأوروبية واحدة.

وزواج فرنسيين من269 إيطالية، و12 بريطانية، 13 أوروبية، وفرنسية من أصل جزائري وامرأة واحد تونسية يهودية. وزواج فرنسيين جزائريين- مجنسين- مع 6 فرنسيات و3 تونسيات مسلمات.[2]

يساهم ارتفاع نسبة الزواج المختلط في رفع عدد المواليد، وبالتالي المساهمة في رفع كثافة النمو الديموغرافي لتونس، خاصة بين السكان في التجمعات الأوروبيو، وقد سجل إحصاء سنة1953 الخاص بمواليد الزواج المختلط من الأباء الفرنسيين والايطاليين البيانات التالية، الموضحة في الجدول التالي[3]:

جدول يوضح إحصائيات مواليد الزواج المختلط لسنة 1952

[1] Service Tunisien des Statistiques, Annuaire statistique de La Tunisie1951-1952..., op.cit, P. 10.
[2] Ibid, P. 10.
[3] Service Tunisien des Statistiques, Annuaire statistique de La Tunisie1953, Secrétariat Général du Gouvernement Tunisien, protectorat Français, Royaume De Tunis, Sixième Volume, Imprimerie S.E.F.A.N, Tunis, P. 11.

الأم / الأب	فرنسية	إيطالية	تونسية يهودية	تونسية مسلمة
فرنسي	/	35	25	7
إيطالي	332	/	14	2

من خلال الجدول نلاحظ أن نتاج الزواج المختلط بين مختلف الجنسيات المكون للمجتمع التونسي لسنة 1952، كانت متباينة. ولكن نسبة الزيادات كانت أكثر عند فئة الايطاليين، خاصة من زوج إيطالي وزوجة فرنسية، والمقدرة بحوالي 332 طفل، ويرجح أن يكون الهدف من ذلك تمكين الأزواج والأبناء المستقبليين من الحصول على امتيازات أكثر. كما أن الوزاج المختلط من أب فرنسي أو إيطالي، مع التونسيات كان أكثر إقبالا عند التونسيات من أصل يهودي.

جدول يوضح إحصائيات مواليد الزواج المختلط لسنة 1953

الزوجة / الزوج	فرنسية	إيطالية	تونسية يهودية	تونسية مسلمة
فرنسي	/	27	8	270
إيطالي	6	/	11	21

من خلال الجدول نستنتج، أنه في سنة 1953 وقع انخفاض في عدد المواليد في ما يخص زيجات من أب إيطالي وأم فرنسية مقارنة بإحصائيات سنة1952، وفي المقابل تطور نسبة مواليد من أب فرنسي وأم تونسية مسلمة، حيث قدرت بـ 270 مولود، كما ارتفعت نوعا ما مواليد من أب إيطالي وأم تونسية مسلمة والمقدرة بـ21 طفل.

لاحظنا من خلال دليل إحصاء سنة1953 الخاص بنسبة المواليد عدم التطرق إلى ذكر احصائيات حول الزواج المختلط ولا المواليد من أب تونسي وأم أجنبية، رغم أن دليل إحصاء 1951-1952 ذكر نسب في إطار الزواج المختلط بين المسلمين التونسيين والأجنبيات[1]، لكن دون ذكر نسب المواليد. والراجح أن هذا راجع إلى ذهنية المسلم التونسي الذي يرفض الإنطواء تحت منظومة المستعمر، من خلال عدم تسجيل المعلومات في السجل المدني، وهذا ما أكده الطبيب أدريان لورا(Adrien Loir)[2] بخصوص عم إلزامية إدارة الحماية للتونسيين بتسجيل المواليد[3]. ولكن المفارقة أن الاحصائيات لم تذكر كذلك نسب مواليد زواج تونسي يهودي من أجنبيات. بإستثناء رأي وحيد؛ وهو أن الاحصائيات كانت تهدف لتتبع مواليد من أب أوروبي الأصل وفقط.

5- الوضع الصحي في تونس:

رغم الأوضاع المتوترة التي عرفتها إيالة تونس قبل فرض الحماية، إلا أنه وجدت العديد من المؤسسات الخيرية والتعاونية ذات الطابع الاجتماعي التي كانت تدعم القطاع الصحي ماديا، وتهب الأراضي الصالحة لبناء المستشفيات والإنفاق عليها. ولكن هذا الوضع تغير بعد 1881 خاصة مع مصادرة الأوقاف وكثرة الضرائب وتضرر الصناعات التقليدية وتراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للتونسيين، فتراجعت بذلك أعمال البر والإحسان

[1] بحكم أننا ذكرنا نفس الاحصائيات سابقا في بحثنا، ومن باب عدم التكرار. **ينظر**:الفصل الثاني، ص. 149.

[2] الطبيب أدريان لورا: هو مدير معهد باستور بتونس، صاحب كتاب الظروف الصحية والنظافة في تونس، المقتطف من المجلة العامة للعلوم 1896. **ينظر**:

Adrien Loir, Conditions Sanitaires et L'hygiène En Tunisie, Extrait de la Revue Générale des Sciences, 30 Novembre 1896, G. Carré et C. Naud, Éditeurs, Paris, P. 3.

[3] Ibid, P. 3.

وارتفع عدد الفقراء والمعوزين، كما تراجع دور بعض المستشفيات مثل مستشفى الصادقية[1] الذي لم تقدم له إدارة الحماية خلال الفترة الممتدة ما بين1881 و1900 أية إضافة مادية ولا إصلاحات عمرانية.[2]

يرى الطبيب أدريان لوار بأنه من الصعب جدًا تحديد الوضع الصحي في تونس، أو حتى

بالنسبة لمدينة تونس، فإنه لا يعرف حتى العدد التقريبي للسكان، بالإضافة إلى أن التصريح بالولادة ليس إلزاميًا، وهو حكر على الأوروبيين وفقط، ومع ذلك يُمكن لأي شخص أجنبي القيام بذلك في القنصلية التابع إليها، حتى لو أراد تجنب هذه الإجراءات الشكلية يُمكنه القيام بذلك دون أي عقاب. أما السكان التونسيون فهم يُبالغون في خصوصيتهم، ويميلون إلى عدم قبول أي سيطرة على ما يجري داخل منازلهم وما يخص حياتهم الخاصة. وبعد أن نظمت البلديات الإجراء المعمول به لدى الأوروبيين بخصوص التسجيل، أصبح إعلان الوفاة إلزاميًا لكل سكان تونس ابتداء منذ 1 من أفريل 1885.[3]

تعتبر الجهود المبذولة من قبل إدارة الحماية في المجال الصحي للتونسيين خلال السنوات الأولى من فرض الحماية شحيحة. على غرار توفر بعض المؤسسات الصحية كالمستشفى الصادقي، ومأوى المرضى ومصحة ايطالية مالطية تدعى مصحة القديسة مارغريت، التي غيرت سنة 1885 إلى المستشفى الاستعماري الايطالي. أما الإسعاف الطبي فهو قليل جدا، حيث أن الإدارة تتعمد عدم التدخل في المجال الصحي ولا تدعمه. وفي حدود سنة 1890 بدأت السلطات تهتم بمشاكل الصحة العامة الخاصة بالأجانب،

[1] مستشفى الصادقية تأسس في القرن السابع عشر، وخصصت له ميزانية معتبرة، وفي سنة 1879 أجريت عليه أعمل صيانة وتوسعة ليحتوي على 150 سرير، وتم تحسين تجهيزاته. ثم في سنة 1910 منحت الصفة المدنية لمستشفى، وأجبرت إدارة الحبوس على أن تقدم له مساعدة هامة. **ينظر:** عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص ص. 164- 165.

[2] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص. 164.

[3] Adrien Loir, op. cit, P. 4.

موازاة مع تزايد عدد السكان الأوروبيين بتونس، فوجدت ضرورة ملحة لتنظيم نمط من الإسعاف الطبي المدعم من قبل السلطة لفائدة تلك الجالية.[1]

1- مراسيم إدارة الحماية لتنظيم قطاع الصحة:

لم يسلم القطاع الصحي ذو الطابع الإنساني بدوره من التشريعات الفرنسية، والتدخل الذي كان يصب في مصلحة المهاجر الأوروبي على حساب التونسي المسلم، وإصدار سلسلة من المراسيم نبرز أهمها في النقاط التالية:

1- تنظم المنشآت غير الصحية وغير الملائمة أو الخطرة على الصحة العامة، وفرض رسوم افتتاح وضريبة للرقابة والمراقبة. وقد دفع التقدم السريع الذي أحرزته الصناعة في فترة الحماية إلى اقتراح على المؤتمر الاستشاري الشروع في مراجعة شاملة للتشريع، الذي ينظم ومنذ سنة 1898 فتح المنشآت غير الصحية أو غير الملائمة أو الخطرة ومراقبتها. ولتغطية تكاليف التنظيم الجديد كان من الضروري إخضاع المنشآت المصنفة لرسوم افتتاح وضريبة سنوية للرقابة.[2]

2- تقرر تنظيم الإسعاف الطبي بمقتضى القرار المؤرخ في 01 أفريل 1900م. وفي سنة 1908 أحدث إداريا ضمن هيئات الكتابة العامة للحكومة مكتب للإسعاف العمومي. ليتجسد المجهود في توفير الوسائل الكفيلة بالحماية من الأوبئة الكبرى. وقد أنيط العمل إلى معهد باستور[3]. وفي سنة 1910 تولت الكتابة العامة للحكومة التونسية تقسيم تونس إلى

---

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص. 466.

[2] Rapport au Président de la République sur la situation de la Tunisie en 1913, Ministère des Affaires Etrangères,Société Anonyme de l'imprimerie rapide,Tunis, 1914, op. cit, P. 17.

[3] معهد باستور بتونس: الذي أحدث بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 7 سبتمبر 1893، واختص في إنتاج مختلف أنواع اللقاح والمصل والخميرة وغير ذلك. **ينظر:** أحمد القصاب، المرجع السابق، ص. 467.

دوائر طبية ووضع على رأس كل دائرة طبيب أطلق عليه اسم الطبيب الاستعماري[1]. وبتاريخ 1920 أحدثت إدارة حفظ الصحة مكتب الإسعاف الطبي. وتتمثل مهمتها في تكوين مراكز صحية بتونس وسوسة وصفاقس، بحيث يشتمل كل مركز على مستشفى وعدة مستشفيات، ومراكز التطهير، وإنشاء مستشفى للأمراض العقلية، ومقاومة الأمراض المعدية والقيام بعمل والقيام بعمل تطهيري في الأرياف.[2]

3- ثم صدر مرسوم بشأن ممارسة الصيدلة في 31 مارس1913، وألغى المرسوم الصادر من قبل بتاريخ 15 جويلية 1888. بحيث يُلزم التشريع الجديد أي صيدلي يرغب في الاستقرار والاشتغال في تونس، بضرورة إرفاق جميع الوثائق اللازمة لإثبات هويته، بالإضافة إلى نسخة من سجله العدلي.[3]

4-قَدم رئيس أطباء المستشفى الصادقي مقترح، يقضي بإنشاء هيكل من المساعدين الصحيين التونسيين يوزعون على المراكز الصحية في تونس، وعليه صدر مرسوم سنة 1903، ولتدعيم هذا الجهاز المستحدث تم إنشاء قسم للتدريس النظري وقسم للتدريب العملي. لكن هذه الدراسة اعتبرت خطرا على مشاريع نظام الحماية في المجال الصحي، ليتم بعدها إيقاف الدروس في سنة1911، وأصبح المساعدون التونسيون عبارة عن ممرضين يرسلون عند وقوع الأوبئة إلى القرى التونسية، بحكم أن نظام الحماية لن تخاطر بإرسال

[1] لم يحدد المؤلف في هذا المقام، هل الطبيب الاستعماري يخص الأوروبيين أم التونسيين؟ ولكن بما أن جل المصادر والمراجع المتخصصة تجمع على أن الدعم المالي الرسمي للصحة من الحكومة يخصص للمعمرين أكثر منه للتونسي. فإننا نرجح أن الطبيب خاص بالمستوطن الأوروبي.

[2] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص. 467.

[3] Rapport au Président de la République sur la situation de la Tunisie en 1913..., op.cit, P. 131.

أطباء المعمرين إلى المناطق الموبوءة بغية العناية بالمرضى من السكان المسلمين في مثل هذه الحالات الخطرة[1]، خاصة في الجنوب التونسي المعرض أكثر للأوبئة كالجدري.[2]

قُدمت في المستشفى الصادقي خدمات علاج قدرت حسب ما تم تدوينه بسجلات الإحصاء سنة1913 حوالي 2951 و3474 حالة سنة 1918، وبلغ عدد أيام استشفاء المرضى في سنة 1913 حوالي73036 منها 55487 يوما للفقراء، وكان عدد العيادات والتضميد الخارجي وتوزيع الدواء 39605 لسنة 1913و62260 لسنة 1917، وكان عدد العمليات 1440 سنة 1913 و2624 سنة 1917. وبلغت المصاريف الإجمالية حوالي222234 فرنكا سنة 1913، أما متوسط السعر الذي يدفعه المريض عن كل يوم في المستشفى فهو 35.24 فرنكا.[3]

أدت سياسات نظام الحماية في تونس إلى تأثيرات سلبية على الحياة الصحية في تونس، من بينها نتائج اجتماعية ساهمت في الفقر والحرمان، وبالتالي تراجع المستوى المعيشي، الذي يؤثر بدوره وبشكل مباشر على صحة التونسي. وتأثير أخر تمثل في نزوح

---

[1] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص ص. 164 –165.

[2] الجدري: يعتبر من أكثر الأمراض شيوعًا خلال مرحلة الحماية، فهو يسبب ويلات مخيفة في الجنوب، حيث يقتل الأطفال حديثي الولادة، وعلى الرغم من ذلك ظل عدد السكان ثابتًا، وذلك لأن الجدري يظهر بشكل دوري كل خمس أو ست سنوات، ويقضي على جل الأطفال. ومن هنا تأتي الاختلافات الكبيرة في معدل الوفيات من عام إلى آخر. في تونس بلغ معدل الوفيات العام في سنة1886 حوالي3744. وفي عام 1887 بلغ 3685؛ وفي عام 1888 ارتفع إلى 5807؛ وتوفي 1645 شخصًا في تونس في ذلك العام بسبب الجدري؛ وفي عام 1889، انخفض معدل الوفيات العام إلى 3750، بما في ذلك 39 بسبب الجدري. وظل ثابتًا حتى عام 1894، عندما ارتفع عدد المصابين إلى 4499، توفي منهم 870 بسبب الجدري. **ينظر:** Adrien Loir, op.cit, p. 16

[3] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص. 165.

السكان من الريف إلى المدن والاستقرار في ضواحي المدينة في بيوت غير صحية تهددهم الأمراض مثل الكوليرا[1]، وهذا ما شكل وضع خطير للتونسي وللصحة العامة [2].

والعامل الأكثر تأثيرا على الجانب الصحي هو إهمال سلطات المقيم العام تخصيص ميزانية معتبرة للمستشفيات الخاصة بالسكان التونسيين، فما بين1911- 1914 خصصت ميزانية تقدر بحوالي 7 مليون لتحديث وإصلاح مؤسسات بلدية تونس، لكن لم يخصص منها أي جزء لإصلاح الوضع الصحي للمناطق التي يقطنها أكثرية سكانية تونسية.[3]

2-الأوضاع الصحية بالريف التونسي:

أهملت سلطة الحماية بشكل كبير تقديم المساعدات الطبية لسكان البادية من أصول تونسية، وفي المقابل ومع بداية ارتفاع نسبة استقرار المعمرين الأوروبيين في الريف وخاصة الفرنسيين منهم، فإن إدارة الحماية قد أولت وبشكل كبير توفير مشروع يحسن الوضع الصحي الملائم لمشروعها الاستيطاني، والذي يخدم التجمعات السكانية المستحدثة الخاصة بالأوروبين. لكن صادفتها مشكلة المسطحات المائية في الريف، وهي أزمة تساهم في انتشار مختلف الأوبئة المعدية، والتي تفتك بفئة المهاجرين الأوروبين، وبفئة التونسيين المحلين على

[1] الكوليرا: ضرب وباء الكوليرا أحياء اليهود اليهود بعنف، لتردي حالة قنوات الصرف الصحي، ثم إنتشر لاحقا ليصيب السكان بصفة عامة. ثم رجع وباء كوليرا من جديد ليضرب الحي اليهودي من المدينة مرة أخرى خلال أشهر نفس السنة 1893، متسببًا في 35 حالة وفاة في أكتوبر، وفي وفاة و80 حالة خلال نوفمبر، و19 حالة وفاة في ديسمبر. وظل هذا الوباء محصورًا في 7 أو 8 منازل، ثم اندثر تلقائيًا؛ حيث عُثر على بقايا مرض الكوليرا في أمعاء الضحايا. ومنذ ذلك الحين، بُذلت أعمال صرف صحي واسعة النطاق في ذلك الجزء من المدينة ولم يتكرر الوباء. **ينظر:** Adrien Loir, op.cit, p. 17

[2] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص. 53.

[3] نفسه، ص ص. 52 - 53.

حد سواء، وتحد من الاستغلال الاقتصادي والزراعي للأراضي، ولكن التأثير يمس التونسي أكثر لقلة الرعاية الصحية، وقد تعددت هذه الأمراض[1]، فمنها مرض السل[2] ، مما توجب على سلطة الحماية أن تجد لهذه المعضلة الحلول المناسبة[3]. وفي سنة 1908 أنشئت سلطة الحماية نقابة تطهير بقيادة معمر فرنسي صاحب منطقة فلاحيه كبيرة تضم أكثر من 6000 هكتار، قد تضررت مساحة كبيرة منها جراء المستنقعات والفيضانات فأصبحت غير صالحة للزراعة. ويعتبر أهم مشروع أنجز قبل سنة 1914 هو تطهير جزء من السهل أسفل نهر مجردة.

تعاونت إدارة الأشغال العامة مع إدارة أملاك الدولة، لإنجاز مشروع تجديد وإصلاح

---

[1] يجدر الذكر بأنه قد وجدت أمراض في تونس قبل فرض الحماية، منها ما وقع بعد ثورة علي بن غذاهم إذ أصاب تونس موسم فلاحي سيئ أعقبته مجاعة وانتشار مرض الكوليرا سنة1867. **ينظر:** محمد الهادي شريف، المرجع السابق، ص. 98.

[2] مرض السل: طرح الطبيب الباحث سؤال: هل السلّ شائع في تونس؟ هذه نقطة يصعب تحديدها. من المؤكد أننا نجد العديد من حالات السلّ بين السكان الأصليين؛ ومع ذلك، إذا اعتمدنا على البيانات المؤكدة الوحيدة المتوفرة لدينا، فسيبدو أن هذا المرض نادر للغاية. حتى تقارير قاد الجيش الفرنسي ولعدة سنوات، لم يسجلوا إل إصابات قليلة جدا مقارنة بالعدد الكلي للجنود. وفي عام 1892، على سبيل المثال، كان هناك 2.76 حالة سلّ لكل ألف تم تسريحهم من الجيش بسبب هذا المرض، و0.64 حالة وفاة لكل ألف، بينما سُجِّل في الفيلق الرابع 10.15 حالة سلّ تم تسريحهم، مقابل 1.09 حالة وفاة؛ وبالنسبة للجيش الفرنسي بأكمله، فقد بلغت حالات التسريح 6.55 حالة لكل ألف، كان معدل الوفيات بسبب السل ضعيف. **ينظر:** Adrien Loir, op.cit, p. 16

[3] لم تقم سلطة الحماية بإنجازات مهمة في ما يخص سياسة رسمية لتسيير وتجهيز قنوات المياه، التي لم تدخل مرحلة الإنجازات إلا بعد سنة 1914، وذلك بالرغم من الأمر المؤرخ في 15 سبتمبر 1897 والذي أحدث الصندوق الخاص للمياه بمبلغ قدره 150.000 فرنك في السنة، وبالطبع تمت مشاريع لصالح المعمر الأوروبي خاصة بعد زيادة عدد الأوروبيين في الأرياف، فقد أنجزت أشغال جلب الماء الصالحة للشراب إلى المراكز الاستعمارية منذ سنة 1897، وقد كلف ذلك الدولة مئات الملايين من الفرنكات. **ينظر:** أحمد القصاب، المرجع السابق، ص. 99.

السهل الأسفل لمنطقة مجردة، فتم حفر قناة طولها 30 كم، وتشييد سدود للحماية على حافتي الأنهر، وهذا خدمة لمصالح الأوروبيين بالأرياف، كما أن هدف نظام الحماية هم تهيئة الظروف الحسنة للهجرة العكسية للسكان الأوربيين، وللهجرة الداخلية من المدن إلى الريف، حيث كان نجاح هدفها مرتبط أساسا بإقامة فرق صحية في الأرياف.

فقامت بحملة ضد داء الملاريا[1] ابتداء من سنة 1906 بالسهول التي عجز المهندسون فيها من تصريف المياه بصفة طبيعية نظرا لغزارة المياه والتضاريس الصعبة مثل سهل ماطر وسهل باجة. وفي الأول من جانفي 1907 أنشئت هيئة الدفاع ضد داء الملاريا وألحقت بمعهد باستور بالعاصمة، كما بين النص المستحدث لتلك المصلحة أن الهدف من إحداثها توضيح الظروف الصحية للمراكز الاستعمارية المحدثة أو التي سيقع إحداثها قرب مناطق مرشحة بأن ينتشر فيها داء الملاريا.[2]

وللأسف فإن هذا التمايز الصحي يمتد ليشمل سكان الريف، بحيث توضح الإحصاءات الرسمية الخاصة بالتجنيد الإجباري خلال كل عملية إحصاء، تباين عدد المرضى[3] الذين تم تسجيلهم بصفتهم غير قادرين على أداء الخدمة العسكرية، ففي سنة 1914 شمل عدد المسجلين حوالي23431، منهم 5438 مريض. وبعد سنتين سجل 26634 شاب منهم 6061 مريض، وخلال سنة1917 سجلت الاحصائيات35371 منهم9727 معفى من الخدمة العسكرية.

---

[1]وقف تقرير مركز باستور فإن وباء الملاريا لا ينتشر في تونس بشكل كبير، باستثناء تفشي بعض حالات في جميع أنحاء الإيالة. ويتم تجنبها بتقليل العمل قدر الإمكان في الأراضي المنخفضة، وخاصةً في الصباح والمساء، عندما يغطيها الضباب. **ينظر:** Adrien Loir, op.cit, p. 17

[2] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص. 100.

[3]عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص. 167.

يتضح لنا من خلال المعطيات سالفة الذكر أن نسبة الربع تقريبا من التونسيين المقيمين في الأرياف خلال كل تسجيل، هم في حالة صحية حرجة تمنعهم من أداء الخدمة العسكرية الإجبارية، وهذا راجع أساسا إلى سياسية الحماية الفرنسية خاصة مصادرة الأراضي، والتي أدت إلى تردي الأوضاع المعيشية وارتفاع نسبة البطالة والبؤس، وكذلك نقص المرافق الصحية الخاصة بالتونسي. وبالتالي أمسى التونسي كما وصفه شاهد عيان وهو صحفي من النخبة الوطنية التونسية في كتابه حيث قال:" الجوع الذي يسير معه أين ما سار، ويربض معه أين ما ربض كل الأمراض الحاصدة للنفوس".[1]

مارست إدارة نظام الحماية سياسية صحية قائمة على التميز الطبقي بين فئات المجتمع، ويتجلى هذا الواقع في أنها لم تنجز في المستشفى الصادقي قسم خاص بالأمراض المعدية والأوبئة يستفيد منه التونسيون، بالرغم من أن مرحلة الحماية قد عرفت مراحل لتفشي الأوبئة سواء داخلية المنشأ بسبب تردي الأوضاع المعيشية أو بسبب المسطحات المائية، أو التي كانت تجلب بحرا مع المهاجرين والسفن التجارية. وارتفعت نفقات المؤسسة إلى 34000 فرنك سنة 1917. تبين لنا الإحصائيات سالفة الذكر مدى أهمية فعالية هذا المستشفى بالنسبة للتونسيين الذين يقصدونه من مختلف الأقاليم، وبالتوازي مع ذلك لم تخصص له ميزانية معتبرة ولم يتلق أية دعم من سلطة الحماية أو من بلدية تونس مع انه الوحيد في تونس.[2]

ما بين سنتي 1909 و1914 أنشأت سلطة الحماية عشرين مستوصفا موزعة على كل التراب التونسي، لكنها عمدت إلى سياسية مالية ظالمة بحق التونسي، من خلال ميزانية متمايزة بين الأوروبي والتونسي، فعندما تعمد إلى إنشاء مؤسسة خيرية أو صحية لصالح

[1] محمد الصالح جراد المطري، تونس في جهادها أو مذكرات مبعد سياسي، مطبعة الإتحاد، تونس، 1937، ص. 29.

[2] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص. 165.

التونسيين، تفرض ضرائب خاصة لها يدفعها التونسي من ماله الخاص في ظل تراجع الصناعات وقلة المهن وتردي الأجور. فمثلا عندما دشنت إدارة الحماية سنة 1909 سياسة بناء مستوصف خاص بالعنصر الأوربي في تونس، خَصصت للمؤسسات الصحية الخاصة بالفرنسيين بكل الدعم والتميز، وتقديم المخصصات اللازمة للتشييد والتعمير الصحي كاملة من ميزانية الدولة. وفي المقابل عمدت سلطة الحماية إلى تكليف التونسي ببناء المستوصف الخاص بهم.[1]

وعلى غرار ذلك فإن ميزانية المستشفى المدني الفرنسي الذي لا يستقبل إلا المرضى الفرنسيين البالغة 448000 فرنكا هي من خزينة الدولة. ولقد سجلت الإحصاءات معالجة 2316 وتقديم خدمات استشفاء 70795 يوم. وهذا يمثل حوالي نصف الخدمات التي يقدمها مستشفى الصادقية وبميزانية أقل من المستشفى الفرنسي، وهذا يبرز مدى إهمال السلطات الفرنسية للقطاع الصحي الخاص بالتونسيين بشكل متعمد.

قامت سلطة الحماية إحداث تعديلات على مستوى المستشفى المدني الفرنسي وأجرت عليه تحسينات سنة 1913، تمثلت في تجديد جناح الأمراض المعدية، وتحويل غرفة التعقيم في قسم الجراحة، وتركيب خزانات مياه الصرف الصحي لتصريف مياه الصرف، وبناء فرن لحرق الملابس المتسخة. هدفت عملية تجديد جناح الأمراض المعدية ضمان العزل الفعال للأمراض المعدية والفصل الكامل للمرضى من كلا الجنسين. كما سمح تحويل غرفة التعقيم بإعادة تصنيع الأجهزة الموجودة وتركيب أجهزة جديدة بناءً على طلب الطاقم الطبي للمؤسسة. يتيح الفرن الخاص الذي تم بناؤه مؤخرا بحرق الضمادات والأشياء المتسخة، عوض دفنها فقط بعد تطهيرها.[2]

[1] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص ص. 166-168.

[2] Rapport au Président de la République sur la situation de la Tunisie en 1913, op. cit, P. 130.

3- مساهمة التجارة البحرية في انتقال الأوبئة:

ساهمت حركة الهجرة والتجارة البحرية في نقل بعض الأوبئة الخطيرة بين الدول، وعليه وخوفا من انتقال الأمراض بين المستعمرات، وبين المستعمرات وفرنسا، تم بموافقة السلطات العليا بباريس على سن جملة من الإجراءات الوقائية خوفا من الأوبئة والأمراض الخطيرة المتنقلة بحرا، من أبرزها المرسوم الصادر في 27 ديسمبر 1928 الذي تضمن الأمراض الخطيرة في الفقرة الأولى من المادة الثانية[1]. والمتضمن وضع لوائح لشرطة الصحة البحرية في المستعمرات والبلدان المحمية والأقاليم المنتدبة التابعة لوزارة المستعمرات. بناء على قانون 15 فيفري 1902 المتعلق بحماية الصحة العامة.[2] وتمت هذه التشريعات بالمراعاة مع التدابير الدولية المعمول بها خلال تلك الفترة.[3]

تعتبر الأمراض سالفة الذكر في المادة الثانية الوحيدة التي تستوجب تطبيق التدابير الصحية الدائمة في المستعمرات والبلدان المحمية. ومع ذلك يجوز للسلطات الصحية أن تتخذ تدابير وقائية فيما يخص أمراض أخرى معدية. وقد نصت المادة الثالثة أنه يجوز دائما

---

[1] تضمنت المادة جميع التدابير الفعالة لمنع دخول الأشخاص الذين تظهر عليهم أعراض: الكوليرا أو الحمى أو الطاعون أو التيفوس أو الجدري، وحتى الأشخاص المحيطون بالمريض هم في حالة احتمالية إصابتهم بالعدوة، ونقل المرض خاصة الإصابة بالكوليرا. وللتأكد من أن مياه الشرب والطعام على متن السفينة آمن، ويجب تطهير المياه على متن السفينة إذا لزم الأمر. **ينظر:**

Graffeuil, Le Secrétaire général p. i. du Gouvernement général de l'Indochine Gouvernement général de l'Indochine, Décret du 27 Décembre 1928, Portant règlement de Police sanitaire maritime aux Colonies, Pays de protectorat et Territoire sous mandat rattachés au Ministère des Colonies (promulgué le 26 février 1929). Imprimerie D'Extrême-Orient, Hanoi-Haiphong. 1929, P. 10.

[2] Ibid, pp. 3 - 4

[3] وضع المرسوم بما يتوافق مع الاتفاقية الدولية للصحة المؤرخة في 21 جوان 1926. إذ يضع في اعتباره المرسوم الصادر في 11 جوان 1927، الذي ينظم استخدام T. S. F . للاستطلاع السفن، وفي حالات توجب الصعود على متن السفن التجارية. مع مراعاة المرسوم الصادر في 8 أكتوبر 1927 بشأن تنظيم الشرطة الصحة البحرية في فرنسا والجزائر. **ينظر:** Ibid, P. 4

اتخاذ تدابير خاصة من قبل السلطة الصحية فيما يتعلق بالسفن التي تعتبر ظروفها الصحية غير جيدة[1]، خاصة فيما يتعلق بالسفن المزدحمة مثل تلك التي تنقل المهاجرين.[2] كما يحق للسلطة الصحية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع دخول الأشخاص أو الجهات التي يحتمل أنها تنشر الأمراض المعدية. بالخصوص في حالة تلوث ميناء الانطلاق بأحد الأمراض المذكورة.[3]

أقيم مركز صحي في حلق الوادي، استلزم الوضع الصحي في حوض البحر الأبيض المتوسط مراقبة الوافدين من طرابلس، وبلاد الشام، وشبه جزيرة البلقان، والبحر الأسود. كما تم رفض السفن القادمة من الموانئ الملوثة أو المشتبه بها في محطة الصحة في حلق الوادي للخضوع للفحص الطبي والتطهير حيثما كان ذلك ضروريا. ولم يتم رصد أي حالة من الأمراض الوبائية، وغادرت السفن الموانئ التونسية بحالة صحية جيدة.[4]

عقب إجراء عملية المراقبة الصحية ومنح الإذن للمهاجر بركوب السفينة، يتم إصدار جواز سفر صحي فردي للشخص المعني من قبل خدمة الصحة بالميناء والذي يجب عليه تقديمه إلى طبيب إدارة ميناء وجهته في نفس يوم وصوله إلى المكان المذكور.[5]

ارتفعت ضروريات المساعدات الصحية نتيجة الحرب العالمية الأولى، خاصة ما بين

[1] كنموذج لمهاجر جزائري في ظل انعدام ظروف حسنة أثناء الهجرة على متن السفينة، فإن عمي رميلي مبارك من أم البواقي ذو83 سنة، أكد على الظروف الصعبة جدا للهجرة، حيث ذكر أن السفينة التي أقلتهم من ميناء الجزائر" جبل ديرا" إلى مرسيليا لم تكن جيدة وتحتوي على كراسي خشبية وحديدية غير مريحة، وخدماتها سيئة مع اكتظاظ المهاجرين وتصادمهم مع بعض بشكل متكرر لما ترتطم السفينة بالأمواج. لقاء مسجل مع عمي رميلي مبارك، 83 سنة من أم البواقي، تاريخ 23 ديسمبر2023. . Adoma، توقيت المقابلة:11:30.

[2] Graffeuil, op. cit. P 5.

[3] Ibid. P 4.

[4] Rapport au Président de la République sur la situation de la Tunisie en 1913,op. cit. P 132

[5] Ibid. P 132.

1913 و1917، وقد واكب ذلك مطامع التونسيين بأن ترفع الحكومة ميزانية القطاع الصحي الخاص بالمسلمين، لكن وقع العكس وانخفضت المساعدات من 55292 فرنكا سنة 1913 الى 28930 سنة 1917، كما نقصت مساعدة البلدية بحوالي 600 10 فرنكا، ووجدت إدارة الحبوس نفسها مضطرة سنة 1917، لزيادة مساهمتها التي فرضتها إدارة الحماية عليها بدفع 4000 فرنكا.

وازدادت مساهمة المسلمين بحوالي17000 فرنكا، وتضاعف دخل سعر السرير للمرضى الذين يدفعه التونسي21500 فرنكا سنويا عما كان عليه سنة 1917. ويظهر ذلك التميز الممنهج من طرف إدارة الحماية أنها لا تدعم بشكل كبير المؤسسات الصحية التي تخدم التونسي. وفي المقابل أولت إدارة الحماية اهتماما كبيرا بالحيوانات، فخلال سنة1917 أنفقت حوالي353900 فرنك على معهد تونس البيطري من خزينة دولة تونس.[1]

تناقصت نسبة الأوبئة بصفة جلية منذ العشرينات، مثل الطاعون الذي ظهر لآخر مرة في البلاد عام 1929، لكن توجد أوبئة ضلت تفتك من حين لآخر بأعداد معتبرة من السكان التونسيين، وهي الكوليرا والسل والتيفوس. خاصة في ظل المجاعات، فقد كان السكان في الوسط والجنوب يعانون من انحباس المطر، مما أدى ذلك إلى انتشار بعض المجاعات في الأرياف خاصة جنوب تونس، مثل مجاعة العام الأبيض 1887-1888، أو مجاعة 1936 - 1937، أو مجاعة 1944 - 1947 الرهيبة التي أتت على الزرع والضرع في أغلب جهات البلاد وأدت إلى هجرة داخلية لأعداد هائلة من الوسط والجنوب نحو الشمال الخصيب، مما استوجب تدخل سلطات الحماية تنظيما وفي حالات إرجاعهم عنوة إلى الجنوب.[2]

[1] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص. 169.

[2] الهادي التميومي، تاريخ تونس الاجتماعي1881- 1956، المرجع السابق، ص. 133.

المبحث الثالث:انعكاسات التحولات الاجتماعية على الحياة الاقتصادية والثقافية في تونس

انعكست التحولات الاجتماعية التي مست سكان تونس، على الحياة الاقتصادية والثقافية بشكل مباشر، فأحدثت تغيرات مست العنصر التونسي الأصيل والعنصر الأجنبي الدخيل، القادم في إطار الهجرة العكسية.

أولا: تأثير التحولات الاجتماعية على التغيرات في الحياة الاقتصادية

1- التغيرات ذات الطابع العقاري: نقصد بذلك التحولات التي مست الأراضي سواء بالنسبة للمعمر الأوروبي أو التونسي. والتي شملت على:

1-1- الملكيات الزراعية الأوروبية الكبرى في تونس:

تواصلت سياسة نظام الحماية في مصادرة الأراضي خدمة لمشروعها الاستيطاني في تونس، وتم إنشاء أربعة جمعيات رأسمالية كبيرة، استحوذت على 34000هكتار، خلال سنة 1898 كان 275 مالكا أوربيا كبيرا، يسيطرون على مساحة 476000 هكتار، كما تم إنشاء صندوق لمساعدة صغار المهاجرين وتشجيعهم على استغلال الأرض وخدمتها، وبعدها اعتمدت الجمعية الوطنية على مبلغ75 مليون فرنك لدعم مشروع الهجرة والاستيطان، وقد بلغ عدد المزارعين الفرنسيين سنة 1911 حوالي1897 مزارع، ورغم كل هذه المجهود إلا أن النتائج كانت ضعيفة حتى حدود 1914 في ظل تفوق العنصر الإيطالي. ص200 العقاد[1].

أصدرت سلطة الحماية مرسوم بتاريخ 31 ديسمبر 1913، والمنشور بتاريخ 24 جانفي 1914 نص على تعزيز استعمار الاستيطان على أوسع نطاق ممكن، والتشجيع على الهجرة العكسية إلى تونس من خلال استقطاب فلاحي فرنسا، وتمكينهم من الاستقرار فيها

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص. 200.

بربطهم بالأرض وتوفير الدعم، وتسهيل اختيارهم لامتيازاتهم وإن كان على حساب التونسي، ومتابعتهم خلال المراحل الأولى من حياتهم كمستعمرين. وقد أعاد المرسوم صياغة مختلف الأنظمة المتعلقة باستعمار البلاد في نص واحدا يخدم الاستيطان ونظام الحماية والمعمر الفرنسي.[1]

علاوة على ذلك خططت سلطة الحماية في تونس بعد الحرب العالمية الأولى ولكي تحقق الاكتفاء الغذائي بفرنسا، إلى الاستيلاء على كل أراضي البور في تونس، ولتي قدرت بحوالي 3.500.000 هكتار وبذلك توسعت المساحة المستغلة من طرف الأوروبيين في تونس.

وفي نفس الوقت سيطر الاستيطان على الأرض مستغلا التونسي كيد عاملة وأداة لتحقيق الثروة، فزادت ممتلكاتهم ومساحة أراضيهم لتقارب ملكيات الأوربيين حوالي770500هكتار أي خمس المساحة المزروعة من إجمالي30766.000هكتار، ليحقق قيمة الإنتاج السنوي الخاص بالأراضي الأوروبية حوالي 6.707 مليار فرنك سنة 1946. وهذه القيمة المالية الكبيرة والأراضي الشاسعة كانت مستغلة من طرف 5000 مزارع أوروبي فقط. كما أن الأراضي التي احتوت في باطنها على المعادن قد ضمت كلها لأملاك الدولة، وبعدها سلمت لمستثمرين وشركات فرنسية مقابل مبالغ رمزية. ومن أبرز المعادن الفوسفات قرب مدينة قفصة المكتشف سنة1885 ثم في مناطق أخر، لتصبح تونس من أكبر المصدرين للفوسفات حتى حدود الحرب العالمية الأولى، حيث بلغت قيمة صادراتها من المعدن سنة 1914 حوالي3470 مليون فرنك.[2]

[1] Rapport au Président de la République sur la situation de la Tunisie en 1913, op. cit, P. 125.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص. 201.

وبذلك ساهمت أراضي الأحباس في تحولات طابع الأراضي من حيث الملكية وتوسيع الملكيات الخاصة بالأوروبيين عامة وبالفرنسيين خاصة.[1]

1-2- البرجوازية العقارية التونسية:

تضررت هي الأخرى بالسياسات الفرنسية، فبعدما كان لها نفوذ كبير وتحوز على مساحات معتبرة من الأراضي وتتلقى العديد من الامتيازات وتدعم سلطة بتوفير كفاءات علمية – نتيجة وضعهم المادي الجيد علموا أبنائهم–، لكنها أمست مع مطلع القرن العشرين فاقدة لأراضيها وممتلكاتها لصالح المعمر الفرنسي، كما تضرر نمط عيش بعض العائلات من هذه الفئة بسبب نقص الموارد وفقدان الوظائف.[2]

1-3- فئة صغار الفلاحين التونسيين:

مثلت هذه الفئة الغالبية الساحقة من الشعب التونسي في البوادي، الذين ملكوا وخدموا الأراضي بشكل متوارث عن الأجداد، لكن سلطة الحماية الفرنسية سلبتهم أراضيهم التي تعد مصدر رزقهم ومركز استقرارهم، وزادت نسبة الضرر بعد أن طبقت سلطة الحماية سياسة الاستيطان الرسمي ابتداء من سنة1892، فكثفت عملية مصادرة الأراضي، وحصر القبائل، وتقسيم الأراضي وتجزئتها. وحتى المعمر كانت له مساهمة في هذه السياسية من خلال افتعال المشاكل مع القبائل، وخلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1907 -1914 اتهم المعمرون قبيلة "العبادلية" بإثارة المشاكل والتمرد على السلطة ليتم بعدها طردهم من أرضيهم والاستحواذ على ملكياتهم.[3]

[1] Rapport au Président de la République sur la situation de la Tunisie en 1913, op. cit, P P. 126 -128.

[2] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص. 56.

[3] نفسه، ص ص. 57-60.

- ساهمت كذلك سياسة مصادرة أملاك الحبوس التي طبقتها سلطة الحماية بشكل تدريجي خدمة للمهاجر الأوروبي، في تهجير عشرات الألف من سكان الأراضي من البدو والرحل والرعاة، فزاد ذلك من بؤسهم وفقرهم، كما أحدث ذلك تغيرات في نمط معيشتهم من نمط البدو الرحل إلى البدوي الذي يسكن ضواحي المدن في أكواخ.

- وحتى سياسية تعويض أراضي الوقف مقابل أرض أخرى كانت مهينة للتونسي الذي أستغل بشكل كبير، فقد وثق تعويض أرض حبوس بحانوت- وللأسف الذي قوم ثمن تلك الأراضي بما يرضي الفرنسيين هو التونسي أحمد الصنادلي[1]-، فكيف بالتونسي الذي يمارس الزراعة المعيشية أو الرعي في أرضه أن تحوله سلطة الحماية إلى شخص مستقر يمارس التجارة مثلا. وبالتالي فإن هذه السياسة كانت ربحا على المعمر الفرنسي، وكانت تدهورا للبدوي التونسي، وحتى الحياة العلمية تضررت بفعل مصادرة الحبوس، فجامع الزيتونة مثلا تضرر ففي مدينة تونس كان مخصص جزء من الأوقاف للإنفاق على.[2]

- تضرر سكان القبائل جراء مصادرة الأراضي بحيث أصبح شبابها بطالا هائم في الطرقات، فريسة للجوع الذي لا تحمد عقباه أو تكدرهم في المدن وعيشهم في بؤس متزايد. وبهذا تولد التشرد بالبلاد التونسية، إلى درجة أن جذب هذا الواقع انتباه المقيم العام سنة 1901، فقال ما يلي معبرا عن الواقع الأليم: " قد وقع لفت نظر سلطات الحماية منذ سنوات، إلى العدد المتزايد بإطراد، من شبان الأهالي المتعاطين التسكع والذين مالهم من طريق إلا الوقوع على مقاعد المحاكم الزجرية. كما أن وكالة النيابة العامة قد لاحظت لعدة

مرات هذا الوضع المؤسف... ويبدو لي أنه لا يمكن تغيير وضع كهذا، مرتبط بأسباب

[1] لم يوضح المصدر من هو أحمد الصنادلي، رغم ما قام به لصالح الفرنسيين ، ولم نعثر له على تعريف فيما توفر لدينا من مادة علمية. والغالب انه تاجر أو حرفي صنايعي في الجلود والأحذية، بحكم أنه قد شاع في تونس ربط المهنة بالإسم.

[2] محمد الصالح جراد المطري، المصدر السابق، ص ص. 26-28.

اقتصادية واجتماعية عديدة ومعقدة. " [1]

- تضررت البرجوازية العقارية التونسية هي الأخرى بالسياسات الفرنسية، فبعدما كان لها نفوذ كبير وتحوز على مساحات معتبرة من الأراضي وتتلقى العديد من الامتيازات وتدعم سلطة بتوفير كفاءات علمية - نتيجة وضعهم المادي الجيد علموا أبنائهم-، لكنها أمست مع مطلع القرن العشرين فاقدة لأراضيها وممتلكاتها لصالح المعمر الفرنسي، كما تضرر نمط عيش بعض العائلات من هذه الفئة بسبب نقص الموارد وفقدان الوظائف.[2]

بالإضافة إلى العوامل سالفة الذكر فقد تضرر صغار الفلاحين أكثر بعد الحرب العالمية الثانية لما ضربت البلاد موجة جفاف سنوات1945-1947، فأصيبوا بالبؤس والفاقة الشديدة، مما دفع أغلبيتهم بالهجرة الداخلية نحو الشمال بحثا عن الاستقرار قرب المدن، تاركين خلفهم أراضيهم ليسيطر عليها الأوروبيون وخاصة الفرنسيون.[3]

- تضرر الفلاحون ومربي الماشية كثيرا بسبب سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلاحية وأراضي البور وتسليمها للمعمر الفرنسي، وتعسف الإدارة من خلال منع تنقل القبائل والرعاة إلا برخصة رسمية من المقيم العام، وبسطت الحكومة والمعمر نفوذهما على المراعي الشاسعة التي كانت تعتبر أراضي بور، وتم مصادرتها هي الأخرى، مما دفع بالكثير منهم إلى بيع قطعانهم والتحول إلى نمط الاستقرار[4] في المدن أو العمل كخماس أو أجير.[5]

امتدَّ ظلم المعمرين للتونسيين؛ إلى درجة أن الفرنسيين طالبوا بعض الراعاة التونسيين

---

[1] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص. 61.

[2] نفسه، ص. 56.

[3] الهادي التميومي، تاريخ تونس الاجتماعي 1881-1956، المرجع السابق، ص. 102.

[4] نفسه، ص ص. 123- 124.

[5] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934، المرجع السابق، ص ص. 60-61.

بتعويض مالي، في حالة دخول أغنامهم إلى أراضي المعمر ولو بالخطأ، وذكر تونسي من النخبة في كتابه، أنه كان شاهدا عيان على مأساة، تمثلت في مطالبة أحد المعمرين تعويض مالي من راعي تونسي دخلت أغنامه إلى أرضه، فقام الفرنسي بحساب عدد أثار حوافر الأغنام وطالب بـ 5 فرنك فرنسي كتعويض عن كل حافر.[1]

1-4- مصادرة أراضي الوقف:

رأت إدارة الحماية أن الأراضي الشاسعة التابعة لهيئات الوقف" الحبوس"[2] والخاضعة للقبائل تعتبر مورد مهم للاستيطان يجب السيطرة عليه، وهي مساحات غير مستغلة بشكل عصري، والتي كانت تشكل مساحات شاسعة جدا تتجاوز مساحة بعض القطع منها 100,000 هكتار، واعتبرت عائق يحد من توسع مشروع الاستيطان الأوروبي في وسط وجنوب تونس فأصدرت جملة من المراسيم بعد أن مهدت طريق الاستيلاء عليها عن طريق الفقه الإسلامي[3].

عمدت سلطة الحماية في تونس إلى إصدار مرسوم 12 أفريل 1913، بشأن توطين

[1] محمد الصالح جراد المطوي، المصدر السابق، ص. 28.

[2] الأحباس: مصطلح مرادف لكلمة الوقف المستخدمة في المشرق، وهي عمل خيري ذو طابع ديني اقتصادي. وهو يُشير إلى الأصول النقلية التي لا يجوز التصرف فيها بعد أن يهبها صاحبها لجهة محددة، يتم إدارتها مباشرة من قبل جهة خاصة التي سجل الوقف باسمها، بعدها بفترة تم استحداث مؤسسة جمعية الحبوس. تخصص عائداتها لأعمال الخير والبر ودفع الضرر الاجتماعي، أو لصيانة مؤسسات التعليم، وغيرها من الأعمال. ينظر:

Rapport au Président de la République sur la situation de la Tunisie en 1913, op. cit, P. 126.

[3] وظفت سلطة الحماية العامل الديني واستجلاب الفتوة في عدة مجالات، منها البحث في الفقه الإسلامي عن كيفية مصادرة الأحباس دون أن تصطدم بالتونسيين سلطة وعلماء، وبعد البحث وُجد رأي ضعيف في المذهب المالكي فعملوا به، وهو رأي يجيز الإجارة المستدامة للوقف. وموقف أخر في المذهب الحنفي يجيز استبدال أرض الموقف بما يقابله من أرض أخرى إذا كان في ذلك مصلحة للوقف. بما يسمى الإنزال. ينظر: صالح العقاد، المرجع السابق، ص. 199.

أراضي الحبوس، بحيث يُنقل حق الإنزال إلى المستأجر، الأمر الذي سيمكنه من حيازة العقار والانتفاع به بشكل دائم، مقابل أجر رمزي ثابت لا يتغير، ويتمتع هذا الأخير بجميع

حقوق المالك الحقيقي. فمن جهة يخدم الاستيطان ويضمن الاحتفاظ بالملكية بشكل دائم وبالتالي لن لتعود إلى التونسي، شريطة أن يدفع الأقساط السنوية بانتظام ومن جهة أخرى، يمكنه بيع حق الإنزال مع الاستفادة من جميع الأرباح الرأسمالية التي قد تكون الأرض قد اكتسبتها خلال استغلالها. في ظل دعم المعمر الذي استبشر بالمخطط الذي يصب في مصلحته ويزيد الخناق على التونسي، فمصادرة أراضي البور أدى إلى غلق مواطن الرعي أمام أنعام التونسيين[1].

تضررت القبائل جراء مصادرة أراضيهم. وأصبح شبابها بطالا هائم في الطرقات، فريسة للجوع الذي لا تحمد عقباه، فهاجر بعضهم إلى المدن حاملين معهم البؤس، وبهذا تولد التشرد بالبلاد التونسية، إلى درجة أن جذب هذا الواقع انتباه المقيم العام سنة 1901الذي صرح معبرا عن الواقع الأليم: "... قد وقع لفت نظر سلطات الحماية منذ سنوات، إلى العدد المتزايد باطراد من شبان الأهالي المتعاطين التسكع، والذين ليس لهم حل إلا القعود على مقاعد المحاكم الزجرية، كما أن النيابة العامة قد بينت لي هذا الوضع المؤسف لعدة مرات. ويبدوا لي أنه لا يمكن تغيير وضع كهذا، واقع مرتبط بأسباب اقتصادية واجتماعية عديدة ومعقدة..." [2]

1-5- توسع ملكيات الفلاحة الخاصة بزراعة الحبوب:

كانت المساحة المزروعة من الحبوب سنة1881 تقدر بحوالي 500,000 هكتار، ولكن بعد استغلالها من طرف المعمرين الأوربيين الذين قدموا إلى تونس في إطار الهجرة

[1] علي المحجوبي، ما يجب أن تعرف عن إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص. 183.
[2] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934، المرجع السابق، ص. 61.

العكسية وتسلم لهم أراضي سلبت ظلما من التونسيين، تضاعف المساحة ثلاثة أضعاف إلى حوالي 1,500,000 هكتار، وساهم فل ذلك جلب الأوروبي معه تقنيات الفلاحة الحديثة وأدخل آلات عصرية في الفلاحة، كما تلقى دعم قانوني لتسجيل الأراضي واكتساب حق الملكية من طرف إدارة الحماية، وكذلك دعم مالي من خزينة الدولة. وخاصة العنصر الفرنسي الذين استغلوا لوحدهم حوالي 190,000 هكتار سنة 1946 وقدر إنتاجهم ب 2 مليون قنطار بمعدل 11.7 قنطار/هكتار، وفي المقابل في نفس السنة استغل التونسي أراضي قدرت مساحتها بحوالي 481,000 هكتار- أرض جلها كراء وليس تملك- ليحقق المزارع التونسي حوالي1,300,000 قنطار بمعدل 2.8 قنطار/هكتار.[1]

2- تضرر الحرف التقليدية:

عرفت طبقة الحرفيين تدهورا كبيرا نتيجة ظهور الصناعات الأوروبية التي غزت السوق التونسية ومنافسة المنتجات المحلية التقليدية مثل ما حدث لأهم رمز من رموز الصناعة التقليدية وهي صناعة الشاشية، إذ لم تتمكن الصناعة المحلية من مجاراة المنتجات الأوروبية المصنعة بالوسائل الحديثة والتي تميزت بالكمية الكبير والتكلفة القليلة. هذا الوضع أجبر العديد من الحرفيين على ترك حرفهم، مما عرضهم للبطالة والفقر، وتدهورت أوضاعهم الاجتماعية، وقد ساهمت السياسة الاستعمارية في هذا التدهور عبر دعم مصالح الشركات الفرنسية على حساب الصناعات المحلية التي لم تدعم ماليا ولم يخصص لها فرع في مجال التعليم التكويني. وحتى تضرر فلاحي ومربي المواشي ساهم في نقص المادة الأولية المتمثلة في الجلود[2].

[1]René Bouvier ,Tunisie 1952, Imprimerie André Tournon et Cie, rue Delambre, Paris, 1952, p. 29.

[2] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934، المرجع السابق، ص. 40.

3- تضرر التجار:

شهد نشاط فئة التجار تراجعا ملحوظا بسبب العراقيل التي فرضتها إدارة الحماية، حيث تم تقييد نشاطهم التجاري وحرمانهم من السيطرة على السوق، التي أصبحت محتكرة من قبل التجار الفرنسيين، وقد سعت هذه الفئة من المعمرين لجعل السوق التونسية منفذا لترويج منتجاتهم وسلعهم، مما أضعف نفوذ التجار التونسيين بشكل كبير. خاصة في مجال التجارة الخارجية[1].

4-تضرر العمال:

عانت الطبقة العاملة التونسية من ظروف صعبة تمثلت في تدني الأجور وإهمال الموظف التونسي[2]، وتحول العديد من الملاك إلى عمال يحصلون على أجور يومية زهيدة. وقد تفاقمت الفوارق الاجتماعية بين الطبقة العاملة التونسية والبورجوازية الفرنسية، في ظل استغلال الشركات الاستعمارية لليد العاملة المحلية في قطاعاتها المختلفة، مما أجبر العمال التونسيون على القبول بظروف العمل القاسية نتيجة الفقر وسوء التغذية والتسلط الاستعماري، إضافة إلى التمييز في الأجور بين المستوطنين والتونسيين.[3]

ومرد تراجع إنتاج الفلاح التونسي يعود إلى سياسية العنصرية التي طبقت على العنصر التونسي، الذي كان صاحب حق ملكية الأراضي واستغلالها دون شرط ولا قيد، فمارس نشاط فلاحي على أرضه بعد أن قام بكرائها من عند المعمر الأوروبي، واستعمل آلات تقليدية في الحرث والغرس، كما طبقت عليه ضرائب جائرة، ومنع من التنقل نحو

[1] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934، المرجع السابق، ص. 63.

[2] عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص. 35.

[3] نفسه، ص. 53.

الشمال للعمل الموسمي. كل هذه التحولات ذات الطابع الاقتصادي هو نتاج فرض الحماية وجلب العنصر المهاجر الأجنبي إلى تونس وتقيد الهجرة الداخلية.

ثانيا: تأثير التحولات الاجتماعية على التغيرات في الحياة الثقافية

ترسخ لدى نظام الحماية في تونس بأن المؤسسات التعليمية والنظام التعليم ككل هو الركيزة الأساسية للهوية الإسلامية التونسية، خاصة بوجود نظام تعليمي عصري[1] قبل 1881، كما أن مشروعها الاستعماري الذي يحمل في طياته مشروع ثقافي غربي يهدف إلى تغير القيم والعادات وأخلاق التونسيين، بغية إنتاج جيل عصري مطاوع يخدم مصالحها، لكنها واجهت منذ الأيام الأولى في تونس مشكلة عويصة مقارنة بأهدافها الثقافية المتعصبة، إذ وجدت نظام تعليمي شبه متكامل من مؤسسات تعليمية ومدارس توافق كل الأطوار التعليمية من ابتدائي وتعليم ثانوي وتعليم لغات أجنبية، وتعليم عصري يواكب الحضارة الأوروبية خاصة في المدرسة الصادقية.

وعليه عمدت سلطة الحماية، على العبث بالمناهج العربية واستحداث معاهد ومناهج فرنسية، وفتحت المجال أمام النشاط التبشيري التعليمي وتم فتح مراكز ظاهرها القيام بالأعمال الخيرية لكن هدفه تنصير الأطفال ومزاحمة الكتاتيب والزوايا[2]. على غرار ذلك حالت إدارة الحماية دون انتشار التعليم، فحددت عدد المدارس بطريقة لا تتناسب مع عدد

[1] نصت المادة 45 من مرسوم المعهد الصادقي التنظيمي، على أنه في وقت الراحة على الطلاب ممارسة الرياضة والتدرب على السلاح الأبيض ولهذا تم إلحاق المعهد بطبيب. وقد كانت الغاية تأسيس الصادقية إعداد نخبة مثقفة ثقافة علمية وأن تساهم في ايجاد اطارات وطنية تتجاوب مع الحاجات الجديدة، وذلك بإرسال عدد من المتفوقين الى اوروبا كل سنة، تحضيرا لهم لدخول الجامعات والمدارس العليا. **ينظر**: عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص. 57.

[2] التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية1881- 1939، مجلد 2، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس، 1992، ص. 251.

الأطفال البالغين من التعليم حتى بلغ عدد الملحقين منهم بالمدارس بنسبة عشرة في المائة فقط من مجموع الأطفال التونسيين الذين بلغوا سن التعليم. ووقفت ضد نشر وتطوير الثقافة العربية، وفرضت على الشباب التونسي مناهج فرنسية كان القصد منها القضاء على الهوية القومية في الشباب التونسي وإضعاف مقوماته الوطنية[1] .

1-أهداف السياسية التعليمية لنظام الحماية في تونس:

اعتبر الثعالبي أن التعليم المعاصر المستحدث من طرف نظام الحماية، يرمي إلى تعويض الثقافة التونسية الأصيلة، وهو بعيد كل البعد عن طابع وعادات المسلم التونسي، كون القائمين على وصاية المشروع يسعون إلى فرنسة أبناء تونس، ومحاولة طمس التاريخ المحلي، واستحقار الرموز والنخب الوطنية، وهو بالنسبة للأطفال كمعملية غسل الأدمغة ثم تعبئتها بمفاهيم غير مفهومة تتنافى والقيم الإسلامية، ولا يتجاوز جلهم التعليم الابتدائي بعد أن اضطربت عقولهم وفقدوا ضميرهم وأخلاقهم فلا يقدسون احترام الآباء ولا القيم العائلية، وبالتالي يفقدون جذورهم.[2]

لم تقدم إدارة الحماية على تقديم أي دعم أو إصلاحات بخصوص التعليم العربي ومؤسساته، وحتى المرسوم الصادر بتاريخ 8 نوفمبر 1898 في مادته العاشرة نص على:"...أما المدارس التي لا تدرس سوى العربية فلا تخضع لأي تعديل...". وهذا يهدف إلى ضرب المدرسة العربية، وحتى لو أبدت السلطة مرونة في موقفها تحت ضغط النخب والاحتجاج، فإنها في كل فرصة تعارض بكل قواها إدراج أي إصلاح يوافق الثقافة التونسية.

وتم قطع دابر أي دعم مالي من الحماية، وكلما إحتج الطلاب عن الوضع، وقدموا مطالب

[1] يونس درمون، المرجع السابق، ص.33.

[2] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص ص. 65 -66.

لتحسين التعليم، حكمت الحكومة عليهم بأن مثل هذه المطالب تهدد أمن الدولة. [1]

2–أنماط التعليم:

– حرصت سلطة الحماية على تعليم اللغة العربية للأوروبيين خاصة منهم الفرنسيين، حتى يتقنوا الترجمة ثم يتم استخدامهم لمصالح الاستعمار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وللتغلغل في أواصل البلاد. وتم ترسيم ذلك من خلال مرسوم 28 مارس1888 الذي نص على: "...نظرا لأهمية تشجيع الأوربيين الذين يقطنون في تونس... لتعلم اللغة العربية ونظرا للفائدة المرجوة من معرفة الموظفين المستخدمين في مختلف الإدارات لهذه اللغة..."[2].

2–1–التعليم الديني: طلب لا فيجري من المبشرين الشبان المجيء إلى تونس، زاعما على حد قوله بأن عرب تونس ليسوا مسلمين متعصبين، وسوف يخضعون بسهولة لتقاليدنا، ويجب أن يتم إعلان عن مشروع بعث قرطاج المسيحية. وعليه طلب ببناء المؤسسات والمعاهد التي ستخدم مشروعه التنصيري، فأنشأ على إثر ذلك معهد سان لوى بقرطاج سنة 1880، الذي سيتحول في سنة1881 إلى معهد سان شارل بتونس.[3]

2–2–التعليم المهني: دفعت إدارة الحماية عدة أسباب لإنشاء مدارس التعليم المهني، أهمها ما ورد في رسالة دورية موجهة بتاريخ 8 أفريل 1913 من المدير العام للتربية إلى مفتشي المدارس الابتدائية في تونس، تنبههم بضرورة تكوين التلاميذ على بديهيات الشغل

[1] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص. 60.

[2] نفسه، ص. 60.

[3] عبد الجليل التميمي،" دور المبشرين في نشر المسيحية في تونس 1830– 1881 "، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد3، جانفي1975، ص. 64.

والتصميم، حتى يكتسبوا خبرات مهنية تخولهم في المستقبل الاشتغال في الورشة بكفاءة ومردود جيد، وهذا يصب في مصلحة المعمر الأوروبي وإدارة الحماية.[1]

2-3- التعليم الزراعي: تم استحداث التعليم الزراعي في تونس منذ السنوات الأولى من فرض الحماية، حيث تم إنشاء بتونس المدرسة الفرنسية للزراعة سنة 1898. وهي معهدا للتعليم العالي ترمي إلى تكوين الفنيين في العلوم الزراعية وتهيئة المعمرين الشبان، وبعد تخرجهم من التكوين يحصلون على قطعة أرض ودعم مالي وقانوني، مع توفير الآلات الزراعية الحديثة.[2]

3- سياسية نظام الحماية اتجاه التعليم العربي التقليدي:

عينت إدارة الحماية لوي ماشوال[3] (Louis Machuel) كمدير عام للتعليم التونسي للفترة الممتدة ما بين سنتي 1883- 1908، وبعد فترة وجيزة من توليه المنصب انكب على تغيير التعليم في تونس رغم إدراكه كره المسلمين لذلك وإعراضهم عنه، والهدف من هذا كله إيجاد جيل من الأطفال متعلم تعليم عصري وفق نظام تربوي عصري[4]، يعمل على تدعيم

---

[1] Rapport Bibliothèque Au Président de La République sur La Situation de La Tunisie en 1913, Société Anonyme de L'imprimerie Rapide, Tunis, 1914,p. 59.

[2] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص. 101.

[3] لوي مارشال: ولد ماشوال بالجزائر المستعمرة سنة 1843، تلقى تعليما مزدوجا أوروبيا وعربيا، حيث أتقن التحدث باللغة العربية بطلاقة كبيرة، وهذا ماسهل عليه معرفة الحياة الثقافية والتعليمية في تونس، إرتكز مشروعه التعليمي على إيجاد تقارب بين الاطفال من مختلف الديانات، وقام بتأسيس المعهد العلوى بتونس سنة 1884. **ينظر:** ماكن ريشارد،" لوي ماشوال والإصلاح التربوي بتونس خلال السنوات الأولى للحماية الفرنسية"، **المجلة التاريخية المغاربية**، المرجع السابق، ص. 63.

[4] وفي المقابل؛ عملت إدارة الحماية على قطع موارد الدعم المالي للمدارس التونسية ومصادرة الوقف الداعم لها بشكل كبير، مما آل بالمدارس والتعليم للسقوط. **ينظر:** عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص. 53.

الحماية ويتصدى لكل من يقف ضد فرنسا، فضلا عن تدعيم الإدارة المركزية بموظفين متعلمين وذوي كفاءة، وهكذا أنشئ المقيم العام كامبون سنة 1883 إدارة التعليم العام وعين لوى ماشوال مديرا لها والذي وجد تشجيع ودعم من المقيم العام، وفي المقابل نفورا من النخب التونسية.[1] وقد تباينت ردود فعل المسلمين بين مرحب ورافض للمشروع التعليمي الجديد في تونس، خاصة بعد تأسيس المعاهد الفرنسية[2].

بالإضافة إلى الدعم الذي وفره المقيم العام، وجد ماشوال في تونس عاملا أخر حفزه أكثر على استحداث معاهد ومدارس فرنسية في تونس، وهو وجود خلال فترة ما قبل فرض الحماية عدد من المدارس الخاصة للأوروبيين والمعهد الصادقي العصري في منهجه التعليمي ومعهد الرابطة الإسرائيلية الخاصة باليهود، ولم يكن المشروع موجه لأبناء المسلمين وفقط[3]، بل كان يستهدف كذلك أبناء المعمرين، مؤمنا باختلاط الأطفال مع اختلاف دياناتهم ولغاتهم وثقافاتهم، بهدف إنتاج جيل متشبع بالقيم والثقافة الفرنسية يخدم مصالح فرنسا في تونس.[4]

لكن الواقع كان عكس ذلك تماما فلم تكن المساواة بين التلاميذ عكس ما كان يروج له، فقد كان يقسم الطلاب في الصباح والمساء إلى ثلاثة صفوف ويجري الترتيب حسب الأولوية فيمر الفرنسيون أولا، ثم الطليان، ثم اليهود التونسيون، ثم وأخيرا المسلمون التونسيون، وهذا

تميز طبقي عرقي ديني. تباينت ردود فعل المسلمين بين مرحب ورافض للمشروع التعليمي

---

[1] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص.63.

[2] نفسه. ص63.

[3] في فترة لاحقة أدرك أبناء تونس مدى أهمية التعليم العصري في حياتهم، وخاصة بعد أن سيطر الأجنبي المهاجر على الوظائف والثروة، ووظف التعليم العصري في الفلاحة. **ينظر:** الهادي التيمومي، تاريخ تونس الاجتماعي 1881 -1956أ المرجع السابق، ص. 52.

[4] نفسه، ص. 63

الجديد في تونس، خاصة بعد تأسيس المعاهد الفرنسية في عدة مدن[1].

4-مراحل تدخل نظام الحماية في التعليم التونسي:

أ-المرحلة الأولى 1881-1890: خلال حكم المقيم العام بول كامبون الذي تصور بأن بعض الطرق الصوفية لها دور في مواجهة نظام الحماية الفرنسية في تونس، والتي عرفت نشط إصلاحي لمدير التعليم لوي ماشوال، بالإضافة لنشاط مكثف لرجال الدين الناشرين للمسيحية بواسطة التعليم والتكفل بالأيتام.[2]

ب-المرحلة الثانية1880-1914: التي عرفت تغير في توجه مدير التعليم الجديد، الذي سعى إلى التقرب من النخب التونسية المزدوجة الثقافة خرجي المدارس الفرنسية، ثم عمد إلى محاولة إدخال مناهج عصرية[3] في نظام تعليم الزيتونة سنة1891، فثارت ضده جماعة من العلماء المحافظين، فتخوفت الإدارة من ذلك لعلمها بمدى نفوذ الزعامات التقليدية في المجتمع التونسي، ومع مطلع القرن العشرين، وقع تصادم بين مناهج التعليم الفرنسية الحديثة ونشاط النخب الوطنية، التي طالبت بالإصلاحات في ظل تقاربها خلال هذه الفترة

---

[1] ماكن ريشارد،" لوي ماشوال والإصلاح التربوي بتونس خلال السنوات الأولى للحماية الفرنسية"، **المجلة التاريخية المغاربية**، المرجع السابق، ص. 63.

[2] أرنولد قرين، " سياسة فرنسا الإسلامية تونس 1881 - 1918"، **المجلة التاريخية المغاربية**، المرجع السابق، ص. 60.

[3] إن المتتبع لمساعي الحماية في تطوير التعليم التونسي قد يظن بأن قبل سنة1881 لم توجد أية مشاريع إصلاحية تعليمية في تونس والعكس صحيح، بحيث أنه وبتاريخ 1 أكتوبر1842 أعيد النظر في برامج التعليم التونسية فتم إصدار قرار ينظم سير الدروس ويحسن رواتب الأساتذة، ويفرض عليهم الدوام ويضمن حسن التدريس، بإنشاء مجلس الجامعة المكلف بالتفتيش والرقابة على الدروس وجهاز التدريس. ثم بتاريخ 27 سبتمبر 1870 ضاعفت الحكومة ميزانية جهاز التعليم، من أجل أن تمنح أساتذة المسجد الجامع الكبير راتبا يزيد في حماسهم ويدفعهم إلى الاجتهاد أكثر **ينظر**: عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص. 45.

مع زعماء الزيتونة[1].

5- تعليم المرأة التونسية:

خصصت إدارة الحماية سنة 1913 ميزانية لتأسيس مدرستين، واحدة للبنات الأوروبيات والثانية مدرسة ابتدائية للبنات المسلمات[2]. وفي المقابل في سنة 1917 قام السكان التونسيين بإنشاء مدارس خاصة لتعليم الأطفال من نفقتهم الخاصة- كون أن دعم مؤسسات الوقف توقف بعد مصادرته، والجمعيات الخيرية أمست فقيرة – وقد بلغ عدد البنات في المدارس ما يقارب 1500 تلميذة، تتخرج منهن كل سنة حوالي15 طالبة، وتتواجد حوالي 100 طالبة مسلمة في معهد المعلمين التطبيقي الفرنسي، وبعد تخرجهن يمكنهن تعليم بنات المجتمع التونسي. ويرى الثعالبي[3] أن تعليم المرأة يساهم في تقدم المجتمع ولكن يجب الحيطة والحذر حتى لا تأثر عليهن ثقافة المدارس الفرنسية.

وفي المقابل طالب الرأي العام التونسي على تعليم البنات شريطة أن يتم ذلك في بيئة عربية مع بعض الدروس الفرنسية المفروضة. وفي حالات خاصة بالنسبة للعائلات الميسورة الحال، فإنها تجلب معلمة خاصة إلى البيت لتعليم بناتهن، وهنالك من تأثر بالحضارة الغربية فيرسل بناته إلى المدارس الفرنسية.[4]

---

[1] أرنولد قرين، المرجع السابق، ص. 60.

[2] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص. 63

[3] اتخذنا من شخصية عبد العزيز الثعالبي مصدرا لنا في تقصي الحقائق كونه من النخب التونسية وشاهد عيان للوقائع، ومزدوج التعليم والثقافة فليس هو المتعصب لأي طرف. بالإضافة إلى نشاطه السياسي الذي مكنه من تتبع الأوضاع الاجتماعية في تونس بشكل كبير، ودافع عنها وحتى مطالب النخب التونسية كانت في صالح التونسيين وداعمة للزيتونة والتعليم العربي. ومطالبة بالحفاظ على الهوية الإسلامية التونسية. وهذا في ظل علاقة جيدة مع سلطة الباي الذي دعم وحمى الحركة الوطنية التونسية.

[4] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص ص. 66 -68

6- تأثير الهجرة على نمط العمران في تونس:

تغيرت معالم الحياة في تونس نتيجة الهجرة العكسية واستقرار الجاليات الأوروبية، وبذلك تكونت مناطق عمرانية خاصة بالأوربيين[1]، تضم عمارات سكانية تعرف بصقلية الصغرى يقطنها في أغلب الأحيان العمال الإيطاليون، المشتغلون في مختلف القطاعات التي تستوجب البراعة والمهارة اليدوية كالتجارة وصنع الأثاث والكهرباء والبناء.[2]

بعد مصادرة الأراضي في بوادي تونس وتسليمها للمعمر المهاجر، وجدت إدارة الحماية نفسها أمام ضرورة حتمية تتمثل في توفير السكن للأوروبيين وإحداث قرى للمعمرين تشجيعا على استقرار الفلاحين الفرنسيين بالخصوص حتى يحل تدريجيا محل المزارع الإيطالي، وقد تم استحداث حوالي13 مركز استيطاني يقع جلها في المناطق التلية الداخلية، والتي لم ينجح منها بشكل كبير إلا 3 مراكز فقط[3]. كما خصصت ميزانية معتبرة لتدعيم هذا المشروع فعمدت إلى توفير متطلبات الحياة حتى ترغب الفرنسيين في الاستقرار في الريف التونسي، ومن بين أهم الانجازات لصالح المعمرين[4]:

1 - إنشاء وتطوير الطرق والخدمات المؤدية إلى مراكز الاستعمار.

2 - تزويد هذه المراكز بمياه الشرب.

3 - الصرف الصحي والزراعة والتجهيزات الأولية للقرى التي أنشأتها الإدارة.

---

[1] الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، منشورات دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1990، ص. 15.

[2] احمد القصاب، المرجع السابق، ص. 285.

[3] نفسه، ص ص. 97- 98.

[4] Rapport au Président de La République sur La Situation de La Tunisie en 1943.op.cit, P. 182.

4- تشييد الهياكل العمرانية المختلفة في هذه القرى اللازمة لاستقرار المعمرين، من مدارس، ومراكز الشرطة، كنائس وغيرها.

لم تراع إدارة الحماية حق التونسي في السكن، ولم تخص لهم ميزانية مثلما كانت تخصص للإحياء التي يقطنها الأوروبيون خاصة الفرنسيون، وقد أهمل رئيس البلدية ونوابه الفرنسيين الأحياء الشعبية في ضواحي مدينة تونس، بحجة واهية تتمثل في رغبة سلطة الحماية المحافظة على الذوق الإسلامي حفاظا على مجال السياحة، وهذا مما زاد تعفن تلك الأحياء المهملة على حد تعبير الثعالبي بالرغم من وجود فن معماري تونسي خالص[1].

كما أن جل سكان الأحياء الشعبية هم من سكان الوسط والجنوب الذين استقروا بضواحي المدن في إطار الهجرة الداخلية، وكونوا أحياء شعبية يغلب عليها الطابع البدوي.[2] توسع نطاق أحياء الأكواخ بعد سنة 1945 بشكل كبير، بحيث تكونت أحياء جديدة بمحاذاة الأحياء القديمة كحي سيدي فتح الله وبرج على رايس في المنطقة الجنوبية والجبل الأحمر، وحي بو رجل في المنطقة الغربية. مما ضاعف عدد سكانها الذين عاشوا في ظروف صعبة ومزرية.[3]

يتضح من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الثالث بخصوص التحولات الاجتماعية في تونس ما بين سنتي 1914 و1954؛ أنّ المجتمع التونسي عاش تحولات عميقة، فرضتها سياسة الحماية الفرنسية. فقد تطورت الهجرة وتواصلت خلال النصف الأول من القرن العشرين محدثة تغيرات مست الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتضاعفت سعة الهوة بين الأوروبيين الذين استفادوا من الامتيازات في مجالات العمران والتعليم والصحة والعمل

[1] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص ص. 52- 54.

[2] نورة الوسلاتي، المرجع السابق، ص. 283 .

[3] احمد القصاب، المرجع السابق، ص ص. 280-281.

والأراضي والدعم المالي، وبين التونسيين الذين وجدوا أنفسهم تابعين لنظام فرض عليهم بالقوة العسكرية والذي دعم الهجرة العكسية على حساب مصالح التونسي الذي أحيل إلى البطالة والتهميش في المدينة والريف. ومع ذلك لم تكن هذه التحولات أحادية الاتجاه، إذ أظهر المجتمع التونسي قدرة على التفاعل والمقاومة، سواء من خلال الحفاظ على العادات والتقاليد، أو عبر التحولات التي طورت المقاومة الفكرية الثقافية والاجتماعية.

الفصل الرابع

دراسة مقاربة للتحولات الاجتماعية من خلال حركةالهجرة في الجزائر وتونس 1914 - 1954

المبحث الأول: تطور ظاهرة الهجرة في الجزائر وتونس 1914 – 1954م

المبحث الثاني: تأثير الهجرة على التحولات الاجتماعية في الجزائر وتونس1914 -1954

المبحث الثالث: انعكاس التحولات الاجتماعية على الحياة الاقتصادية والثقافية في الجزائر وتونس 1914-1954

يعدُ البحث في موضوعي ظاهرة الهجرة والتحولات الاجتماعية في الجزائر وتونس خلال الفترة الممتدة ما بين1914 و1954، من المواضيع ذات الأهمية البالغة في حقل الدراسات التاريخية ذات الطابع السوسيولوجي، بحكم أنّ هذه الحقبة شهدت تأثيرات مباشرة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية، حينما أخضعت الجزائر لنظام استعماري عسكري مباشر، في حين فرض على تونس نظام حماية فرنسي قائم على تعيين المقيم العام بجانب سلطة الباي التونسي. بيد أن السياسات المطبقة في البلدين كانت متقاربة من حيث التنفيذ، ومن حيث التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

إن دراسة المقاربة بين الجزائر وتونس في هذه الفترة تكشف عن أوجه تقارب عديدة مرتبطة بظاهرة الهجرة وبالسياسات الاستعمارية للإدارة الفرنسية الموجَّهة نحو استغلال الموارد الاقتصادية والتحكم في البنية الاجتماعية والثقافية وتغيرها، كما تكشف عن اختلافات تعود إلى طبيعة النظام الاستعماري، ما يجعل دراسة المقاربة أداة فعّالة لفهم المسارات المشتركة والخصوصية في آن واحد في البلدين.

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير الهجرة في التحولات الاجتماعية، ثم تقصي أثار هذه الأخيرة على التحولات الاقتصادية والثقافية، مركزة على تطور الهجرة، التغيرات الديموغرافية، التحولات في البنية الاجتماعية التقليدية ثم وضع الأسرة والمرأة، الأثر على الحياة الاقتصادية، تطور الحياة الحضرية والثقافة اليومية. وسيتم تناول هذه القضايا في ضوء مقاربة تاريخية تُبرز جوانب التماثل التي تؤكد وحدة المصير في ظل الاستعمار الفرنسي.

يتميز واقع الهجرة في الجزائر قبل سنة 1830 بظروف خاصة، فيما تعلق بالاحتكاك الحضاري بين الجزائريين والأوروبيين داخل إيالة الجزائر، فبإستثناء بعض القناصل، التجار، رجال الدين، السجناء، أو بعض الاستثمارات الخاصة – مثل الشركة الفرنسية لصيد المرجان

في الشرق الجزائري والتي لم تكن مستقرة بسبب سوء العلاقات بين حكام إيالة الجزائر وسلطة فرنسا، بحيث يفضي الأمر في حالات إلى طرد العمال الفرنسيين من الشرق الجزائري–، فإن بقية الشرائح من مستثمرين وفلاحين ومستوطنين كانت شبه منعدمة.

وفي المقابل فإن إيالة تونس قبل سنة1881، قد عرفت تواجد الأجانب الأوروبيين وبشكل كبير خاصة من الإيطاليين واليهود والفرنسيين، وتوسع نفوذهم واستثماراتهم بعد ضعف السلطة الحاكمة وإصدارها لمشروع عهد الأمان 1857 الذي أعطى حقوق وامتيازات للأجانب بشكل كبير، مما عزز تواجد الأوروبيين وضاعف من استثماراتهم وتمليك الأراضي وبداية التدخل في السلطة الحاكمة. كما أن بعض الحكام الحسينيين أدخلوا جملة من الإصلاحات ذات طابع غربي، ومنهم من هاجر إلى أوروبا وخاصة فرنسا وتأثروا بمظاهر الحضارة الغربية فيها ونقلوا جزءا منها إلى تونس، ويمكن أن نلتمس ذلك في إنشاء مدارس عصرية وتعليم اللغات الأجنبية وإجراء تعديلات، كتحديث الجيش التونسي.

بيد أن اختلاف نمط التواجد الفرنسي في الجزائر وفي تونس، فالجزائر خضعت لاستعمار عسكري مباشر ما بين سنتي 1830 – 1962، وأما تونس فقد فرض عليها نظام الحماية ما بين سنتي 1881–1956، وهذا الاختلاف في نمط التبعية كان له دور في تباين التأثيرات على حركة الهجرة الداخلية والخارجية والهجرة العكسية بالخصوص، وما أحدثته من تحولات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية خلال الفترة المدروسة. هذه العوامل وأخرى سيكون لها تأثيرات بشكل مباشر على الحياة السياسية ونشاط الحركة الوطنية في البلدين داخليا وخارجيا.

المبحث الأول– تطور الهجرة في الجزائر وتونس ما بين سنتي1914 و1954م:

تعتبر الهجرة ظاهرة اجتماعية عرفها الإنسان منذ الأزل، لكن لفهم وظيفتها التاريخية المعقدة المركبة، وجب علينا تشريح الظاهرة لتحديد أهم محاورها المؤثرة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وذلك على النحو التالي:

1– دوافع الهجرة في الجزائر وتونس 1914 – 1954:

تعتبر الهجرة ردة فعل عن تأثير ظروف محددة، وفي الغالب هي ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية تمثل الفعل الذي دفع إلى بروز الظاهرة سالفة الذكر، وقد تعددت أسباب الهجرة في الجزائر وتونس نظرا لنمط وسياسية التواجد الفرنسي في كل بلد، وهي :

1–1–أسباب سياسية:

إن التواجد الفرنسي في الجزائر وتونس، يعني إما القضاء على النظام السابق نهائيا مثلما حدث في الجزائر، أو تقيد جزئي للسلطة السابقة مثلما حدث في تونس. عموما فإن سكان البلدين رفضوا جملة وتفصيلا وجود نظام حكم أجنبي جديد، بدليل قيام الثورات الشعبية في البلدين، وهذا ما دفع لمن توفرت له الإمكانيات إلى الهجرة الداخلية بعيدا عن مقر سلطة المستعمر، أو الهجرة الخارجية إلى الدول الإسلامية بالخصوص.

1–2–أسباب اقتصادية:

ساهمت سياسة فرنسا في الجزائر وتونس؛ من مصادرة الأراضي، مصادرة الأملاك، تشريعات قيدت حركة السكان خاصة في الريف، وضع أجهزة رقابة على القبائل، القضاء على الحرف التقليدية، وغيرها من السياسات في هجرة السكان بحثا عن أبواب الرزق، وهذا ما أكدته الوثائق الأرشيفية حيث ذكرت بأن جل الجزائريين المقدرين بحوالي 90% من

المهاجرين إلى فرنسا كان هدفهم البحث عن العمل[1]. ومثل ذلك في تونس من خلال تقرير بخصوص هجرة داخلية لسكان الجنوب والوسط، فقد كان هدف الهجرة هو طلب الرزق. [2]

أما القبائل التي حازت على وثائق ملكية الأرض، فقد تم رفع نسبة الضرائب عليها إلى درجة عدم قدرتها على دفع المستحقات، وصعبت عليها كذلك الحصول على القروض، وإن تحصلت عليها فلها تبعات وسلبيات كرفع الفوائد الربوية. مما دفعها في الأخير إلى الاستسلام وبيع الأرض للمعمر الأوروبي. لتتوجه القبائل نحو الهجرة الداخلية والخارجية. كما أن نسبة البطالة ارتفعت بين سكان الريف، بسبب فقدانهم للأرض ولقطعانهم مورد رزقهم، هذا الأمر دفعهم للهجرة الداخلية نحو المدن.

1-3- أسباب اجتماعية:

دفعت السكان رغبة تحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية إلى الهجرة الخارجية والهجرة الداخلية، وقد ساهمت الروابط العائلية والقبلية للمهاجر الأول في توسع وتنامي ظاهرة الهجرة، بعد أن يَشيعَ خبر تحسن أوضاعه المادية، والتي تنعكس إيجابا على بقية مجالات الحياة اليومية له ولعائلته، مما يدفع بأقاربه ومعارفه إلى الرغبة في الهجرة.

2- تنامي ظاهرة الهجرة:

تطورت مظاهر الهجرة في الجزائر وتونس من حيث الكم والنوع، فحجم المهاجرين كان يتزايد ويتناقص حسب الظروف الدولية والداخلية، وقد وفد الأوروبيين إلى شمال إفريقيا في إطار الهجرة العكسية، بترغيب من الإدارة الفرنسية في البلدين بغية إنجاح مشروعها الاستيطاني، واجتثاث السكان الأصلين المقاومين، وإحلال بدلهم سكان أجانب مطاوعين

[1] ANOM, 93 4127, Rapport provisoire sur L'emigration des Musulmans d'Algerie en France... Op . Cit, p. 3.
[2] ANT, A2 I223, Conference Nord- Africaine a Tunis 1925, op.cit.

لها، لكن ظروف خارجية وداخلية فرضت على الفرنسيين إصدار جملة من التشريعات لتنظيم الهجرات؛ الداخلية والخارجية والهجرة العكسية. أما بخصوص الهجرة الداخلية والخارجية، فيلعب المهاجر الأول دورا مهما في تحضير الظروف للمهاجرين الذين اتبعوا نفس طريقه، بعد أن تأثروا بتحسن مستواه المعيشي.

3-الفئات المهاجرة إلى الجزائر وتونس 1914 -1954:

تعددت وتشابهت الفئات المهاجرة في إطار الهجرة العكسية من أوروبا نحو دول شمال إفريقيا، خاصة الجزائر وتونس خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1914 و1954، كما تباينت نسب وحجم كل فئة مهاجرة نظرا لظروف محددة لهذا النمط من الهجرة، وأهم هذه الفئات هي من: فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، سويسرا، البرتغال.[1]

4- توظيف الإدارة الفرنسية للفقه الإسلامي:

4-1- في الجزائر: تجدر الإشارة إلى أن فرنسا قد توجهت نحو الفقه الإسلامي واستصدار الفتوى بغية تبرير مشاريعها. ووظفت الفتوى لغلق باب الهجرة أمام الجزائريين، سواء النازلة الفقهية التي كانت بين العلماء حول "الهجرة من بلد مسلم دخل عليها كافر" على عهد الأمير عبد القادر، أو الفتوى التي استجلبها ليون روش، حيث كتبت في تونس ووافق عليها علماء الأزهر الشريف وكتب على حاشيتها بالحجاز -حسب ماورد في مذكرات ليون روش-، ووظفتها كذلك إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر لمقاطعة الجهاد ضد المحتل.[2]

---

[1] بخصوص العنصر المالطي، فقد أصبحت هذه الفئة جزء من إيطاليا بعد توحيديها النهائي بانضمام روما للوحدة سنة 1871. **ينظر**: بولتن كنج، الوحدة الايطالية، تر: طه الهاشمي، دار هنداوي للنشر، 2017، ص. 392.

[2] شكلت ظاهرة الهجرة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 أزمة بين العلماء، فهل يجب الهجرة من بلاد إسلامية دخل عليها كافر؟. للاستزادة نراجع نص رسالة الفتوى. **ينظر**: الملحق رقم: 09

4-2- في تونس: وظفت الفتوى بشكل خاص في مسألة مصادرة أراضي الوقف حيث تجنبت إدارة المقيم العام الفرنسي أي تصادم أو إثارة المشاكل مع التونسيين، إلى درجة لجوئها إلى المذهب المالكي والحنفي بخصوص مشروعية تأجير طويل الأمد للوقف، أو جواز استبدال أرض وقف بأرض أخرى. وهذه العوامل وأخرى حالت دون ممارسة التونسي في الريف لنشاطه اليومي من زراعة ورعي الأغنام، خاصة بعد مصادرة الأراضي وجلب المهاجر الأوروبي للريف التونسي وحصوله على الامتيازات، مما دفع بالتونسي إلى الهجرة الداخلية نحو المدن.

5-الهجرة الداخلية:

تعتبر الهجرة الداخلية في الجزائر وتونس ظاهرة ناتجة بشكل مباشر من السياسيات الفرنسية خاصة مصادرة الأراضي وتشجيع الهجرة العكسية للعنصر الأوروبي، وهي تنقسم إلى قسمين؛ الهجرة من المدينة إلى الريف، أو الهجرة من الريف إلى المدينة وهي السمة البارزة في البلدين خلال الفترة المدروسة، والتي أدت إلى تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية.

5-1-الهجرة الداخلية في الجزائر:

كانت المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة، مراكز رئيسية جذبت السكان في إطار الهجرة الداخلية المدفوعة بعوامل الفقر، ونزع الأراضي الزراعية لتسلم إلى المعمّرين. إذًا الهجرة لم تكن خيارا وإنما هروبا من الظروف القاسية في البوادي، فبعد مصادرة الأراضي وغلق مجال الغابات أمام الرعاة وتفكيك القبيلة، ثم استحداث البلديات. كل هذه الظروف وأخرى دفعت بالجزائري إلى الهجرة إلى ضواحي المدن الصناعية، من أجل العمل ودفع الفقر، رغم الرقابة والتضييق الممارس من طرف إدارة الاستعمار الفرنسي.

وفي المقابل تم توطين المعمر الأوروبي في الريف ومنحه الأرض والدعم المالي والقانوني. وتجدر الإشارة إلى أن العنصر الإسباني تواجد في وهران بكثرة، بحكم أن مدينة وهران والمرسى الكبير كانتا تحت حكم الاحتلال الاسباني [1] ما بين سنتي1492 و1792 ، باستثناء مرحلة تحرير دامت أربعة وعشرون سنة[2]، بالإضافة إلى عامل القرب الجغرافي الذي ساهم في سهولة الهجرة العكسية للاسبان.

عمدت إدارة الاحتلال الفرنسي إلى فرض حيازة رخصة التنقل على الجزائريين الراغبين في الهجرة الداخلية، وهذه العراقيل كانت من أجل مراقبة القبائل وسهولة التحكم فيها، وحتى تضمن أن المعمر المستغل لأرض الفلاحة لن يفقد اليد العاملة الرخيصة في الريف.

5-2-الهجرة الداخلية في تونس:

استقطبت المدن الكبرى مثل مدينة تونس وصفاقس وسوسة، جموعا من المهاجرين من مناطق الجنوب ووسط البلاد بسبب عدة عوامل من بينها المجاعات، تفشي الأوبئة، وخاصة سياسية مصادرة الأراضي من طرف إدارة الحماية الفرنسية، التي دفعت بالقبائل وفئة الهطاية إلى الهجرة الداخلية بحثا عن العمل الموسمي[3]، وذلك بعد التضييق عليهم أكثر في مرحلة تالية من جراء التشريعات، ومصادرة أراضي البور والوقف التي غلقت مجال الرعي أمامهم وحدت من نشاطهم البدوي، بالإضافة إلى تنامي عدد المهاجرين الأوروبيين بالأرياف التونسية، فهذه الظروف وأخرى ساهمت في تحول الهجرة الداخلية للتونسيين إلى

[1] أحمد توفيق المدني، حرب الثلاث مائة سنة بين الجزائر وأسبانيا1792 –1492، الشركة الوطنية للنشروالتوزيع، الجزائر، (د– ت)، ص. 5.

[2] تجدر الإشارة إلى أنه تم تحرير وهران الأول ما بين سنتي 1708 و1732 من طرف الباي مصطفى بوشلاغم. **ينظر:** نفسه، ص. 478.

[3] ANT, A2 I 223 , Conférence Nord- Africaine a Tunis 1925.op.cit.

استقرار دائم. ونظرا لخطورة الهجرة الداخلية على مصالح المعمرين، سارعت إدارة الحماية لإصدار تشريعات تنظم الهجرة الداخلية، وهذا ما ورد في الأرشيف بعنوان: مشروع قانون وقتي ينظم نزوح أهالي الجنوب والوسط إلى مناطق الشمال طلبا للرزق[1].

إذا الهجرة الداخلية في الجزائر وتونس قد أدت إلى تحولات اجتماعية، والتي كانت نتاج السياسيات الفرنسية والمتمثلة بالخصوص في:

–هجرة السكان من الريف إلى المدينة، وما رافقها من تغيرات في الحياة اليومية.

–أدت الهجرة الداخلية إلى تغير في الحياة الاجتماعية للبدوي، من تغير المهنة ونمط المسكن، ونمط استقرار بعد أن كانت حياتهم قائمة على التنقل كقبائل رحل.

– مصادرة أراضي الفلاحة، أراضي البور، أراضي الوقف. فأصبح المالك المحلي مجرد أجير فتغيرت مكانته الاجتماعية.

– تهجير العنصر المحلي في إطار الهجرة الداخلية، وإحلال بدله العنصر الأوروبي في إطار هجرة عكسية.

– غلق مجال الغابات وأراضي الرعي أمام مواشي الجزائريين والتونسيين.

–فـــرض رخـــص التنقـــل الفرديـــة والجماعيـــة علـــى الجزائـــريين والتونســـيين.

6– الهجرة الخارجية:

6–1– الهجرة الخارجية في الجزائر:

برزت الهجرة الخارجية منذ الأيام الأولى للاحتلال، ثم عرفت حدة أخرى عقب فشل

[1]ANT, A2 I 223, Conférence Nord- Africaine a Tunis 1925, op.cit.

المقاومات الشعبية، وتعرض الجزائريون إلى حالات نفي جماعي عقابي خاصة بعد فشل مقاومة المقراني 1870، ونفي الآلاف من الجزائريين. وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى اتجهت الهجرة بشكل واضح نحو سوريا وفرنسا، لترتفع حدتها أكثر إلى فرنسا ما بين سنتي 1914 و1954، حيث شارك آلاف الجزائريين بصفتهم جنود مجبرين في الجيش الفرنسي أو بصفتهم عمال في المصانع الحربية، واشتغلوا في الزراعة.

لتتحول بعدها إلى هجرة جماعية ذات طابع عائلي، أو في حالات تهجير قصري عقابي ضد النخب الوطنية التي تصدت لسياسية الاحتلال، كما حدث للأمير خالد[1] الذي نفي سنة 1923. وسعت إدارة الاحتلال إلى فرض رقابة ومتابعة للهجرة بغية التحكم في حجم المهاجرين ومعرفة دوافع تنقلهم إلى فرسنا، ونتائج ذلك في الجزائر، وهذا ما أثبتته الوثائق الأرشيفية.[2]

6-2- الهجرة الخارجية في تونس:

ظلت الهجرة الخارجية في تونس نحو أوروبا والمشرق العربي والدول المغاربية[3] محدودة نسبياً، وتمثلت في بعثات علمية إلى فرنسا أو حالات فردية عقابية تمثل في نفي

[1] تعرض الأمير خالد سليل الأمير عبد القادر إلى مضايقات من جراء مواقفه السياسية ومطالبه الجريئة، منها مطالبته بتعويض الجزائريين الذين خدموا في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى. **ينظر:** أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص. 364.

[2] ANOM, 93 41 27, Rapport provisoire sur Emigration des Musulmans d Algerie en France.., P. 25 .

[3] أصدرت مصالح الأمن في الجزائر، أوامرها لنقاط الحراسة العسكرية بمنع دخول أي تونسي إلى التراب الجزائري، بإستثناء من يحوز على الوثائق التالية: بطاقة الهوية أو تصريح السفر-عقد العمل- شهادة طبية. وهذا دليل على هجرة خارجية للتونسيين باتجاه الجزائر لكن دون إحصائيات. **ينظر** ملف:

مراسلات تتعلق بمراقبة مرور التونسيين والجزائريين عبر الحدود، ANT, A, FPC, 11, 277

النخب الوطنية التي رفضت سياسات الحماية الفرنسية كما حدث لعبد العزيز الثعالبي وبورقيبة[1]. أو بعض الإحصائيات التي وردت في المصادر المحلية والأجنبية، منها ما ذكره عبد العزيز الثعالبي في كتابه – المصدر– بخصوص مشاركة شباب تونسي كمجندين في الحرب العالمية، حيث تعلموا القسوة وسوء الأخلاق وتعاطي الخمر.

لكن دون تفصيل حول مدى تأثير الهجرة الخارجية على الأوضاع الاجتماعية في تونس لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى: هل استقروا بفرنسا وتأثروا بحضارتها؟، هل عادوا إلى تونس دون رجعة؟ هل توالت هجراتهم؟ وفيما تبرز تأثيرات الهجرة على الحياة الاجتماعية؟

إذاً الهجرة الخارجية في الجزائر وتونس كانت واقعا ملموسا، لكنها تفاوتت بين البلدين. وبالنسبة للجزائريين لقد شكلت الهجرة الخارجية نسبة كبيرة من المهاجرين إلى فرنسا ما بين1914 و1954. كما ساهمت في الجزائر بإحداث تغيرات في عدة مجالات، من بينها:

- ساهمت في تحولات اجتماعية.
- ساهمت في تغيرات اقتصادية بفضل الأموال التي يتم إرسالها من المهجر إلى العائلات في الجزائر.
- أثرت في الجانب الثقافي، بعد عودة العلماء الذين حملوا لواء التعليم والإصلاح.

7-الهجرة العكسية:

7-1- الهجرة العكسية في الجزائر:

حرصت إدارة الاحتلال الفرنسي على تشجيع وتكثيف الهجرة العكسية من أوروبا إلى

[1] تطرق ممثل الحزب الشيوعي التونسي رضا القماطي، إلى قضية نفي بورقيبة. بتاريخ 6 أفريل1952. من خلال مراسلته للباي بخصوص الإصلاحات الفرنسية المقترحة. **ينظر:**ANT, f1-1-36, 1952. op. cit

الجزائر، وجلب أعداد كبيرة من المهاجرين، وتوزيع عليهم الأراضي وتدعيمهم ماليا وإداريا من خلال التشريعات، وقد استقر جلهم بالمدن، حيث قارب عددهم سنة 1954 المليون نسمة، باحتساب حوالي 200 ألف من المواليد الأجانب، والذين أصبحوا فرنسيين تلقائيا.[1]

7-2- الهجرة العكسية في تونس:

توالت موجات الهجرة إلى تونس بترغيب من إدارة الحماية، التي وزعت عليهم الأراضي الخصبة ودعمتهم ماديا وقانونيا من خلال المراسيم التي خدمت مصلحتهم. وفي مرحلة لاحقة حاولت إدارة الحماية السيطرة على تدفقات المهاجرين الإيطاليين، حتى لا يستمر تفوقهم العددي في تونس مقارنة مع عدد المهاجرين الفرنسيين، بالرغم من أن تواجد الايطاليين بتونس كان قبل 1881 لوقت طويل بسبب القرب الجغرافي وتشابه المناخ والمزروعات. بالإضافة إلى مساهمة سياسية تجنيس العنصر الأوروبي المقيم بتونس، أو المهاجر حديثا[2] في إرتفاع عدد الأجانب في تونس.

إذا الهجرة العكسية في الجزائر وتونس كانت كثيرة العدد، وتأثيرها كان كبير جدا نظرا لما أتيح لهم من أراضي وإمكانيات مادية وقانونية على حساب الجزائريين والتونسيين. وساهمت في:

- ولوج عنصر جديد في المجتمع الجزائري والمتمثل في الأوروبيون، أما تونس فزاد عددهم بحكم تواجدهم قبل فرض الحماية.
- حرص الإدارة الفرنسية على توفير الأراضي للأوروبيين، وهذا لن يكون إلا بمصادرة أراضي السكان المحليين

[1] ANOM, 93 4127, Arrondissement de Philippe ville... ,op .cit.

[2] ACD.1 TU 171/399 , Le Résident Général T unis, à M. Stephen Pichon Ministre des Affaires Etrangères à Paris, Nationalité N°98 déclaration Amato Joseph. 17 November 1917. / ينظر الملحق رقم11

- دفع الجزائريين والتونسيين إلى الهجرة الداخلية بشكل كبير.

تميزت ظاهرة الهجرة بصفة عامة في الجزائر وتونس، بالصيرورة وتأثيرها على مجالات الحياة العامة للسكان، وفي الجزائر نتيجة سياسة الاستعمار الفرنسي العنيفة والقمعية، إلى تنامي الهجرة الداخلية والخارجية والعكسية بشكل كبير.

كما اختصت الهجرة في تونس سواء الداخلية منها أو الخارجية بميزة تمثلت في وجود هيئة رسمية ممثلة في سلطة الباي[1]، تدافع عن المهجرين قصرا من النخب الوطنية إلى السجون في الجنوب التونسي[2]، أو خارج تونس مثل السجون الفرنسية في الجزائر[3].

8- تأثير المهاجر على تنامي ظاهرة الهجرة:

8-1- في الجزائر:

بعد أن يهاجر الجزائري إلى الخارج ويستقر من حيث العمل والمسكن، يرسل إلى أهله المال، وهذا ساهم في ترغيب وتشجيع لبقية أفراد العائلة والجيران في أن يرسلوا أبنائهم إلى فرنسا بغية تحسين أوضاعهم المادية.

8-2-في تونس:

بعد أن يسافر التونسي في إطار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة ويستقر من حيث العمل والمسكن، ليرسل إلى أهله بضرورة اللحاق به، كما أن العائلة البدوية التي لا

---

[1] بعث محمد صفر برسالة إلى الباي محمد الأمين الأول بتاريخ 17 جويلية 1952، بخصوص المطالبة بإطلاق صراح المنفيين السياسيين المعتقلين في السجون. **ينظر:** مشاورات الباي مع النخب الوطنية التونسية بخصوص مشروع الإصلاحات الفرنسية / ANT, F1-1-36, 1952/ ينظر الملحق رقم: 13

[2] وهذا ما ورد في نص مراسلة في الأرشيف الوطني التونسي بين ممثل الحزب الشيوعي رضا القماطي إلى الباي محمد الأمين باشا باي بخصوص ضرورة التكافل، وإصدار قرار عفو للمهجرين. **ينظر:** Ibid

[3] عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص. 111.

تعرف نمط معيشة المدن، وترغب في الهجرة إلى المدينة ترسل إلى أحد أقاربها، من الذين هاجروا قبلها، من أجل أن يحضر لهم ظروف الاستقرار، خاصة المسكن والعمل.

ساهمت ذهنية المهاجر في تنامي ظاهرة هجرة بقية العائلة، وبالتالي يكون الأول وسيط لهم وعامل تأثير وترغيب لهجرة بقية الأسرة. وعليه فإن الروابط العائلية والقبلية ساعدت على تنظيم الهجرة الداخلية والخارجية، من خلال هجرة الشاب أولاً ويعتمد عليه أفراد العائلة لاحقًا.

9- النمو السكاني وتوزيع السكان:

عرفت الجزائر وتونس خلال الفترة الممتدة ما بين 1914 و1954 تزايداً سكانياً ملحوظاً، نتيجة عدة عوامل أهمها تحسن نسبي في الخدمات الصحية حتى وإن لم تكن موجه لهم، باعتبار أن الإصلاحات الصحية كانت لخدمة المعمرين والجيش الفرنسي، مثل القضاء على الأوبئة والأمراض المعدية، عن طريق تنقية المسطحات المائية وتوصيل وتقريب المياه الصالحة للشرب إلى المجمعات السكنية. بالإضافة إلى انخفاض الوفيات وارتفاع معدلات الولادة. ولكن في نفس الوقت هذا النمو السكاني لم يكن متوازناً، إذ تركزت الكثافة السكانية في المدن الكبرى وفي المناطق الساحلية والسهول الخصبة حيث وفرت للأوروبي بدرجة أكبر البنية التحتية والمرافق الصحية، بينما عانت المناطق الداخلية من إهمال السلطات، تاركة السكان المحليون يعيشون في ظروف معيشية وصحية صعبة.

9-1- في الجزائر:

رغم مجازر التقتيل التي اقترفها جيش الاحتلال الفرنسي في حق الجزائريين، وتهجير عشرات الآلاف خارج الجزائر، والموتى ضحايا تفشي الأوبئة والمجاعات الكبرى، والفقر الذي أصاب غالبية السكان، إلا أن نمو السكان كان في تزايد. بالرغم من أن الإحصائيات حول عدد السكان بداية الاحتلال كانت متضاربة.

من خلال التعداد السكاني لسنتي 1948 و1954 يلاحظ ارتفاع محسوس في عدد الجزائريين، ففي سنة1948، كان العدد يقدر بحوالي 8682000 نسمة، ليرتفع سنة 1954 إلى حوالي 9480000 نسمة.[1]

ساهمت سياسة مصادرة الأراضي وتشجيع الهجرة العكسية والاستيطان الأوروبي، في تغيير البنية السكانية، بحيث استقر مئات الآلاف من الأوروبيين في المدن الكبرى، وفي الريف استحوذوا على الأراضي الخصبة، ما أنتج تبايناً واضحا بين السكان الأصليين والمستوطنين. كما أن السياسات سالفة الذكر وغيرها دفعت بسكان الريف إلى الهجرة الداخلية نحو المدن، وبذلك وقع اختلال في توزيع السكان في المدينة وفي الريف، وانحصارهم في أحياء فوضوية مكتظة تقع في ضواحي المدن، يغلب عليها إنعدام التنظيم، ومستوى معيشي سيئ، وتراجع في الوضع الصحي.

9-2- في تونس:

لعب نظام الحماية في تونس دورا في رفع نمو السكان[2]، من خلال المساهمة في القضاء على الأوبئة، وتنقية المسطحات المائية مثل ما أنجز في سهل مجردة، بالإضافة إلى إصلاحات صحية موجهة للمعر الأوروبي، ولكن التونسي بدوره استفاد منها بشكل غير مباشر. كما أن تطوير قطاع الفلاحة وإدخال الآلات العصرية رفع من نسبة الإنتاج مما انعكس بالإيجاب على معيشة سكان تونس. لكن سياسة مصادرة الأراضي وجلب المهاجر الأوروبي إلى ريف تونس ساهم في هجرة داخلية لسكان البوادي نحو المدن، حيث يتوفر مناصب عمل مقارنة بالبادية.

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص. 37.

[2] عندما نوظف مصطلح سكان الجزائر أو سكان تونس؛ فنحن نقصد العنصر المحلي والأجنبي المهاجر معا.

أمست السياسية الفرنسية في الجزائر وتونس تتحكم في نمو السكان وتوزيعهم، سواء في المدن أو في الريف، وذلك من خلال:

- مصادرة الأراضي دفعت بسكان البادية بالهجرة الداخلية نحو المدن.
- تشجيع الهجرة العكسية إنجاح مشروع الاستيطان واستغلال الأراضي المصادرة.
- ساهمت سياسة تنقية المسطحات المائية في القضاء نسبيا على الأوبئة الخطيرة التي كانت تودي بحياة الكثير من السكان.
- فتح باب التجنيس وتقديم الامتيازات، شجع الأوربيون على الهجرة العكسية.
- ساهمت الهجرة العكسية الفردية أو الجماعية في ارتفاع المواليد بين الأوروبيين، مثل ما قارب عددهم في الجزائر حوالي 200 ألف من المواليد الأجانب.[1]

المبحث الثاني: تأثير الهجرة على التحولات الاجتماعية في الجزائر وتونس 1914 -1954

ساهمت الهجرة في إحداث تحولات شملت جل ميادين الحياة اليومية لسكان الجزائر وتونس، خاصة بعد وفود العنصر الأجنبي داخل المجتمع المحلي في إطار الهجرة العكسية، وتأثير سياسات الإدارة الفرنسية في توزيع السكان ونموهم في إطار الهجرة الداخلية.

1-التحولات الديموغرافية:

تُعتبر التحولات الديموغرافية من أبرز مظاهر التغير الاجتماعي التي عرفتها الجزائر وتونس خلال الفترة الممتدة ما بين 1914 و1954، فقد أدت السياسات الاستعمارية مقرونة بظروف داخلية وخارجية، إلى تغيرات ملموسة في كثافة وحجم السكان وتوزيعهم.

1-1-الجزائر:

[1] ANOM, 93 4127, Arrondissement de Philippe ville... ,op. cit.

تميز الوجود الأوروبي في الجزائر بالكثافة، على غرار تونس، إذ اعتُبرت الجزائر ابتداء من سنة 1834 مقاطعة فرنسية وأرض استيطان، وبترغيب من إدارة الاحتلال شهدت تدفق أعداد كبيرة من المستوطنين الفرنسيين والإسبانيين والإيطاليين...الخ. وقد أدى هذا التدفق إلى اختلال في التوازن السكاني، بين السكان الأصليين والأوروبيين، حيث تركز الأخير في المدن الكبرى ويعمروها بمختلف المرافق ، مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة، ويتحصلون على ظروف معيشية أحسن، وإستحوذوا على مناطق زراعية خصبة. وفي المقابل همش الجزائري نحو المناطق الداخلية والجبال القاحلة، فخسر أملاكه ومسكنه وأرضه. تعتبر هذه السياسات والنتائج، أرضية بداية التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

1-2- تونس:

فقد كان الوجود الأوروبي أقل كثافة، لكنّه بقي مؤثرًا في مراكز ساحلية حضرية مثل مدينة تونس وصفاقس وبنزرت، ما جعل تدفق المستوطنين محدودًا نسبيًا مقارنة بالجزائر، لكن أثرهم الحضاري الثقافي على المجتمع كانب ارزًا في إحداث تحولات اجتماعية وفي البنية العمرانية والحياة الاقتصادية. في ضل تمايز بين تقدم وتطور الأوروبي، وتراجع التونسي في شتى المجالات.

أصبحت التحولات الديموغرافية في الجزائر وتونس أمرا محتوما، بسبب سياسة الإدارة الفرنسية، خاصة ما تعلق بظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية والهجرة العكسية.

2-التحولات الحضارية:

شهدت المدن الكبرى في الجزائر وتونس تمددا عمرانيًا بوتيرة سريعة، بفعل الاستيطان الأوروبي والاستثمارات الممنوحة إلى العنصر الأجنبي الوافد في إطار الهجرة العكسية، وبفعل عامل أخر والمتمثل في الهجرة الداخلية للسكان من الأرياف إلى ضواحي المدن،

مشكلين أحياء شعبية وأكواخ تقليدية، وتجمعات عائلية شبيهة في نظامها بالقبيلة منها بالمدينة. وبذلك تم نقل مظاهر العيش الريفي إلى ضواحي المدن[1]، مما أدى في حالات بأزمة تصادم بين أهل المدينة وعاداتهم وأهل البادية وتقاليدهم.[2]

2-1- الجزائر:

أ- **في المدينة:**ظهرت أحياء جديدة خاصة بالأوروبيين تمتاز بالمرافق العصرية والتنظيم والأمن، بينما عاشت الأحياء الخاصة بالمسلمين سواء العتيقة التقليدية منها أو التي شيدت لكي تلبي حاجيات الهجرة الداخلية، والتي تعتبر حديثة المنشأ زمنيا، ولكن قديمة نمطيا في بنائها لضعف الإمكانيات، وتتصف بحالة من التهميش والفوضى وظروف صحية جد سيئة.

ب- في الريف: عرفت تحول جد مهم تمثل في تغير نمط جل سكان الأرياف، فبعد مصادرة الأراضي وغلق مجال الغابات ومنع الرعي وتفكيك القبيلة وتجزئتها، تحتم على أهل الريف أن يغيروا نمط مسكنهم، من التنقل وبناء الخيام إلى الاستقرار وبناء الأكواخ، وبذلك تغيرت عاداتهم اليومية.

2-2-تونس:

أ- **في المدينة:** تجلت التحولات في تطور الحياة اليومية من خلال تغيّر أنماط السكن بالنسبة للأجانب حتى تلبي متطلبات الهجرة العكسية الأوروبية، من السكن وتوفير الرعاية والصحة الجيدة وتوفير الخدمات العصرية كالبريد ووسائل النقل. وفي المقابل همش التونسي وبقيت مساكنهم التقليدية دون تجديد ولا تطوير ولم تخصص لهم ميزانية، مما أدى إلى تراجعها حضاريا وانتشر الفقر والأمراض بها.

[1] نورة الوسلاتي، المرجع السابق، ص. 283.

[2] نفسه، ص. 284.

ب–في الريف: عرفت بوادي تونس بدورها تغيرات، فالهجرة الداخلية لجماعية الهطاية من الجنوب ووسط البلاد نحو الشمال، قد تحولت من ظاهرة موسمية إلى تنقل موجة بشرية أقلقت سلطات الحماية، إلى درجة إصدار مراسيم تنظيمية، منها مرسوم سنة1901 الذي يجبر المهاجرين التونسيين الرعاة والهطاية، على طلب رخصة التنقل من المراقبين المدنيين أو مسؤول شؤون السكان الأصليين.[1]

لِتتحول الهجرة؛ إلى نوع من الاستقرار بضواحي المدن، نظرا إلى أن الأراضي التونسية المملوكة منذ أجيال صودرت، ثم سلمت إلى الأوروبي الذي قدم إلى تونس في إطار الهجرة العكسية بعد سنوات فقط من فرض الحماية، بالإضافة إلى سن جملة من التشريعات التي منعت الهجرة الداخلية إلا بإستصدار رخصة، ومصادرة الأراضي البور وأراضي الوقف، قد دفعت بالتونسي المهاجر إلى الاستقرار في المدينة، وتغير مهنته وعاداته اليومية، وقد تحول من مربي ماشية إلى فلاح مستقر، أو عامل أجير لدى المعمر في الريف.

3–التحولات في البيئة الاجتماعية التقليدية:

3–1–في الجزائر:

مست السياسات الاستعمارية البنية الاجتماعية التقليدية بشكل كبير، وقد استحدثت مؤسسة المكاتب العربية لمراقبة السكان في الريف، التي من مهامها تفكيك القبائل وإلغاء سلطة الزعامات الدينية، وتشتيت العائلة الواحدة بين البلديات المستحدثة. وتم المساس بنظام العائلة الممتدة القائم على سلطة الأب، وتشتيت كذلك العائلة بدفع بعض أفرادها إلى الهجرة الداخلية والخارجية بحثا عن العمل، فمنهم من عاد ومنهم من انقطع نهائيا عن عائلته في الجزائر بحكم زواجه من فرنسية وانغماسه في الحضارة الغربية. كما أن الذين انتقلوا إلى

[1]ANT, A2 I 223 , Nord-Africaine Conférence a Tunis 1925, op.cit

المدن في إطار الهجرة الداخلية وتمركزوا حول حواشي المدن فإن عاداتهم اليومية تغيرت في ظل تحولات المدن.

3-2-في تونس:

حاولت إدارة الحماية تقريب القبائل والأعيان التقليديين منها دون تصادمّ، وإقصاء الزعامات التي رفضت التعاون مما أدى ذلك إلى تراجع مكانة الوجهاء التقليديين. كما أن كثرة استقرار الأوروبيين في المدن وفي الأرياف زاد من الاحتكاك الحضاري اليومي مع السكان الأصليين، وهذا ما أوجد بيئة متغيرة عما ألفوه من قبل. وظهرت في المدن فئات اجتماعية جديدة مرتبطة بالاقتصاد الرأسمالي الجديد.

4-العلاقات بين الأوروبيين والسكان المحليين:

ساهم التواجد الأوروبي في الجزائر وتونس، في فرض أنماط جديدة من التفاعل بين الأوروبيين والتونسيين والجزائريين، حيث نشأت علاقات عمل واحتكاك يومي في المدن أكثر منها في الريف، لكنها كانت محكومة بعدم المساواة والتمييز.

4-1-الجزائر:

أحدثت سياسة إدارة الاستعمار الفرنسي في الجزائر القائمة على العنف العسكري ومصادرة الأراضي وتهجير أهلها وتشتيت القبيلة، نوعا من الحقد والتنافر بين المسلم والأوروبي في ظل تميز طبقي، هذا التباين ولد شعوراً متنامياً بالغبن الاجتماعي الذي أنتج كره الأخر. بالرغم من أن المدرسة الاستعمارية والكتابات التاريخية الفرنسية، حاولت أن توهم القارئ الفرنسي بوجود جو يسوده الاحترام والتكافل بين الأوروبي خاصة الفرنسي والجزائري في مستعمرة الجزائر.

ولكن الواقع كان نقيض ذلك، فالفرنسي استولى على أملاك الجزائري وطور حياته، والجزائري الرافض لسياسية فرنسا وحضارتها فرض عليه ترك أرضه قصرا مما زاد فقره، وبذلك انحدرت حياته إلى الحضيض. باستثناء جماعة من الجزائريين المتفرنسين الذين انسلخوا من مجتمعهم وانغمسوا في المجتمع الفرنسي، وهذا ما أكده عالم اجتماع فرنسي عايش الأحداث.[1]

4-2- تونس:

بالرغم من أن وجود الاحتكاك الحضاري بين التونسي والأوروبي قد كان قبل سنة 1881، بالإضافة إلى أن أثر التواجد الفرنسي في تونس بصفة نظام حماية كان أقل حدة، إلا أن طبيعة الأوروبي المسيحي الدخيل المغتصب للأرض وخيرات البلد، والتونسي المسلم صاحب الحق الذي تم تحيده وتهميشه؛ قد ولد تنافر وتباعد بين التونسي والأوروبي بشكل عام، باستثناء جماعة من النخب الوطنية التي تقربت من الأوروبي ولبست رداء الحضارة الغربية.

وجد في الجزائر وتونس تقارب مع الأوربيين، لكن الطابع العام القائم على العدد الكلي للسكان يغلب عليه نفور السكان المحليون من الأجنبي الذي استولى على مقومات الحياة في البلدين. وعلى مستوى الأسرة ساهم الاحتكاك بالغرب في إدخال تغييرات على نمط العلاقات الأسرية، لكن بدرجات متفاوتة بين البلدين، حيث ظلت الأسرة التقليدية في الجزائر محافظة على غرار تونس.

[1] Le Chatelier, op. cit, P. 175.

5- واقع الزواج المختلط لدى الجزائريين والتونسيين 1914 -1954:

يعتبر الزواج رابطة قوية تساهم في ارتفاع عدد المواليد، وبالتالي مضاعفة نمو السكان، ولكن خلال الفترة المدروسة تفشت ظاهرة الزواج المختلط عند الجزائريين والتونسيين.

5-1- في الجزائر:

لم نقف فيما توفر لدينا من مادة علمية على معلومات تخص الزواج المختلط في الجزائر بين جزائريين وأوربيات والعكس، أو زواج الأوروبيين فيما بينهم. وفي المقابل وجدت إشارات عن الزواج المختلط في المهجر، والمتعلق بالمهاجرين الجزائريين الذين تزوجوا بفرنسيات، ومنهم من رجع إلى الجزائر ومنهم من استقر نهائيا بفرنسا دون عودة. وهذا الواقع أثر على الأوضاع الاجتماعية في الجزائر، رغم أن الزواج المختلط وقع خارج الجزائر إلى أن تداعياته إمتدت وانعكست على العائلات في الجزائر من حيث:

- انقطاع الشباب المتزوج يؤثر على عدد السكان الجزائريين.
- عدم العودة نهائيا بسب الهجرة الخارجية والزواج المختلط يشكل قطيعة عائلية وهذا تغير اجتماعي لم يقع من قبل بهذا الشكل.
- الزواج المختلط ساهم في انقطاع المال عن العائلات، وبالتالي عدم تحسن أوضاعهم المادية والمعيشية.

5-2- في تونس:

تعددت الجنسيات التي استقرت بتونس قبل وبعد سنة1881، ونظرا لنمط التواجد الفرنسي كنظام حماية الذي حال دون وجود مقاومات شعبية قوية وطويلة الأمد، فإن التقارب بين السكان في تونس كان ملموس، مما جعل تونس بيئة مناسبة للاستقرار، وهذا أفضى عن واقع سجلت فيه حالات زواج بين الأوربيين والتونسيين والعكس، وزواج الأوربيين فيما بينهم.

وهذا ما ورد في إحصاء سنة 1950، حيث سجلت عدة حالات لزيجات بين تونسيين وفرنسيات وإيطاليات والذي قدر بحوالي145 حالة زواج مختلط لأب تونسي وأم أوروبية. كما ورد في إحصاء 1951 زواج مختلط لتونسيين يهود مع أوروبيات. وقد ساهم الزواج المختلط في تونس في رفع عدد المواليد ودعم النمو السكاني في تونس.

6- الوضع الصحي في الجزائر وتونس:

يعتبر المجال الصحي في الجزائر وتونس من أهم عوامل استقرار السكان في المدينة والريف، كما أنها تساهم في النمو الديموغرافي، وفي توزيع متوازن للكثافة السكانية، ويُحسن الوضع الاقتصادي للبلدين من خلال ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض عدد الوفيات.

6-1- في الجزائر:

عمدت إدارة الاحتلال الفرنسي على الاهتمام بالحياة الصحية للأوروبيين والجيش الفرنسي، من خلال بناء المستشفيات والمراكز الصحية، وفي المقابل أهملت صحة الجزائريين. لكنها عملت على تنقية المسطحات المائية وبذلك ساهمت في القضاء على الأوبئة التي كانت تفتك بالأوروبيين، وعن غير قصد إستفاد الجزائريين من ذلك.

6-2- في تونس:

أولت إدارة الحماية في تونس عناية خاصة بصحة المهاجر الأوروبي خاصة الفرنسي، وسنت جملة من التشريعات تخدم مصلحته، تتعلق بالمنشأة الصحية الغير لائقة، ودفع ضرائب عن المراكز الصحية الخاصة بالتونسيين، ومتابعة النشاط الصيدلي وتكوين في الإسعاف الطبي. وفي المقابل لم تهتم بتخصيص ميزانية للمجال الصحي الخاص بالتونسيين، واكتفت بترك المراكز الطبية التي وجدت قبل 1881، مثل مستشفى الصادقية. وخوفا من إنتقال الأوبئة عن طريق البحر، أنشئت مراكز مراقبة للسفن في حلق الوادي، وخصصت جهاز مراقبة متمثل في الشرطة الصحية. كما قامت بتنقية سهل مجردة من

المسطحات المائية وبذلك قضت على الكثير من الأوبئة بشكل شبه نهائي، خدمة للمعمرين المستوطنين في الأرياف التونسية، مما عاد هذا التحول الصحي بالإيجاب على التونسيين كذلك.

يمكن اعتبار أن الوضع الصحي في تونس أحسن من الوضع الصحي في الجزائر، وهذا راجع لوجود سياسة صحية في تونس قبل 1881، وبعد فرض الحماية حرصت الإدارة الفرنسية على التكفل بالصحة ومؤسساتها وتكوين الأطباء والصيادلة والمسعفين، والقضاء على الأوبئة المحلية والوافدة بحرا.

المبحث الثالث- انعكاس التحولات الاجتماعية على الحياة الاقتصادية والثقافية في الجزائر وتونس 1914-1954:

أسفرت سياسة الإدارة الفرنسية في الجزائر وتونس خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1914 و1954، إلى تحولات اجتماعية ملموسة في واقع حياة السكان، والتي بدورها انعكست على المجال الاقتصادي والمجال الثقافي في البلدين.

أولا- تأثير التحولات الاجتماعية على الحياة الاقتصادية:

أفضت سياسية إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، إلى تنامي ظاهرة الهجرة والتحولات الاجتماعية، والتي بدورها انعكست على التحولات المباشرة في الحياة الاقتصادية، مؤثرة في الأرض، سكان الريف، سكان المدينة، حركة الأموال، العائلات... إلخ.

1- نشأة الملكيات الموسعة في الجزائر:

أدى ظهور الملكيات الموسعة التي يقدر متوسط مساحتها بحوالي 4000-5000 هكتار لكل مالك أوروبي، إلى تناقص عدد الملاك الصغار الأوروبيين، لتقارب المساحة الإجمالية لهذا التوسع سنة 1935 حوالي 2 مليون هكتار تحت سلطة 150 ألف معمر.

وبناءا على مرسوم 1904 فإن المعمر الأوروبي الذي حصل على الأرض بملغ رمزي عن طريق البيع بالتقسيط، لا يحق له بيع الأرض – بشكل قانوني[1]– إلا لأوروبي. ومن نتاج هذا التحول العقاري:

– ظهور الملكيات الموسعة فتح المجال أمام الشركات الاستثمارية الكبرى، التي تحتاج إلى رفع نسبة الهجرة العكسية، فقد وفد عدد كبير من البلجيكيين الذين جاءوا خصيصًا للعمل في المؤسسات الصناعية التي أنشأتها شركات من أصل بلجيكي.[2]

–تم تغير نوعية المزروعات، خاصة تكثيف زراعة الكروم.

–نشأة الملكيات الكبرى ساهم في مضاعفة الإنتاج الزراعي.

–أدى إلى مضاعفة البؤس بالنسبة للجزائري، الذي فقد أرضه ومجال رعي أغنامه، وصعب عليه التنقل.

– نص مرسوم سنة 1924 على إنشاء صندوق التعمير، الذي سيلعب دورا فاعلا كوسيط بين الأوروبيين البائع والمشتري، لتتضاعف مساحة الأراضي الخاصة بالملكيات الكبيرة،

[1] ذكرنا هذا المصطلح الذي لم يرد في الكتب أو الوثائق الأرشيفية بناءا على إشكالية البيع بين أوروبي وجزائري، بحيث واستنادا على شهادة أحد المهاجرين الجزائريين، الذي صرح بأن الأموال التي كانت ترسل من فرنسا إلى عائلاتهم في الجزائر ساهمت في شراء أراضي. وهنا تقع الإشكالية؛ فكيف تم البيع والغالبية المطلقة للملاك كانوا من الأوروبيين وبالتالي بناءا على مرسوم 1904 لا يمكنهم بيعها لغير الأوروبي. فكيف تمكن الجزائري من شراء الأرض؟ والراجح هنا أنها بيعت بطريقة غير قانونية من خلال عدم التسجيل الإداري لمعاملات البيع.

[2] ANOM, 32 L15 , GGA. Bulletin de La Société de propagande Coloniale, Janvier et fevrier1906, N :1et 2, 1906, P P. 7 -8

التي سيطر عليها 24000 معمر، لترتفع المساحة إلى حوالي3.27000 هكتار سنة 1954.[1]

–ساهمت مصادرة الأراضي والتوسع على حساب الجزائريين في هجرات داخلية وخارجية بغية تحسين الأوضاع المادية للعائلات.

2– نشأة الملكيات الموسعة في تونس:

ساهمت سياسة نظام الحماية في تونس من خلال مصادرة الأراضي، في توسع الملكيات الزراعية للأوروبيين والشركات الرأسمالية المدعومة من الجهاز التشريعي، الذي أصدر مرسوم بتاريخ 31 ديسمبر 1913، والمنشور بتاريخ 24 جانفي 1914، نص على تعزيز وتوسيع الاستيطان على أوسع نطاق، خدمة لنظام الحماية والمعمر الفرنسي، الذين تضاعف عددهم بعد التشجيع على الهجرة العكسية وتقديم الامتيازات.[2]

ثم قامت سلطة الحماية بمصادرة أراضي البور المقدرة بحوالي 3500.000 هكتار، لترتفع مساحة الأراضي التي يسيطر عليها الفرنسيون بالدرجة أولى، والمعمر الأوروبي بدرجة ثانية. وفي حدود سنة 1946 كانت مساحة الأراضي الشاسعة تحت سلطة حوالي5000 معمر أوروبي، غالبيتهم فرنسيين يستعملون آلات عصرية. ومن نتاج هذا التحول العقاري:

– توسع ملكيات الفرنسيين بشكل كبير وموسع في تونس.

– تضاعف المساحة المزروعة.

–التشجيع على زراعة الكروم بدل زراعة القمح.

[1] حليمي عبد القادار علمي، المرجع السابق، ص ص. 143–144

[2] Rapport au Président de la République sur la situation de la Tunisieen 1913, op. cit, P. 125

– تهميش وتهجير الفلاح التونسي من الريف إلى المدينة.

–هجرة داخلية إلى المدن الصناعية من أجل العمل. مما ساهم في كثافة سكانية كبيرة.

–الهجرة الداخلية تساهم في التخلي عن المهن التقليدية اليدوية، واكتساب مهن ومهارات جديدة تتلاءم مع متطلبات العمل في المدينة.

–تحويل التونسي المنتج في الفلاحة والحرف التقليدية إلى مستهلك عاجز.

3– تحولات في صيغة ملكية الأراضي:

3–1– في الجزائر:

سنّت إدارة الاحتلال الفرنسي قوانين لتسهيل امتلاك الأراضي الزراعية، من طرف الأوروبيين الوافدين في إطار الهجرة العكسية، ما أدى إلى توسع ملكيات المعمرين، وفي المقابل تقلص الأراضي الخاصة بالجزائريين والقضاء على نمط التملك التقليدي.

3–2–في تونس:

شرعت إدارة الحماية جملة من التشريعات الرامية إلى مصادرة الأراضي وتسليمها للمعمر الأوروبي والفرنسي خصوصا، وفي المقابل تهجير التونسيين من أراضيهم في الريف. ثم في مرحلة لاحقة تم مصادرة أراضي الوقف وأراضي البور فتضاعف الضرر على الفلاح التونسي، وغلق باب الرعي أمامه مما اضطره إلى الهجرة الداخلية، وتغير حرفته.

4–التحولات في وسائل الإنتاج:

إن الأراضي التي استحوذ عليها الأوروبيون واشتغلوا فيها، كانت أكثر إنتاجية نظرا لاستعمال وسائل فلاحة معاصرة من آلات عصرية، وطرق زرع وبذر باستخدام تقنيات

حديثة وأساليب ري مستحدثة، وحصولهم على الدعم المالي من طرف إدارة الاحتلال، وتسهيلات بخصوص منح القروض الامر الذي شجعهم على الإنتاج أكثر. وفي المقابل الأراضي التي زرعت من طرف السكان المحليين، فإن مردود الإنتاج فيها ضعيف جدا، في ظل استعمال وسائل زراعة تقليدية، ومنعوا من الحصول على دعم مالي أو قروض بنكية.

5- دور أموال المهاجرين الجزائريين في دعم التحولات الاقتصادية:

بناءا على المقابلات المسجلة مع مهاجرين جزائريين بفرنسا، وما ورد في الوثائق الأرشيفية الفرنسية، فإن المهاجر الجزائري بفرنسا قد كافح من أجل ادخار مبالغ مالية، بغية إرسالها إلى ذويهم بالجزائر، والتي ساهمت في:

-شراء الأراضي واستغلالها في الزراعة وتربية المواشي.

-تحسين الوضع الاقتصادي للعائلة بالجزائر.

-استثمار جزء من الأموال في التجارة البسيطة.

- شراء الأراضي والتجارة، يساهم كمشروع بسيط في توفير مناصب عمل للجزائريين من الأقارب والجيران.

-مساهمة الهجرة الخارجية للجزائريين في تطوير مهارات العمل: اكتسب المهاجر الجزائري بفرنسا لمهارات، إما من خلال التعليم المهني والتكوين الاقتصادي بفرنسا[1]، أو من خلال الخبرة الميدانية في المصانع وفي الحقول. وهذه الخبرة كان لها دورا في تنمية الاقتصاد في الجزائر بعد عودتهم من المهجر.

6-مساهمة التعليم المهني والتعليم الزراعي في دعم الاقتصاد التونسي:

[1]ANOM, 93 4127, Arrondissement de Philippe ville , op. cit.

– ألحت سلطة الحماية على تعليم الشباب التونسي بديهيات الشغل لاكتساب خبرات مهنية في الورشة، حتى يكون له مردود في الإنتاج ودعم الاقتصاد الخاص بالمعمرين، والمعمر الأوروبي وإدارة الحماية.[1]

– وتم استحداث التعليم الزراعي في تونس، ودعم بإنشاء المدرسة الفرنسية للزراعة سنة 1898، الرامية إلى تكوين الفنيين في العلوم الزراعية وتهيئة المعمرين الشبان، وبعد تخرجهم يتم منحهم قطعة أرض ودعم مالي وقانوني، مع توفير لهم الآلات الزراعية الحديثة.

–طُبقَ في المستعمرتين تميز تعليمي طبقي على الجزائري والتونسي، حيث عمد الاستعمار على تجهيلهم، وتركهم لممارسة الأشغال الشاقة في الحقول والمصانع، باستثناء نخب وطنية ومجنسين بالجنسية الفرنسية. وهذا ساهم في طبقية فيما يخص منح الوظائف، والتي كانت تمنح للأجنبي المهاجر على حساب تهميش السكان المحليين.

ساهم تدفق البضائع الأجنبية على الأسواق المحلية في البلدين خاصة في تونس، إلى القضاء على التجارة المحلية والحرف التقليدية، وفي المقابل تنمية التجارة الخاصة بالأوربيين واليهود.

ثانيا– تأثير التحولات الاجتماعية على الحياة الثقافية :

عرفت الجزائر وتونس خلال الفترة الممتدة بين سنتي1914– 1954تحولات اجتماعية عميقة انعكست بشكل مباشر على الحياة الثقافية. وقد أُنتجت هذه التحولات عن تفاعل عوامل متعددة، أهمها ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية والهجرة العكسية، خاصة مجال التعليم الذي تأثر بسياسات الإدارة الفرنسية، وبالتحولات الاجتماعية، بحيث سعى الفرنسيين

[1] Rapport Bibliothèque Au Président de La République sur La Situation de La Tunisie en 1913, op. cit, p. 59.

إلى توظيف التعليم لنقل حضارتهم الغربية وقيم الثقافية الأوروبية. وتوظيف التعليم الديني لتنصير أبناء الجزائريين والتونسيين.

1- تطور التعليم في الجزائر:

شهدت الجزائر خلال هذه المرحلة تأسيس مدارس ومعاهد تعليمية، لكن التعليم كان مركز في المدن الكبرى، وموجه بالدرجة الأولى لأبناء الأوروبيين وأبناء اليهود وأبناء المجنسين بدرجة أقل. بينما تم إهمال أبناء الجزائريين في المدينة وأبناء الريف، على اعتبار أنها مجرد يد عاملة رخيصة يجب استغلالها، بل دعمت نشر البدع والجهل حتى يبقى الجزائري جاهل وخاضع للخرافات، كما سعت إدارة الاحتلال إلى فرض مناهج تعليمية تتعارض مع القيم الإسلامية في المدارس، وعرقلة التعليم العربي الحر، وأوجدت حواجز أمام نشاط جمعية العلماء المسلمين في المجال الإصلاحي والتعليمي. ومصادرة الأوقاف الداعم الرئيسي للتعليم في الجزائر.

2-تطوير التعليم في تونس:

اختصت تونس في المجال التعليمي كونها تحوز على مدارس ومعاهد تعليمية قبل1881، بالإضافة إلى الدور الكبير التعليمي لجامع الزيتونة، وبعد فرض الحماية تم التضييق على تعليم أبناء التونسيين في المدينة بدرجة أقل وفي الريف بدرجة أكثر، مع وجود تميز بين أبناء التونسيين وأبناء الأوروبيين. وقد سعت إدارة الحماية لإدخال إصلاحات على المناهج التعليمية، وحتى تَجرئِها على محاولة إدخال برنامج إصلاحي في جامع الزيتونة وفق منهج غربي، والذي قوبل بالرفض من طرف النخب الوطنية التونسية، ومن طرف العلماء وشيوخ الزيتونة. بحكم أن هذه الاصلاحات لا تتوافق مع المنهج الاسلامي، كما أن إدارة الحماية من خلالها تسعى إلى تغير معتقدات وأفكار المجتمع التونسي.

3-تعليم المرأة:

3-1-في الجزائر: خلصت النخب الوطنية إلى ضرورة تعليم المرأة الجزائرية، وتأسيس مدارس حرة تتعلم فيها البنات المسلمات باللغة العربية.[1]وخاصة ضمن برنامج نشاط جمعية العلماء المسلمين.

3-2-في تونس:خصصت إدارة الحماية سنة 1913 ميزانية لتأسيس مدرستين، واحدة للبنات الأوروبيات والثانية للبنات المسلمات[2]. كما أن العائلات الميسورة الحال في مدينة تونس قامت بتأسيس مدارس خاصة للتعليم. ومن المناصرين لتعيلم المرأة التونسية عبد العزيز الثعالبي الذي دعا لتعليمهن لكن بحذر من مغريات الحضارة الأوربية.

تجسدت مظاهر الحضارة الغربية من خلال تعليم الشباب في:

-أسهم التعليم في تغير بعض الممارسات الاجتماعية، مثل تبني بعض الشباب مظاهر حياة عصرية في اللباس.

- ظهرت فئة من النخب المثقفة تميل إلى مظاهر الحياة الأوروبية، مما أثر على الثقافة المحلية الشعبية.

ظهرت الفروق الاجتماعية بين المدينة والريف في التعليم بشكل واضح، حيث أن المدينة كانت أكثر انفتاحا على الثقافة الغربية، عكس الريف الذي حافظ نوعا ما على قيمه وعاداته وتقاليده.

4-الواقع الاجتماعي للمرأة في الجزائر وتونس:

[1] أنيسة بركات، المرجع السابق، ص.17.

[2] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص. 63.

لم تُستثنَ المرأة المسلمة في الجزائر وتونس من السياسات الفرنسية، الرامية إلى إحداث تغير في معتقداتها وفي أحداث يومياتها. كما أن ظاهرة الهجرة قد ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في إحداث تحولات مست المرأة، بالرغم من نضال النخب الوطنية للحفاظ على مقومات المجتمع المسلم والعائلة، وتثقيف المرأة كونها أساس المجتمع، ويتجسد ذلك في مقولة تنادي بالنهوض بالمرأة: "...أول حجرة تضعها الأمة في بناء حريتها هو تهذيب المرأة وتثقيفها...المرأة شريكة الرجل في مكافحة الحياة..."[1]

4-1-في الجزائر:

أ- في المدينة:

لم تكن المرأة الجزائرية بمعزل عن هذه التحولات، فظاهرة الهجرة الداخلية نحو المدينة ومتطلبات الحياة الحديثة، فرضت في حالات على المرأة العمل لمساعدة زوجها كعاملة نظافة في بيوت الأوروبيين[2]، وهذا يعتبر تغير مباشر نتيجة الهجرة الداخلية. كما أن المرأة أمست جزء من منظومة الهجرة إلى فرنسا من أجل مرافقة الزوج والعمل[3]. بالإضافة إلى ذلك فقد حرصت الجمعيات على تعليم البنت تعليم عربي إسلامي بغية إنشاء جيل متمسك بأصالته، وهذا ما حرصت عليه جمعية العلماء المسلمين بعد تأسيسها.

ب- وفي الريف:

فرضت الأوضاع العامة التي كانت نتيجة السياسة الفرنسية الاستعمارية على المجتمع الجزائري ككل، وفي حالات على المرأة خاصة العمل في الفلاحة جنبا إلى جنب مع زوجها لمساعدته.

---

[1] أنيسة بركات، المرجع السابق، ص. 16.

[2] ANOM, , Études Sociales Nord-Africaines..., op . cit, P. 8.

[3] ANOM, 93 4127, Département de Constantine, L'Administrateur de la Commune Mixte de La Calle N °244…, op. cit.

4-2- في تونس:

نظرا لعدة عوامل أبرزها وجود مؤسسات علمية تقليدية وعصرية، ووجود علماء ونخب تونسية مثقفة، مع تحسن الوضع المادي لبعض العائلات، فإن الاهتمام بتعليم المرأة أخذ حيزا في ثقافة المجتمع التونسي، تمثل في بناء مدارس خاصة. وحتى إدارة الحماية قد خصصت ميزانية لبناء مؤسسة خاصة بتعليم البنات التونسيات.

لكن هذا لا يعني وجود مشاريع ودراسات لمستشرقين نادت بتحرر المرأة التونسية، وهذا ما ورد في مقال سنة 1947، حيث دعت صاحبة المقال إلى تحرر المرأة من التقاليد التي جعلها جاهلة، بسيطة في أذواقها وأفكارها، مؤمنة بالخرافات، ومحترمة للتقاليد. محافظة جدًا في روحها، لا تهتم كثيرًا بتغيير عاداتها، وتعطي انطباعًا بأنها تتجاهل تطور العالم.

وفي المقابل في نفس المقال، صُورت المرأة التونسية العصرية التي يجب أن تكون عليها، تتميز بملامح غربية مميزة، وتنظر إلى الغرب، بل وإلى فرنسا عمليًا، لذا تبحث عن قدوتها في المرأة الفرنسية، وتميل إلى تقليد صفاتها وعيوبها، مع إضافة بعض الخصوصيات التي تستقيها من خلفيتها. وفي نظرها تعتبر أن الفتاة أو المرأة التونسية عند أول لقاء لها بامرأة فرنسية تكاد تُصدم.[1] وهذا دليل على مساعي تغير نمط عيش المرأة المسلمة التونسية.

بدأت ظاهرة تعليم البنات تتوسع تدريجيًا في الجزائر وتونس، كما ساهمت تغيرات في ظروف الحياة الحديثة، في المدن والريف في إدماج النساء في سوق الشغل. كما أن المطالبة بتحرر المرأة كان في تونس أكثر من الجزائر نظرا لطول مدة الاحتكاك بين التونسيين والأوروبيين، وبحكم أن سكان المدينة أكثر تأثر بالحضارة[2]على مستوى الأسرة

[1] AD Eneersmman, "L'évolution Féminines esproblèmes", L'Action -Revue Sociale féminine littéraire Artistique, 1erAnnée, N°3 .25Novembra 1947, PP. 8-9

[2] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص. 294.

ساهم الاحتكاك بالغرب في إدخ التغييرات على نمط العلاقات الأسرية، لكن بدرجات متفاوتة بين البلدين، حيث ظلت الأسرة التقليدية أكثر محافظة في الجزائر عكس تونس.

5-التحول العمراني:

ساهمت الهجرة العكسية والهجرة الداخلية في إحداث تحولات على مستوى المناطق الحضرية في المدينة وعلى مستوى الأرياف في الجزائر وتونس.

5-1-في الجزائر:

شكل توافد العنصر الأجنبي في إطار الهجرة العكسية إلى الجزائر، ضرورة حتمية لتوفير أماكن الاستقرار في المدينة وفي الريف. وقد تمركز جل الأوروبيين في المدن الكبرى وساهموا في ظهور أحياء جديدة وفق النمط العمراني الأوروبي.

شكل توافد العنصر المحلي في إطار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، في ظهور أحياء شعبية حول المدن، والتي كانت استجابة للتحولات الجديد التي صادفت الجزائري المهاجر فقام ببناء الكوخ بطريقة تقليدية بسيطة.

كما أن الهجرة الداخلية فرضت على القبائل الرحل الانتقال إلى نمط الاستقرار، من الخيمة إلى الكوخ، وهذا بدوره فرض عليهم تغير المهنة لتواكب متطلبات العمل في المدينة.

5-2-في تونس:

عرفت تونس توافد واستقرار العنصر الأجنبي قبل فرض الحماية، حيث وجدت أحياء خاصة بالمالطيين والصقليين، وبعد فرض الحماية سنة1881 وتضاعف الأوروبيين في تونس، والذين وفدوا في إطار الهجرة العكسية بتشجيع نظام الحماية، مما دفع سلطات الحماية ورجال الإعمال الأجانب إلى إنشاء أحياء أوروبية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، إذا أحدث الأوربيون في البداية أحياء ملحقة بالأحياء العربية التقليدية، ثم أخذت في

التطور والتوسع باتجاه الميناء، وإقامة طرقات موسعة وأحياء نظيفة، وبناء عمارات ذات صبغة تجارية، وأخرى ذات صبغة إدارية[1].

6-أثر الهجرة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على مسار الحركة الوطنية في الجزائر وتونس1914 -1954:

ساهمت ظاهرة الهجرة في إحداث تحولات اجتماعية في الجزائر وتونس، والتي بدورها انعكست على تحولات مست المجال الاقتصادي والثقافي، وهذه المتغيرات الجديدة كان لها دورا كبير في بروز الوعي الوطني في الجزائر وتونس داخليا وخارجيا. وفي الجزائر شكلت الهجرة الخارجية محطة هامة في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، من خلال تأسيس نجم شمال إفريقيا[2] بفرنسا، الذي ضم المهاجرين الجزائريين في المهجر، كما أن مطالب الحركة الوطنية ذات الطابع الاجتماعي والإصلاحي من أجل حقوق الجزائريين ساهمت في تبلور الوعي وتشكل أرضية تشكيل الأحزاب الوطنية في الجزائر.

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص ص.37 -38

[2] نجم شمال لإفريقيا: تأسس بفرنسا سنة 1926. وبناءا على مقطع من القانون الأساسي لنجم شمال إفريقيا الذي تبنته الجمعية العامة في20 جوان1926:

المادة1: يؤسس بباريس تنظيم يحمل التسمية "نجم شمال إفريقيا". جمعية للمسلمين من الجزائر تونس المغرب فرع من اتحاد مابين المستعمرات.

المادة 3: تضع الجمعية لنفسها هدفا يتمثل في الدفاع عن المصالح المادية المعنوية والاجتماعية لمسلمي شمال إفريقيا وكذا التثقيف الاجتماعي والسياسي لكامل أعضائها.

المادة4: تعمل الجمعية طبقا للقانون الأساسي وفي إطار اتحاد مابين المستعمرات؛ تفرض على نفسها تلقين مسلمي شمال إفريقيا أساليب الحياة في فرنسا وإبراز كافة تظلمات سكان شمال إفريقيا للرأيا لعام. **ينظر**: محمد قنانش ومحفوظ قداش، نجم شمال إفريقيا 1937 – 1926، وثائق وشهادات الدراسة التيار الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية،2013، ص. 53.

بينما في تونس ساهمت التحولات الاجتماعية في تبني النخب الوطنية التونسية لمطالب بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي، وبعد الحرب العالمية الأولى تم تأسيس الحزب الدستوري الجديد[1] بزعامة عبد العزيز الثعالبي، متخذة من الواقع أرضية للمطالب، ومن سلطة الباي الحامي والمدافع عن حقوقهم –ولو بشكل صوري فقط–.

رغم محاولات الإدارة الفرنسية طمس الهوية الوطنية، إلا أن المجتمعات في الجزائر وتونس أعادت إنتاج ذاتها عبر التمسك باللغة والدين والعادات والمجتمع، والانفتاح على مظاهر التحديث ومواكبة التحولات والتطورات الداخلية والخارجية. متخذة من الهجرة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قاعدة لتكوين الجماهير، هذا التفاعل أسس لمرحلة جديدة تتمثل في النضال من أجل الاستقلال.

رغم تباين التواجد الفرنسي في الجزائر وتونس، إلا أن السياسات الفرنسية في كلا البلدين ونتائجها كانت متقاربة، كون الاستعمار الفرنسي له نفس الأهداف في المستعمرات، وهذا من خلال تتبع التطورات المتعلقة بالهجرة والتحولات الاجتماعية والحاصلة نتيجة كل سياسية خلال الفترة الممتدة مابين1914 –1954، في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

تعرضت الجزائر وتونس خلال الفترة المدروس لجملة من السياسيات في شتى الميادين، الهادفة إلى خدمة الاستعمار والمعمر الأوروبي الوافد في إطار الهجرة العكسية

[1] بعد قيام مظاهرات في تونس تطالب فرنسا بإطلاق صراح عبد العزيز الثعالبي، وعودته إلى تونس تعالت أصوات بضرورة تشكيل حزب تونسي وطني يمثل مطالب الشعب، فتأسس الحزب الدستوري القديم سنة1920 بقيادة عبد العزيز الثعالبي بإجماع الحاضرين من الطلائع المثقفة والمناضلين الوطنيين، وعين المحامي احمد الصافي أمينا عاما له. قام الحزب على مبادئ تطالب بنظام دستوري لتونس، وتأليف حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب. **ينظر**: الطاهر عب الله، المرجع السابق، ص. 55.

والذي قدمت له كل الامتيازات، على حساب العنصر المحلي صاحب الأرض، والذي همش وهُجِر في إطار الهجرة الداخلية.

وساهمت ظاهرة الهجرة العكسية في جلب العنصر الأوروبي إلى الجزائر وتونس بترغيب من الإدارة الفرنسية، بعد أن قدمت لهم وعود بتقديم امتيازات من أراضي، وتوفير متطلبات الحياة، ودعم قانوني وأمني. وبغية تحقيق ذلك توجب على السلطة الفرنسية سَلب الجزائري والتونسي ممتلكاتهم وحرياتهم، وتحويلهم إلى مجرد يد عاملة رخيصة، تستغل بأبشع الطرق من طرف المعمرين.

أما بخصوص الهجرة الخارجية فقد كان اثرها كبير وواضح في الجزائر بحكم أن نسبة الجزائريين المهاجرين إلى الخارج عامة وفرنسا خاصة كبير جدا، فمنهم من عايش الحضارة الأوروبية ونقلها معه إلى الجزائر، ومنهم من استغل توفر العمل والأجر الجيد مقارنة بالجزائر ليرسل المال إلى عائلته، وهذا ساهم في تحسن ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

إذا ظاهرة الهجرة الداخلية ساهمت في إحداث تحولات في فئات المجتمع في المستعمرتين، وهذا ساهم أليا في تغيرات ديموغرافية على مستوى نمو وكثافة وتوزيع السكان، فجل سكان الريف تعرضوا لسلسلة من السياسيات الفرنسية التي أدت إلى نزوحهم إلى ضواحي المدن. حيث أن مصادرة الأراضي وتسليمها للمعمرين قد أدى إلى فقدان الجزائريين والتونسيين لممتلكاتهم وقطعانهم التي تعد مصدر قوتهم اليومي، مما نجم عن ذلك زيادة في الفقر والبؤس، وزاد الأمر سوءا استغناء الأوربيين عن اليد العاملة بشكل كبير بعد توظيف وسائل عصرية في الفلاحة. مما دفع بسكان الريف بالهجرة إلى ضواحي المدينة، وهذا فرض عليهم تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية تواكب متطلبات الحياة اليومية.

وحتى العنصر الأوروبي الفقير المعدم في وطنه، الذي قدم لدول شمال إفريقيا في إطار الهجرة العكسية، قد تغيرت أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير، فجل الوافدين كانت أوضاعهم جد سيئة وقدموا إلى الجزائر وتونس للحصول على الامتيازات والدعم المالي،

وفعلا قدمت لهم الإدارة الفرنسية الأرض والدعم المالي والتقني، ووفرت لهم المسكن

ومصالح الخدمات، والطريق والسكك الحديدية، ووفرت الأمن. وحتى اليد العاملة الرخيصة قد وفرت للمستوطن الأوروبي بعد أن حولت مالك الأرض الجزائري والتونسي، إلى مجرد عامل يومي خماس أو عامل أجير مقابل ثمن زهيد، تدفعه الظروف الجائرة إلى الهجرة داخليا وخارجيا، من أجل تحسين مستواه المعيشي، الذي فقده لصالح المستعمر ومنظومته.

يمكن إعتبار أن منظومة الإستعمار الفرنسي، بمؤسساتها ومشاريعها وسياساتها، هي عبارة عن مشروع له عدة جوانب: سياسية، عسكرية، إقتصادية، إجتماعية، ثقافية. يهدف من خلالها إلى إحداث تحولات جذرية على كل المستويات، خدمة لمصلحته في المقام الأول، وخدمة للمعمر الأوروبي القادم إلى شمال إفريقيا في إطار الهجرة العكسية في المقام الثاني، والذي يعتبر الركيزة الأساسية في المشروع الإستيطاني، حيث كرس نفسه لإستغلال مقومات البلد من خيرات وعباد، في ظل توفير الإدارة الفرنسية له الجانب القانوني من تشريعات خولت له نهب الأراضي، ومن ناحية توفير الأمن والدعم المالي، ثم تقديم جملة من الإمتيازات في إطار مشاريع التجنيس.

يمثل الجدول التالي مجمل السياسيات التي طبقتها الإدارة الفرنسية في كل مستعمرة، رغم التباين في نمط تواجدها في كل من الجزائر وتونس ما بين 1914 و1954:

السياسة الفرنسية	تأثيرها في الجزائر	تأثيرها في تونس
مصادرة الأراضي	طبق بشكل كبير	طبق بشكل كبير
سن التشريعات	شملت جل الميادين	شملت جل الميادين
الاستيطان	طبق بشكل كبير جدا	طبق بشكل متوسط
تحولات الملكيات الموسعة	في الجزائر لمصلحة المعمر بدرجة كبيرة	ظهرت في تونس لمصلحة المعمر والشركات الرأسمالية
الهجرة الداخلية	وجدت	وجدت
الهجرة الخارجية	وجدت بشكل كبير	وجدت بشكل ضعيف
الهجرة العكسية	وجدت بشكل كبير	وجدت بشكل متوسط
النفي	نفي الزعامات والنخب الوطنية	نفي لنخب الوطنية
تطور ديموغرافي	وقع بشكل ملموس في الواقع	وقع بشكل ملموس في الواقع
التهجير	تهجير عقابي للقبائل المقاومة	/
مصادرة الوقف	طبق بشكل كبير، ومبكرا	طبق على مراحل
تحولات في مجال العمران	تم في المدينة والريف	تم في المدينة والريف
تحولات في مجال الصحة	تم لمصلحة الأوروبين	تم لمصلحة الأوروبين
تحولات في مجال التعليم	تم للأوروبي والعنصر المحلي	تم للأوروبي والعنصر المحلي
نشأة الملكيات الموسعة	لمصلحة المعمر الأوروبي	لمصلحة المعمر الأوروبي
الزواج المختلط	داخليا؛ بنسبة ضعيفة أما في المهجر بنسبة متوسطة	داخليا؛ بين التونسيين ومختلف الجنسيات المقيمة بتونس
تحولات مست المرأة	بشكل متوسط	بنسة أكبر
تحولات مست القبيلة	تمت بشكل كبير جدا	تمت بشكل متوسط
تحولات مست العائلة	تمت بشكل كبير	تمت بشكل كبير
الحرف والصناعات التقليدية	تم المساس بها ووصلت إلى درجة الانقراض	تم المساس بها ولكنها كافحت في ظل منافسة أوروبية
التجنيس	طبق بشكل كبير	طبق بشكل كبير

تطرقنا في الجدول السابق، إلى مجمل السياسات التي تناولناها في البحث بخصوص تأثير الهجرة على التحولات الاجتماعية في الجزائر وتونس ما بين سنتي 1914 و1945، مبرزين مدى تقارب تأثير العناصر سالفة الذكر على الحياة الاجتماعية والتي بدورها أثرت على الحياة الاقتصادية والثقافية في المستعمرتين.

تبرز الدراسة في الفصل الرابع مدى تأثير ظاهرة الهجرة؛ الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية والهجرة الخارجية، في التحولات الاجتماعية في الجزائر وتونس ما بين سنتي 1914 و1954، والتي بدورها انعكست على التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعد جزء من الحياة اليومية لسكان المستعمرتين. كما أن جل السياسيات التي طبقتها الإدارة الفرنسية في الجزائر وتونس كانت متقاربة من حيث التطبيق والانعكاسات التي تمثلت في التحولات الاجتماعية.

الخاتمـــــــــــة

شهدت الجزائر وتونس خلال الفترة الممتدة ما بين1914 و 1954 تطور وتنامي ظاهرة الهجرة، المنقسمة إلى هجرة داخلية وهجرة خارجية وهجرة عكسية من أوروبا إلى دول شمال إفريقي، والتي تعتبر من أبرز المظاهر الديناميكية التي بلورت ملامح المجتمع في ظل الاستعمار الفرنسي، مساهمة بشكل مباشر في إحداث تحولات على الحياة الاجتماعية في المستعمرتين، والتي بدورها انعكست وأثرت في الحياة الاقتصادية والحياة الثقافية طيلة الفترة المدروسة.

أظهرت دراسة ظاهرة الهجرة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الجزائر وتونس مابين سنتي1914 و1956، أنّ هذه التغيرات لم تكن اعتباطية، بل تفاعلت فيما بينها في بيئة خاضعة لظروف داخلية وخارجية، لتشكل ملامح تحولات عميقة لمجتمعات عاشت على واقع الاستعمار وتداعيات سياساته. إن النتيجة المراد تحصيلها في بحثنا لا تنحصر في تعداد النتائج، وإنما نسعى لإبراز تسلسل مختلف الأحداث المؤثرة في البناء التاريخي والاجتماعي للمنطقة المغاربية خلال النصف الأول من القرن العشرين في قالب مقاربة.

إن الهجرة الداخلية التي عرفتها المجتمعات المغاربية خاصة من الريف نحو المدينة، لم تكن مجرد مظهر انتقال جغرافي وفقط، بل تحولت إلى صيرورة اجتماعية أحدثت جملة من التحولات في البنية الاجتماعية في كلا المنطقتين، منطقة الطرد المتمثلة في الريف ومنطقة الجذب المتمثلة في المدينة، وكذلك إحداث تغيرات في طبيعة العلاقات داخل المجتمع الريفي. كما تسببت عوامل نتجت بشكل مباشر عن سياسة الإدارة الفرنسية من مصادرة الأراضي وتدهور الأوضاع الزراعية وتوسع الملكيات الكبرى، في دفع آلاف من العائلات الريفية إلى الهجرة الداخلية باتجاه المراكز الحضرية بحثاً عن العمل، هذاالنزوح غيّر ملامح حياة المهاجر اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

كما غيرت الهجرة الداخلية ملامح الطابع البدوي لسكان الريف، فبعد أن كانوا ملاك للأرض أصبحوا عمال وأجراء عند المعمر الأوروبي، فتخلو بذلك عن مهنهم ذات الطابع لفلاحي ليشتغلوا في المدينة أعمالا لم يألفوها من قبل، كالعمل في الموانئ والمناجم والقطاعات الصناعية، وانتقلوا من حياة الرحالة إلى حياة الاستقرار في ضواحي المدن، متخذين من البيوت والأكواخ التقليدية مسكناً ومستقراً لهم. كما ساهمت الهجرة الداخلية في تنامي ظاهرة الهجرة، خاصة في تونس حيث ساهم المهاجرون من الرعيل الأول في توافد عائلاتهم وأقاربهم لاحقا إلى ضواحي المدن التونسية، وتسهيل لهم ظروف الاستقرار والعمل.

أما بخصوص الهجرة الخارجية، فقد شكّلت بيئةً مغايرة لتجربة سكان شمال إفريقيا، فآلاف من العمال هاجروا إلى فرنسا بحثاً عن تحسين أوضاعهم المادية، وهذا ما بينته الوثائق الأرشيفية بمركز (ANOM) بأن قرابة 90% من الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا كان بحثا عن العمل، خصوصاً مع الحاجة المتزايدة لليد العاملة أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية أو خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين. وفيما يخص الهجرة الخارجية التونسية فلم نقف على تفاصيل بخصوصها فيما توفر بين أيدينا من مادة علمية، بل بالعكس فقد وقفنا على معلومة أرشيفية من مركز الأرشيف التونسي(ANT) توضح مدى صعوبة الهجرة الخارجية بالنسبة للتونسي، بعد أن فرضت سلطتي الباي والحماية رقابة عليها. لكن باستثناء ذكر معطيات تتعلق بمشاركة الشباب التونسي كمجندين في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الاولى، لكن دون تتبع التأثيرات ولا النتائج.

ساهمت الهجرة الخارجية للجزائريين في تحولات اجتماعية في الجزائر بين ذويهم، وقد انعكست هذه التغيرات بدورها على إحداث تحولات في الحياة الاقتصادية والثقافية، خاصة مساهمة الأموال المرسلة من المهجر في تحسن الأوضاع المعيشية للعائلة، وشراء قطع أراضي والتمكن من تعليم الأبناء. بالإضافة إلى عنصر أخر جد مهم للهجرة الخارجية، والمتمثل في تأثير المهاجرين الأوائل في تنامي ظاهرة الهجرة الخارجية، بحيث وضحت

وثيقة أرشيفية مدى رغبة العائلات الجزائرية في هجرة أبنائهم، بعد أن إلتمسوا تحسن أوضاع عائلات قريبة منهم عقب تلقيهم المال من المهجر. كما أن الهجرة الخارجية لم تكن ذات طابع مالي اقتصادي وفقط، بل حملت معها أفكاراً سياسية وثقافية جديدة للمهاجر بعد عودته، حيث أن تفاعل العمال المهاجرون بحركات اجتماعية ونقابية في أوروبا مكنتم من اكتساب خبرات وتجارب غذت الوعي الوطني لاحقا.

وفي المقابل فإن ظاهرة الهجرة العكسية للأوروبيين نحو بلدان شمال إفريقيا، كانت حجز الزاوية في السياسية الفرنسية خاصة في الجزائر وتونس، بحيث أنها هيأت الأرضية الخصبة لإنجاح مشروعها الاستعماري في الجزائر وفي تونس القائم على توطين العنصر الأوروبي بدل العنصر المحلي، فبعد أن مارست سياسة مصادرة الأراضي وتهجير سكان الريف وسياسات أخرى، عملت على تشجيع الهجرة العكسية وقدمت امتيازات كبيرة لهم من أراضي ودعم مالي وحماية قانونية. فوفدت بذلك إلى مستعمرات شمال إفريقيا عدة جنسيات من فرنسا وإيطاليا ومالطا واسبانيا والبرتغال وغيرهم من الدول الأوروبية، والتي ساهمت بشكل مباشر في إحداث تحولات جذرية في شتى المجالات، منها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

أدّى وجود جالية أوروبية كبيرة في الجزائر وتونس، إلى إنتاج احتكاك ثقافي متباين خلال الممارسات اليومية بين السكان، وإلى وجود علاقات فرضتها طبيعة التعامل والتي غلب عليها ترفع الأوروبي على العنصر المحلي، وفي المقابل رفض الجزائري والتونسي للعنصر الأجنبي، كونه إغتصب الأرض واحتكر مُقدرات البلدين، ودَّعم سياسية المستعمر. وقد ساهم التمازج الحضاري في بروز نخبة وطنية مزدوجة الثقافة قادرة على استعمال اللغة الفرنسية للتعبير عن قضايا وطنية واجتماعية، وهو ما منح الحركة الوطنية لاحقاً وسائل للتواصل والدفاع عن مطالب الشعبين.

ساهمت الهجرات سالفة الذكر في تنشيط ديناميكية الحركات السكانية بين مناطق الدفع ومناطق الجذب، الأمر الذي انعكس على النمو الديموغرافي في الجزائر وتونس خلال الفترة المدروسة، وتأثرت كثافة ونمو السكان بارتفاع معدلات الولادة وتحسّن نسبي في الخدمات الصحية، والقضاء على الأوبئة الفتاكة من خلال برامج استصلاح المسطحات المائية الموجهة في الأساس لصالح المعمرين، لكن استفاد منها السكان المسلمون بشكل غير مباشر، مما أدى إلى تزايد سكاني ملموس خصوصاً في المدن.

هذا النمو لم يكن متوازناً، بل أنتج ضغطاً على البنية التحتية المتباينة بين المدينة والريف، معمّقا الفوارق في ظل طبقية وتميز عنصري بين العنصر المحلي الذي تم تهميشه والعنصر الأجنبي الدخيل الذي نصب سيدا للأرض ومالكاً على مصادر الرزق، مما ساهم في تفاقم الأزمات الاجتماعية. ويتجسد النمو الغير متوازن كذلك في تركز الكثافة السكانية في المدن الكبرى، بينما بقي الريف يعاني من التهميش والفقر والحرمان من أبسط ظروف الحياة بالنسبة للجزائري والتونسي الذي فرضت عليه الهجرة الداخلية، أما المعمر الأوروبي فتملكه للأرض ووسائل الإنتاج العصرية وتسخير السكان المحليون كيد عاملة رخيصة قد ضاعف من ثروته وسلطته.

فرضت السياسات الفرنسية في المستعمرتين الجزائر وتونس، تحولات اجتماعية جديدة على دور المرأة في المجتمع، ففي الريف بعد هجرة الرجال في إطار الهجرة الداخلة أو الخارجية، اضطرت النساء إلى تحمل مسؤولية الزراعة وتسيير شؤون الأسرة. وفي المدينة سجلت حالات من خلال وثائق أرشيفية بأن المرأة اشتغلت لمساعدة الرجل على متغيرات الحياة العصرية، سواء من خلال الخدمة بالمنازل، أو في بعض الأنشطة الاقتصادية البسيطة. كما شهدت هذه الفترة بداية ولوج البنات إلى المدارس ولو بأعداد محدودة، في ظل نشاط مصلحين عادوا من المهجر وأسسوا جمعيات ونوادي تربوية ومدارس خاصة تكفلت

بتعليم البنات، مما ساهم في بروز جيل من النساء المتعلمات اللواتي لعبن أدوارا مهمة في الحياة لاحقا. وهذه التحولات لم تمس التقاليد الراسخة كما دعا إليه عبد العزيز الثعالبي.

ومن المظاهر الاجتماعية التي تعتبر انعكاس لظاهرة الهجرة، الزواج المختلط بين المسلمين والأوروبيين، وهذا ما ألتمس عند المهاجرين الجزائريين في فرنسا ولو بدرجة متوسطة، إلا أنه ساهم في عدة أمور سلبية، أبرزها انقطاع نهائي لبعض الشباب عن الجزائر، وهذا يؤثر سلبا في النمو الديموغرافي للمسلمين، وكذا انقطاع الدعم المالي الذي كان يرسل إلى العائلة، وبالتالي تراجع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهم.

وفي تونس تمّ تسجيل عدة حالات من الزواج المختلط بين التونسيين المسلمين والأوربيين، وكذلك بين التونسيين اليهود والأوربيين رجالا ونساء. وتسجيل حالات زواج للأوربيين فيما بينهم، وهذا أسهم في زيادة عدد المواليد وبالتالي دعم النمو الديموغرافي، كما أنتج جيل جديد يحمل الجنسية الفرنسية بناءا على القانون الذي فرضته سلطة الحماية للمواليد في تونس بعد سنة1881.

أولت سلطة الإدارة الفرنسية في الجزائر وتونس رعاية خاصة بالأوضاع الصحية بيئةً ومؤسسات، وبهدف توفير المناخ الصحي الجيد خصصت ميزانية معتبرة لهذه الإصلاحات التي كانت موجهة بدرجة أولى للفرنسيين والعنصر الأوروبي، من خلال بناء المؤسسات الصحية وجلب الأطباء وتكوينهم في المستعمرات. وتعد عملية استصلاح المسطحات المائية السمة البارزة في السياسية الفرنسية، حيث ساهمت في القضاء على الأوبئة والأمراض المعدية فاستفاد من ذلك السكان الأوروبيون والمحليون.

لعبت التحولات الاقتصادية دورا مهما في تشكيل ملامح الفترة المدروسة في الجزائر وتونس، كونها فاعل مؤثر في بقية القطاعات، كما أن إدارة الاستعمار الفرنسي ركزت سياستها في هذا الجانب بشكل كبير، ابتداء بمصادرة الأراضي الخصبة ثم مصادرة أراضي

البور وأراضي الوقف وغلق مجال الغابات أمام الرعاة، وتركيز الأراضي الزراعية بين أيدي المستوطنين الأوروبيين، حيث وفرت لهم الإدارة الاستعمارية الآلات الحديثة واليد العاملة الرخيصة المكونة من السكان المحليين، وتشجيع الهجرة العكسية للعنصر الأوروبي، وفي المقابل تهجير سكان الريف نحو المناطق القاحلة والجبلية، أو دفعهم نحو الهجرة الداخلية نحو المدن وفرض عليهم تحولات تواكب تحضر المدينة، فتغيروا في مهنهم وملبسهم ومسكنهم وعاداتهم.

كما تراجع هامش الإنتاج الزراعي للفلاحين المحليين بعد أن فقدوا أراضيهم وقطعانهم، وأمسى الفلاح الجزائري والتونسي مجرد يد عمل أجيرة عند المعمر. وقد ساهمت عملية إدخال وسائل جديدة وأساليب إنتاج عصرية في خدمة مصلحة المستوطنين، مقابل تراجع الطلب على العمال، وهذا ساهم في اختلال عمق الهوة الاجتماعية.

تمثلت التحولات التي مست نمط تملك الأراضي الزراعية في ظهور الملكيات الموسعة التي أقامها الأوروبيون خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، حيث سيطر قلة من المعمرين على عشرات الآلف من الأراضي الخصبة، وعمدوا إلى تغير نمط الزراعات المعيشية إلى زراعة تصديرية ذات ربح سريع ومكثف، وبدعم من الإدارة الفرنسية توجه غالبيتهم إلى زراعة الكروم، وأدخلوا آلات عصرية وطرق فلاحة حديثة لرفع الإنتاج. وبالموازاة مع ذلك زاد بؤس السكان المحليون من فقر وبطالة وجوع، وتغير في الأوطان والعادات من خلال التوجه نحو الهجرة الداخلية.

لم يقتصر تهميش الجزائري والتونسي على سلب أملاكه وفقط، بل حتى الوظائف منعت عليهم وأصبحت حكرا بيد الأوروبيين واليهود، خاصة في التجارة الخارجية والإدارة والمالية، وعمدت الإدارة الفرنسية على تعليم أساسيات المهن والوظائف ذات الدخل العالي إلى أبناء الأوروبيين. وفي المقابل أزيح وحيد العنصر المحلي وتم تجهيله واستعباده في

وظائف شاقة وبأجر زهيد في المناجم والموانئ كحمالين، وفي المزارع كخماسين وعمال بأجرة يومية رخيصة لا تلبي أدنى متطلبات ومتغيرات الحياة الجديدة. ومن ثم فإن التحولات الاقتصادية لم تكن مجرد تطوير تقني، وإنما جزءا من سياسية فرنسية استعمارية تهدف إلى تعزيز السيطرة على حساب السكان المحليين.

كما أدت سياسة إدارة الاستعمار الفرنسي في المجال الاقتصادي إلى القضاء على الحرف التقليدية والصناعات المحلية، من خلال مصادرة وسائل الصنائع وغلق ورشهم وتغير مهن بعضهم، وتعطيل مصادر المواد الأولية خاصة في الجزائر، وأما في تونس فتضررت الصناعات المحلية بدرجة كبيرة بسبب استيراد المنتجات الأوروبية المصنوعة بآلات عصرية مما خفض في تكلفة إنتاجها وفي سعر بيعها خاصة ما أطلق عليه أم الصنائع " صناعة الشاشية"، وزاد تعنت إدارة الحماية إلى درجة إصدار مرسوم في تونس يمنع على الحرفي التونسي استعمال الآلات العصرية في إنتاج اللوازم التقليدية.

أثرت التحولات الاجتماعية بدورها على الحياة الثقافية في الجزائر وتونس ما بين سنتي 1914 -1954، خاصة مجال التعليم الذي اتخذته فرنسا منطلقا لإحداث تحولات جذرية في المجتمعين، فركزت على تعليم أبناء الأوروبيين خلال مختلف الأطوار، وإعداد نخبة محدودة من السكان المحليين يمكن توظيفهم في الإدارة الاستعمارية. كما اهتمت بالتعليم المهني والزراعي الرامي إلى خدمة الاستيطان والأرض والمعمر، وفي المقابل دمرت مؤسسات التعليم الإسلامي وهجرت العلماء، وراقبت التعليم في الكتاتيب والزوايا والمساجد، وفرضت شروط صارمة تحول دون تعلم أبناء الجزائريين والتونسيين، بالرغم أن الأخيرة أي تونس كان بها معاهد وجامعة الزيتونة ومؤسسات تعليمية استمرت حتى بعد الحماية، وكان لها دورا كبير في المجال الثقافي والفكري والسياسي في تونس.

وحتى المناهج التعليمية التي فرضت على المدارس العربية كانت بمحتوى تعليمي يهدف إلى إدماج التلاميذ في منظومة غربية تمهد إلى إنشاء جيل مطاوع يخدم الاستعمار. من خلال نشر اللغة الفرنسة والقضاء تدريجيا على اللغة العربية، وتعليم الأطفال مصطلحات هدامة غير نافعة، والقضاء على التاريخ المحلي، وتغيره بتاريخ يمجد الاستعمار.

إلا أن انتشار التعليم الديني العربي وظهور المدارس الخاصة العربية والجمعيات والنخب الإصلاحية، قد ساهم في تكوين جيل وطني مثقف واعي بمسؤولياته أمام الاستعمار. وقد ساهمت الهجرة الخارجية في تكوين علماء ومصلحين حملوا لواء التعليم والإصلاح وإحياء النفوس، ومجابهة الثقافة الغربية الفرنسية، ومواجهة التعليم الديني المسيحي. هذه الظروف وأخرى أضافت زخما للمشهد الثقافي والفكري، وشكلت أرضية للنضال السياسي ضد المستعمر فيما بعد.

في المجال العمراني أحدث الاستعمار تغييرات عميقة في بنية المدن، فقد شُيدت أحياء أوروبية حديثة مزودة بالبنية التحتية والخدمات، مثل الطرق وإنشاء قنوات المياه الصالحة للشرب، وفي المقابل بقيت الأحياء الشعبية تعاني من الاكتظاظ والفوضى وكثرة الأمراض، هذا التفاوت العمراني عكس بوضوح التميز الاستعماري، فالتحولات التي عرفتها المدن كان السبب الرئيسي فيها هو الهجرة الداخلية.

غيرت الهجرة الداخلية طابع المدينة العمراني بشكل مباشر، فبرزت أحياء شعبية جديدة ذات كثافة سكانيةعالية في ضواحي المدن، واتسعت الفجوة بينالأحياء العصرية المنظمة التي يقطنها العنصر الأوروبي، والأحياء الشعبية الفوضوية التي تقطنها العائلات المحلية الوافدة في إطار الهجرة الداخلية. وهذه الأخيرة أي الهجرة هي من نتاج سياسة الإدارة الفرنسية في الجزائر وتونس، والتي ساهمت بشكل مباشر في تغيرات مست حياة

البدوي من استقرار، وبناء الأكواخ وتغير في مهنته، والتحولات من ولائه للقبيلة والعائلة الأبوية، إلى الاستقلال الفردي والولاء للمدينة والاقتصاد مصدر رزقه، وبذلك تفككت النواة الأساسية للمجتمع التقليدي القبيلة. وفي المقابل شكلت عملية بناء المستوطنات وتشيد البلديات في الريف سياسية عمرانية تخدم المعمرين والمشروع الاستيطاني.

كما ساهمت الهجرة العكسية بشكل مباشر في إحداث تغيرات مست المجال العمراني. فقد أسهمت المشاريع العمرانية الكبرى في إعادة تشكيل المجال الحضري، حيث شيدت أحياء أوروبية حديثة مجهزة بالخدمات والبنية التحتية، هذه المفارقة العمرانية بين الأحياء الأوروبية والأحياء الشعبية جسّدت التفاوت العميق الذي فرضه الاستعمار، لكنها في الوقت ذاته أفرزت ديناميكيات جديدة في المدينة، باعتبارها فضاءً للاحتكاك والتفاعل بين مختلف الفئات والأجناس. بالإضافة إلا أن المشاريع العمرانية الكبرى، مثل بناء الموانئ والسكك الحديدية ساهمت في ربط المدن بالأرياف، وأعادت تشكيل الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للمستعمرات.

إن الهدف من هذه الدراسة هو محاول رسم صورة شاملة للتحولات الاجتماعية من خلال حركة الهجرة في الجزائر وتونس ما بين سنتي 1914 و1954، ومن خلال اعتماد دراسة مقاربة تسمح بوضع التجربتين جنبًا إلى جنب مع إبراز نقاط الالتقاء، دون إغفال الاختلافات السياقية كنمط استعمار كل دولة. كما تسعى الدراسة إلى بيان كيف ساهمت التحولات الاجتماعية في تحولات اقتصادية وثقافية.

ساهمت الهجرة الداخلية والخارجية والهجرة العكسية في إعادة تركيب المجتمعات، وأحدثت تحولات في الحياة اليومية للسكان في شتى المجالات، كما كان لتطور الهجرة والنمو الديموغرافي والتحولات الزراعية وظهور الملكيات الموسعة أثر عميق على البنية الاقتصادية، في حين مهّدت تحولات المرأة والتعليم والعمران لظهور مجتمع جديد. وهكذا فإن

مقاربة هذه المرحلة تظهر أن الهجرة لم تكن مجرد ظاهرة عرضية، بل كانت قوة دافعة لإعادة تشكيل المجتمع والاقتصاد والثقافة، ومقدمة ضرورية لفهم مسار الاستقلال الوطني.

تأتي أهمية هذا البحث من كونه لا يكتفي بالوصف التاريخي، بل يحاول تقديم قراءة تحليلية لمسار التغير الاجتماعي في بلدين خضعا لنفس القوة الاستعمارية، ما يتيح للباحثين والدارسين فرصة لفهم عمق والكيفية التي أثّر بها الاستعمار على المجتمعات المغاربية. كما أن هذه المقاربة تساهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول الاستعمار وتبعاته الاجتماعية، وتفتح آفاقًا لمزيد من الدراسات المقاربة في المنطقتين.

إذا يمكن القول أن الإدارة الفرنسية في الجزائر وتونس، رغم تباين نمط تواجدها في كل بلد، إلا أنها طبقت نفس السياسيات بشكل كبير، وأن نتائجها تقاربت في الجزائر وتونس، باستثناء الهجرة الخارجية في تونس والتي قد يكون مرده إلى نقص في المادة العلمية، بالرغم من أن جل المصادر التي اطلعنا عليها لم تشر إلى إحصائيات ولم تتبع الهجرة الخارجية ولا نتائجها على الأوضاع بتونس بشكل موسع. وقد أخضت إدارة الحماية الفرنسية في تونس العبرة من أخطائها في الجزائر خاصة فيما يخص حركية القبائل وسبل معاقبتها وهذا ما أثبتته الوثائق الأرشيفية.

ولم تكن هذه التحولات هامشية، بل شكلت أساسًا لإعادة إنتاج المجتمع المغاربي في مرحلة ما بعد الاستقلال. فقد أثرت في تشكيل وعي الأفراد، وتوجيه تحولات الهوية الثقافية والقيم المجتمعية، وجعلت من الهجرة عاملًا حاسمًا في فهم الديناميكية الاجتماعية والسياسية الحديثة في الجزائر وتونس على حد سواء. ومن هذا المنظور يمكن اعتبار دراسة الهجرة من زاوية سوسيو- تاريخية، مدخلًا لفهم أعمق للتحولات البنيوية التي عرفتها المجتمعات المغاربة خلال القرن العشرين.

تعتبر ظاهرة الهجرة، التي أساسا تنقسم إلى هجرة داخلية وهجرة خارجية وهجرة عكسية من أوروبا إلى دول شمال إفريقيا، خاصة في الجزائر وتونس خلال الفترة الممتدة ما بين1914 و1954، من أبرز المظاهر الديناميكية التي بلورت ملامح المجتمع في ظل الاستعمار الفرنسي، مساهمةً بشكل مباشر في إحداث تحولات على الحياة الاجتماعية في المستعمرتين، والتي بدورها انعكست وأثرت في الحياة الاقتصادية والحياة الثقافية طيلة الفترة المدروسة.

وختامًا؛ يظل باب البحث في موضوع الهجرة والتحولات الاجتماعية مفتوحا للباحثين، لإتمام مسار مساهمتنا المتواضعة، مع فتح آفاق جديدة للدراسة في الموضوع. ويبقى التساؤل قائما حول موضوع الهجرة والتحولات الاجتماعية، خاصة في ما يتعلق بمدى مساهمة الهجرة وما رافقها من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية في الجزائر وتونس، خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1914 و1954، في تطور ديناميكية ظاهرة الهجرة ذاتها، وفي تشكل ملامح الحياة الاجتماعية لمرحلة ما بعد سنة 1962.

الملاحق

الملحق 01: ملف توظيف مصطلح(Emigration)، في ظل تتبع هجرة الجزائريين إلى سوريا بتاريخ 11 فيفيري1913.[1]

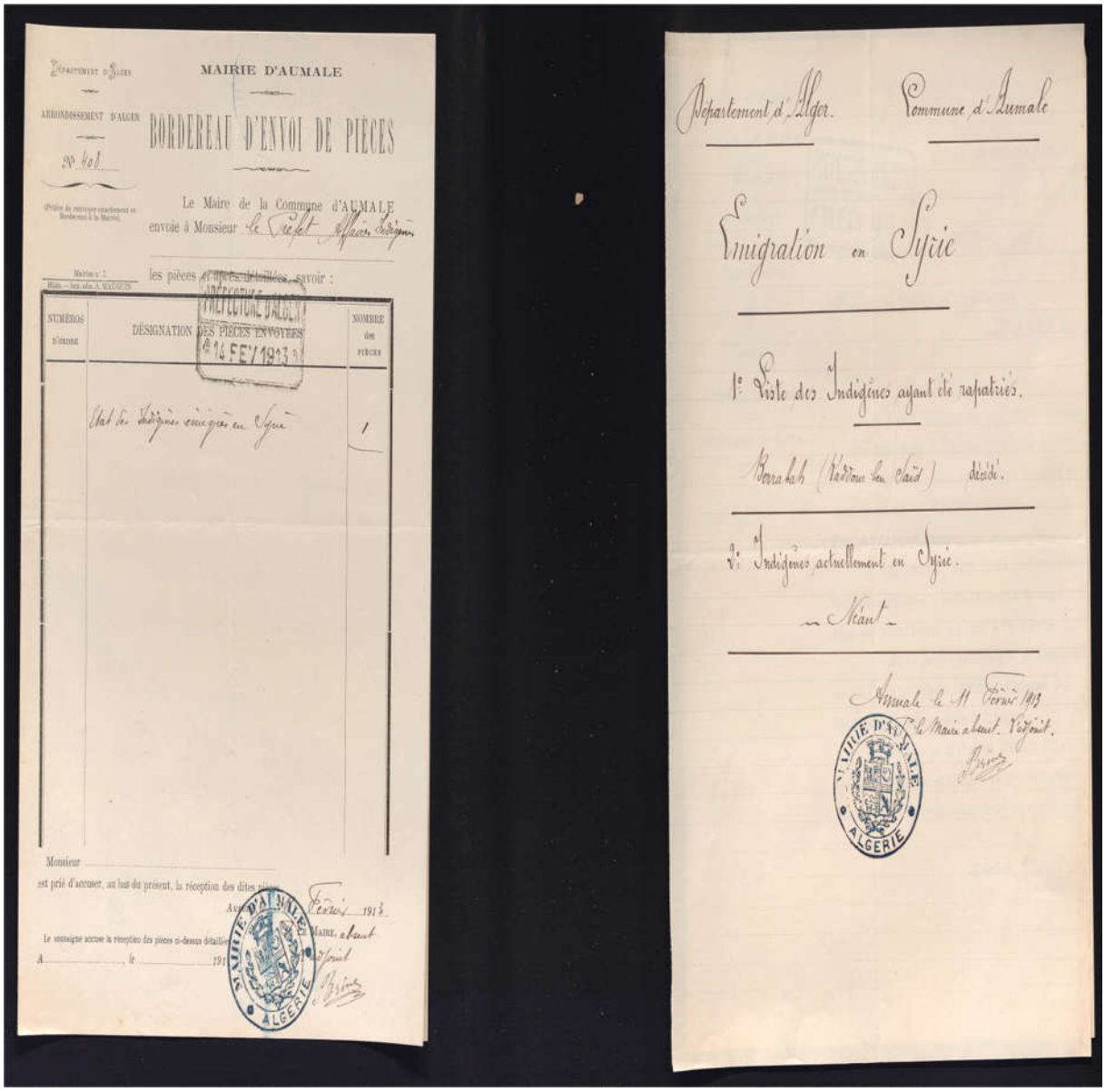
MAIRIE D'AUMALE

ARRONDISSEMENT D'ALGER

BORDEREAU D'ENVOI DE PIÈCES

Le Maire de la Commune d'AUMALE

envoie à Monsieur

les pièces ci-après détaillées, savoir :

NUMÉROS d'ordre	DÉSIGNATION DES PIÈCES ENVOYÉES	NOMBRE des PIÈCES
	État des Indigènes émigrés en Syrie	1

PRÉFECTURE D'ALGER 16 FÉV 1913

Monsieur

est prié d'accuser, au bas du présent, la réception des dites pièces.

Aumale, le 11 Février 1913.

Le Maire absent

Le soussigné accuse la réception des pièces ci-dessus détaillées.

A ..... le ..... 19..

MAIRIE D'AUMALE ALGÉRIE

Département d'Alger. Commune d'Aumale

Émigration en Syrie

1° Liste des Indigènes ayant été rapatriés.

Néant

2° Indigènes actuellement en Syrie.

Néant

Aumale le 11 Février 1913

Le Maire absent. L'Adjoint.

MAIRIE D'AUMALE ALGÉRIE

[1] ANOM, 91 2I.57, GGA, Département d'Alger, Commune d'Aumale, Emigration in Syrie, Liste des Indigènes ayant été rapatries, Indigènes actuellement en Syrie.1913.

الملحق رقم02: إصدار ترخيص تنقل للجزائريين من طرف الإدارة الفرنسية ، في إطار الهجرة الخارجية من الجزائر إلى سوريا بتاريخ 02 نوفمبر1902، للسيد قويدر بن محمد.[1]

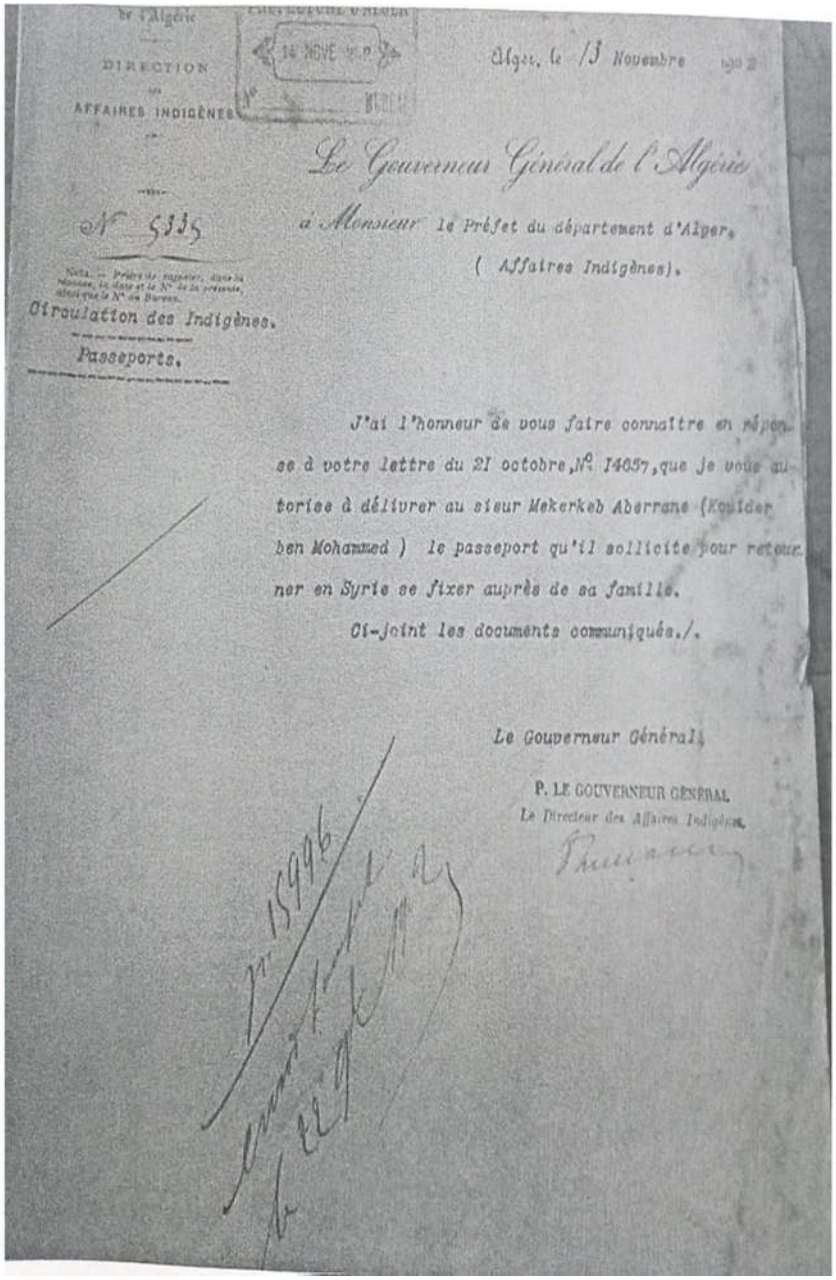

de l'Algérie

DIRECTION
DES
AFFAIRES INDIGÈNES

Alger, le 13 Novembre 1902

Le Gouverneur Général de l'Algérie

à Monsieur le Préfet du département d'Alger.
(Affaires Indigènes).

N° 5335

Circulation des Indigènes.
Passeports.

J'ai l'honneur de vous faire connaître en réponse à votre lettre du 21 octobre, N° 14057, que je vous autorise à délivrer au sieur Mekerkeb Aberrane (Kouider ben Mohammed) le passeport qu'il sollicite pour retourner en Syrie se fixer auprès de sa famille.

Ci-joint les documents communiqués./.

Le Gouverneur Général,

P. LE GOUVERNEUR GÉNÉRAL
Le Directeur des Affaires Indigènes.

N° 15996

[1]ANOM, 91 2I.57, GGA, a Monsieur le Préfet du Département d'Alger (affaires Indigènes), Circulation des Indigènes- passeports.

الملحق رقم03: مصطلح (émigré) مفاهيم متداولة في مراكز الأرشيف تعكس دلالات الهجرة في الجزائر. [1]

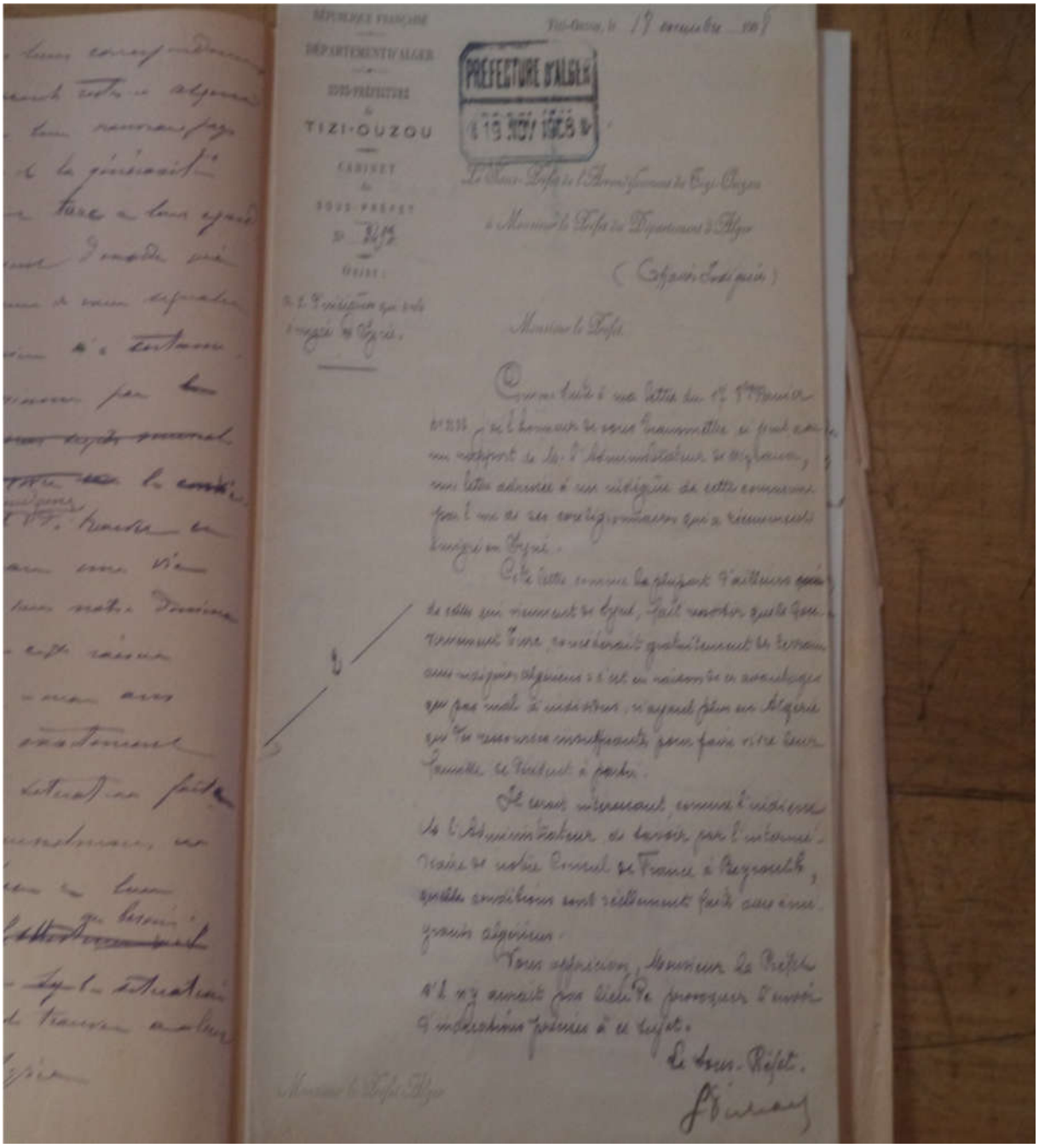

[1] ANOM, 91 2I 57, GGA, A.S. de l'émigration de la population indigène algérienne vers la Syrie.

الملحق رقم04: مصطلح رخصة التنقل (Permis De Voyage) ، من المفاهيم المتداولة في مراكز الأرشيف الفرنسي، والتي تعكس دلالات الهجرة في الجزائر. [1]

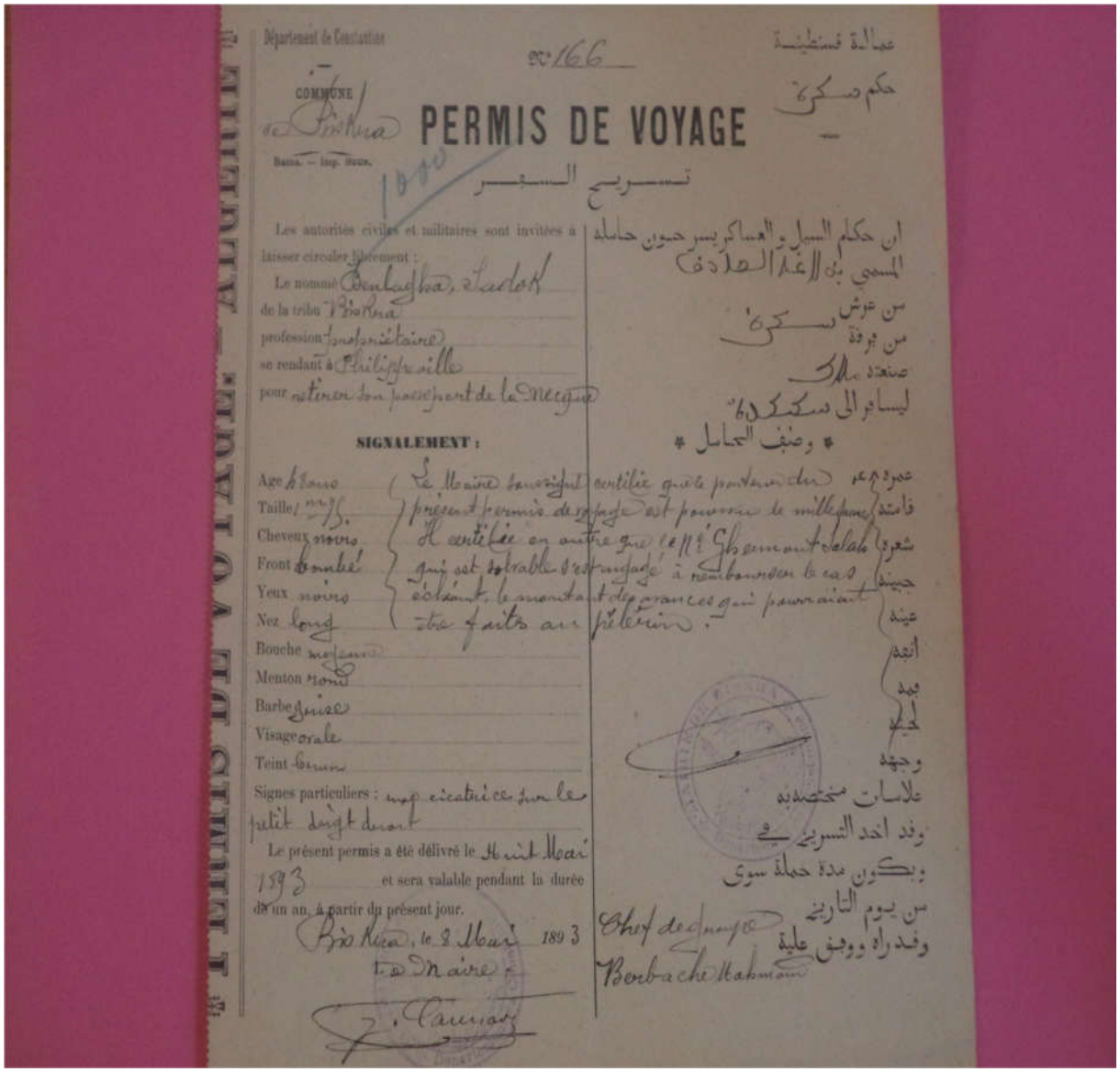

Département de Constantine — N° 166 — عمالة قسنطينة

COMMUNE de Biskra — حكم صكرة

PERMIS DE VOYAGE

تسريح السفر

Les autorités civiles et militaires sont invitées à laisser circuler librement :

Le nommé Benlaghra, Tahar

de la tribu Biskra

profession propriétaire

se rendant à Philippeville

pour retirer son passeport de la Mecque

ان حكام السبل والعساكر يسرحون حامله المسمي بن الاغة الطاهر

من عرش صكرة

من فرقة

صنعته

ليسافر الى سكيكدة

SIGNALEMENT : — وصف الحامل

Age 45 ans	عمره
Taille 1m 75	قامته
Cheveux noirs	شعره
Front découvert	جبينه
Yeux noirs	عينه
Nez long	انفه
Bouche moyenne	فمه
Menton rond	لحيته
Barbe tondue	وجهه
Visage ovale	علامات مخصوصه
Teint brun	

Le Maire soussigné certifie que le présent permis de voyage est pourvu de mille francs et certifie en outre que le Sr Ghermoul Salah qui est solvable s'est engagé à rembourser le cas échéant, le montant de garances qui pourraient être faites au pélerin.

Signes particuliers : une cicatrice sur le petit doigt droit

Le présent permis a été délivré le Huit Mai 1893 et sera valable pendant la durée d'un an, à partir du présent jour.

وقد اخذ التسريح في

ويكون مدة حملة سوى

من يوم التاريخ

وقد راه ووقع عليه

Biskra, le 8 Mai 1893

Le Maire

Chef de bureau

Berbache Mahmoud

[1] ANOM, F 80 1747, GGA, Fonds Ministériels Algérie ,Permis de voyage Dossiers de personne.

الملحق رقم05: (CIRCULATION)[1]:من المفاهيم المتداولة في مراكز الأرشيف الفرنسي، والتي تعكس دلالات الهجرة في الجزائر.

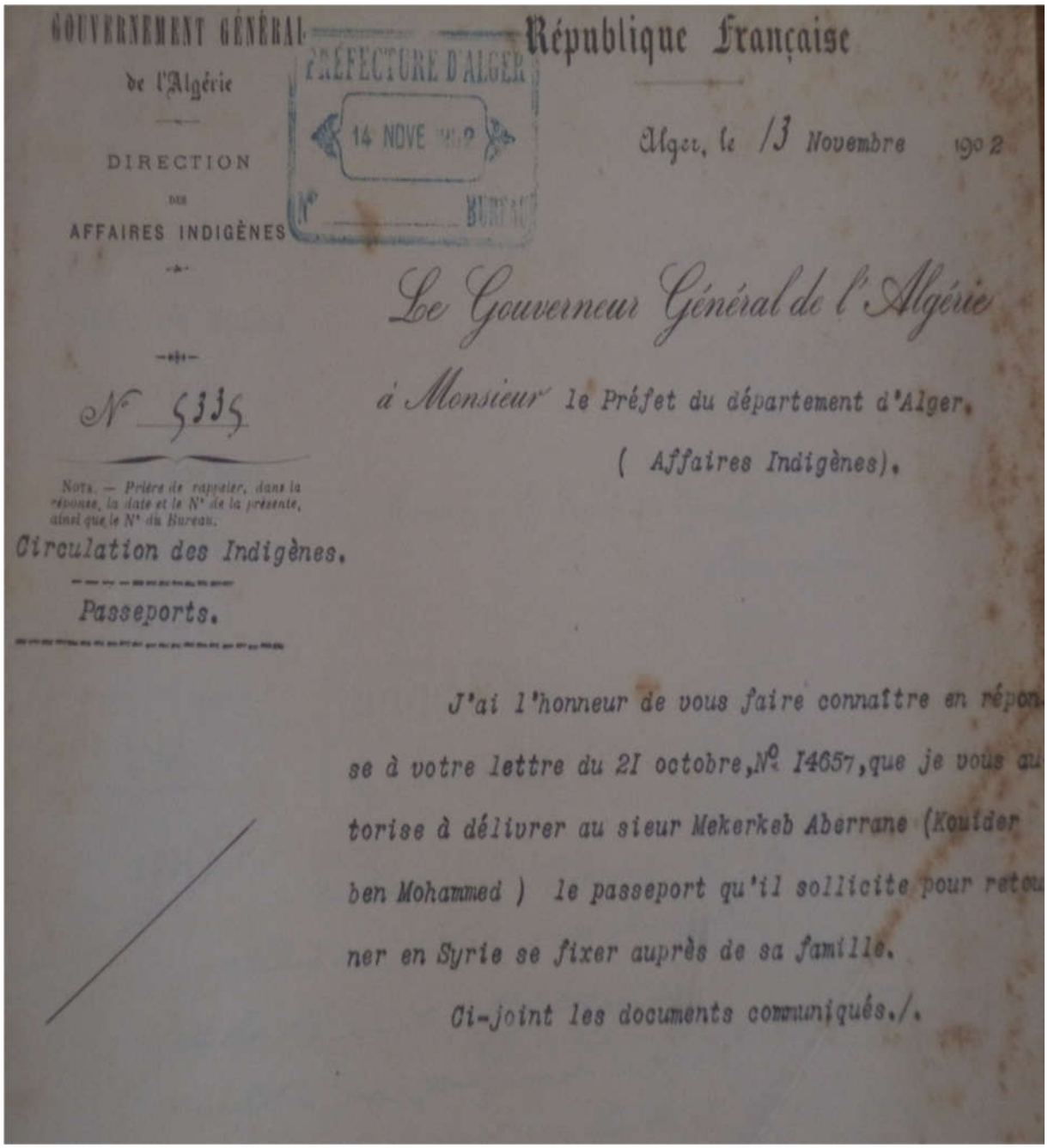

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
de l'Algérie

DIRECTION
DES
AFFAIRES INDIGÈNES

PRÉFECTURE D'ALGER
14 NOVE
N° BUREAU

République Française

Alger, le 13 Novembre 1902

Le Gouverneur Général de l'Algérie

à Monsieur le Préfet du département d'Alger.

(Affaires Indigènes).

N° 5335

Nota. — Prière de rappeler, dans la réponse, la date et le N° de la présente, ainsi que le N° du Bureau.

Circulation des Indigènes.

Passeports.

J'ai l'honneur de vous faire connaître en réponse à votre lettre du 21 octobre, N° 14657, que je vous autorise à délivrer au sieur Mekerkeb Aberrane (Kouider ben Mohammed) le passeport qu'il sollicite pour retourner en Syrie se fixer auprès de sa famille.

Ci-joint les documents communiqués./.

[1] ANOM , 91 2i 57, GGA Direction des affaires Indigènes – Préfecture D'Alger, Circulation Des Indignes - Passeports , 03 November1902.

الملحق رقم 06: (La Transhumance) من المفاهيم المتداولة في مراكز الأرشيف، التي تعكس دلالات الهجرة في تونس، والمقصود بها الهجرة الموسمية للمزارعين التونسيين والمعروفين الهطاية:[1]

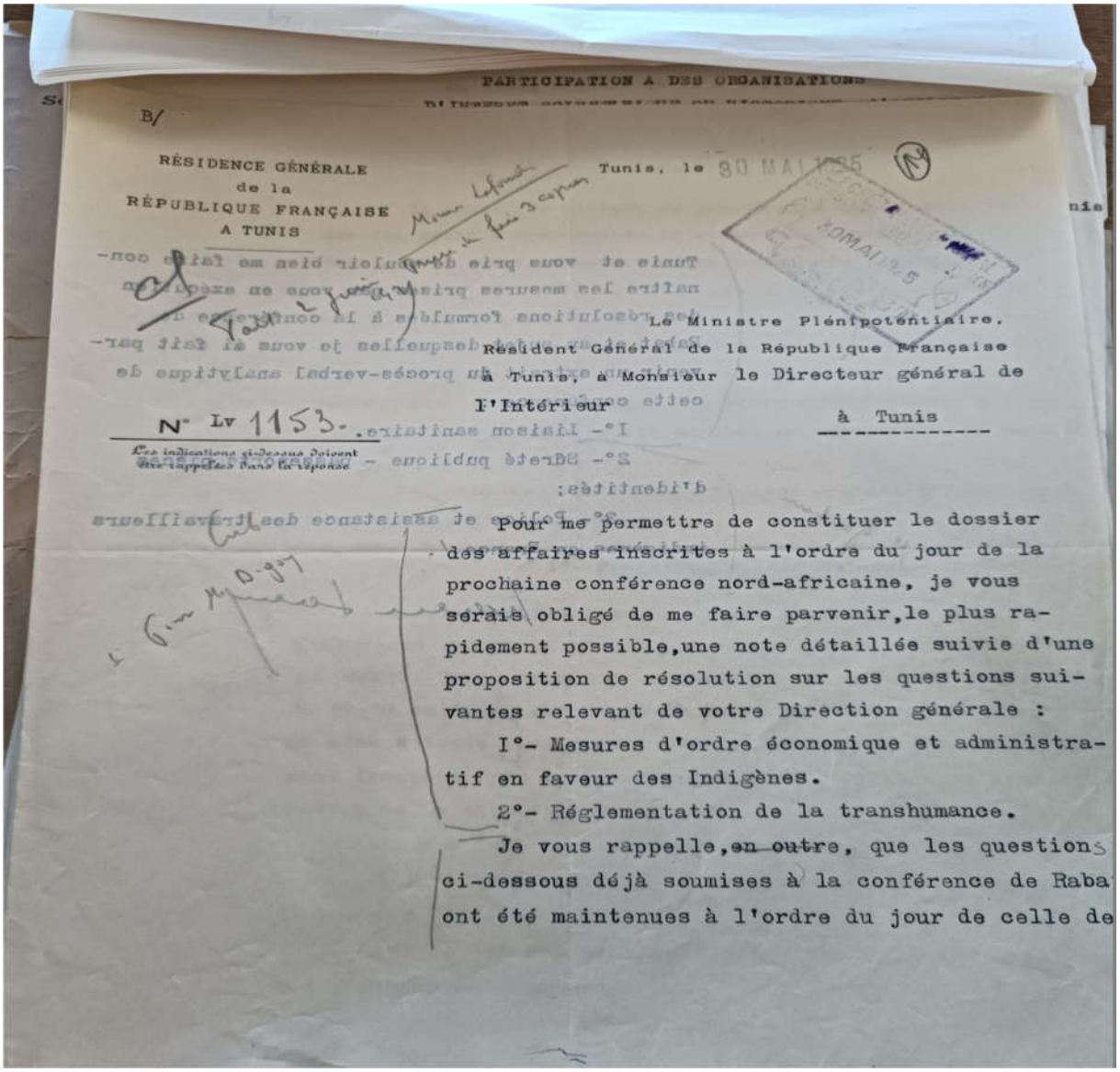

PARTICIPATION A DES ORGANISATIONS

B/

RÉSIDENCE GÉNÉRALE
de la
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
A TUNIS

Tunis, le 30 MAI 1925

Le Ministre Plénipotentiaire,
Résident Général de la République Française
à Tunis, à Monsieur le Directeur général de
l'Intérieur
à Tunis

N° Lv 1153.

Les indications ci-dessus doivent être rappelées dans la réponse

Pour me permettre de constituer le dossier des affaires inscrites à l'ordre du jour de la prochaine conférence nord-africaine, je vous serais obligé de me faire parvenir, le plus rapidement possible, une note détaillée suivie d'une proposition de résolution sur les questions suivantes relevant de votre Direction générale :

1°- Mesures d'ordre économique et administratif en faveur des Indigènes.

2°- Réglementation de la transhumance.

Je vous rappelle, en outre, que les questions ci-dessous déjà soumises à la conférence de Raba ont été maintenues à l'ordre du jour de celle de

[1] ANT, A2I2 23 , Conférence Nord Africaine a Tunis 1925, Le Ministre Plénipotentiaire, Résident Général de la République Française à Tunis, à Monsieur le Directeur général de l'Intérieur, Pour permettre de constituer le dossier et une note détaillée des affaires inscrites à l'ordre du jour de la prochaine conférence nord-africaine, N° LV 1153, 30MAI1925. p 14

الملحق رقم07: مفاهيم متداولة في مراكز الأرشيف تعكس دلالات الهجرة في تونس.

(Migrations périodiques)[1]: الهجرة الداخلية الدورية لقبائل الجنوب والوسط التونسي، نحو المزارع شمالا خاصة في فصل الصيف.

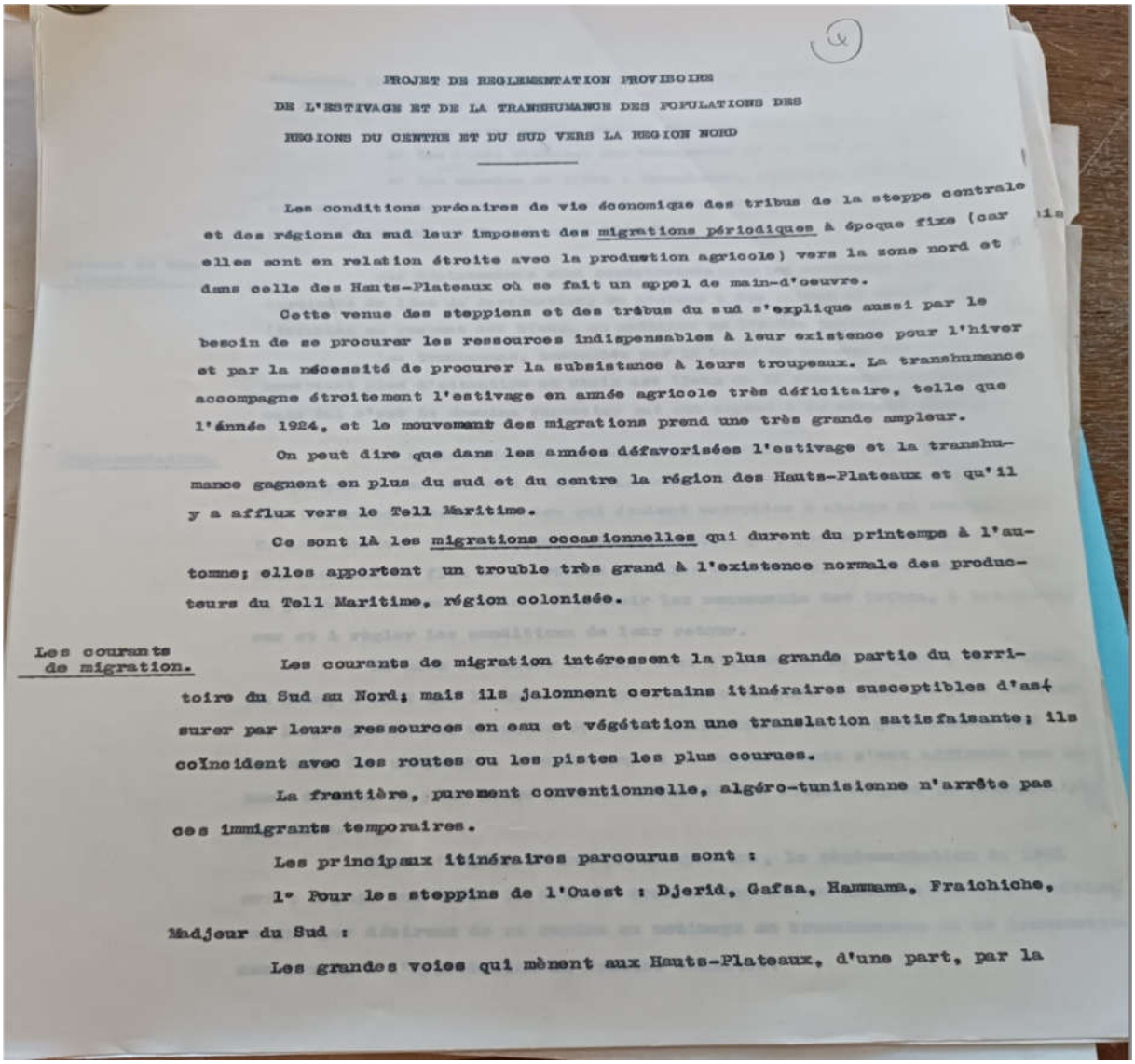

PROJET DE REGLEMENTATION PROVISOIRE
DE L'ESTIVAGE ET DE LA TRANSHUMANCE DES POPULATIONS DES
REGIONS DU CENTRE ET DU SUD VERS LA REGION NORD

Les conditions précaires de vie économique des tribus de la steppe centrale et des régions du sud leur imposent des migrations périodiques à époque fixe (car elles sont en relation étroite avec la production agricole) vers la zone nord et dans celle des Hauts-Plateaux où se fait un appel de main-d'oeuvre.

Cette venue des steppiens et des tribus du sud s'explique aussi par le besoin de se procurer les ressources indispensables à leur existence pour l'hiver et par la nécessité de procurer la subsistance à leurs troupeaux. La transhumance accompagne étroitement l'estivage en année agricole très déficitaire, telle que l'année 1924, et le mouvement des migrations prend une très grande ampleur.

On peut dire que dans les années défavorisées l'estivage et la transhumance gagnent en plus du sud et du centre la région des Hauts-Plateaux et qu'il y a afflux vers le Tell Maritime.

Ce sont là les migrations occasionnelles qui durent du printemps à l'automne; elles apportent un trouble très grand à l'existence normale des producteurs du Tell Maritime, région colonisée.

Les courants de migration.

Les courants de migration intéressent la plus grande partie du territoire du Sud au Nord; mais ils jalonnent certains itinéraires susceptibles d'assurer par leurs ressources en eau et végétation une translation satisfaisante; ils coïncident avec les routes ou les pistes les plus courues.

La frontière, purement conventionnelle, algéro-tunisienne n'arrête pas ces immigrants temporaires.

Les principaux itinéraires parcourus sont :

1° Pour les steppins de l'Ouest : Djerid, Gafsa, Hammama, Fraichiche, Madjour du Sud :

Les grandes voies qui mènent aux Hauts-Plateaux, d'une part, par la

[1] ANT, A2I2 23, Conférence Nord Africaine a Tunis 1925, Projet de réglementation provisoirede l'estivage et de la Transhumance des Populations des régions du centre et du Sud vers la région Nord. P 4.

الملحق رقم 08: (Migrations occasionnelles)[1] الهجرات الداخلية التي تقع بشكل عرضي نتيجة ظرف خاص، كالجفاف أو السياسية الفرنسية التعسفية ضد التونسيين.

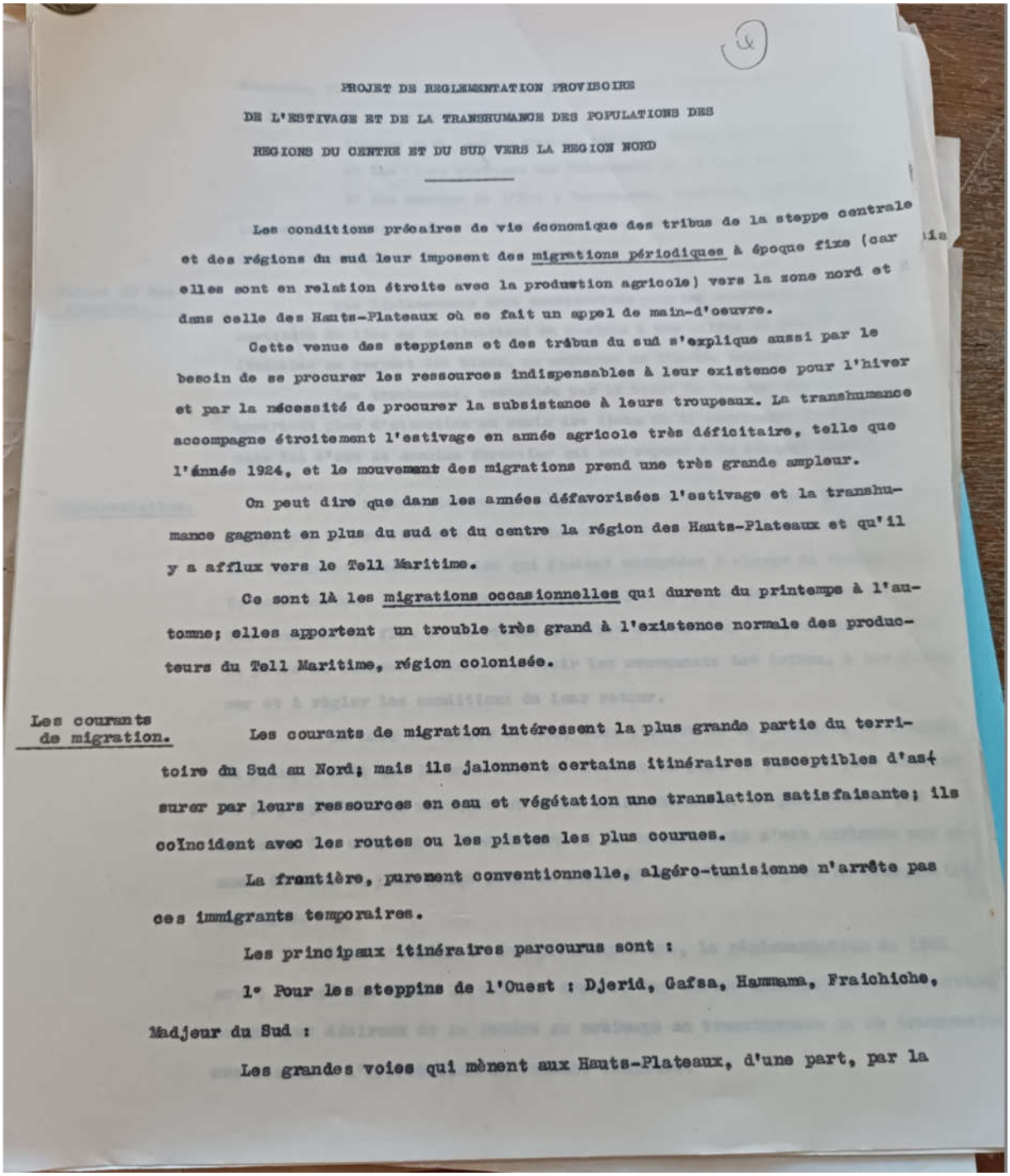

PROJET DE REGLEMENTATION PROVISOIRE
DE L'ESTIVAGE ET DE LA TRANSHUMANCE DES POPULATIONS DES
REGIONS DU CENTRE ET DU SUD VERS LA REGION NORD

Les conditions précaires de vie économique des tribus de la steppe centrale et des régions du sud leur imposent des migrations périodiques à époque fixe (car elles sont en relation étroite avec la production agricole) vers la zone nord et dans celle des Hauts-Plateaux où se fait un appel de main-d'oeuvre.

Cette venue des steppiens et des tribus du sud s'explique aussi par le besoin de se procurer les ressources indispensables à leur existence pour l'hiver et par la nécessité de procurer la subsistance à leurs troupeaux. La transhumance accompagne étroitement l'estivage en année agricole très déficitaire, telle que l'année 1924, et le mouvement des migrations prend une très grande ampleur.

On peut dire que dans les années défavorisées l'estivage et la transhumance gagnent en plus du sud et du centre la région des Hauts-Plateaux et qu'il y a afflux vers le Tell Maritime.

Ce sont là les migrations occasionnelles qui durent du printemps à l'automne; elles apportent un trouble très grand à l'existence normale des producteurs du Tell Maritime, région colonisée.

Les courants de migration.

Les courants de migration intéressent la plus grande partie du territoire du Sud au Nord; mais ils jalonnent certains itinéraires susceptibles d'assurer par leurs ressources en eau et végétation une translation satisfaisante; ils coïncident avec les routes ou les pistes les plus courues.

La frontière, purement conventionnelle, algéro-tunisienne n'arrête pas ces immigrants temporaires.

Les principaux itinéraires parcourus sont :

1° Pour les steppins de l'Ouest : Djerid, Gafsa, Hammama, Fraichiche, Madjeur du Sud :

Les grandes voies qui mènent aux Hauts-Plateaux, d'une part, par la

[1] ANT, A2I2 23, Conférence Nord Africaine a Tunis 1925, Projet de réglementation provisoirede l'estivage et de la Transhumance des Populations des régions du centre et du Sud vers la région Nord. P 4.

الملحق رقم 09: فتوى أصدرها علماء الجزائر تجيز الهجرة من الجزائر كونها دار كفر، بعد دخول الاستعمار الفرنسي وزوال الحكم الإسلامي.[1]

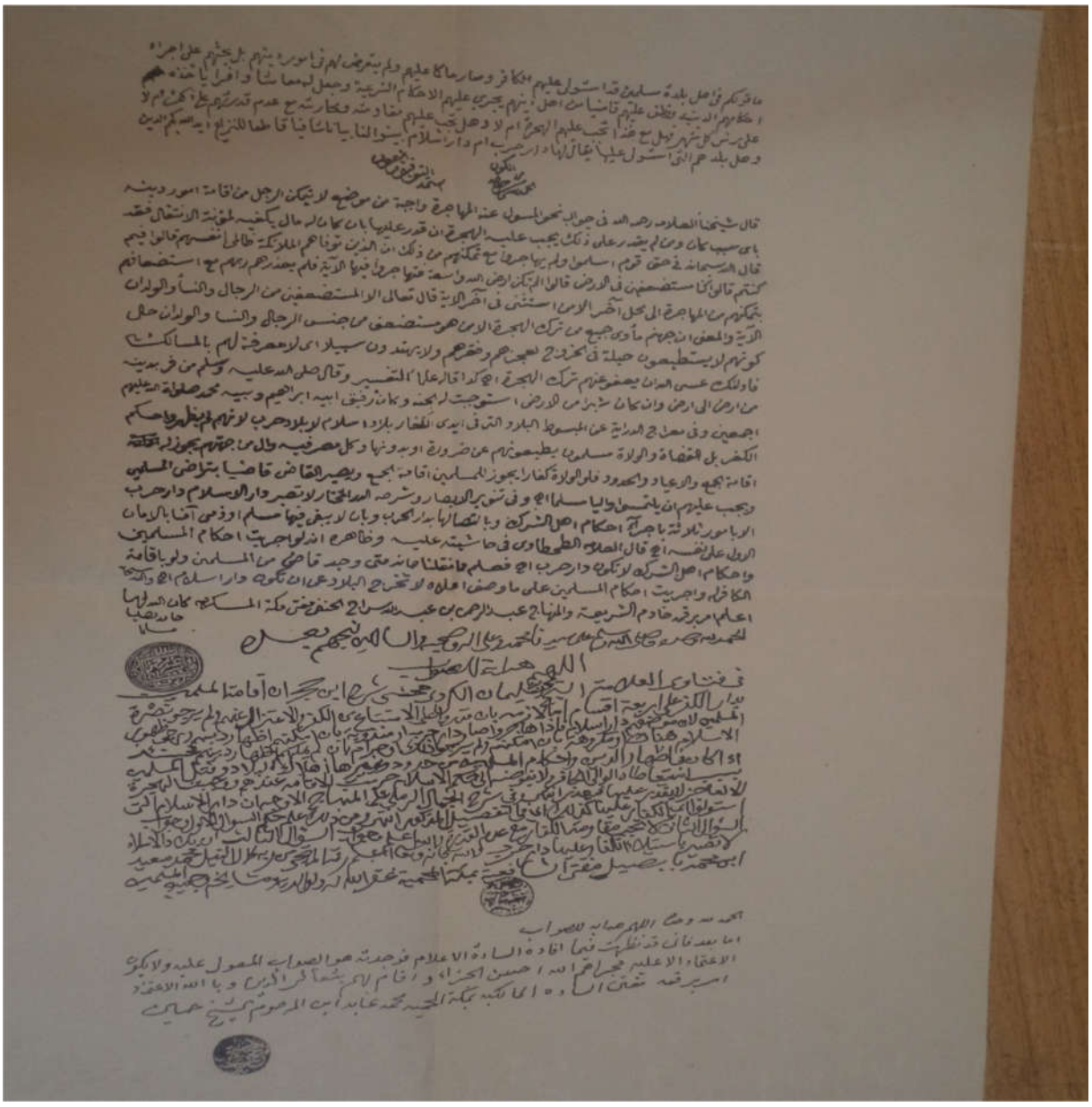

[1] ANOM ,GGA, F 80 1747, Pèlerinages à la meeque, 1864 -1898 .

الملحق رقم10: فوارق بين مساكن المعمرين ومساكن الجزائريين في الريف وفي المدينة، وتمايز في نمط العيش ووسائل الزراعة.[1]

[1] ANOM, 32 L3 , , Colonies de Sétif, Dix Neuvième rapport…, op.cit.

الملحق رقم11: طلب لأجنبي M. Amato Joseph مجنس بالجنسية الفرنسية في تونس، يطالب بحصول ابنته Minour Amoto على الجنسية الفرنسية[1]

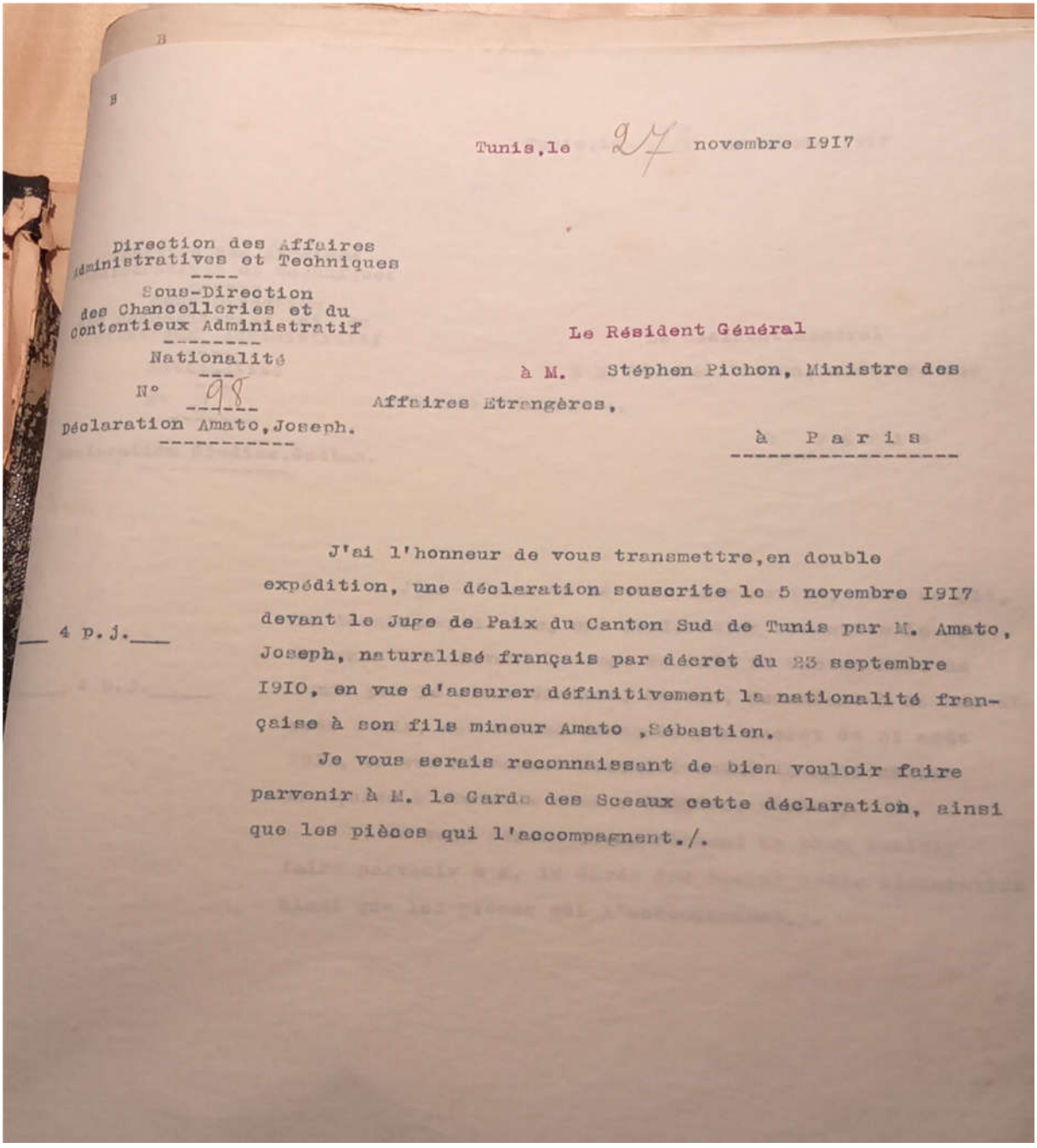

Tunis,le 27 novembre 1917

Direction des Affaires
Administratives et Techniques

Sous-Direction
des Chancelleries et du
Contentieux Administratif

Nationalité

N° 98

Déclaration Amato,Joseph.

Le Résident Général

à M. Stéphen Pichon, Ministre des Affaires Etrangères,

à P a r i s

J'ai l'honneur de vous transmettre,en double expédition, une déclaration souscrite le 5 novembre 1917 devant le Juge de Paix du Canton Sud de Tunis par M. Amato, Joseph, naturalisé français par décret du 23 septembre 1910, en vue d'assurer définitivement la nationalité française à son fils mineur Amato ,Sébastien.

Je vous serais reconnaissant de bien vouloir faire parvenir à M. le Garde des Sceaux cette déclaration, ainsi que les pièces qui l'accompagnent./.

4 p.j.

[1] ACD.1 TU 171/399 , Le Résident Général T unis, à M. Stephen Pichon Ministre des Affaires Etrangères à Paris, Nationalité N°98 déclaration Amato Joseph. 17 November 1917.

الملحق رقم10: مراسلة رسمية بخصوص احتمال منح الجنسية التونسية للجزائريين بتونس[1]

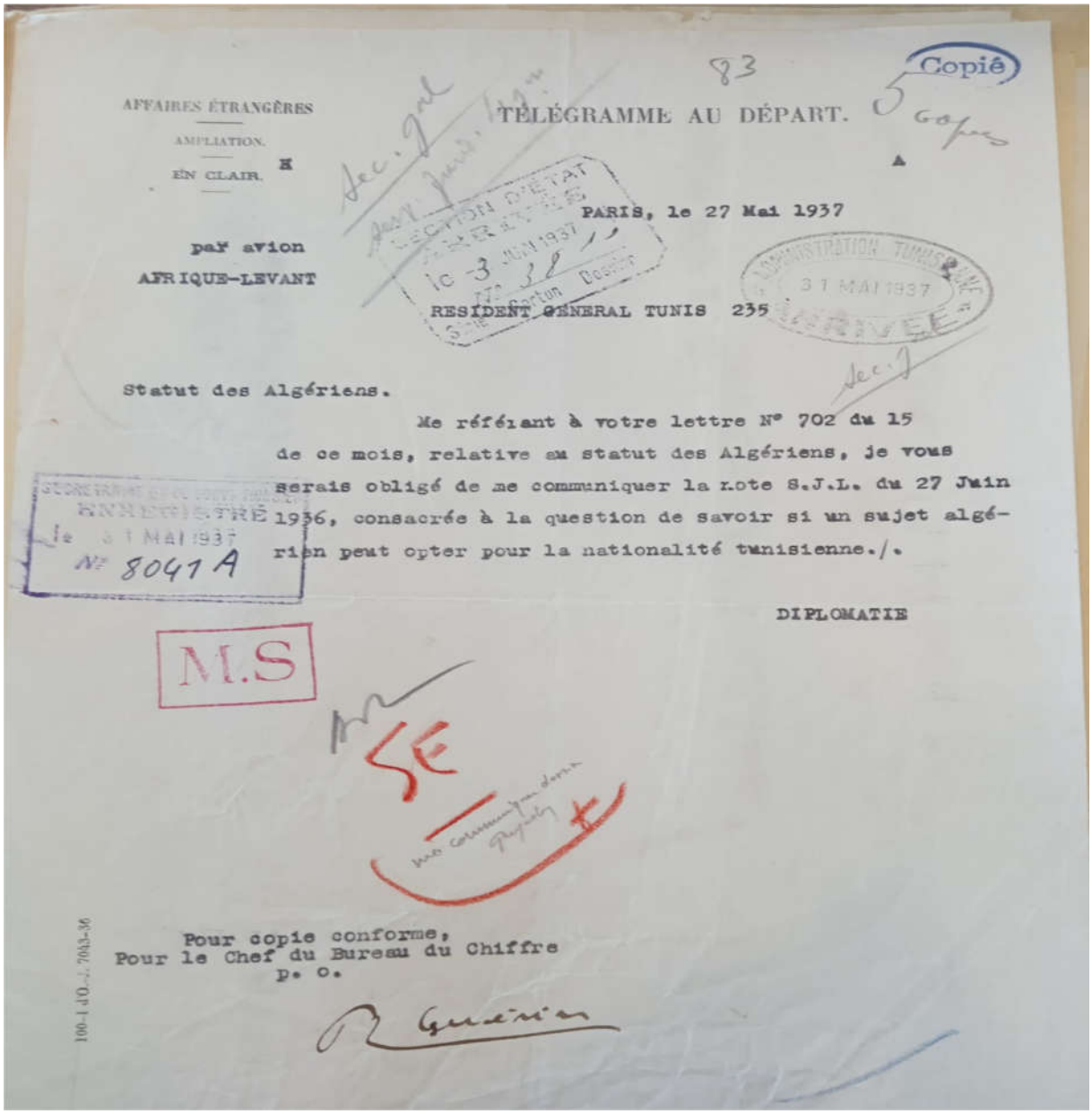

AFFAIRES ÉTRANGÈRES
AMPLIATION.
EN CLAIR. H

TÉLÉGRAMME AU DÉPART. A

Copié

PARIS, le 27 Mai 1937

par avion
AFRIQUE-LEVANT

RESIDENT GENERAL TUNIS 235

Statut des Algériens.

Me référant à votre lettre N° 702 du 15 de ce mois, relative au statut des Algériens, je vous serais obligé de me communiquer la note S.J.L. du 27 Juin 1936, consacrée à la question de savoir si un sujet algérien peut opter pour la nationalité tunisienne./.

DIPLOMATIE

M.S

Pour copie conforme,
Pour le Chef du Bureau du Chiffre
p. o.

[1] ANT, A, FPC, 11, 277, Resident General Tunis, Affaires Etrangères , Statut des Algériens, lettre N° 702, consacrée à la question de savoir si un sujet algé-rion peut opter pour la nationalité tunisienne , du 27 Juin 1936.

الملحق رقم13: رسالة محمد صفر من سجن المنفى إلى الباي محمد الأمين الأول بخصوص مشروع إصلاحات فرنسي، وتقييم طلب العفو السياسي17 جويلية 1952 [1]

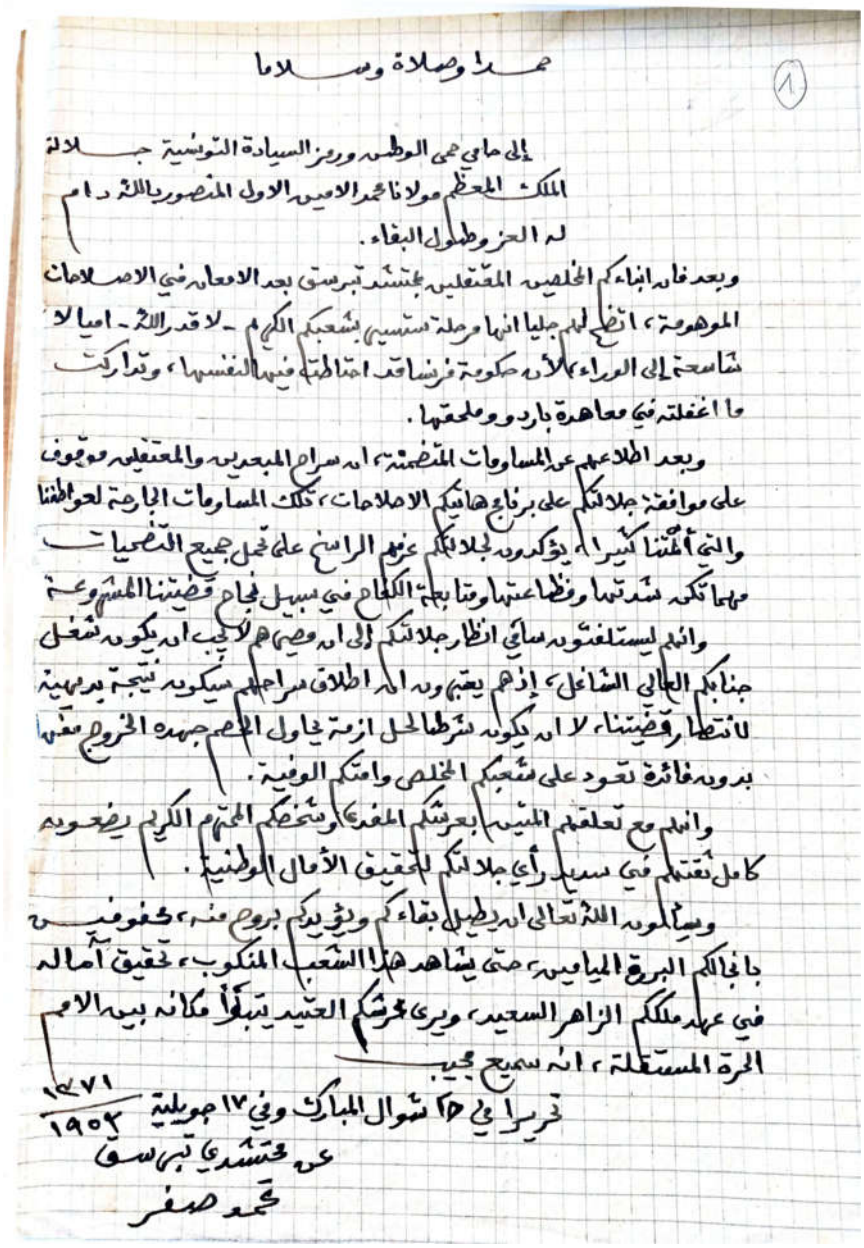

محمد وصلاة وسلاما

(1)

إلى حامي حمى الوطنية ورمز السيادة التونسية جلالة الملك المعظم مولانا محمد الأمين الأول المنصور باللّه دام له العز وطول البقاء.

وبعد فأنباء كم المخلصين المعتقلين بتبرسق تشتد شوقا بعد الأمل في الإصلاحات الموهومة، اتضح لهم جليا أنها مرحلة ستسير بشعبكم الكريم - لا قدر اللّه - إما لا شاسعة إلى الوراء، لأنه حكومة فرنسا قد احتاطت فيها لنفسها، وتدارك ما أغفلته في معاهدة بارد و وملحقها.

وبعد اطلاعهم على المساومات المتضمنة، أنه سراح المبعدين والمعتقلين موقوف على موافقة جلالتكم على برنامج هاته الإصلاحات، تلك المساومات الجارحة لعواطفنا والتي أملنا كثيرا أنه يؤكدوه لجلالتكم عزمهم الراسخ على تحمل جميع التضحيات مهما تكن شدتها وفظاعتها وتابعة الكفاح في سبيل نجاح قضيتنا المشروعة وانهم ليستلفتونه مساعي انظار جلالتكم إلى انه وصيهم لا يجب انه يكونه تشغل جنابكم العالي الشاغل، إذهم يعتبرونه انه اطلاق سراحهم سيكونه نتيجة بديهية لانتظار قضيتنا، لا انه يكونه شرطا لحل ازمة يحاول الجميع جهده الخروج منها بدونه فائدة تعود على شعبكم المخلص وعرشكم الوفية.

وانهم مع تعلقهم الشديد بعرشكم المفدى وشخصكم المحترم الكريم يضعونه كامل ثقتهم في سديد رأي جلالتكم لتحقيق الآمال الوطنية.

ويسألونه اللّه تعالى انه يطيل بقاءكم ويؤيدكم بروح منه، وتفوفيق جانبكم البرق المياميم، حتى يشاهد هذا الشعب المنكوب، تحقيق آماله في عهد ملككم الزاهر السعيد، ويرى عرشكم العتيد يتبوأ مكانه بين الأمم الحرة المستقلة، انه سميع مجيب.

قريرا في ٢٦ شوال المبارك وفي ١٧ جويلية ١٩٥٢

عن المتشددين بتبرسق

محمد صفر

[1] ANT, F1-1-36, 1952 / مشاورات الباي مع النخب الوطنية التونسية بخصوص مشروع الإصلاحات الفرنسي

الملحق رقم 14: نموذج جواز سفر صادر لفائدة الجزائري السيد محمد بن عبد القادر سنة1866[1]

POLICE GÉNÉRALE.

Passe-Port à l'Etranger, valable pour un an.

DÉPARTEMENT d

Registre N°

SIGNALEMENT.

Agé de
taille d'un mètre centimètres
cheveux
front
sourcils
yeux
nez
bouche
barbe
menton
visage
teint

SIGNES PARTICULIERS :

Signature du Porteur :

(P. É.)

EMPIRE FRANÇAIS.

Passe-port à l'Etranger, valable pour un an.

AU NOM DE L'EMPEREUR,

Nous Général de Division Commandant la Province d'Oran, requérons les Autorités civiles et militaires de l'Empire Français, et prions les Autorités civiles et militaires des Etats amis ou alliés de la France, de laisser passer librement le nommé Mohamed ben Abdelkader, natif de Zemmo, demeurant à Zemmo, allant à La Mecque, et de lui donner aide et protection en cas de besoin.

Le présent Passe-port est valable pendant un an pour sortir de France.

Fait à Oran, le 7 Octobre 1866.

Le Général de Division Commandant la Province d'Oran, Le Général de Brigade Commandant par Intérim

Pour le

Le Secrétaire général,

Prix du Passe-port : DIX FRANCS.

[1] Archives départementales des Bouches –du-Rhone, 4M /966 , Passe- port à Etranger.

الملحق رقم: 15 بناءا على مرسوم 20 فيفري 1930 المنظم لهجرة العمال إلى تونس، تم منح بطاقة عمل إلى Roths marthe رقم 36836. السارية المفعول ما بين 13 مارس 1950 إلى غاية 13 مارس1952.[1]

[1] ACDN.1 TU 171/399 , Le Résident Général T unis, à M. Stephen Pichon Ministre des Affaires Etrangères à Paris

الملحق رقم16: مخطط عمراني لتحديث ميناء صفاقص–تونس[1]

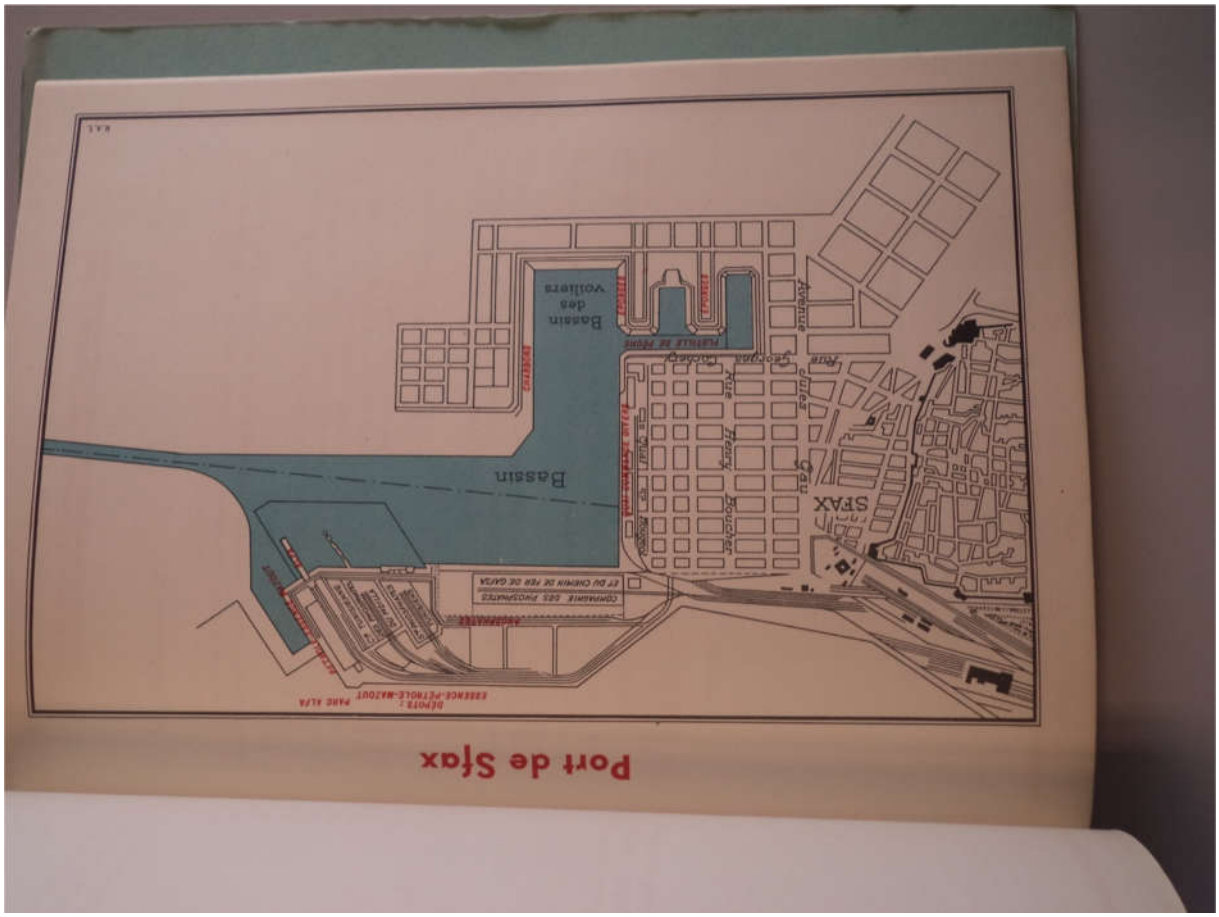

[1] A NT , MQ.5.2-80 , Port de sfax

الملحق رقم17: مخطط التغيرات الاجتماعية من خلال حركة الهجرة في الجزائر وتونس[1]

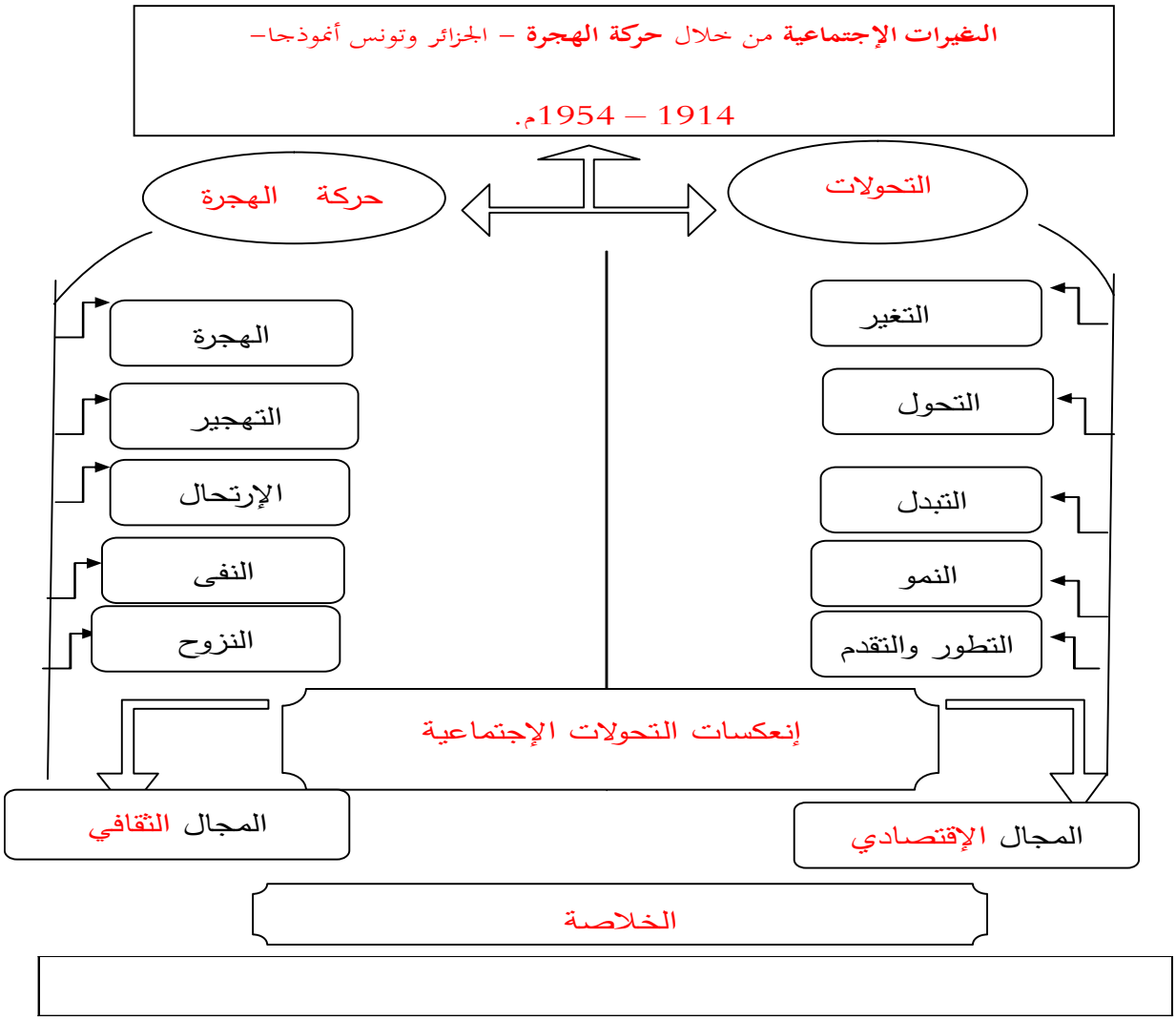

[1] مخطط من إنجاز الطالب الباحث مختاري آمحمد.

الملحق رقم18: مخطط يمثل أنماط حركة الهجرة[1]

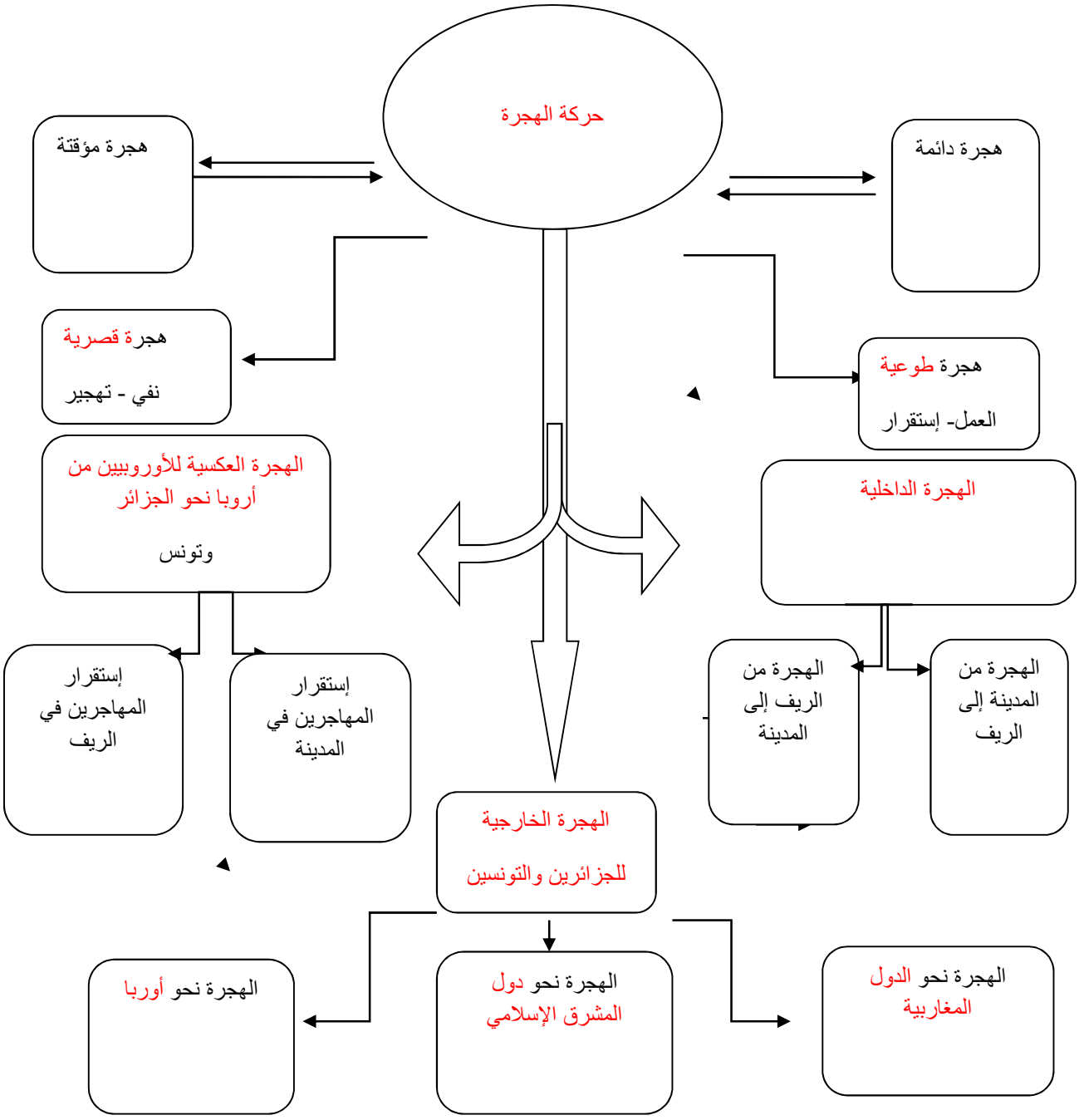

[1] مخطط من إنجاز الطالب الباحث مختاري آمحمد.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر

1- الأرشيف:

1-1- مركز أرشيف ما وراء البحار:

ANOM .93 4127, GGA, Préfecture de Constantine. Service des Liaisons Nord-Africaines, Exode des Musulmans vers la Métropole, Mai 1948.

ANOM , 3L 32, GGA, Colonies de Sétif, Dix Neuvième rapport, conseil d'administration 1870.

ANOM , 91 2I 57, GGA Direction des affaires Indigènes – Préfecture D'Alger, Circulation Des Indignes – Passeports

ANOM, 3 L32, GGA , Compagnie Genevoise, Colonies de Sétif , Dix-neuvième Rapport Conseil D'administration.

ANOM, 32 L15, GGA, Société de Propagande Coloniale, Pour le développement des Connaissances Coloniales et Géographiques, L'Algérie Première Conférence par Féligien Michotte, Bulletin Trimestriel N-5 (Octobre-Novembre Décembre 1899).

ANOM, 91 2I 57, GGA, a Monsieur le Préfet du Département d'Alger (affaires Indigènes), Circulation des Indigènes- passeports.

ANOM, 91 2I 57, GGA, A.S. de l'émigration de la population indigène algérienne vers la Syrie

ANOM, 91 2I 57, GGA. Département D'Alger, Le Mire de la Ville de Blida, Demande de Passe-port à L'étranger, 11-09-1908.

ANOM, 91 2I.57, GGA, Département d'Alger, Commune d'Aumale, Emigration in Syrie, Liste des Indigènes ayant été rapatries, Indigènes actuellement en Syrie

ANOM, 93 4127, GGA, Rapport provisoire sur L'émigration des Musulmans d'Algérie en France. Etabli par m. Robert Montagne .Aout1954

ANOM, 93 4127, Département de Constantine, L'Administrateur de la Commune Mixte de La Calle N °244, questionnaire: Emigration des Algériens en France, votre circulaire n° 608/N/ , 17 mars 1949.

ANOM, 93 4127, Études Sociales Nord-Africaines, Main-d'œuvre Nord-Africaine, Les Travailleurs algériens dans notre économie moderne par A. Causy.

ANOM, 93 4127, GGA, questionnaire :Emigration des Algériens en France. N° 244.

ANOM, 93 4127, GGA, Rapport provisoire sur L'émigration des Musulmans d'Algerie en France. Etabli par m. Robert Montagne, Aout1954.

ANOM, 93 4127, GGA. Arrondissement de Philippe ville, Département de Constantine. Une copie du questionnaire relatif à l'Emigration des Algériens en France, Le Maire de la Commune de Collo à Monsieurle Prefet Service des Liaisons Nord-Africaines Constantine, 17 Mia1949. N° 583.

ANOM, F 80 1747, GGA, Fonds Ministériels Algérie , Dossiers de personne

ANOM, 32 L15 , GGA. Bulletin de La Société de propagande Coloniale, Janvier et fevrier 1906, N :1 et 2, 1906.

ANOM، 93 4127, GGA, Études Sociales Nord-Africaines, Main-D'œuvre Nord-Africaine, Les Travailleurs algériens dans notre économie moderne par A. Causy. P 8.

1-2- مركز أرشيف الغرفة التجارية مارسيليا:

ACCM, MQ.5.2/80, Relations avec les pays Etrangers en particulier rapports avec les pays Africains, Société Agricole et Immobilière Franco-africaine, L'ENFIDA ET SIDI-TABET Paris, 1900.

1- 3- مركز الأرشيف الدبلوماسي بنانت:

ACDN.1 TU 171/399 , Le Résident Général T unis, à M. Stephen Pichon Ministre des Affaires Etrangères à Paris, Nationalité N°98 déclaration Amato Joseph. 17 November 1917.

1-4- مركز الأرشيف الوطني التونسي:

ANT, A, FPC, 11, 277, Résident General Tunis, Affaires Etrangères , Statut des Algériens, lettre N° 702, consacrée à la question de savoir si un sujet algérien peut opter pour la nationalité tunisienne , du 27 Juin 1936.

ANT, A2 I 223, Conférence Nord-Africaine a Tunis1925, Le Ministre Plénipotentiaire Résident Général de la République Française à Tunis, a Monsieur le Directeur général de l'Intérieur, 30mai 1925, N° LV 1153.

ANT, A2I2 23 , Conférence Nord Africaine a Tunis 1925, Le Ministre Plénipotentiaire, Résident Général de la République Française à Tunis, à Monsieur le Directeur général de l'Intérieur, Pour permettre de constituer le dossier et une note détaillée des affaires inscrites à l'ordre du jour de la prochaine conférence nord-africaine, N° LV 1153, 30 MAI 1925.

ANT, A2I2 23, Conférence Nord Africaine a Tunis 1925, Projet de réglementation provisoire de l'estivage et de la Transhumance des Populations des régions du centre et du Sud vers la région Nord.

2- المصادر المطبوعة:

Rapport au Président de la République sur la situation de la Tunisie en 1913, Ministère des Affaires Etrangères,Société Anonyme de l'imprimerie rapide,Tunis, .1914

Rapport Bibliothèque Au Président de La République sur La Situation de La Tunisie en 1913, Société Anonyme de L'imprimerie Rapide, Tunis, 1914.

René Bouvier - Tunisie 1952, Imprimerie André Tournon et Cie, Paris, 1952.

Service tunisien des Statistiques, Annuaire statistique de La Tunisie1951-1952, Secrétariat Général du Gouvernement Tunisien, protectorat Français, Régence De Tunis, Cinquième Volume, Imprimerie S.A.P.I, 12, rue de Vesoul, Tunis.

Service Tunisien des Statistiques, Annuaire statistique de La Tunisie1951-1952, Secrétariat Général du Gouvernement Tunisien, protectoratFrançais, Régence De Tunis, CinquièmeVolume, Imprimerie S.A.P.I., 12, rue de Vesoul , Tunis.

Service Tunisien des Statistiques, Annuaire statistique de La Tunisie1953, Secrétariat Général du Gouvernement Tunisien, protectoratFrançais, Royaume De Tunis, Sixième Volume, Imprimerie S.E.F.A.N, Tunis.

3- الكتب:

3-1- باللغة العربية:

إبن منظور، لسان العرب، ط1، المجلد 15، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1882.

أحمد بن أبي الضياف، اتحاف أهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الأمان، مجلد2، ج4، تح: لجنة من وزارة الثقافة، دار العربية للكتاب، تونس، (د.ت).

ألكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

بليسي، حوليات جزائرية، تر: بن تركي نصيرة، المجلد 2، دار أصالة، 2013.

الحبيب ثامر، هذه تونس، مطبعة الرسالة، القاهرة، مصر، 1948.

الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر،ج1، ط2، دار الغرب السلامي، بيروت، لبنان، 1983.

حمدان خوجة، المرآة، تح: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر،2005.

خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تقديم: محمد الحداد، دار الكتاب المصري، الإسكندرية، 2012.

صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

الطاهر الحداد، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية ط1، دار صامد للنشر والتوزيع، تونس، 1997.

عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، تع: عبد الله محمد الدرويش، ج1، ط1، دار يعرب، دمشق، سوريا، 2004.

عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، تر: سامي الجندي، ط1، دار القدس للنشر والتوزيع، بيروت، 1975.

فرحات عباس، الشاب الجزائري، تر: أحمد منور، صدر الكتاب عن وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007.

ليون روش، إثنتان وثلاثون سنة في رحاب الإسلام – مذكرات ليون روش عن رحلته إلى الحجاز–، تع: محمد خير محمد البقاعي، ج1، ط1، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2011.

محمد الصالح جراد المطري، تونس في جهادها أو مذكرات مبعد سياسي، مطبعة الإتحاد، تونس، 1937.

محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ج1، ط2، تر: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، 1983.

محمد بن عثمان السنوسي، خلاصة النازلة التونسية، تح: محمد الصادق بسيس، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تحقيق: علي بن الطاهر وآخرون، الطبعة 2، بيت الحكمة، تونس، 1999.

وليام شالر، مذكرات وليام شالر –قنصل أمريكا في الجزائر 1816–1824، تع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982.

يونس درمون، تونس بين الاتجاهات، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، 1935.

3–2– باللغة الفرنسية:

-E-Daumas, La Vie Arabe et la Société Musulmane, Ancien directeur des affaires Arabisent Algérie ancien directeur des affaires de l'Algérie au Ministère de la Guerre, Michel Lévy frères, Editeurs, paris, 1869.
-G -Yver, Les Irlandais en Algérie, Revue Africaine, Soixantième Année , N 298, 1919. Jules Carbonel Imprime- Editeur, 1919

-**G. Daremberg**, Le Choléra ses causes moyens de s'en préserver, Rueffet C Editeurs, Paris, 1892.

-**Le Chatelier**, L'Islam au xix Siècle, Ernest Leroux Editeur, Paris, 1888.

Loir Adrien, Conditions Sanitaires et L'hygiène En Tunisie, Extrait de la Revue Générale des Sciences, 30 Novembre 1896, G. Carré et C. Naud, Éditeurs, Paris.

-Louis Adrien Berbrugger, Dictionnaire des Communes de L'Algérie , Villes, Villages, Hameaux, Douars, Postes Militaires, D'ordis, Oasis, Caravansérails, Mines, Carrières, Sources thermales et Minérales- Comprenantenostre- du touât, du Gourara, du Tidikelt et de la Vallée de l'Oued-Saoura, Algerpierrefontana, imprimeur-éditeur 1903 Tous droits réservés, Alger, 1903 .

-**M. C. Mullie**, Biographie des Célébrités Militaires des Armées de Terre et de Mer de 1789 a 1850, Tome Premier, Imprimerie de h- V- de Surcy et Comp, Paris.

-**Maurice David**, Annuaire Statistique de La Tunisie1951-1952, Service Tunisien Des Statistiques, Cinquième volume, Imprimerie S A PI, TUNIS.

-Paul Henri-Benjamin, d'Estournelles de Constant (P- H- X), LA Politique française en Tunisie - Le Protectorat et ses origines (1891-1854) , Librairie Plon, 1891.

-**René Bouvier** ,Tunisie 1952, Imprimerie André Tournon et Cie, rue Delambre, Paris, 1952.

-**René Hoffherr et Lucien Paye**, Évolution du peuplement en Afrique du Nord, Démographie de LA France d'outre mer, Actualités Scientifiques et Industrielles, Congrès International de la Population - Paris 1937, paris, n° 715, 1938.

-René Lespès, Alger Étude de Géographie et d'Histoire urbaines, THÈSE POUR LE Doctorat , présentée à la Faculté des Lettres de Paris, Librairie Félix Alcain, Paris, 1930.

4- المقابلات:

- **مقابلة مسجلة أجراها الباحث مع المهاجر:** ر- مبارك(أم البواقي)، تاريخ: 24 - 12 - 2023، التوقيت:16:00، ADOMA، مارسيليا، فرنسا.

- **مقابلة مسجلة أجراه الباحث مع المهاجر:** عمي حمودي(سطيف)، تاريخ: 23 -12 - 2023، التوقيت:14:30، محطة سان شارل، مارسيليا، فرنسا.

- **مقابلة مسجلة أجراه الباحث مع المهاجر:** عمي صالح، تاريخ: 24 -12 - 2023، التوقيت:10:00، ADOMA، مارسيليا، فرنسا.

- **مقابلة مسجلة أجراه الباحث مع المهاجر:** عمي عيسى(أم البواقي)، تاريخ: 24 - 12 - 2023، التوقيت:14:30، ADOMA، مارسيليا، فرنسا.

- **مقابلة مسجلة أجراه الباحث مع المهاجر:** عمي عيسى، تاريخ: 24 -12 - 2023، التوقيت:16:10، ADOMA، مارسيليا، فرنسا.

ثانيا: المراجع

-1- باللغة العربية:

أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881 - 1956، ط 1، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1986.

أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وأسبانيا1792 -1492، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د- ت).

أحمد عبد السلام، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.

أحمد عبد القادر، الأوبئة والمجاعات في المغرب العربي خلال القرن التاسع عشر، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2005.

آحميدة عميراوي، وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007.

أنيسة بركات، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، موفم للنشر، الجزائر،2013.

بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية1881- 1939، مجلد 2، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس، 1992.

جان غانياج، ثورة علي بن غداهم، تر: لجنة من كُتَّاب الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965.

جلال يحي، العالم العربي الحديث والمعاصر، ج1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1990.

الجيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية1867-1868، تر:عمر المعراجي، منشورات ANEP، 2008، الجزائر.

حسين عبد اللاوي، مساهمة الطلبة الجزائريين بالجامعات الفرنسية في الحركة الوطنية قبل1954، هجرة الجزائريين نحو أوربا، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.

حمة الهمامي، المجتمع التونسي دراسة اقتصادية واجتماعية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 1989.

حورية جيلالي ، على خطى الثائر محمد بن عبد الله المعروف بالشريف بومعزة من الظهرة إلى باطوم 1822-1879، النفي والإبعاد في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ألفا للوثائق، الجزائر، 2021.

خالد عزب محمد السيد، مع ابن خلدون في رحلته، تق: إسماعيل سراج الدين، مطابع أخبار اليوم 6 أكتوبر، القاهرة، 2006.

خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ – الحركة الوطنية ودولة الاستقلال ، ج3، مكتبة الجامعة، تونس، 2005.

دلال ملحس أستيتيه، التغير الاجتماعي الثقافي، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

رحيم يحياوي، دراسة مستقبلية -الاستيطان والتوطين- الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.

رضا بن رجب، يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية 1685-1857م، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2010.

سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1900، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان. 1992.

سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830 -1954، ج5 ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830 –1954، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

سعد الله أبو القاسم ، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير1830 –1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،2007.

سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830 –1954، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830 –1954، ج7 ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس 1924–1956: نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ط1، دار زهران للنشر، الأردن، 2009.

شارل روبير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا1871– 1919، ج2، تر: حاج مسعود– ع بلعريبي، ج2، دار رائد للكتاب، الجزائر،2007.

شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر:عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، لبنان– باريس، 1982.

شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر، القاهرة، 1977.

شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير في العصر الحديث (ليبيا–تونس–الجزائر–المغرب)، الطبعة 1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979م.

الشيباني بن بلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق (1859–1882م)، تح: عبد الجليل التميمي، الطبعة 1، دار الغرب، صفاقس، 1995.

الشيباني بن بلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي(1882-1859)، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، صفاقص، تونس، 1995.

الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، تع: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986.

صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844 - 1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.

الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية -نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد-، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2010.

صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر-المغرب-تونس)، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993.

الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، منشورات دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1990.

عبد الجليل التميمي، الحياة السياسية والفكرية في البلاد التونسية (1837-1881)، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية، تونس، 1982.

عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين1914-1939 نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، دار موفم للنشر، الجزائر، 2010.

عبد القادر بن ناصر ، التعليم في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، دار القصبة، الجزائر، 2014.

عبد القادر علي حليمي، جغرافية الجزائر طبيعية، بشرية، اقتصادية،ط2، دار الإنشاء للنشر، دمشق، 1968.

عبد اللطيف الحناشي، السياسية العقابية الاستعمارية الفرنسية بالبلاد التونسية 1881-1955، ط1، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2020.

عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي(المغرب العربي – فلسطين– الخليج) دراسة تاريخية مقارنة، دار عالم المعرفة، الكويت، 1978.

عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1962-1830، ج1، ط1، دار المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، الجزائر، 2013.

عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1962-1830، ج2، ط1، دار المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، الجزائر، 2013.

العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات إتحاد الكتاب العرب،(د- م)، 1999.

العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2006.

علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية1904-1934، تع: عبد الحميد الشابي، شركة أوربيس للطباعة، تونس، 1999.

علي المحجوبي، ما يجب أن تعرف عن انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع: عمر بن ضو وأخرون، دار سراس للنشر، تونس، 1986.

علي تابليت، فرحات عباس رجل دولة، ط2، دار ثالة للنشر، الجزائر، 2009.

عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975.

عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر، ط 1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2002.

عمار عوادي، الهجرة من واد سوف وأثرها على حياة السكان1854 –1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847–1918، دار لافوميك للنشر، الجزائر، 2007.

عمارة عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى غاية 1962 الجزائر خاصة، ج2، دار المعرفة للنشر والتوزيع، 2006.

عيد عاطف ، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (تونس–الجزائر)، Edito Greps–INT، بيروت، 1999.

محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830–1954، تر: محمد المعراجي، منشوراتANEP، الجزائر،2008.

محمد السويدي، مقدمه في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1984.

محمد الهادي شريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال: تع: محمد الشاوش وأخرون، ط3، دار سارس للنشر، تونس، 1993.

محمد الهادي شريف، تاريخ تونس، ط3، دار سراس للنشر والتوزيع،1993.

محمد بليل ، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساته على الجزائريين 1881 – 1914، طبعة خاصة بمناسبة الذكرى الخمسون للاستقلال، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2012.

محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج2، ط1، المطبعة العربية، الجزائر،1981.

محمد قنانش و محفوظ قداش، نجم شمال إفريقيا 1937 – 1926، وثائق وشهادات الدراسة التيار الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية،2013.

محمود أبو العيون، جامع الأزهر نبذة في تاريخيه، مطبعة الأزهر، مصر، 1949.

مسعودة مرابط يحياوي ، المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين حقائق وإيديولوجيات وأساطير ونمطيات، تر: محمد المعراجي، ج 2، دار هومه، الجزائر، 2010.

المنصف بن عبد الجليل، تونس من ايالة عثمانية إلى دولة وطنية، دار الجنوب للنشر، تونس، 2001.

نادية طرشون وأخرون، الهجرة الجزائرية نحو بلاد المشرق العربي أثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.

ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر الحكم العثماني 1792– 1830، ط2، دائر البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

نجوى عثمان، مساجد القيروان، دار عكرمة للنشر، دمشق، سوريا، 2000.

نقولا زيادة، تونس في عهد الحماية، ط1 ، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

نورة الوسلاتي، تمثل البداوة مقاربات في التاريخ الثقافي بين المغاربي والمحلي، ط1، منشورات سوتيميديا، تونس، 2019.

الهادي التيمومي وآخرون، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، 1999.

الهادي التيمومي، كيف صار التونسيون تونسيين – رحلة حنون معاصر في رحاب التاريخ، دار محمد علي الحامي للنشر، (د–ت).

الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830–1960، تر: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983.

هيوغ آكتن، دراسة التاريخ وعلاقته بالعلوم الاجتماعية، تر: محمد زايد، ط2، دار العلم للملاين، بيروت، لبنان، 1982.

يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 .

يوسف مناصرية، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب1832–1847، المؤسسة الوطنية للكتاب، شارع زيغود يوسف، الجزائر، 1990.

2– باللغة الفرنسة:

Abdelmalek Sayad, La doble ausencia De las ilusiones del emigrado a los padecimientos del inmigrado, Prefacio de Pierre Bourdieu, (Barcelona): Anthropos Editorial, 2010

Pierre Ficaya, Le Peuplement Italien en Tunisie, Thèse pour le Doctorat, Université de Paris -Faculté de Droit, 9 Juin 1931, Les Presses Modernes Imprimerie, Paris, 1977.

ثالثا: المجلات والدوريات:

1– باللغة العربية:

-**أرزقي شويتام**، "سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر1830-1914"، **مجلة التاريخ المتوسطي**، المجلد02، العدد 2، ديسمبر2020. ص ص 190- 214.

-**أرنولد قرين**، " سياسة فرنسا الإسلامية بتونس 1881 - 1918"، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد3، جانفي1975، مطبعة الاتحاد العام للشغل، تونس. ص60.

عبدالله بلعباس، "عبد المالك صياد (1933-1998) سوسيولوجي الهجرة: من الغياب المزدوج إلى الحضور المزدوج"، **مجلة الفكر المتوسطي**، ع10، 2015. ص ص 127-141.

-**أم الخير بان**، "الإيطاليون في تونس 1830-1920م وتأثيراتهم"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، مجلد 17، عدد 01، جويلية2021. ص ص 809 - 839.

-**إيمان عمراوي**،"الزخرفة في العمارة الدينية دراسة وصفية فنية لمسجد كتشاوة"، **مجلة جميلات**، المجلد07، العدد01، 2020. ص ص 542-564.

-**ريشارد ماكن** ،" لوي ماشوال والإصلاح التربوي بتونس خلال السنوات الأولى للحماية الفرنسية"، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد3، جانفي1975، مطبعة الاتحاد العام للشغل، تونس. ص ص 63- 64.

-**سلاف دريسي ثاني** ، "اللباس التقليدي الحايك أنموذجا"، **مجلة أنتروبولوجيا**، مجلد4، عدد8، 2018. ص ص 200 - 213. ص ص 200- 213.

-**عبد الجليل التميمي**،" دور المبشرين في نشر المسيحية في تونس 1830- 1881 "، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد3، جانفي1975. ص ص 5 -17.

-**عبد الله بلعباس**، "ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي"، **مجلة إنسانيات**، ع62، أكتوبر- ديسمبر2003. ص ص25-38.

-**عز الدين بومزو** ، "الأزمة البربرية لسنة 1949 في تقرير سري للبوليس الفرنسي"، **مجلة دراسات**، المجلد13، ع2. ص ص151- 169.

-**علي زين العابدين**، "الهجرة نحوى فرنسا وإنعكاساتها السياسية والإقتصادية والسوسيوثقافية على المجتمع الجزائري-قراءة في واقع الهجرة في الفترة ما بين 1914-1962"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية**، مجلد8، ع 13، 2017. ص ص70-88.

-**فاطمة حباش** ، **مختاري آمحمد**، " تداعيات التشريعات الفرنسية على الحياة الاجتماعية في الجزائر مرحلة الحكم العسكري -الاستيطان الفرنسي في تيارت أنموذجا-"، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا**، العدد 02 (خاص)، 2022. ص ص414-434.

-**كمال حسنة**، "هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر"، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا**، المجلد04، العدد02 ،2021. ص ص538-553.

-**ناصر الدين سعيدوني**، "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية(الجزائر - تونس - طرابلس الغرب) من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي"، **حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية**، قسم التاريخ كلية الآداب،جامعة الكويت، العدد31، 2010. ص ص 18- 28.

-**ناصر الدين سعيدوني**، "صور من الهجرة الأندلسية إلى الجزائر"، **المجلة العربية للثقافة**، مج14، عدد 27، 1994. ص ص 222- 243.

- **نور الدين بلعربي** ، "الاستيطان الأوربي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية 1830-1962"، **مجلة العصور**، العدد 02، ديسمبر2019. ص ص 121- 148.

- **2- باللغة الفرنسية:**

-AD Eneersmman, "L'évolution Féminines es problèmes", L'Action -Revue Sociale féminine littéraire Artistique, 1erAnnée, N°3 .25Novembra 1947.

رابعا: الدراسات الأكاديمية:

- 1-باللغة العربية:

-**أحمد بن جابو**، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس 1830-1954، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ والآثار، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

-**رشيد زوزو**، الهجرة الريفية في ظل التحولات الإجتماعية الجددية في الجزائر 1988-2008، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

-**عائشة حسيني** ، الاستيطان الأوربي بسهل متيجة 1830-1870م، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 2013/2012م.

-**عائشة غطاس**، الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر1700-1830 مقاربة اجتماعية واقتصادية، ج1، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، ، جامعة الجزائر، 2000-2001.

-**يمينة مجاهد**، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830-1962، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة 2017-2018.

2- بالفرنسية:

Pierre ficaya, Le Peuplement Italien en Tunisie, Thèse pour le Doctorat, Université de Paris -Faculté de Droit, 9 Juin 1931, Les Presses Modernes Imprimerie, Paris, 1977

Xavier Gilly, L'administration des archives coloniales françaises en Algérie-Regard sur le fonctionnement des archives départementales d'Alger de 1902 à 1962, Master 1 Histoire et Document, Sous la direction de Mme Bénédicte Grailles, Université Angers, 2014-2015

خامسا: المعاجم

فيريول جيل، معجم مصطلحات علم الإجتماع، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2011 .

قائمـــــــــــــــة الفهارس

1- فهرس الأماكن

2- فهرس الأعلام

3- فهرس الجداول

1- فهرس الأماكن

الجزائر: ,أ, ب, ج, د, هـ, و, ز, ط, ك, ل, م, ن, ف, ص, ق, 21, 24, 25, 26, 27, 30, 31, 32, 33, 34, 36, 37, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 68, 70, 72, 76, 84, 85, 86, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98 ,101, 100, 99 , 104, 105, 106, 107, 108, 109, 110, 111, 112, 113, 114, 115, 118, 119, 121, 122, 123, 124, 125, 126, 127, 128, 130, 165, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 212, 214, 215, 216, 217, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 227, 228, 229, 230, 231, 233, 234, 235, 236, 237, 239, 240, 241, 242, 246, 254, 260, 261, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 277, 278, 280, 282

تونس: ج, أ, د, و, ح, ي, ك, م, ن, س, ع, ق, 22, 25, 33, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 51, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 106, 121, 125, 132, 133, 134, 135, 136, 137, 138, 139, 140, 141, 142, 143, 149, 148, 147, 146, 145, 144 , 150, 151, 152, 153, 155, 156, 157, 158, 159, 160, 161, 162, 163,

166, 167, 168, 169, 170, 171, 172, 173, 174, 176, 177, 178, 179,
180, 181, 182, 183, 184, 185, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193,
195, 196, 197, 198, 199, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208,
.209, 211, 212, 213, 214, 215, 216,

سطيف: ط, 47, 63, 87, 262

سوريا: ط, 23, 25, 33, 68, 195, 238, 239, 260, 270

سويسرا:191 ,

صفاقص:266 ,253 ,143 ,141 ,76 ,

عنابة:266 ,265 ,124 ,115 ,91 ,63 ,

فرنسا: ,أ, د, ه, ط, ك, ص, ر, 24, 26, 28, 32, 35, 36, 37, 43, 44, 46,
49, 55, 58, 67, 68, 69, 70, 73, 80, 81, 82, 87, 88, 89, 92, 95,
97, 99, 100, 101, 104, 105, 106, 108, 109, 121, 122, 123, 127,
134, 138, 146, 165, 168, 180, 181, 188, 189, 190, 191,
195 ,262 ,233 ,231 ,229 ,228 ,221 ,218 ,210 ,206 ,199 ,196 ,ᄆᆞᆯ,
263, 267, 268, 271, 272

متيجة:274 ,58 ,57 ,52 ,50 ,

مرسيليا: ,ص, 36, 44, 61, 88, 165

مصر:269 ,261 ,260 ,143 ,69 ,34 ,33 ,

وهران:274 ,193 ,127 ,118 ,92 ,91 ,52 ,46 ,30 ,

الحجاز:261 ,34 ,

الحرمين الشريفين:51 ,

الدول المغاربية: أ, ب, ج, و
القيروان:270 ,143, 33 ,
أوروبا: ,و , ح, 28, 31, 42, 45, 47, 53, 86, 98, 106, 146, 151, 176,
188, 191, 195, 197, 227, 229, 237
إيطاليا ,:ي, 66, 69, 135, 136, 138, 147, 150, 191
باردو:69 ,
بنزرت:141 ,
إفريقيا: ,ب, أ, ب, د, ز , ي, 43, 44, 53, 60, 88, 90, 96, 99, 126, 143,
146, 190, 191, 221, 223, 228, 229, 237, 260, 261, 267, 269,
273

2- فهرس الأعلام

الأمير عبد القادر: ,ز, 33, 191, 195

ألكيسي دوطوكفيل:30 ,

المقراني:266 ,195 ,34 ,

حمدان خوجة:260 ,127 ,123 ,120 ,102 ,59 ,

عبد الرحمن ابن خلدون:260 ,23 ,22 ,

عبد العزيز الثعالبي,: ح, ع, 45, 75, 81, 134, 149, 155, 159, 160, 162,
163, 166, 176, 178, 180, 182, 183, 184, 196, 216, 221, 231,
260

عبد المالك صياد:272 ,271 ,27 ,26 ,

علي بن غداهم:275 ,264 ,160 ,71 ,67 ,66 ,

ليون روش:271 ,261 ,191 ,68 ,34 ,33

3- فهرس الجداول

جدول يوضح تطور نمو السكان في الجزائر سنوات: 1926- 1931- 1936: ص95.

جدول يبين تطور الهجرة العكسية للجاليات الأوربية إلى تونس 1901-1926: ص137.

إحصائيات لتطور تجنيس الأوروبين بالجنسية الفرنسية ما بين1881 و1946: ص139.

جدول يوضح إحصائيات مواليد الزواج المختلط لسنة 1952: ص155.

جدول يوضح إحصائيات مواليد الزواج المختلط لسنة 1953:ص 156.

الجدول التالي مجمل السياسيات التي طبقتها الإدارة الفرنسية في كل مستعمرة: ص227.

فهرس المحتوى

فهرس المحتوى

فهرس المحتوى
شكروتقدير .....
إهداء .....
قائمة المختصرات .....
شكر وتقدير ..... ب
إهداء ..... ج
قائمة المختصرات باللغة العربية: ..... د
قائمة المختصرات باللغة العربية: ..... د
مقدمة ..... أ
المدخل
أولا: الإطار العام للمفاهيم والنظريات الأساسية في الدراسة. 21
ثانيا: السياق التاريخي للهجرة في الجزائر وتونس..... 21
أولا: الإطار العام للمفاهيم والنظريات الأساسية في الدراسة 22
1- التغيرات الاجتماعية: 22
2-التحولات الاجتماعية:..... 23
3- ماهية الهجرة: 23
أ- ..... الهجرة الداخلية 27
جـ- الهجرة الإجبارية..... 28
حـ- الهجرة الخارجية 28
خـ- الهجرة العكسية..... 28
4- نظريات وتوجهات لدراسة الهجرة: 29
5 - نظريات علم الاجتماع حول المجتمع والهجرة: 30
ثانيا- السياق التاريخي للهجرة في الجزائر وتونس : 31

فهرس المحتوى

الفصل الأول:الحياة العامة في الجزائر وتونس قبل سنة 1914م.
أولا: الأوضاع العامة في الجزائر قبل سنة 1914: 46
1- الأوضاع السياسية:..... 46
2- الأوضاع الاقتصادية: 50
3-الحياة الاجتماعية: 58
4- الأوضاع الصحية: 60
5-التعليم: 61
6- العمران: 62
7-العادات والتقاليد: 63
المبحث الثاني: الأوضاع العامة في تونس قبل سنة1914 64
1- الأوضاع السياسية:..... 64
4- الأوضاع الاقتصادية: 76
5-الأوضاع الاجتماعية: 77
6- الاوضاع الثقافية: 81
7- الأوضاع الصحية: 83
الفصل الثاني: التحولات الاجتماعية في الجزائر من خلال حركة الهجرة1914-1954
المبحث الأول: تطور ظاهرة الهجرة وانعكاساتها على المجتمع الجزائري ما بين 85
1914 و1954 85
1-1- تطور ظاهرة الهجرة ما بين 1914- 1918: 87
1-2-تطور ظاهرة الهجرة ما بين 1920 و1939 88
2-تطور السكان في الجزائر ما بين سنتي 1919 و1954م: 89
3-الكثافة السكانية:..... 91
4- نمو السكان: 93
المبحث الثاني: التغيرات الاجتماعية في الجزائر من خلال ظاهرة الهجرة 1914- 1954 97
1-تأثير الهجرة على مظاهر الحياة الاجتماعية: 97
2-تأثير المهاجرين الجزائرين على تنامي ظاهرة الهجرة: 99

فهرس المحتوى

3-العلاقات الاجتماعية في الجزائر: 100
3-1-علاقة الجزائريين بالأوروبيين: 100
3-2-علاقة الأوروبيين بالجزائريين: 101
4-التطور الديموغرافي:.....101
5-التأثير على تنوع فئات السكان: 105
6-الواقع الاجتماعي للمرأة الجزائرية:.....108
7- الزواج المختلط:.....109
8- الوضع الصحي: 110
أولا: انعكاسات التغيرات الاجتماعية في الجزائر على الحياة الاقتصادية 1914-1954 114
1- التحولات الاقتصادية في المجتمع الأوروبي ما بين سنتي 1914 و1954: 114
2- الحياة الاقتصادية للجزائريين: 118
ثانيا: انعكاسات الهجرة والأوضاع الاجتماعية على الحياة الثقافية 1914-1954 122
1-الحياة العلمية: 122
2- التغيرات الاجتماعية التي أثرت في النمط العمراني للجزائريين: 126
3-التأثيرات الاجتماعية على مجال العمران للأوروبيين:.....129
الفصل الثالث: التحولات الاجتماعية في تونس من خلال حركة الهجرة 1914 – 1954
المبحث الأول: تطور ظاهرة الهجرة وانعكاساتها على المجتمع التونسي1914-1954.....133
1- الهجرة التونسية الخارجية:.....133
2- تطور الهجرة العكسية في تونس:.....134
3- تطور الهجرة الداخلية في تونس 1914- 1954 138
4- تطور السكان في تونس 1914-1954:.....142
5- الكثافة السكانية في تونس:.....144
6- النمو الديموغرافي في تونس 1919-1954:.....144
المبحث الثاني: التحولات الاجتماعية في تونس من خلال حركة الهجرة 1914-1954 146
2- .....تأثير الهجرة العكسية والهجرة الداخلية على تنامي ظاهرة الهجرة: 149

فهرس المحتوى

3- التطور الديموغرافي في تونس:.....150
4- الزواج المختلط في تونس:.....152
5- الوضع الصحي في تونس: 155
المبحث الثالث:انعكاسات التحولات الاجتماعية على الحياة الاقتصادية والثقافية في تونس 168
أولا: تأثير التحولات الاجتماعية على التغيرات في الحياة الاقتصادية 168
ثانيا: تأثير التحولات الاجتماعية على التغيرات في الحياة الثقافية 177
4-مراحل تدخل نظام الحماية في التعليم التونسي:.....182
5- تعليم المرأة التونسية: 183
6- تأثير الهجرة على نمط العمران في تونس:.....184
الفصل الرابع: دراسة مقاربة للتحولات الاجتماعية من خلال حركةالهجرة في الجزائر وتونس 1914 - 1954
المبحث الأول: تطور ظاهرة الهجرة في الجزائر وتونس.....187
1914 – 1954م.....187
المبحث الأول- تطور الهجرة في الجزائر وتونس ما بين سنتي1914 و1954م:.....190
1- دوافع الهجرة في الجزائر وتونس 1914 - 1954:.....190
1-1- أسباب سياسية:.....190
1-2- أسباب اقتصادية:.....190
2- تنامي ظاهرة الهجرة: 191
3-الفئات المهاجرة إلى الجزائر وتونس 1914 -1954: 192
4- توظيف الإدارة الفرنسية للفقه الإسلامي:.....192
5-الهجرة الداخلية: 193
7-الهجرة العكسية: 197
8- تأثير المهاجر على تنامي ظاهرة الهجرة:.....199
9- النمو السكاني وتوزيع السكان: 200
المبحث الثاني: تأثير الهجرة على التحولات الاجتماعية في الجزائر وتونس.....202
1914- 1954.....202

فهرس المحتوى

1-التحولات الديموغرافية:.....202
2-التحولات الحضارية:.....203
3-التحولات في البيئة الاجتماعية التقليدية:.....205
4-العلاقات بين الأوروبيين والسكان المحليين: 206
5- واقع الزواج المختلط لدى الجزائريين والتونسيين 1914 -1954: 208
6- الوضع الصحي في الجزائر وتونس: 209
أولا- تأثير التحولات الاجتماعية على الحياة الاقتصادية:.....210
ثانيا- تأثير التحولات الاجتماعية على الحياة الثقافية : 215
الخاتمـــــــة 227
الملاحق.....239
قائمة المصادر والمراجع 258
قائمة الفهارس 277
فهرس الأماكن.....278
فهر الأعلام 281
قائمة الجداول 282
فهرس المحتوى 284
ملخص الدراسة .....

ملخص الدراســــــة

1: ملخص الدراسة باللغة العربية

تعرضت الجزائر وتونس إلى الاستعمار الفرنسي، الذي أخضع الجزائر للاستعمار العسكري سنة 1830، وفرض نظام الحماية في تونس سنة 1881. وقد مارست الإدارة الفرنسية جملة من السياسات، دفعت بالعنصر المحلي إلى الهجرة ما بين 1914 و1945 كردة فعل. وقد ساهمت الهجرة الداخلية والخارجية، والهجرة العكسية للأوروبيين، في إحداث تحولات اجتماعية. وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى تم فتح باب الهجرة، حيث عمل المهاجرون في الجيش والمنشآت الاقتصادية الفرنسية، مما أدى إلى احتكاك حضاري، بالإضافة إلى أن المال المرسل إلى عائلات المهاجرين ساهم في تغييرات اجتماعية، كما ساهمت الهجرة الداخلية في تونس والهجرة العكسية للعنصر الأوروبي في البلدين، في إحداث تغيّرات اجتماعية، حيث انعكست الأخيرة بدورها على الحياة الاقتصادية والثقافية. وقد تمثلت أهم التحولات في: النمو الديموغرافي، العلاقات بين السكان، تطور ملكيات الأراضي، التعليم، الصحة، العمران.

2: ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

Algeria and Tunisia were subjected to French colonial rule, with Algeria coming under military occupation in 1830 and Tunisia placed under a protectorate in 1881. The French administration implemented a series of policies that prompted the local population to emigrate between 1914 and 1945 as a reaction to these measures. Internal and external migration, along with the reverse migration of Europeans, contributed to significant social transformations. Following the outbreak of World War I, migration opportunities were opened, as migrants worked in the French army and economic establishments, fostering cultural interaction. Remittances sent to migrants' families also contributed to social changes. Internal migration within Tunisia and the reverse migration of Europeans in both countries further induced social transformations, which in turn affected economic and cultural life. The most significant changes occurred in the following areas: demographic growth, population relations, education, public health, and urban development.